





239

As 100 31/10

五洲大藥房









بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال الأستاذ قدس سره لبيان النفاض في باب بيان المعنى المراد  
من النفاض ثم أشار الى المعنى اللغوي بقوله من فاضل لما ينصاع  
فيضوضه وهو لما توقع من ان ما ذكره معنى اللغوي به اذ عن  
يدنه شايعة في شرح المعنى اللغوي ثم قال فكان الوباب  
موضعا اليها اياه الى وجه صحة استعمال النفاض في الوباب  
وهو وصف له بنعت مواهب كمثل علم وجهين احدهما ان  
كان معلونا علم قوله النفاض في الوباب بحسب المعنى الى النفاض  
وصف له ثم بحال نفسه كما عرفت او هو وصف له بحال مسئلة اي  
بنعت مواهب وعلم هذا يكون النفاض مستلزما لمعنى اللغوي  
المطابق ومع يكون اضافة النفاض الى زوارف العوارف  
اضافة معنوية مفيدة للتعريف الصحيح لكونه وصفا من قبيل

منه

این نسخه را در کتابخانه  
مجلس شورای ملی  
تهران در سال ۱۳۰۵  
میلادی ثبت گردید.

اشارة المشبه الى المشبه بكنى الماد والمفعول المذموم الذي زاد في عوا  
 فياض الى كالتفاض في الكثرة وتاثيرها ان يكون معلوما عما قبله كان الرباب  
 المذموم اشارة للماد بعد اذ قد استعمل التفاض في الرباب  
 ولا يكون مفعولا او مفعول له بحال متعلقه وسببه ومعنا عما هذا  
 والحل من الاحتمالين جهر جحان عما الاخر بان اعتبار كلامها  
 بعيدا بده بخلو اعراضها الاخر فالاداء تغسل صحة استعمال التفاض  
 مفعولا مفعولا المحب اذ ومعناه الحقيقة دون الثاني والثاني بعيد  
 صحة استعمال التفاض مفعولا المحب اذ ومعناه الحقيقة دون الاول في نقل  
 منه حاشية على هذا المعنى من قوله التفاض مفعول اما مع الرباب اما بوا  
 او بغير واسطة فعلى الاضمار الاول يكون مفعولا محبته عما قبله  
 مكان الرباب فقط وعلم الاضمار الثاني يكون على المحجج اليه المعلوم والمعلوم  
 عليه اعني قوله مكان الرباب وتولد اذ وصف له اما على الاول فيبان  
 التمثل بغير واسطة يدوان بمعنى التفاض والرباب للذات مما من قبله  
 صفات المشبهة من عداد الكما اعني لا يلاحظ فيها التثنية من التثنية  
 المندرجان في مفعولها ويجعل مجرور الذات معلوما فيها ثم يعتبر بشبه  
 ذات الرباب بذات التفاض اعني الماد الكثير الزايد عما موصوفه كمتصل  
 اعني جوارب الوادي كجامع النفع ثم نقل لفظ التفاض اما ذات الرباب

عدد سمانه واسطه کان مسطوف علیه  
و آتاج بر واسطه کان  
المسطوف

١  
نصف  
النوم  
يكان

ای علی تہ بیان یکون الحاشیہ علی قولہ

الاستقامة بالمحافظة المانعة عن الشيء  
المندرج الى المحافظة التقديرية هو ان  
عاش على صلته من عدله الا  
سواء في الدنيا عنه يكون  
النفس



Handwritten text in Urdu script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

المعوض



لا تسخ تلك الهبة الاصطلاح فيضها ولا تسخ ذلك الا ان فياضا وترك  
 التعرض لبيان المعنى الآخر الذي هو اتصال الفعل ودوامه اعتبارا  
 على استمراره ولذا صح منه قوله ومنه قول المبدؤ النفاض اما على قياس  
 واما معنى ذو النفيض مع بناء الوجه الاول على الآخر الذي ترك النفيض  
 لذكره يدل على قوله حاشية هذا الكلام ان المطلق النفيض على اتصال ذلك الفعل  
 ودوامه فالنفاض هنا الى قول المبدؤ النفاض على قياس ما مر من جعل  
 النفاض معنى الرباب مجازا وكذا وصفا جالا موصوفا او جعل معنى  
 الحقيقة وكذا وصفا جالا متعلقا اي المبدؤ الوهاب من فاض فعل فلان  
 اذا اتصل فعله ودوامه كان الرباب الى الزات المباني في الهبة ودوام  
 واتصل بكثرة الفعل فيها او هو اي النفاض مدناه الحقيقة الاصطلاح  
 ومن المبدء بثبوت فعله اذ هو الفصل المنفصل الرايم وان المطلق ذلك  
 الفعل نفسه لم يمتزج نسبة اي ذو النفيض وضح ذلك فان صنف الفعل  
 كما جاء للمباني كما لو باب جاب للبناء ايضا كالبناء والتمال ولا يصح  
 ان يكون النفاض على هذه المباني والاتصال مصدر يصح استثنائها  
 منه فلا يصح الحمل على النسبة لان ذلك الحمل ينضم على مواضع الضرورة  
 وقال بعض الاناضل ومنها يمكن توجيه آخر وهو ان جعل كسناد  
 النفاض الى المبدء من باب الحان التثنية وانت خبير بان هذا

عليه

انما يصح لو كان النفيض في الاصطلاح الاتصال فيكون بمعنى المنفصل فلا  
 يكون استنادا الى المبدء حقيقيا وليس كذلك بل معنى اتصال الفعل  
 فيكون بمعنى الفصل المنفصل او متصل الفعل ويكون الاستناد حقيقيا نعم لو  
 جعل مجازا عن الاتصال لكان الاستناد مجازيا لكن لا يريد كونه  
 ولا مران تلبي اليه ولا حسن ما يتعلق به **قوله** فانما علم الدوام فافهم على  
 الممكنات من ذلك الجنب الى تقليل لقوله ارادوا صحة اراءها فانها  
 لما كانت فافهم منه ثم على الممكنات يكون كانه سببا ولما كان النفاض  
 دايما لا عوض ولا تعرض على ما استدل به بقوله المنة افعلنا عن العقل  
 والاغراض صح تغلق الرباب الذي وصفت به المبدء للمباني  
 المستلزمة لكثرة النسبة للدوام بتربية الحكم وفيه إشارة الى اوجه  
 منسجمة بين المنقول عن ائمة الحق الحقيقة اللغوية للنفاض والمنقول  
 الى ائمة الرباب يعني ان الماء الكثرة الزايد على موضعه يلزمه السيلان  
 عن جوانب الموضوع بلا غرض ويدوم ذلك السيلان بدوام الماء  
 الماء الكثرة الزايد على موضعه كذلك الرباب هنا يلزمه عطاءه والوجود  
 الخاصة وما يتبعها من الكمال للمكان بلا غرض واليه يعود المنة افعلنا  
 عن العقل الثاني والاغراض يعني ان الماء الكثرة الزايد على موضعه  
 لا غرض له كذلك الرباب لا غاية له ولا غرض له انما هذه تلك الوجودات

اشد



والكالات في ايضا اشارة الى حركات حل النيات من هنا علمنا  
 الاصطلاح في المعنى المحمدي المستقل اعطاه لزواري العوارض للعوض  
 ولا لغرض **قول** وان كان مستلزما علم حكم ومصلح لا تحق اشارة  
 لادفع شبهة ربما يتوهم في هذا المقام ان تنزه اخلاصه عن العلل العينية  
 والاغراض يستلزم كونها عينا عما اراد عن ذلك ووجه الدفع ان العيش  
 لا لا يترب عليه فائدة لا ما لا يكون تحصيله لنا بدهة وغرض وانما لا يستلزم  
 الا دل فان افعالنا ليست لغرض ومع ذلك ترتب تلك الافعال  
 فوايد لا تحق حتى بالذكر من تلك المعارف الالهية صوابي المعارف  
 الى من افادته تلك العوارض على حذف صفات حولها عند العود  
 او الالهية بمعنى الملم والاصناف للبيان وذلك لان الالهية افادته  
 لا مضاف فلا يكون من محل المعارف التي هي المضاف والوجه الاول اوجه  
 اذ فيه خلاف الظاهر اقل ووجه اشارة الى اربعة الاستدلالات التي  
 هي جيل الثاني من نسبة الخاتمة ان هذا الكتاب شرح للقرآن الاول  
 من المطالع اعني المنطق وهو مقدمة للقرآن الثاني من الزاوية العلوم  
 الحقيقية المعارف الالهية فلا ذكرنا فانه شرح الكتاب ما هو المقصود  
 الحقيقة منه صار الثاني وما اراد كماله ثم ما عطف قوله حتى بالذكر  
 على قوله اراد بالخطاب السبيل اشارة الى بعد المرتبة لان الاول

نسبة على تمامه

مستلزم

مستلزم بمصل المراد ان في بالزاوية علم اصل المراد ونوله فانها باسرها  
 فابينة من تلك الحفرة مستلزم باراد مصلح لها ونوله اما باستناده او بولها  
 اشارة الى ان لم يرد بالالهية هنا ما هو المشهور وقد مر في الحاشية  
 بما اشار اليه هنا وقال ان لم يرد بالالهية هنا النية بمعنى في الرد  
 بلا استناده كما هو المشهور **قول** وعقبه بما يتوهم عليه ذلك الالهية اعني هو  
 الجوة ما كيدا باعتبار ما تضمنه فلا يجوز عطفه عليه ثم عقبه بما يتوهم على الالهية  
 اعني رفع الدرجات فوق العلول على علو التامة فيكون ذكر الالهية  
 في قوة ذكره ومتفهما فيكون ذكر رفع الدرجات في ذلك مجموع وذلك لا يستلزم  
 كما لا كيد له واذا عطف على ما يكون المجموع ما كيدا وتزير للفرقة  
 التي فيه فلا يجوز عطف الجميع عليها وحاصله ان الترتيب الثاني لا يكونها  
 ما كيدا للثانية لا يجوز عطفها عليها ومما يكون الرابع كما لا كيد  
 للثانية ايضا لا يجوز عطف التي في الرابع من حيث هو مجموع على التي في  
 واليه اشار الاستاذ وقد سبغنا حاشيته هذا المقام حيث قال ان في ما  
 ذكر اول العطف التي في اي عطف التي في ومما ومع الرابع عليها  
 وما ذكرنا في ترتيب العلول على علو التامة ان في ما قاله بعضنا  
 من ان رفع الدرجات ايضا من ترتيبها الجوة فيكون ان لا يعطف  
 عليها كما ذكرته ووجه ان هو به الجوة ليست على تمامه لرفع الدرجات

علي

صل

الرفع



بجوانب الالهام صديق المعارف فانه على ثمة ثمة تحت الملا  
 الملايكة والسفليين لراد بالاسم المكنى كما هو المشهور او الجوان  
 والجوان كما ذهب بعض الفاضل والناس وان كان انبث التزيين الاول  
 باعتبار العموم لكن الاول **الدين** بحسب الكلمة اعني العالمين وارفع  
 المشهور وانما قاله اولاً لانه مطلق العموم لان الاول اعني من الثاني حيث  
 تحت الركن اي كمال الموجودات فالحاج هنا مطلق العموم **قول** ونسب  
 تفصيل وتأكيد للاولين معا وجه التأكيد التفصيل ان المراد بجزء  
 العوارف هو الوجود الخاص وما يتبعها من الكمال الابعة للوجود  
 ولما اراد بجزء العوارف جميع الوجودات الخاصة وجميع ما يتبعها من  
 الكمال انما رجت فيه جملة جميع العالمين انما رجا اجاباً لا تنفصلاً  
 فلما ذكر موجد جملة العالمين على العموم ذكر تفصيل اكد التزيين الاول  
 في ذلك المنزلة من العموم وفصلها بعض التفصيل فلا يعال نوع تأكيد  
 وتفصيل وكذا التزيين الرابع بالنسبة الى الثانية فان الهام  
 صديق المعارف مخصوص بالعلماء ومستلزم لرفع درجاتهم على  
 الخصوص مثله عارفة درجاتهم اشتمالاً لا اجاباً فلهذا ذكر رفع  
 الدرجات وخصها بالعلماء اكد التزيين الثاني باعتبار الخصوص  
 وفصلها باعتبار ما تضمنها ولم يذكر ما لم يفصلها بتاماً فيكون نوع

لا العموم

انما به الموجودات وما اراد  
 به واد العوارف جميع  
 الوجودات صفة وما يتبعها  
 من الكمال

تفصيل وتأكيد لما لا تأكيد وتفصيل تام كامل ولا كان فيها من نوع تفصيل  
 وتأكيد للاولين لا يجوز عطفها على جميع الاولين من حيث الجمع الى ان  
 بنسبة الحاشية السابقة ما عني قوله بما ذكره ثانياً اللطف على الجمع الاول  
 تأمل **قول** يرتبط به العبد وسجل المريد انما قاله ثانياً لانه  
 شكرهم لا يردونكم فان قلت هو الآية تدل على ان الحمد الذي هو فرد  
 من ان اولئك كرامة هذا المقام سجل المريد فليد علم انما  
 العبد تلت لفظ الزيادة لان الزيادة لا يكون مع بيان اصل  
 وهو المراد منها بالعبد وايضاً بانه الآية وموقوفه على كثرتم  
 ان عذاباً شديداً يشعرونه لان جعله فيها كثر ان النعمة الذي هو ما بل  
 الشكر موجه للذات الشريفة الذي من جلته ازاله اصل النعمة  
 عن العباد واما الاستقبال شكر نعمه فعمل بذلك ان زوال شكر العبد  
 يطغى بغير ان نزول العذاب الشريفة فلا يجتمع فيه ازالة النعمة وهو  
 ارتباط العبد **قول** ثم صفا على خبر الوري وسيد الانبياء بقوله  
 والصلاة على خير برية وخلقته وفيه اشارة الى عطف خلقته  
 على بريته الى خبر خلقته وهو ام جنس مضاف فيكون مسوقة والى  
 خير جميع خلقاته وهم الانبياء وهم فيعند انه هم سيد الانبياء  
 هم ويجوز ان يكون قوله خليفة معطوفاً على خير برية ويكون هذا هو

المراد من النعمان في الحاشية  
 والمراد من النعمان في الحاشية  
 والمراد من النعمان في الحاشية  
 والمراد من النعمان في الحاشية  
 والمراد من النعمان في الحاشية  
 والمراد من النعمان في الحاشية  
 والمراد من النعمان في الحاشية  
 والمراد من النعمان في الحاشية

التي



اعني كونه سبب الانبياء ما خذوا من غير برية او من الواقع لان الناس  
 والاول **او ما قول** وعلما انما اى على عليهم بقوله وآله عطف على غير  
 برية وفيه إشارة الى ان المختار عند قدس سره ان الآلهة بل هي الكائنات  
 وهو مذهب جابر بن عبد الله وسفيان الثوري ومختار بعض اصحابنا  
 والمنهج عند الثوري والازهري رحمه الله في خمسة مذاهب اولها مذهب جابر  
 وثانيها مذهب اليزيدي وهو ان الاولين اثنى عشر وبني المطلب وهو رواية  
 عن احمد بن محمد وثالثها مذهب اليه ابو حنيفة وهو ان يكون الاول اثنا عشر  
 فقط وهو اختيارنا الى ان القام المالكية ورايها ان الاولين جمع بينه وبين  
 النبي ثم ابى الغالب بن قتيبة وهو مذهب شعبة بن اصحابنا كثر  
 وخامسها ما ذكره ابن عبد الله البرقي في التمهيد وهو ان الاولين اثنى عشر  
 ثم وازداد **قوله** يتوسل بهم الى النبي وابتداءهم الى الثوريون  
 المقصود انما هو ارتباط العقيدة واستجلاء بالزيد وذلك لان  
 الشكر وانما كان سبب المؤثر في ذلك لان تأثيره كان يتوقف على  
 الصكوة على النبي ثم لا قوله ثم واليه ذهب اصحاب الحديث رحمه الله  
 حيث قالوا لا تأثير للثوري والنسابة الى عبد الصلوة على سيد الانبياء  
 والماخري الوردية **قوله** وقبل الصلوة بما ينبغي ان يبدعوا الى ثمانية  
 طرية الى افادتنا بيننا على العرف يعني ان مثل هذا يستعمل في مثل

على ما في  
 المتن

عند العام في العرف بقصد ان يبدوا ان لم يقف معناه انما يستلزم  
 كما يقال في مقام الدعاء كانت تلك مواد الشك والادوار مختلفة اللون  
 ما طلع الشمس من مشرقها ما دامت الدنيا انا غير ذلك من العبادات  
 التي لا يتوقف معناها على ما يبدع ولا وهم يريدون ان لا يبدعوا  
 اذ هو الا ان مقام العرف في هذه المسئلة في صغار متعارف فيهم  
 انما يبدع العرف لا لا يتوقف معناه انما يبدع في العلم كونه  
 فقامت فطور المعنى بالبال ابدية الى ذي بال احد لا يخلو عن ابدية  
 لانهم ان الراد لان دار الزوار فيفيد العقيدة بالان يبدعوا  
 في فطور المعنى اختلاجه وعدم استقراره في ذلك انما يكون  
 خال للشيء الاضطرار في ذلك لا يكون في دار الزوار الى ان  
 قد سرده بقوله وفطور المعنى بالبال اختلاجه وكما في **قوله** وقدر  
 منها باشار الى اولها من ان العلوم ارفع المطالب اكملها وانفع  
 الحارب الحقيقة وتلك الاشياء انما قوله وعلما هي عين المعارف  
 قوله فيما مضى ودارف المعارف فانه يخصه بتوحيدهم اذ المراد بدارف  
 المعارف الوجود الحاص وما يتبعها من الكمال والمراد من معاني المعارف  
 العلوم الحقيقية علم ما سبق الاشارة الى تلك العلوم والمعارف  
 الحقيقية من جملة تلك الكمال التي تبنى للوجودات الخاصة والتخصيص

ح



بعد التعيم بوقت علم شرف المحقق ورفعة قدره بالنسبة لما بعده  
فما هو مندرج تحت ذلك الحكم قوله علم ان ملك العلم الحقيقة ارفع  
المطالب الكتابية المندرجة في ذوات الوارف وانفع المآثر الحقيقة  
الواقعية في ذوات المطالب بالكتاب والمآثر بالحقيقة نوعين  
الامور المشارة كما استرنا اليه وقاه بعض الانفس اشار اليه حيث  
قاه رافع درجات العالمين فان رافع درجاتهم لعلمهم بقدرة علمه  
الاشارة على ان العلم شيء وفيه شوبين ولو فهم اليه هذا الفصل  
ان مقام المذبة علماته ارفع لكان نسب الكلام الاستناد  
**قوله** دفعا لما تنزه الاوامر وفي الطاهر ان السائر في رده الازاد  
بقوله ارفع المطالب وانفع المآثر انما كذا كذا في انفسه وبالنظر  
اما الواقع لا انما كذا كذا عند الناس وبالنظر اليه اعم من ان يكون كذا  
في انفسه وبالنظر اما الواقع او لا لان مع لصدقه فيجب وذكر الباعث  
على الطلب لا شبيهه ان ما ذكره البعث واحسن على الطلب ما ذكره  
الاستناد قدس سره واذ كان كذلك لا يكون قوله شوب فنونها رافعا  
لما تنزه الاوامر لان ما تنزه فيها ان الشيء اذ اكثر من دفعه عند الناس  
وهذا لا ينافي رفته قدره في نفسه وبالنظر الى الواقع في الاولى ان يقال  
ان ذكر قوله على شوب فنونها اه لاشارة الى سهولة الوصول اليه

لان الشيء اذ اكثر في نفسه ومع ذلك كثر الطرق الموصلة اليه  
يسهل الوصول اليه وفي ذلك زيادة حيث على الطالب انه اذا وصف  
العلم بانها ارفع المطالب وانفع المآثر استأثرت النفس الى وصولها  
وتوجهت الى تحصيلها وحصولها لكن ربما تحيل اليها ان العلم الذي هو  
ارفع المطالب ربما يكون طريق الوصول اليه اصول لما لك لغلة في نفسه  
لغلة الطريق اليه فيفسد سبب ما في الطلب فاذا ذكر مع ذلك الرضا  
في نفسه كثر وطريق الوصول اليه سهل يسر سوتن اليه بلا تصور ونظرت  
اليه بلا تصور واذا قل علم منته وارتفع قدره قال بعض الانفس  
العلم ان يقال علم في نفسه انه لو مثل ذلك اذ لا تلازم بين العلم وعلم  
المنفع وانما المناسبة بين فعل الشيء وعزته وعظم شأنه ثم اجاب  
ببيان الملازمة هو سائر فقال ان الشيء اقل عذواذا عظم كثر  
رغبته للناس اليه واذا كثر رغبته للناس اليه استغوا اليه كثر اكرامه  
هذا الكلام وفيه ان الملازمة بين كثر رغبته للناس وكثرة الاتباع  
بهم لم لا يجوز ان لا يكون له منفع اسلامه فكيف يستغفون به ولو كثر  
رغبته اليه ولو لم الملازمة فيجوز ان يكون عظم المنفع مجازا على عظم  
الواقع ورفعه انما ان يعلم الملازمة وعما واما قريته العائلة  
بقوله اذ كثر ما في وقته وحي يكون اللزوم بين العلم وعزته بينا



بلا واسطة. ويمكن ان يجاب عن اصل الاعتراض بان المراد بقوله  
 علم نفعه وارتفع قدره انه صار كذلك عند الناس لان الواجب  
 من قبيل قولهم اذ رجع الامير استاذنت وحررتني اذا قلنا الشيء  
 نفعه عندهم واذا علم نفعه عندهم ارتفع قدره عندهم والملازمة هي  
 لانه قال لما قدرنا الاوهام فلا يضرنا قولهم في العلم  
 والمقصود منها الاشارة الى مشارف قدره والافعال المقصود بالذات  
 الحكم باللزم من قبله ورفعه قدره ليكون علمه طبق قوله اذا كثر العلم  
 بان رفته واستغنى عنه. وفي قوله من سواه نصح بان علمه كفاه من  
 جملة العلوم المدونة متعلق للنصح ليس مجرد قوله علم كفاه كما توهم غيره  
 عليه بانه لا يحتاج في اثبات كون المنطق علما الى هذا بل يكفي في ذلك  
 قوله علم المنطق بل هو مع قوله من جملة العلوم المدونة والاطالة  
 لقوله علم المنطق علم كونه من جملة العلوم المدونة لا مطابقة ولا  
 وهو لا يلزم لان كون المنطق علما خاصا وان استلزم كونه من  
 جملة العلوم المدونة لكن لزوما خارجيا لا ذهبيا لجواز تغفل كونه علما  
 مع الزمور عن العلوم مضافا عن كونه من جملة العلوم المدونة على التام  
 ايضا بخلاف قوله من بينها فانه يدل على كونه من جملة العلوم المدونة وكونه  
 من جملة العلوم المستلزم كونه علما خاصا لزوما عقليا ليدل قوله من سواه

علم كونه علما خافا دلالة التسمية واضحة فلا ينافي كونه مصحوبا  
 بنظر الماهذ للنفذ فان قلت يكفي النصح بان المنطق علم خاص  
 وذلك حاصل من قوله علم المنطق فالجواب الى النصح بانها من جملة  
 العلوم قلت الجواب الى النصح بانها من جملة العلوم لانها لا يكون منها  
 لاستحالة كون الشيء له من نفسه مع ان حصول النصح يكون المنطق علما خاصا  
 من قوله علم المنطق مما توشى به بانه يجوز ان يكون المطابقة عليه باعتبار  
 تسميته لا باعتبار علمه من العلوم. **مورد** ويجوز بانه ليس لكل ما  
 لا عدله من انما هو لا محذور ويمكن ان يوجه الرد بوجه آخر غير ذلك  
 الاستناد قدس سره بان يقال انما يكون الشيء له من نفسه لا ينافي كون المنطق  
 له كونه كجواز ان يكون البعض له البعض قال بعض الافاضة قبل  
 ان يترك المنطق مكتسب من بوجهه فيكون آلة بالرسبة اليه ثم اجاب  
 عنه بانه سيان ان يترك المنطق من العلوم المستندة الى الحق **ج**  
 الى المنطق اقول ان اراد ذلك لما قلنا من كونه من كلامه اعلم  
 انه لا باعتبار رايه وقع بوجهه مباداة لاكتساب نظرية فلا شمه  
 شيء اول الجواب انه اعلم اما الاول فلان مع كون المنطق له  
 للعلوم انه يمكن ان يعرف به صحيح النظر الواقف فيها من سببه لانه  
 يجعل مباداة لا نظار الكسبة لها فلا يلزم عن اكتساب نظري المنطق



من ضرورته ان يكون المنطق لا كالكسب ان كثيرا ما يكون الاشياء  
مبادي للانظار الكسب لغيره ليس له فيها الاله لذلك الغير بالمعنى المذكور  
واما الثاني فلان كون الاله لشيء لا يتحقق احتياج ذي الاله الاله  
وانما يتحقق حصول ذي الاله بها وذلك لا يستلزم الاحتياج الا ليركان  
فلما مخصوصا الاله كلفته مخصوص ولا يحتاج تلك الكثرة الى ذلك العلم  
المخصوص لجواز حصولها بغيره اذ كان كذلك فلهذا احتياج العلوم المستوية  
المنظمة الى المنطق لا ينافي كون المنطق آلة لها وان ارادوا نظري المنطق ممكن  
ببرهانه يعلم من هذا الكسب من المنطق فيكون آله لا فكلامه انما هي في الجواب  
غير واقع له وان اراد ان تكون المنطق مكتسب من بوليته العلم بغيره هذا الكتاب  
يحتاج الى المنطق فيكون المنطق آله لا تشبهه مدفوعة بما انما ذلك ان  
هو الهندسة والحساب الهندسة علم يتأخر فيه احوال المتأخر من  
حيث التذير والحساب علم يتوابع استخراجها بالحواس القوية من معلوماتها  
وما ينفع الى ما ينسب اليها علم المناظر وجزء الاما لا وغيرهما مما ينسب اليها  
ثم المنطق ثم الطبيعة والالهي العلم المتعلق بامور ليس وجودها  
بضرورة الانسان واراثة انما كان آله لا كتاب العلوم كلها فهو المنطق  
والا فان اختر معلومة الى المآدة في هذا الوجود في هو الطبيعة والآفاق  
وما يتفرع عما الطبيعة فهو الجبهة والنجوم والطب وغيره وما يتفرع عما

مكتوب في هذا الكتاب  
راي

الالهي بمباحث النبوت والامامة وعلوم القرينة مع من اللغة وعلم  
الكسب في النجوم والعمارة والبيان وعلم الكتابة والعروض وما يتنوع بها  
امول الفقه وفروعه وعلم التفسير والحديث والسيرة ودفع المطاعين وتفسيرها  
بيني وما يتفرع وما يتنوع بالزود المستخرج من اصولها كما فعل بعض الفضلاء  
شأنه اقول العلوم واضعها لان المحمد عليها لا يكون الا علم من العلوم  
المحدودة **قوله** والنداء للتعب مثل بالكلية وباللؤلؤة بكسر اللام  
اي يقوم تجبوا من كثرة الكار ومن كثرة الرواج ومنه خبر مبتدأ  
محذوف اي هو متبوعه او مبتدأ خبره محذوف اي له متبوعه وهذا او من  
لاسيما من قوله قدس سره وتفسير لما اجملا من شائعه ومراييه وليس  
هذه العبارة مثل قوله بالرافعة ينصب فقه لان الفقيه هنا كذا ثم  
وقفه فيمكنه رتبة رجب كما فيكون النجى هنا من المنطق لامن المنفعة  
والمرتبة المثلثين مع الرواية وفي المنفعة والمرتبة وقوله تاكيدا كما بين  
اشارة الى جهة الفعل عما قبله وكذا قوله فلما سياتي توضيح وتزويد  
ووجه كونه تاكيدا كما بينت اعني قوله ايها بينا وحسنها شانا ان  
لتزينة للتمام يا قوم تجبوا من كماله البيان وحسنه ان في عبارة  
لا سبق بابل في بيان **قوله** توضيح لما قدمه من كونه ابين وحسن اما  
وجه كونه توضيحا لكون ابين العلوم تبينا انما اجلا لا محذور بل انما

فقد غ



فهو ان الاستقام جميع معرف باللام مستغرق بمنزلة العلم فيكون العلم  
 فيه شفاء عن جميع الاستقام ومعلوم ان الشفاء بجميع الاستقام لا يكون  
 شفاء للشيء الا بل ينافيه واذا كان كذلك لا يكون له دلالة  
 من الشفاء الخفاء اذ لو فيها شيء من الخفاء لكان ذلك الخفاء موجبا  
 لشيء من العلم فيكون لنفسه سببه معاملة ولا شيء من العلم  
 كذلك فهو ايقين العلم بجوز ان يستفاد ذلك التخرج من قوله  
 بل انوار الهداية لان سائله اذا كانت مستبشرة بالنور والظهور يكون  
 برهانه اجملا وانما وجه كونه صحيحا لكون المنطق احسن العلوم شيئا فانه اذا  
 تعين له مناسبات كل واحدة منها مزجها بحسن الشان ورفعة العلم مستمرا  
 فيه فيكون اجتمعا موجبا لتلك الحسن والشيء من العلوم كذلك فيكون احسن  
 شيئا **والاستقام** الجها لا يجوز ان الراد بالاسم اسما لانكار  
 الحكمة وفسادها وبالا لام ما يترتب عليها من انتقال الذهن الى غير  
 المطالب او التها بالشيء واضطرابا عند توجهها الى الانكار والى كبرها  
 وعند مقابلة وجه صحيحا من ستمها ويؤيد هذا الوجه شهرة ومن الفكر بالصحيح  
 والشيء وكون المنطق للشيء منها **و** بجري منها بجري صوابها يعني ان الخفاء  
 بل الخفاء وادفاعة الكلتوز اليها ببيانها الى الكلتوز المحقق والمحقق للشيء  
 الموجودة في الخفاء وليس سائل العلم وقوله في وجوده فانه لكن بعد

تدويرها لهما وجود وهو جار مجرى الوجود الخارجي في قوله قد كسر  
 ويجري الى تلك المسائل المدونة منها الى من العلوم بجري صوابها اي  
 ما هيبتها الموجودة في الخارج باعتبار تدويرها اشارة الى وجه صحة  
 التفسير عن تلك المسائل الغير المدونة في الخارج بكونه الخفاء الى  
 الامنيات الموجودة فيه ووجه كون المنطق مشيرا الى انه لا يلائمها  
 موازها سورا جالا وتلك الدلائل تبين تلك المسائل نفسها لا يكون فيه اشارة  
 اجمالية الى تلك المسائل وان تلك الاشياء تبينها علم النكاح والوفاي  
 التي يرمز اليها تلك السائل على انه اكنة في بيانها مذكورا انما  
 و اسرارها صوابها التي لم يذكر لنا اقتراح ولا بالرمز لا صوابها وادار  
 اليها تلك المسائل وما الى اكنة في بيانها الاستدلال وعلوم لا هند آراءها  
 فاجتنب دراهم لم يهتدي اليها ولما بين المنطق الطرق الموصلة كمشق الحجب  
 ورفيع الاستدلال فاهتدون بما يروى الى الاعتقاد الى الكسر  
 ولا يخفى على ذي فطنة حسن الاضراب ما كمل بل هذا الترتيب في مدونة التي  
 لا للاضراب هو خط وانما فان حسن الاضراب لان الاضراب لعل منها  
 وسيله الى الترتيب المقصود وهذا هو حسنه وكما كان بعد وصفه ما  
 ذكر راي المنطق اعلم انه وادفع من ان بعينه مثل ذلك وصفا فاضرب منه  
 او اعرض وقال ليس الامر كما ذكرنا بل ارفع واعلم ان في انوار الهداية

مبين

سبب

معناه



الى انوار الجندى الى المقاصد الصلبة التي هي العلوم الحقيقية  
 والمطالب البقية وتلك الانوار لا تخرج من سراج بداية فلذا  
 البرهان على هذا فانوار الهداية مبتدء وخبر مخوف الى غير  
 ان يكون خبر مبتدء مخوف الى هو انوار الهداية ويكون العلم على سبيل  
 المبالة كما ذهب اليه بعض الاناسل والوجه لانه لسان كلام  
 الشارح وهو قوله في شفاء اذني وايضا ذكر الى كلام الاستاذ اميل لانه  
 قال هدايته فاصناف الهداية الى الهدى والافاضة في غير البياض اظهرنا  
 كان ان في مقام الترتيب في المرح الصن لانه ابلغ **قوله** من رام كسبه اه  
 اي من الناقب اذ الغنى من تصد اجزاء العلوم الى الاجزاء فيها فوعظها  
 الى ما في الخبر التي المذكور اذ هو مخار العلوم كاستمالها علمات جلية  
 يكون عنها غير تفرقة كسب من الناقب كاستمالها علمات جلية  
 وتابست العبرة في خبره واشهرها الرابع الى النكس باعتبار انها مخفية  
 اما من كذا في الصحاح من المسائل بيان لما يخطا الى ان يسهل الترتيب  
 عنها للتفصيل فالراد بالمسائل هنا معانيها اللغوية لا الاصطلاحية التي هي  
 مسائل العلوم المدونة كما هو المتبادر منه الى الترتيب **قوله** لولا ناظر  
 اذ قوله لا يؤمن اه يعني تعلقه ورتبته اذ هو علمه لانه مع قوله لولا  
 لما فتح الخط من الصواب اذ يتبع به الخط من الصواب مؤمن به من

الا غايته وتوحيات الايام التي منشاها عدم الانضاج ولا ينصح  
 بغيره فلا يؤمن ههنا لانه كما ان قوله وان لم يبار النظر والاعمال ناظر  
 اذ قوله لا يفتدك الى علمه لانه اذا انجز النظر به عرف صحى من ناسه  
 فيحصل الاعتقاد الى سوا السبل التي هو النظر الصحيح معلوم انه لا يتغير بغيره فلا  
 يحصل الاستدلال **قوله** فذرا الى تدبره ينشأ من المناجاة ولا يخطئ  
 النصفين بنسبة علم شبيه بتوبة علم هذا المقام ودفعها فترتيب شبيه  
 ان الشك في اخلوفا العلوفا المتباعدة فذهب بعضهم الى ان كل واحدة منها  
 معطوفة على سابقتها وذهب بعضهم الى ان كل واحدة منها معطوفة على الاول  
 فعلم المذهب الاول المناسب ان نذكر قوله وان لم يبار النظر والاعمال  
 كجب قوله لا يفتدك ليكون معطوفا عليه اذ هو سب كما عرف في المذهب  
 اننا لا يناسب عطف قوله وان لم يبار النظر اه على قوله لا يؤمن من الاغايير  
 الى وتقرر الرفع ان الاضافة عطف احد المتعديين على الآخر كما في المذهب  
 وعطف احد الناطرين على الآخر كجامع الناطرية سابتة على ملاحظة  
 عطف احد المجموعين على الآخر كجامع المطورية والنظر الى بس عطف  
 على اخر على سابتة فان نفع الشبهة الاما ولا عطف الكل على الاول  
 فان نفع الشبهة الثانية بل عطف احد المجموعين على الآخر **قوله** مع قوله  
 الانظر الى جميع مكيال والمراد الانظر الى الكيلة لان الكيل لان الكيل

المستقيمة



اذا جمع رخصت براد الكيل كما يقال عندى مكائيل الحنطة قال  
 بعض الاناس كل هو جمع مكيل والوجه ترك الياء لان المكائيل بالياء  
 جمع مكيل والعينه لا ياء غيره وقد عرفت ما فيه ثم قال اعلم انه يجوز  
 ان يكون المراد بالمواد الجزئية المقدمات التي مادة النظر الى الانظار  
 الجزئية الواقعة في مواد الجزئية من جهة طلب العلم وان يكون بالمعنى  
 الجزئية الى الانظار الصادرة عن النظر في طلب العلم الجزئية  
 التي هي العلم هذا الكلام في الوجه الاول منه فخص النظر بالوجه الثاني  
 النظر الكاسي للتدقيق او المتدب لا يكون الانفكاك به وهذا خروج  
 عن التوجه لان نسبة النظم الى كلامه في النظر على السواء كلاً وجهه  
 حمل الكلام على الوجه البعيد عن التهمة وهذا التمسك والاطمان المراد بالمواد  
 الجزئية من العلوم المرددة الى المبادىء الموضوعة على راي والحق يعرف  
 بالملحظ الانطاري الجزئية الواقعة في المواد الجزئية المتصورة الى معنى محتمل  
 اطراف مسائل العلوم ومع المبادىء المتصورة والاطنار الجزئية الواقعة  
 في المواد الجزئية المتصورة التي هي الغف بالحق بسند بها على  
 المسائل ومع المبادىء المتصورة قريب من اهل من طوف التفسير  
 اما ان ليس منه فانه حسب المنه اعم من النظر واما ان قريب من فلا يحسب  
 المتكلم **قوله** والذي يقتضيه على هو العبارة اه العبارة الخطيرة

المنهج

يناسب من قول لمعيار النظر والاعتناء وميزان التام والاكتمال  
 ان تذكر المعيار مع النظر والميزان مع الفكر ويقول وكل نظر لا يقتضيه  
 المعيار وكل فكر لا يميز بهذا الميزان ليلاليم الكلام لكنه عاكس وقال كما  
 تسبق بينها علم ان العبارة اي هذا اللفظ يطق على الميزان اي على هذا المنه  
 ايضاً اي كما يطق الميزان على المعيار ولو قال قد سرت بينا علم ان كلامها  
 يطق على الآخر لكان الظاهر ليس المعنى بل يقع ان يحتاج في هذا التنبية الى  
 العكس بل يكون ان تذكر المعيار مكان الميزان فقط هكذا قال بعض الفضل  
 ويمكن ان يجاب عنه بان ذكر المعيار مكان الميزان للتنبية المذكور وذكر  
 الميزان مكان المعيار لوضع التكرار فاصح التنبية المذكور على وجه لا يكون  
 لا يمكن تكرار الى العكس فصح ان العكس للتنبية بل علم ان المقود باللفظ  
 والتكرار في واحد في هذا التنبية المعيار والميزان بالتبني على جفتها  
 وكذا التنبية الاخر ان كلاً من التنبية التي هي النظر والتكرار تلحق واحد  
 مع هذا التي بالنسبة اليه تارة ميكائلاً وتارة ميزان كلاً من التنبية  
 الاخر واستعمالهما في هذا التي لمع واحد مع كونه لا محالة في اللفظ  
 وهذا التنبية يقتضي شيئين كلاً من التنبية التي هي هذا التنبية اعلى  
 من التنبية التي هي لفظ ومعنى مع عدم مكان احدى منهما فيكون كلمة للآخر  
 من الاشارة الى الاستيعاض التمر في ليس للتمر في معنى ان مستعمل فيه



فيه كما يراك من ظاهري عبادة بعض الانا فضل حيث قال يكون كلامه بل  
 في قوله بل علم ان المقصود باللفظة **فعل** قوله وكل فكم انما قال  
 منسوب منه الى من العطف التفسير ولم يقل انه لان هذا الميزان وهذا المعيار  
 وان كانا متحدين بالزات في هذا المقام الا انهما مختلفان بالمفهوم كذا  
 الازنان والتغير والبروز في موصف البطلان والجهل في العباد  
 اليه ما نزل به كوراث الازنان اشارة الى شيه الازنان  
 بالصور في المصنف محالوا وتجعل الصنف لها فيه استغارة بالكنية  
 وتجعل باعتبار هذا الشيه مني على اختلاف الصنف بالبين وهذا  
 بالنظر اما اصل اللفظ صحيح واما بالنظر الى عرفنا في الصنف مع السبب  
 وغيره كالمركب مثلا في يجوز ان يعتبر شيه اذ كان الصنف بالمراد  
 المجلوه اليه ما يزيل كوراث الازنان المختلفة باحال المساء  
 كالمركب في الصنف المخلوط باوجود الزوايا وكما التبيين من سائر  
**قوله** لتوفيق مودة الله تعالى ان مودة الله تعالى واجبه على كل عاقل  
 بالوجه وجوباً مطلقاً يجب لا بسبب لقيام واحد به عن الباقي بالاحاطة  
 والنظر الصحيح مقدمة لها اذ لا يحصل المودة الا به ومقدمه الواجب المطلق  
 واجبه في النظر الصحيح واجب النظر الصحيح متوقف على مودة المنطوق لانه  
 الولا لما رشح الخط عن العوالب يكون مودة المنطوق واجبه على كل

على وجه  
 التبيين

عاقله بالغ بالحكمة التي سبقت وهذا هو المراد من غير المتأخر  
 في بعض المقدمات لا يلازم في مقام الحق والشرع **فعل** لان امانه شئاً لا يلازم  
 اياه من اجل علمه الخا عن الله تعالى فانه الجاحية والجمع والاعباد وعمارة  
 المساجد وغيره لجمع شعوره وشعائر على اختلاف المنهجين والدين النول  
 التي تباركها بالشرعية وبرعايتها وتركها بجازي العباد في دار الدنيا  
 والهيأة يحفظ عما يورث الاغاليط والموريات الاوامر والسكوك الشبهة  
 المعوضة لانيه الا بالملحق اذ لا مؤمن الا غاليط وموكلها الاوامر الاله  
 وتلك الالهامه فرض على الكفاية اذ انما بها دفع سقط عن الباقي  
 فكذلك اما لا يتم الا به **الراجح** في السلم من ثبت قدمه فيه  
 الى لا يزدل السلم عند وجوده في الوجوه فلا يزدل قدمه فيه  
 اذ لا يستلزم من يفرج ويبعد فتوافر متزوج فيه فالفرجة فعلية  
 بمن مفسر على الاتصال الى المتزوج فيه ثم نقلت من الوصف الى الالهام  
 والحق للتفعل فصار منه عرفية في اول ما يستلزم اليه ثم استعملت  
 فيما يخرج من العلوم بوجه النظر على سبيل الاستغارة المصروفة  
 ثم نقلت منه اما محله الذي هو الطبيعة على سبيل الجواز المراد  
 يكون علماً من معنى الاصل اما الطبيعة بوسطين ومن معناه الو  
 ايتها بواسطة في قوله انوار قد اجتمعت الوفاة اشارة بالكنية

البر

مطلوب  
 التبيين



ويجعل ذلك ترجيحاً لانه شبه النزاع بالبيان الملتصق بالحركة والاشغال  
 وذكر المشبه وادراك المشبه ادعاء وذلك استغارة بالكناية واثبت  
 لها نورا الذي هو من لوازم المشبه به ويجعل ثم وصفها بالرواية الملائمة للمشبه  
 وذلك ترجيحاً **وقدم** ابا مينا ولم يعرفه سائر علماء اشتراك امره هذا الكلام  
 منه قد سكره كتمل الوجهين احدهما ان اشتراك امره بعينه باعث للشرح  
 علم تركه تعريفة والثاني ان تقدير اعادة هذا الاستغارة باعث عليه  
 لكن الاول اظهر من كلامه قد سكره والثاني بحكمه انبسط في غير الاستغارة  
 من المعاني المفادة وموجبا كسالكه وبلاغته فذكر ما اقبل به ابلغ  
 ذلك الاعتناء من صرفة مودة مديده من غفوان شبيهة به صرفة من  
 المدة غير مذكورة في كلام الشارح وهو لعل الاستناد قد سكره  
 اخذه من ذكر كونه مشغولاً وكونه مغفلاً في ذلك المدة فان قلت ان لفظ  
 يغفون مديده المديده وطولها خصوصاً من غفوان الشبابة اولى قلت فله  
 كنت في ما مضى من الزمان اما هذا الاذن وذلك لان صيغة الماضي  
 اذا قرئت لما يغفون المفعول مثل شربت فيما مضى من الزمان الماضي الى ذلك  
 من الجارية فيكون لفظ المدة الماضية خصوصاً اذا تحققت اما هذا الاذن  
 كعونة الآن ومعلوم من الواقع ان هذا الاما ان السامع كان آن  
 شبيهة بالمدّة الطويلة غفوان شبيهة **شأن** الى اشار

بتدريج في الشوط اما ان متعلقين طي الاركان كما انتم قد سكرنا  
 هذا المقام وفيه ان الركبة لا يوصف بالقدوة وانا يوصف به المركب لوجوب  
 قوله الشوط متعلقاً بالركبة على تقدير مضاف الى الشوط ومضاف المضاف لكلام  
 العرب شايخ فصوصاً اذا كان الفاعل الوقت والمضاف اليه المصدر كان  
 العدو ومن الركوب المفعول كسكن على اي بعد افعال كونه ركبا على  
 ترس ان كل المتعارف بالخطوة وقت شوطاً وعدو لا تناسل سوار الن  
 واسطبة **سهم** الولوج واللا غواية عن ترس الشوط الى السبق  
 اثنان الاضائتان من قبيل اضافة المشبه الى المشبه اليه المحرم  
 الذي كاسمهم في سرعة الوصول وكال التاثير في النقص بعدد عن السبق  
 في المحرم الذي كالتوس في سرعة الابقاء والمفعول كسكن سابعاً على غير  
 في المحرم اي كنت اشترط من غير انفسه حرمه المحمل المتعلق بتجمل  
 انني على الايمان ترس يصدر عنه حرمه المفضل المتعلق بالنفس تفصيلاً  
 كسكن حرمه جري متعلق بجزء من اجزاء النفس بسهم يصدر عنه الامر المحل  
 الاجمال **قوله** دامياً بفتح الهم الاول وكسكن الباء انا فانه ذلك اذا  
 علم من زعم انه شرب الباء جمع مروي اكم مفعول من الرمي **قوله** وفي  
 احبار لفظه الى علم ترى وما يؤدى موعده ويغفون شاعر النوة  
 الهمة وتكثرت في شأن المرامى بالنسبة اليه وذلك لان لفظاً

ينسب



الى ما يكون له قوة ويكون بالنسبة الى المفرد كما لم يثبت بالثبوت  
 وان لم يثبت بالنسبة الى اللغات والبحر بالنسبة الى الزبد العنبر والجر  
 كحالات اللغات المادية بمؤداه فانها لم تكن <sup>كاري</sup> وهذه الامور الاربعة  
 كونها متشابهة لما وانما <sup>كاري</sup> استنباطا بصدق الهيئة ووجود  
 الترتيب متفردة على ذلك الحرف الذي يجر عنه بكونه متفردا  
 والمقصود من هذا الكلام الاشارة الى جهة الفصل التي كان الانفاضا  
 واما ما قاله بعض الاثبات من اننا قاله ذلك لان الامر الاحمر  
 اعني الوثون بكونه الترتيب غير متفرد على انه اشارة الى انك  
 لا بعينها من على خروج جودة الترتيب من الامر الرابع وقد عرفت  
 ان ذكرها كحكمة وكلنا انما حمل على ذلك ايراد الاستناد قدس سره هذا الكلام  
 قبل ذكر الجودة ولم يثبت لما اوردته بعد ذكره الى وانما ايضا استنباط  
 بكونه فرتكه فانه صرح في اندراجها تحت الامر ودفع للتوهم الثاني  
 من تقديم هذا الكلام كما وقع لذلك الفاضل او حمل على ذلك توفيق  
 قدس سره بكونه من الجودة غير اختيارية فينبوع ان الوثون بها ايضا  
 غير اختياري فلا يكون متفردا على الحرف وصفه الملازمة ممنوعة والظن  
 ان المراد بالوثون ههنا اعمال هذه الجودة استنباطا لثباتها ان  
 المراد بالوثون لصدق الهيئة صرف صدق الكامل المتعلق بتفصيله

الرابع ج

الاعمال الاختياري

الى استنباطه ولا شبهة في انها امران اختياريان وان لم يكن للجودة  
 اختياريه وانما تفرق قدس سره لان الجودة فيسبان فطرية وممكنة <sup>ممكنة</sup>  
 وجودها وان يثبت ان المراد ههنا هو الدليل لانه ادنى وان الثاني ايضا ملا  
 له لانه يثبت الى كثرة المراتب المقصودة **قوله** ثم ارسيان وتأكيده لما تقدم لانه  
 يبين كيفية الترتيب وان نزل الحرف الى كل الاستنباط وكل بينين فراكو  
 والمقصود من هذا الكلام الاشارة الى جهة فصل هذا الكلام عما تقدم <sup>طلب</sup>  
 هو مع لبيان استنباطه من كل عالم ببيان لم يصرح فيه استنباطه <sup>مستطاع</sup>  
 معنى قوله من رايه بالبيان او الشبهة لازم لها الاشارة بالبيان للحرف  
 والرد على آية بيان المتعلق قوله بالبيان كقوة المقام **قوله** الاطلاع ذلك  
 العالم هذا التفسير مفقود عند قدس سره فاشبهه وذكر الاطلاع بنجم لمع <sup>استنباط</sup>  
 وعلى هذا امتثاله الطالع الى بدائع الاشكال امتثاله الى الموصوف يكون  
 المجاز اماني النسبة اولى اللزوم الى الطالع هو طلب من كل عالم الاطلاع  
 ذلك العالم اياه على اشكاله البدعية اللاتي الطالع ذلك العالم عليها وكجز  
 ان يكون قوله استنباطه في هذا المقام مستقلا بكونه الطلب لمكان الطالع  
 معه وهو اسم لمع الاطلاع ويكون امتثاله الطالع الى بدائع اشكاله امتثاله  
 المصدر الى منقوله على بدائع اشكاله جمع اشكاله وغدا لبيان نفسه  
 بدائع الاشكال بقوله معنى قوله ببيان ثبانه وقوله بلتفت الى

بالمقام ج

ج



اذ ان التثنية مع قول او يرد غنة في انزياح سيني مبراه  
 واذ ان التثنية ما خوذ من العام ومقابل الرغبة بالمبالغة  
 فقد تصح سينية وسينية اي مسائل الخالية عن الابل آه الى ارادة سيني  
 والمالية بها ان ااما ارادة بالسني ولا تخفى ما هذا الحذف من البعد  
 وقل المناسبة والذو بخبر بالي اذ اراد بالي الحروف الخالية من السنية  
 وبال سني الحروف الخالية فذكر الخاص فاراد العام بغير المقام و اراد  
 بالغت المعاني الرتبة الرتبة وبالسني المعاني الجليل القوية وكما  
 اذ لا يخرج حرف من الحروف من ان يكون منقوط او غير منقوط كذلك لا يخرج  
 معنى من المعاني ان يكون غنا او سمي فتناول مجموع الحروف والمعاني وصار  
 المعاني الاو فتصبح جميع النكاح حرفا حرفا وتعرف جميع معانيه صغيرا  
 وقوبا وهذا النوع من التبعين هو كمال التبع ودلالة السني والسني  
 على هذا المعنى قريب من التهم واختيارها من بين الحروف لرعاية السني وحيث  
 تعرفت على عرفت رعاية للنسبة مع تصغير وانا ذكرا لكال المعرفة والمراو  
 تعرفت غنة وسجية من انما كذلك اذ دللت التبع والسني منقوط **قوله**  
 لا خفاصه بما وصف به اي لا خفاص من كتاب الشفاء بما وصف به من  
 كمال التبع والمعرفة وبه تنبئك الضمير او لا خفاص من الكتاب بما وصف به  
 من انه لا يطلع على ما صوره الا و امر بعد و امر اي لا يطلع عليها في كل زمان

انما

وعمر واذ ان الاو جيد وفريد ذلك العصر والاو ان اي من هو منوط  
 في صفات كمال ونسبت في انه كجث لا ثاكة احدتها ومع اخفاص  
 بذلك الرصف بغيره من بين الكتب والمقصود من ذلك سر لا يطلع ولا يطلع  
 مع في حيزها ما ظر الى ما ذكره الرئيس ان كان ما خوذ منه لامن قبل التور  
**قوله** والاشراج سميك يتعلق له طريق الى السلوك المخصوص الذي لا يتعلق  
 الا بالهربي لان الطريق ما خوذ منه من حيث اخرج الى التوريد لذلك السني  
 معه او حمل الكلام على المبالغة فكم سعد نفسه لصفى ونوفت المبالغة فيها  
 بالنسبة اياكن الشفاء المستفادة من كلمة لاسيما واللام في جواب نعم محذوف  
 وكم طرف زمان لصعود صوت من حيث المعنى قدم عليها لا تنقص صدر الكلام  
 والمعنى فوايد في كثير من الزمان صود نظري في الكتاب وموصوفه ولا يخفى  
 حسن التهم هذا المعاني **قوله** حتى الى امرى آه الى رجع امرى وصالى  
 في التعبد اي في ذلك التعبد المعادن للتصوير في تلك التغير المتغير عليه  
 التنبؤ واللام للتعبد كمن به عن قد بنى الى ذلك الى ان وجدت  
 في اكثر ما نقل عنه المتأخرون خلا بيتا ان من حيث النقل والتبث فيها  
 اعترضوا عليه الى علم ذلك الشئ فهو من الكتاب ذللا متبين منهم  
 اما في التهم او الامة اخرى اذ حل ما اعترضوا به على الكتاب وتجوز ان  
 يكون في الكلام حذف الى وجدت في اكثر ما نقل عنه المتأخرون وفي حل

ساج

بري



الاغتراف من علم ما اغترافوا عليه هذا كله على تقدير ان يكون ما موصولا  
 او موصوفة ويجوز ان يكون ما مصدرية الى وجوده اكثر تفكهم وجلي  
 اغترافهم خلا ولا اذا عرفت ما ذكرناه في توجيه الكلام سقط عنه ما قبل  
 من ان ما نقله المتأخرون وما اغترافوا عليه كلام الشفاء وظلاله والازالة  
 فصف لا عن ان يكون مبينا ومبيننا ما قدرنا استيفان جوابه الاغتراف  
 منشاءه الكلام البني كانه قال قائل لماذا وقع في تفكهم خلا والادغام  
 لزمانهم في الاغتراف على زلالا وتاكيد ما تقدم لانه كالعلة والمفرد  
 الاشارة الى الوجه التفسير والاشارة اليها اي اصابتها قبل  
 كل احد يعال انتقلت اليها اذا اصابتها في كبرج وازالة بكارتها  
 يعني الاغتراف بمجرع الامر بين لا الاغتراف في فظ باي وجه كان ولا الازالة  
 البكارة فظ باي وجه كانت وقد يكون عدم القدرة على اشترع البكار  
 المعاني من جهتين احدها اشكال المعنى في نفسه وصعوبة الوصول باعتبار ثنائيتها  
 كون العبارة مطبقة جزلة مثبتة ولما كان المراد هنا الاخير لا الاول  
 بعينه قوله في الخطبة في بعد تحت حج الا لفظ مستورة ان قدس سر  
 ايا المراد فعلا ولما كانت عبارة مطبقة آه الا الاوصلي والاصح  
 المتوجه في صفات الكلام والبيان للبيان كما لا محذور واراد بالاصح  
 جهن الشارح ونسبه عليه بقوله المدام على استكشافها متفق سوف

واذ

على استكشافها  
 ونبه على صواب  
 ونبه على صواب  
 ونبه على صواب  
 ونبه على صواب

كلام الشارح على ما لا يخفى **ر** فاما ما قال قلت من اين است  
 قدس سر ر فاما ما والحق اعلم قلت من تعلق الفتح به لانه الشئ  
 وهو معنى يتفق العوة والتكلف **ا** حقه آه توضح وتقرر لما ذكر  
 من التوضيح والابتناء فلذا لم يعطفه كان سائلا يسأل كيف تنفذ في الكلام  
 وتوضح فيه الاسرار فبالا يجب عنه احقق في ما نقل المتأخرون  
 عن كفيفه بسورتهم من ذلكم بان ايمن في ذلكم بان ذلك  
 بعد التكملة وابين ما تعلق الشبهة في طريقة الذي هو اللفظ المطبق  
 الجزل فاستمر المراد منه وصار سزا بان الكشف عن ستر الحقائق  
 وذلك البصاح السرمع قوله بمنزلة بين السرمع والحق انه لا يتوضي  
 لتوضيح الراسخات كما يتوضي لظاهر الحقائق هذا ارفع وهم من  
 العام والمبالغة في الابتناء والبيان والكشف **لا** اي لا اكتم  
 آه اقول هو الكلام من ان لا يرفع وجهه في هذا العلم الذي قوله لا بل اشبه  
 قواعد الكلام كقول الوجهين احدهما ان يكون كلمة لا متعلقة لقول ارب  
 في هذا النكت كتابا اي لا اكتم با ارب في كن با وحي يكون المناس  
 ان يكون قوله بل اشبه قواعد الكلام اشارة الى ان شيد قواعد علم  
 الكلام كما فعله مع الكتب في ثنائيتها ان يكون تلك الكلمة متعلقة لما  
 ذكره من دفع المفاسد التي تظن الى النكت اي لا اكون اكتم بوضع



المفاسد وح يكون المناسب ان يكون قوله بل اشهد قواعد الكلام  
 اشار الى تشييد قواعد الكلام في الفن ولما كان الثاني من الوجهين  
 اوفى بالمقام والصق بتوزيع الكلام اعني قوله في ج اقل اعلم انهم  
 من مناقب التي درسون في تدوينه ونحوه على ان المتأخرين حكم الادب  
 قدس سر كلامه على ذلك فعالة لا اكثر باذنه من دفع المفاسد وقال  
 بل اشهد ذلك قواعد الكلام في زيادة لفظ في الاظهار قصده وهذا  
 نفى صريح في الوجه الثاني كما لا يخفى على ذي فطنة **قوله** من الى تبيين  
 اي تبيان ذلك التوزيع بيان لما ينقسم من المسائل **واما** التبيين  
 الى التوزيع باعتبار حاله ووصفه والاضافة لامية واضافة اللاحقة  
 الى التبيين كما منته الى البحر تشبيها للتبيان المذكور بالبحر في الالة  
 يعني كما ان البحر يحيط باللاكي فكذلك تبيان التوزيع المحرز يحيط بالمسائل  
 المنطوقه الشبهه باللاكي في الحسن والبراء ويجوز ان يكون المصدر  
 بمعنى المنقول الى التبيين ويكون اضافة الى التوزيع باعتبار ان مبيته لم  
 فيكون الاضافة ايضا لامية ويكون اضافة اللاحقة الى من اضافة  
 المشبهه الى المشبهه فاه بعضا في فاسد التبيان ههنا لمع التبيين  
 والتبيين حاصل من التوزيع فبذلك الاعتبار اضيف اليه اضافة اللاحقة  
 الى التبيين اما على طريقين احدهما ان يكون التبيين بمعنى التبيين

يحيط بمسائل المنطق في

اي التبيين التي في مسائل كالا الى واما ان يكون لادنا ملكة  
 لان التبيين الى اصل من التوزيع مسائل جيدة فزوده ولا يخفى  
 في هذا المقام من الضعف والضعف المستغنى عنه لما بينته من الطريقين التوزيع  
 والبراهين المستبين **شعر** واجمع والخطا هرايه لا فائدة في ايراد  
 الشعر لفظ اجمع ههنا وفي بعض النسخ منه وكان في لفظ بشعر لم يكن  
 في نسخة كتب الاستاذ قدس سره اخطئه عليها وادرد لفظ واجمع ومورد  
 لفظ بشعر تبيها على ان قوله واجمع آه شعر ولا يخفى عليه قوله  
**قوله** او غيرت بعين الاله علمه صنفه الحكاية في احتمال ان آخر ان احوها  
 ان يكون بالتبيين الجوع علمه صنفه الحكاية عطا علمه صنفه الشريعة  
 علم الشريعة ولا يتفق امكان المتقدم وتاثيرها ان يكون بالتبيين  
 علم صنفه الموت المبني للنفوس عطا علم الشريعة بشعر برقت او قلت  
 غيرت اما على طريقه الثاني او الثالث اعلم ان علمه صنفه الشريعة  
 يعني لو قلت كانت ادوار الشكل الدوار في الزمان السابق علم خلاف  
 ما يكون في هذا الزمان فيغيرت عنه الى ما ترك في حال العلم بالحق  
 علم العكس لما تجتبت عن سمت الصواب ولما كان في من الاحتمالات الثلاثة الذي  
 من التعسف الحاله عنه ما اختاره قدس سره ذهب اليه اما في الاول فلان  
 الشريعة وان لم يتفق امكان المتقدم لكن علمها علم وجه لا يمكن التقدم

للمنتقل وجهين آخرين في

كثرة

مر



مع امكان حملها على وجه امكن المقدم تعسف واما ان الثاني فلان حمل  
الاخبار على الاشياء من غير ضرورة تعسف واما الثالث فلان حمل الكلام  
على وجه لا يليق ببنى الواقع وان كان ملابا للتمام مع امكان حملها على الوجه  
المطابق للملايم لا تعسف مع ان الوجهين الآخرين يحتملان الى تقدير  
قلت في ذلك ايضا تعسف عند امكان حمل الكلام على وجه لا يختص الى ذلك  
التقدير قال بعض الانبياء ولا يجوز ان يكون بالغير المجمع او يكون  
ح د على لفظ الجنى للمفعول ويكون عطفا على مفعول القول فعلمنا لوجه  
لقولنا لما تجيب لان جواز الشرطية يكون قوله ما كذب الله الا  
ان يفتر قلت ح يكون موقع قوله لما تجيب موقفا على الشرط والحق  
هذه الكلمة ولقد فصلت لك الحكم اتفانادرج اليه ثمرات مائة واثنا  
هذه الشكوة مما جرى به العادة فيما بين الجمهور هذه الكلمة من نوع اعتذار  
من قبل الشاهد يانه جري على ما هو المعتاد فيما بين العباد من الشكوى  
والان فلا يلقى امثال ذلك بحال المسلم فانه لا يفتخر في الامور سوى الله تعالى  
وقد حج انه علم قال لا تسبوا الله هو الله ولكن استوراكم عما ذكر من  
مساوي الزمان او يعني ان هذا الحكم منه لوقع توقع من ذكر مساهة  
الزمان ومثاله فلذا اوردت بكلمة لكن المفيدة لذلك كما في ما ذكر معاب  
الزمان توقع متوقع انه لا يستعمل لما يخلج قلبه من ان يرتكب ما يثني

كذا انما قد يقع هذا التوقع ولكن عذرت به الى نسبة ولم اعتذر الى  
انذرت الله انبذه اذا القية من يدك ونحو الله والقائه و  
الظن يستع نسبانه ويستلزم علوم الاعداد به عادة فهذا الكلام  
اعني ويستلزم تعسف ذكر او مكان الواو في قوله نسبة ولم اعتذر  
لعدم جواز استعمال اللفظ الواحد في معنيين مجازيين وليس هذا عموم  
المجاز بان يكون اللفظ مستعملا في المعنى الكل المجازي يكون حملها  
فردا له لا شقاه هنا هذا اذا اعتبر المجاز مرسل لا يجوز ان يغير  
الكلام مجازا على سبيل الاستعارة التخييلية بان يغير تشبيه الهيئته  
المنسجمة من سبيل التخييل او عدم الاعتقاد به بالهيئة المنسجمة  
من هذا النوع الذي اوردت الظاهر ثم يذكر الان ان الاله على الهيئة  
المشبه بها ويراد الهيئة المشبهة كذا في اراك تقدم رجلا  
وتوخر اركي اي اراك منه ذراعا الامر اذا شاعلة  
ككونها حسنة ككونها كبري كما ان قوله حيث كعندي اعله ككونها آية  
وككونها غلطي وما في اي تلك الحسنة الجامعة يعني ان الفيراجع  
الى ذلك الحسنة باعتبار كونها ذاتا لا من مضاف اليه في هذه الآية  
ككونها حسنة ككونها آية فتكون تلك الحسنة اشارة الى انما الباش  
علم هذا الى دليل انتفاء التمام الحكم على المجموع الامر من ولا يجوز



التي هي منها بغير الواحدة الا بهذا الابدل وكذا الغيرة السابق  
 قوله فليكن في فعله اه فلو صرح الاستاذ قدس سره بالابدل في ارجح  
 الغير الا اني اما قوله انه نفع كمالا يحتاج الى الابدل به كمالا يحتاج  
 اليه في غير نفعه ومكانها ومبانيها كان او ما ولا يخفى حسن ما به  
 من ومن صاحب بالذي يصاحبه الاقبال وفيه إشارة الى جهة اطلاق  
 اسم الصاحب عليه وسبب انك في كلام قدس سره الكثرة اما جهة قوله  
 ولو قال ان شاء الله تعالى مكانه لصاحبه لكان ابلغ واولي من حيث النفع  
 لانه ينفذ لا يقبل ولا ما فذ ولا كرم الا هو والمقصود انه يتج  
 بين العلم والسبق كونه صاحب العلم مفهوم من قوله ناظرة ديوان الز  
 ويولد عليه ايضا قوله وسبقه كونه صاحب السبق مستفاد من قوله عيني  
 اعيان الامارة لان الوزراء اصحاب العلم والامراء اصحاب السبق  
 وانما قال المقصود هذا لان الشئ الواحد لا يكون وان يكون وزيرا  
 و امير امرا ومعدونه لم يكن الا وزيره ولا يمكن قوله المولود له  
 بيتا وفلا يعمل بها اذ لا رتبة فيه يناسب حاله فشره بقوله طبار  
 وقودة للطايعين معا اي العلوم كلها اذ العلم مستفاد من الام  
 بقوته المقام وطول بده كناية عن كون كمال العلوم في قدرته فصل  
 يره الى ايتها **الصاحب السهم** الذي قصد ولم يجره بجمع انه

عليها

مشتق من صاحب السهم يصوبه اذا قصد ولم يجر الا من العيوب  
 الذي هو عند الخطاء وان كان ملايا للمقام اشده ملاية لان الاختلاف  
 منه لم يثبت وانما يقال في هذا المعنى لا يصيب في الراي الصائب  
 بل في **وذا المثل** مع الخواطره قال ابو عبيد خطاه وخطا لثنا  
 بمخفي واحدة قال ستهدا به في المثل مع الخواطر سهم صائب بعض ذلك  
 فكثير الخطا وبالاحيان بالصواب وفرن الارض في غيرها وان الخطا  
 من اراد الصواب ضار الى غيره والحق على من يعمل لا لا يبتغي **قوله**  
**اللؤلؤ** هنا متصور واصل المذاهب كانه قدس سره حكم به لرعاية الوزن  
 وانت صاحب الطبع التوبم خبر بانه لا يحتاج في تلك الرعاية اليه نعم قوله  
 لكان الوزن اجود لكن الكلام في جوازه بمثل هذا الغرض لا بل انت  
 ما جبرنا الى لا تقصر الامر عما ذكرت بل ازبونه من اين الشمس  
 خالي فوق وجعلها خال مرفوع بالابتداء لا بالان عليه لعدم اعتقاد  
 اللحن عكسه والفرن المندم المصحح لكونه مبتدأ خبره وطرناه ظرفه  
 اي تعاون مع يداوانا را بعضا ببعض يتابعها وصولها  
 عقيب بعض فيم السكين باللاحق ويكمل اللاحق بالسكين وكلا  
 على اما حال من انارها اي راكبه مستعجلة على او متعلقة بغيره اي اما  
 افترحت واغتمت اي اغتمت الفرصة عطف تفسيرية لانه

مائة  
ص



والا لانه انما الغنى من النعمة يعني انما الغنى من النعمة لا من اهل  
الزمان الى فرصة يوم لانه اذا نام غفل عن ولا يؤذي من اشتغلت  
بامركي من الاهتمك انما تعرض لذكر لئلا يظن هذا الجواب من الهالك  
نعم قد بينا لك سبعة وتزبر لما كونه عادة المؤمنين ان يذكره البعض  
مقاصدهم ويعقبوا بعض هذا بكلامه نعم الموضوع التقديري ما بين تزبر الى  
ويعتبر المصدق شخصاً لا آخر عن البعض الآخر عما وجد في العلم  
العام فيورد البعض الآخر في جواب سوال بعد استنباط السابغين  
اليه وطلبهم اياه عنه ازاله لانه بعد نعم استنباط واذا اهتموا ببعض  
ما سبق اعادوه بعد السؤال فتموه الى المسؤل عنه فجعلوا الجمع في جواب  
السؤال الظاهر للالتزام كما في هذا الكلام لان قوله اخذت من  
بحر النكر زائد الجوهر داخل في صفة قواعد النفي وان اراد ما كان  
لي انا عادة وضمته الى نظرها وسميتها وضمنته اه اذا عرفت هذا  
فتقول قوله نعم قد بينا لك سبعة وهو ظاهر وتزبر لما كونه وهو قوله  
قد اخذت لما عرفت من انه داخل فيما سبق فاذا هتد الكلام ما سبقها  
قد تدرت امده ومن جملة هذا اللاحق فيكون ههنا الكلام تزبر لما كونه  
ولما لم يتبين بعض الانا من لانه لم يذكره من الكلام عن ظاهره وقال نعم  
ان لفظ قد بينا لك سبعة على لاجل ذاته وتزبر لايضا لاجل ما كونه

قوله قد اخذت اه وتزبر يعني بنسخ ليلى المظلم عن صح  
ويذهب عنه فيظهر جسي والخلق من دواي تلك الليلة وحوادثها وحادث  
العادة بانهم يكونون من الكناية بزباب الليل ومضيه بدخول الصبح عن  
ذباب الحلووت واليه اشار قدس سره بتزبر لتركه الليل عن صحته  
ومنه قول امرة امر المؤمنين في كبره عن بعلا اصح ليلى الى باليل  
ومنه قول الى النجم مشكاه عن امراته جرب اللبالي ابطار او سوع  
ومنه قوله الشرح فيما سياتي من قوله فتعده من زكاه فيطيط ليل  
ادهم وقال بعض الانا من لانه في معنى قوله ستوك ليلى البهيم عن صح الي  
لاجل ظهور الصبح في ليله الاحوال التي كالبيل المظلم بصير شع  
بواسطة الطاء التي كالبع ههنا كلامه اليك الاعتبار الاستنباط  
في امتياز الصبح عن ناسد البهار وقد يقال اراد البعض في غرض  
اه من ان الكلام في هذا المقام عن طاهر بان قدر مضاف او جعل  
انفيض بمعنى اخفت لتزينة اللاحق ولم يعرف الكلام السابق عن  
ظاهره بتزينة اللاحق بان جعل المكافى لمعنى المضارع فيكون فائدة  
التبعية عن المكافى التبيين على كمال جوده فيه واهتمام به كانه قبل اليه  
واقفا فاجتر عنه لصيغة المكافى او استأول او غير ذلك مما يلام المقام  
ويناسب لانه ينفي الى صرف الكلام عن ظاهره في مواضع عديدة من اخذت



وحقق وبحث بالفت والخرجت ونظمت سميت خربت  
 ونظمت لابن موضع واحد على ظاهره لعينه ترجيح للأصنف  
 على الآخر والاشارة اما هذا غير قدس سره عن افادة الاصحى بالاهتمام  
 وعن افادة السبهي بالدلالة فقال انا انفي في شرح الكتاب  
 يوم ان الخطبة كانت مقدمة على الشرح مع ان ما سبق دل على انه  
 هذا انما ما بين لي من الكلام في بيان المولد والمول من حيث  
 الشرح للاهتمام الهام واستدال انما مع النقد والاحكام والنفي الا  
 والآن انفي في بيان الكتاب المقصود من حوائج شرح خط الكتاب  
 مستغنيا بطلان الصواب الى الباب في كتاب <sup>الكتاب</sup> لما كان الجليل متنا  
 للاهتمام وغيره اه جعل قدس سره كلام من علم الجليل المحرور للاهتمام  
 وغيره ومن عدم تقييد الوصف المذكور بكونه في معاني النبوة اي الا  
 دليلا مظهر لان الحمد قد يكون بازاء النبوة وقد لا يكون ودلالة كل من  
 الاخرين على ذلك يحتاج الى بيان اما دلالة الاول عليه فبملاحظة  
 مقدمة معلومة وهي ان المحرور قد يكون محمودا عليه وقد لا يكون وكبر  
 لا كان الجليل المحرور متنا ولا للاهتمام وغيره وكان من المعلوم  
 ان المحرور قد يكون محمودا عليه وقد لا يكون ظاهره علم انما فيه ان الحمد  
 قد يكون اه واما دلالة الثاني عليه فما عتبار ان ما دخل في الحجب

في الجليل

يجب ان يكون داخل في المحرور ولما لم يقيده الوصف المذكور في معاني  
 يتناول الحمد المذكور للوصف بالجليل في معاني الانعام والوصف  
 في معاني غير فظهر ان الحمد المحرور يعبرها قال بعض الافاضل فان  
 ينسب لا دخل لتناول الجليل لهذا بين القسمين في كون الحمد واقفا  
 بازاء النبوة وبازاء غيره لان الجليل ههنا المحرور لا المحرور عليه قلت  
 يمكن ان يتكلم بعبارة ان اللام في قوله للاهتمام لانه لا دخل في الجليل  
 واللام التي تليها التناول محذوفة اي لا كان الجليل متنا ولا للوصف  
 الذي يكون لاجل الانعام والذي يكون لاجل غير الانعام ههنا  
 فلا يخفى على احد ركاكة هذا التاويل وليس للنهم القوم الى سبيل  
 وحمل الباء على السببية مع بعده ومنافاة للوجه الذي ذكره الاستاد  
 مستغنى عنه على جهة التعظيم ظاهرا او باطنا اه قال قدس سره  
 في حاشية هذا المقام هو مرادف الجليل وقدمت فائدة العطف بين  
 المتراوتين وقد انعم اليها ههنا رعاية السجع المعنى بما تلي الا  
 للبيان لكنه اشارة ههنا الى توجيه آخر هذا كلامه والتوجيه الآخر  
 الذي اشار اليه ههنا افادة اشتماله الحمد بالتعظيم الظاهر اليه  
 المستند من التكرار المفيد للكمال المستلزم اليها او من خفض  
 احد معاني الظاهر والآخر بالباطن رعا للتكرار لعل ما ذكره المحقق

في



في مقام التجدد من الاوصاف التي يتكبدون بها لا يريدون ههنا الاخبار بها  
 عن المجدد وانا يذكر وزا لاننا لا نجد في الجاد الوصف والتعظيم  
 بها فلا يكون ما يستلزمه الكلام المودع من تلك الاوصاف مستلما  
 للاعتقاد اذا الاعتقاد اننا يتعلل بل هو الجز لا الاشياء اذا عرفت فتولد  
 قد ذكره اذا عرفت عن مطابقة الاعتقاد الى الالم بدوركم ان اذا لم يعتد  
 مضمون الكلام المودع من تلك الاوصاف لم يكن محمدا بل اراد ان اذا عرفت  
 الى عرفت عن التعظيم الباطن الذي هو لازم ومطابقة الاعتقاد واعين  
 عدة عظميا لا اذا اعتد اعتقاد المجدد بعض الكمال فلا محالة تعذر ويعتقد  
 عظميا فذكر اللزوم واردة الا ان اشارة الامام عموما في التعظيم الباطن  
 والحاصل ان الوصف باطل في المعنوية من ان الوصف في التعظيم شرط ان يكون  
 على وجه التعظيم الطاهر والباطن وطريقة بان لا يسد عند ارتكابه  
 ما يوجب تحقيره ولا يصدق ايضا حقيقة بل هو ويعتقد عظميا يكون محمدا  
 واذا انتم احد ما انتم كونه محمدا حقيقة بل يكون في الحقيقة مستلزما سحرية  
 وان كان يجب ان لا محمدا اذا عرفت هذا عرفت ما ذكره بعض الانا مثل  
 من ان يكون الصورة المذكورة سحرية ماملا لانهم زكروا في مدح  
 السلاطين مثلا او مكانا على سبيل المبالغة لم يعتقدوه بل هي الحقيقة  
 مع ان ذلك ليس سحرية بالاعتقاد كيف وهم يعتقدون بهم والتعظيم

بيننا السحرية ليس محل حجة التنازل ولا الجحاح اما اجابة عن قوله  
 اللهم الا ان ندعي ان المراد بتلك الاوصاف المعاني المجازية اذ لم يعتد  
 انصافهم بتلك الاوصاف **قوله** فقد اعتد المجدد هذا الكلام من اشارة  
 الى اشبهه بتوجه علمك على التعجيل على التعظيم وتزوير اننا 2  
 قد اعتد المجدد مع فعل الاشياء فعل الجنان والاركان ايضا على ما شئت  
 اليه من نابعة العطف وهذا بيان ما سبذكره من قوله وهو بالمكان  
 وحق لان ذلك يتفق ان لا يكون شيء من فعل الجنان والاركان خزا  
 للحمد ولا جزئيا له وحاصل الجواب ملخصه على ما اشار اليه من سبذكره  
 فحق ان لا منساقاته كسبابة وانا ينادي لو اتفق هذا السكت ان  
 يكون شيء منها جزء للجد وجزئيا له وليس كذلك لم لا جزئيا يكون  
 شرط له ولا يتوجه على قوله كل واحد منهما كما اشار اليه شرطنا  
 اننا ما اشار اليه شرط لا يدل على ان يكون فعل الاركان شرط لان  
 ما اشار اليه ان فعل الاركان يجب ان لا يخاله واعم من ان يكون  
 موافقا او لا فلا يدل على ان شرط لان كلام على السند الاخص الكلام  
 عليه ليس لموجه ولا حاجة في دفع المناهات من ان كلام على قدر تسليم  
 وايضا لا يتوجه على قوله وجزئيا له ان ليس محلا للتوهم فلا وجه لا  
 ولا حاجة الى ما ذكره بعض الانا في الاعتذار عنه بان ذكره على

بالتعظيم على  
 تلك السكت



سبل الترتيب من قول لاجز الى على سبل الاستعداد ثم الجمل ان تساوي  
 الاختيار في هذا اشارة الى ان السبب او دوت على ترتيب المد لا معنى للجمل المذكور  
 فيه بانه لا يحتمل ان يكون عاما للاختيار في غيره او يكون مختصا بالاول وكلاهما  
 باطلان اما الاول فانه يستلزم التوافق بين المد والمدح كما يشعر به كلام  
 كلام الكشاف حيث قال المد والمدح اخوان وموحد اذ هما من جهة اللزوم  
 على صفاتها ولا يحدتها على ذلك واما الثاني فانه يلزم ان لا يكون من صفاتها  
 صفاته الذاتية محذاه وهو بل مطلقا ولما كان لخصه بشبهه صلا لا اعمى  
 ان يكون بناء على هذا هو المتضمن عن كونه اى عن كون الجمل المذكور الترتيب  
 محذاه او محذاه على وعن التوافق بينها وكذا يرد في اصوله التي قد عرفت  
 اللزوم على صفاتها دون صفاتها وفي الشئ الآخر التوافق بوصفها  
 صفاتها الذاتية دون صفاته وثانها ان يكون المنة من عالمها الجمل  
 محذاه وبالنسبة بينه وبين الجمل عليه حاضر اهلها غير اهل غيرها  
 وفي لا يكون الترتيب لئلا اللزوم باعتبار المدح عليه ان كان يترتب  
 من نظيره على صفاتها بل باعتبار المدح به وذلك لان المدح اذا تعلق  
 بغير المختار يكون المدح بغير اختياره الى لا محالة كما ان المدح عليه  
 كذلك من يكون ذكر صفاتها باعتبار انه وقع في كلامه المادحين به  
 ولا دخل في الطرحها اجاب بعضهم نظرا الى الاصل الاول بان الجمل

على ترتيبها  
 والحمد لله

متناول لها من حيث محذاه ولا يكلف في المدح هذا القدر بل لا بد من  
 اعتبار قيد وهو ان يكون المدح عليه اختياريا واجاب بعضهم نظرا الى  
 الاصل الثاني باننا لا نلزم التوافق بينها على تقدير عدم الجمل المحذاه  
 قوله يصح المدح باليسر اختياريا اذ يقال لو كان المدح على صفاتها فلتلزم  
 صحة المدح به ومنه ان اللزوم مضمون لا ينفك عنه فانما قد سره الى الجواب الاول  
 بقوله وقد جازى انما الثاني بقوله ومنه من منع اه وكلا الجوابين فيه لازمة  
 لكن الاول كتحققه ومنه على الاصل الاول للشبهة عرفت ان من منع  
 على الاصل الثاني لغير الظاهر لانه قد جعل قد سره الجواب الاول ان الثاني  
 اشارة الى الترتيب ولما استدل بعضهم على ان صفات المقدمة مضمونة اعني صحة المدح  
 باليسر اختياريا بوصفهم المدح لصفاته المدح ورشادة المقدمة وما ليس اختياريا  
 اشارة الى جوابه بقوله واما الوصف لصفاته المدح فالحق الجواب اننا لا نلزم  
 ذلك الوصف على صحة المدح لان الجوز ان يكون ذلك الوصف قطعا من الجمل او يكون  
 باعتبار ان ويلد اذ عرفت حاصل الجواب عرفت ان ما ذكره بعضنا  
 من ان هذا لا يدل لا ينفذ اذا كان الباعث هو هذا المذكور ايضا على بعض  
 انه حاصل الجواب الاول على ما من الملازمة والجواب الثاني على ما  
 الثاني انما انما خير بان منع صحة المدح باليسر اختياريا مع اختيار العوم  
 في الجمل المحذاه بدفع التوافق وهو يستلزم بطلان الثاني فكيف يكون

متناول



منعا لبطالان النامان قلت مراده من صحة المدح باليس اختياريا دون المدح  
 ١٢ يكون منعا لبطالان النامان قلت بدفع امران احدهما قوله جعل مثال  
 القول موصوفا لا عبرة به والثاني قوله واما الرصف او اما دلالة الاول على  
 واما دلالة الثاني عليه فلاذنا ببدل صحة المدح باليس اختياريا لا لعدم التساوت  
 بينهما فانهم فيليك باننا نعلم الصواب في هذا المقام فانه عازا لغير المقام  
 اقوام وكلت لهم دون الرصف لما المعهود انهم قوله فان قلت ان الرصف  
 المنعم بالشيعة اه هذا السؤال من استرا لا كون الرصف بالجل الذي اعم  
 من الاختيار في غيره بارا امر اختياريا البتة فانه لا ينفذ ان يكون  
 هناك امران متغايران احدهما محمود والآخر محمود عليه وهذا المعنى لا ينفذ  
 متحقق كما اذا ومن المنعم بالشيعة لاجل انعامه فان الشيعة الحمد والامر  
 متاير لانعام الحمد عليه واما اذا ومن الشيعة بالشيعة الى وصف بها  
 لاجل شيعة لا لاجل امر آخر معا بوله كالانعام وغيره كان هذا الوصف  
 محذورا انه ليس هناك محمود عليه اذ ليس هناك امر متاير للمجوده والمجود عليه  
 ان يكون متايرا كما يستفهم الاسترا المذكور وعلينا الجواب ان التاير الذي  
 ليس بواجب التاير الاعتباري متحقق هناك اذ للشيعة حيثان متايران  
 احدهما كونه موصوفا بها والثاني ما ياتي عليها وما ان الجنتين المتايران  
 جز ما في الجنتين الاعتبارين امران متغايران فيجوز ان يكون بعض

هذا هو المقام  
 الذي لا ينفذ

الجينية

لهذا الجينية باعثة على الرصف باو ح يكون محمود عليها قوله قدس سره ومن  
 حيث تبايرتا لم تكن كانت محمودا عليها وذكر المصنف لكونها محمودا عليها لا لكونها  
 لانها ما لم يكن باعثة على الرصف ولم يوصف بها لم يكن محمودا عليها ولا شك  
 ان المصنف لكونها باعثة على الرصف بها جينية تبايرتا لم تكن لان الباعث  
 على الرصف بالنسبة يجب ان يكون امران براله والمغايرة الاعتبارية  
 كانه ولهذا يصح ان يقال من حيث انها باعثة على الرصف لان التباير  
 بالمثل لا مدخل له لكون الشيء محمودا عليه **وهذا** هذا الصريح فانهم من الغرض  
 الرصف ضمنا لا لان الرصف علم ما يتبادر منه ذكر ما يولد على صفة الكمال  
 فيكون قولنا مخصوصا والقول لا يكون الا بالمثل ان فكونه بالمثل لا يكون  
 نفعنا لا فيكون دلالة الرصف عليها التزاوية فنوله ضمنا اراد به نفعنا  
 لا اتصال وهذا يتناول المدلول لا التزاوي والتفني ولم يربط المحقق  
 المدلول بالتفني حتى يرد عليه انما يستفهم فان قلت لازم ان القول  
 لا يكون الا بالمثل ان كيف قد يستند اما انهما مع شرايطه عن اللسان  
 قلت لا يتبادر من القول الا فضل الله ان التباير من القول اما ان الجنتين  
 يكونان القول ففقه فضل الله ان ومجاير في غيره هو الخط المستثنى من قوله  
 لم يتبادر منه الا فضل الله ان اضافة بالنسبة الى فعل الادراك فلا جفت  
 اذ فضل الله ان اعني مطلق القول خبرا من معنى الرصف لا كونه ولا شبهة

محقق  
 خصوص في القول  
 بالمثل



هذا قول المحقق

ان قام المعنى الموصوف له بما ذكره من اللفظ الموصوف **قوله** فاعلم ان  
القول المخصوص به انما كثر المعاني الالهية خاصة الكمال المذكور في  
معام الحمد ليس محمداً مخصوصاً الى مكونه قولاً في بحر وكونه قولاً بل لانه  
على صفة الكمال ومظهر لها مدخل تام في ذلك ومن ثم ان من اجل ان  
لولا انه علم ان صفة الكمال والجلالة لها مدخل تام في كونه هذا في فردا  
منه فان بعض المحققين من الصوفية على سبيل الباطنية في مذهبهم حقيقة الحمد ظاهر  
الصفات الكبارية والا لا لاظهار المذكور ليس هذا حقيقة لانه ولا عرفنا  
فيكون الاظهار المذكور لازماً فيجوز ان يعبر عن اظهار الصفات الكبارية بالمد  
غير عن الاثر في الملامح مجازاً مستنداً في تمامها على سبيل الحقيقة  
الغيبية ويكون هذا الامثال في بين المجاز وبما انه قد دأب الى المهر  
صفات كماله بولان فاما المقصود من هذا الكلام دفع شبهة توهمت  
علم قول الشارح وهو بالمدح وقرر بان المدح مستند الى مدحنا  
وبما انه قد دأب فلا يصح قوله وهو بالمدح ومن ثم نكتة تعالما  
عنه فاصل الرفع ان لفظ الحمد يستند اليه تعالما مجازاً عن المكارم  
صفات الكمال والتقريب الحمد الحقيقة لانه قد نكتة الشبهة بما قبل  
فدفعنا من ان استناد الحمد اليه تعالما مجازاً ومع انه تعالما لانه قد ذكر  
محمده عباداً فيكون الاستناد اما السبب المودع في جواب جلاله فكيف

بعيد عن الهم مستغنى عما ذكره قدس سره واليه اشارة بما نقل عنه في  
الحاشية من قوله هذا هو التحقيق واما ما يقال من انه قد دأب على  
السنة عباداً فكيف مستغنى عن هذا والحاصل ان كثر الزيادة لغيرنا  
اقرب مما اعتبره في النسبة اما اعتبرنا فكيف مستغنى عنه وما ذكره بعض الفضلاء  
من قوله قدس سره واعلم ان القول المخصوص ليس هو المخصوص باعتراض بان الحمد  
ان لا يكون مخصوصاً بالقول وقوله بهذا ذلك ذلك فيكون اشارة الى  
قوله مظهر لها مقدمة اخرى متممة للاعتراض في قوله وفيه اه بجملة الاعتراض  
بين المثار والشارح اليه فكل الدافع مع المدح والروعي المردود  
لان مع قوله واعلم ان القول المخصوص ليس هو المخصوص على ما علم  
عليه ذلك هذا القائل ان القول لا يدخل له في المدح وهو ممنوع كمن  
ومصاحب الكتاب في المدح اللغوي بالشارح والنداء علم الجليل وقال  
الحمد لا يكون الا بالمدح قال قدس سره في هذا الكتاب علمنا من قبل  
عنه يناسب خفاص مؤداه انه يترى بالقول كمن قالوا الحمد لله  
وبسبب الحمد لله فهو شعيرة بصدوقنا بعباد كماله ان لا يلازم  
عمل هذا الكلام علم الاعتراض فان قلت قوله ومن ثم لا بعض الا  
فاصل من المحققين الصوفية الى اشارة الى انبئات المقدمة المنوعة  
قلت كلام بعض الصوفية لا يصح معارضاً بكلام صاحب الكتاب في بيان المعنى



اللغوي لانه فقه عند الحكماء فكيف يصح قوله <sup>في علمه</sup> ومن هذا القبيل انه  
 من قبيل الالهام بالعلم فانه قبل الالهام بالعلم كانت كماله  
 الاعتناء لزمني علم الشيء اذا لم يعلم لزمه من ان الشيء مستفيض في  
 الزمان العلم اذا لم يعلم سادته باسوانه ليدل عليه والاعلم سادته  
 فيقبل فكل المدلول عنه بوجهه والاعلم ما هو اثره كالمثال المذكور فانه  
 يدل على احد الامرين او لا يدور عن الشيء من الاول ايضا فليس في وجه  
 من الوجهة **قوله** لا اجمع ثناء عليك اقل الجوهر في احبب الله من دونه <sup>الذات</sup>  
 من الاعطاف والعبارة في الاستغفار اما اني موقوف الحيرة فاكبر لغيره  
 فاعليك والى مبتدأ جزمه مخوف من الاول كلمة ما ان ثبت للمصدرية  
 او من موله ان لا اجمع ثناء عليك كذا بك على نفسك او لا اجمع احاطة  
 ثناء عليك كاحاطة ما ان ثبت به على نفسك فان احاطة ما ان ثبت به  
 عليك بولات فليد عليه تفصيله واحاطة بالثناء بولات  
 فرب طينة اجماله وعلمه ان كل ما مصدرية لا يجره المفعول الا في ثناء  
 عليك الحق فخرتك انت مستحق ثناءك ان ثناء تفصيل  
 غير ثناء مدلول عليه بولات فاعلم ان كل ما على الاول كلمة واحدة  
 وعلمه ان ثناء ثناءها عليه لولا ان ثناءها ثناءها ثناءها ثناءها  
 خاصة اه الا انكم لما اورد ان بيتين اللغويين المتعلقين بالترانيم

في خبره لا يصح  
 ثناء عليك

المذكورة في الخط من كونها نبذة الامراتب القوة النظرية والجملة علمها  
 سيجي تفصيلها وكان بيانها يسوق بيان المنع ان المتأخر منها من  
 الحدوث كبر الاول والاولى والحدوث والحدوث في غير الاستغفار  
 بيان الاول اما ان كان الزمان بطريقين احدهما وهو المتعارف  
 الثاني ان نذكر المعرف من الحدوث والرسم وثانيهما ان نذكر الغنى بالطلقة  
 باحوالها بما وجد يمكن ان يستند منها معرفة تلك المنهيات فكذلك  
 مستند تلك الطريقين ان الاله لزوج عدم امكانا البيان الا ان كان  
 الثاني من شهوده والاعتناء به في بيان المهرية والاعتناء بالاولى ان  
 الاعتناء الموجب للشرع والاشهاد بينا بين العلم ان كان  
 قد مر حرا بان لا يكون كتاب النور من القدسي فكيف يمكن استناد  
 المنهيات التقديرية من العلومات القدسية الالهية والاعتناء بها  
 المذكورة قلت استنادها عند ذكر الغنى باسم المنهيات  
 النورية والمعلومات المأخوذة من تلك التقابا وترتيب تلك  
 المنهيات عند كتاب النور من القدسي في رتبتهما يعلم  
 امكانه من تحصيل النور من التقابا والاشهاد في ترتيبها **قوله**  
 قوله ما ذكره في ترتيب الحق ان متعلق عام ومورده فحق الله المذكور الذي  
 يظهر منه عموم المتعلق في الترتيب هو الجليل المجوبه الشاكلة في الترتيب



وغيره والوصف المطلق عن التقييد لكونه في مشابهة الانعام وقد عرفت  
 وجه الظهور فيما سبق فبحسب كون قد ظهر ما ذكر ان المذكور في قوله الظهور  
 لا انه مستعمل بلا غرض من احتياج كل منها اما الفهم امر اخر منه في  
 افادة العموم للظهور واما الشك فهو على عكس ذلك هذا الكلام قد ذكره  
 كتبه وجهين احدهما ان الشك على عكس ذلك في الواقع لا ان الظهور  
 من يصح قوله اذ متعلقة النية الواسلة اما ان الشك في انما هو  
 تقييلا لما ادعى لكن لا يصح قوله فكأنه قبل الشك فعل بني المترو  
 على ما ذكره من التقييد واستشراك الفعل بين الموارد الثلاثة اذ ليس  
 خصوص المتعلق وعمم المورد واستشراك الفعل بين الموارد الثلاثة  
 في الواقع من غير ظهور منزلة الفعل المذكور وذلك في وجهين  
 ان الشك على عكس ذلك في الظهور اما بالنظر اما ذكره من قوله الشك  
 على النية خاصة لا وهو الاظهر واما بالنظر الى الواقع ونفس الامر  
 يصح التفرع المذكور عن قوله فكأنه اذ كشيبه في ان الظهور في  
 اما ما ذكره او اما الواقع ونفس الامر منزلة الفعل المذكور لكن لا يصح  
 قوله اذ متعلقة النية الواسلة اما ان الشك لانه ان اراد ان ذلك في  
 الواقع مع قطع النظر عن الظهور فهو وان صح في نفسه الا انه لا يصح  
 تقييلا لوثوق الظهور وان اراد ان ذلك مع ملاحظة الظهور

اما بالنظر الى ما ذكره وهو اما بالنظر الى الواقع فصح في نفسه مستفاد اما بالنظر  
 الى ما ذكره فصح وهو اما بالنظر الى الواقع فصح في نفسه مستفاد وقد عرفت  
 ان بيان السبب بين الحد الرتبة والشك للفعل حيث يتناول بينهما عموم مطلق  
 اذ اقيمت النية في الشك للفعل بوصولها اما ان الشك كما مر واذالم  
 يتبين كانا متجهين وهذا التخلل انما يتبين من تقييد النية بوصولها الى  
 ان الشك في العيوب ترك التوفيق للتقييد في هذا المقام ايلام الكلام  
 وان يخرج عن الانطباع وانما لم يصرح بذلك يعني ان الظهور  
 خصوص المتعلق وعمم المورد واستشراك الفعل الذي بينهما بمنزلة ذكر  
 التفرع لم يصرح به ولم يفضل اعتمادا على ما ذكره في ترتيب الحد الاول  
 يعني ان هذا الظهور الاستشراك مع ما ذكره في ترتيب الحد الاصطلاحي  
 منزلة التفرع بذكره وباقوة تفصيل ينبغي ان يعلم ان هذا الاعتماد  
 مبنى على عدم اعتبار وصول النية اما ان الشك في مفهوم الشك للفعل لا في  
 هذا الاعتماد بفتح الاتحاد وهو يتوقف على عدم اعتبار كما سيجي في كلامه  
 قد ذكره وقد عرفت عن انما ولما كان تعاكس المورد بين المتعلقين  
 الى ان يرد تعاكس كل من المورد بين المتعلقين الى ان يرد هناك تعاكس  
 تعاكس باعتبار المورد بين تعاكس باعتبار المتعلقين بل اراد ان  
 هناك تعاكس واحد باعتبار الجميع تأمل في ظهور لالة التعاكس



المذكور على النسبة المذكور باعتبار ان عموم مورد الشكر لمورد الحمد  
 وبغيره ينتفع بوجود الشكر بدون الحمد ومنه من حيث المورد انتفاء  
 ظاهره علم متعلق الحمد لمقتضى الشكر وبغيره ينتفع بوجود الحمد بدون  
 الشكر معه من حيث المتعلق انتفاء وظاهرا واضحا فظهر امر الانفراد  
 والاصح ان الذين مما مرجع العموم المخصوص من وجه لكن لما كان  
 بناء وجود الحمد بدون الشكر معه من حيث المتعلق على عموم متعلق  
 الحمد لمقتضى الشكر وبغيره لم يظهر ذلك العموم من كلامه ظهور عموم  
 مورد الشكر لمورد الحمد وبغيره صريح به وقال لان الحمد قد ترتب على  
 المضائق والشكر يخفى بالنوازل اظهارا لما خفى ظهوره  
 من الكلام السابق مما يتوقف عليه ثبوت المدعى لاكتفاء به بحدوده في  
 ظهور المدعى كسب مجرد لا ينفرد الا العموم المطلق والاما ذكرنا  
 ان قدس سره بتولى كنه وجود الشكر بدون الحمد اه كنه ظهور وجود  
 الحمد على الشكر من حيث المتعلق على كنه لما عرفت من انه منبني على  
 عموم متعلق الحمد وهو ظاهر وعمل الظاهر والحق في كلام قدس سره على ظهور  
 والحق بالنسبة اما الواقع ونسب الامر بالنسبة اما كلام السابق  
 المستتر على كنه جوزه بعض الانا من عدم ما لا يصلح له لان الظهور  
 والحق بالنسبة اما الواقع مما لا ينفع ولا ينفذ في اقتضا كلامه

في بيان ان الشكر لا ينفذ في اقتضا الحمد

السابق بالنسبة المذكورة التي هي محل التزج بل النافع والناجح  
 يرمى الظهور والحق ونظرا اما سابق كلامه المنتفع عليه تأمل قوله  
 المراد بالمتعدية المنة التفضيلة ومعنى ضد التفضيلة وضوفا بالمتعدية يجوز  
 من قبيل النسبة اما السبب المتفق كالاظهار فانه مزينة ينتفع بتولى العطفية  
 ان الشكر المعلق على الحمد فانه مزينة ينتفع بتولى العطفية من المعلق الى غيره  
 المراد بالعطفية بالاعطاف ولهذا سند في ما ذكر بعض الانا من قبل قدس سره  
 من ان نفس المراد بالابتداء وسد الانفراد مشترك بينهما وبين التفاضل  
**قوله** الا ان بيان كلام الحق ينتفع به بغيره لما تبين ان الحمد والشكر امران  
 متقاربان يجوز انفكاك كل منهما عن الآخر وحق الحق الحمد بالاول  
 بل عنق منها لا من التفاضل وحق الشكر بالتفاضل ولم ينع من الاول  
 ذلك ان يكون المراد بالاول مع كنه مزينة اختصاص بالحمد ولا يكون له  
 مثل هذا الاختصاص بالشكر وكذا يكون المراد بالتفاضل مع كنه مزينة اختصاص  
 بالشكر ولا يكون له مثل هذا الاختصاص بالحمد ولا شك ان الحمد  
 نعمة ظاهرة واشرف افراد الشكر نوع باطنة فللتم الطامه  
 اختصاص بالحمد ليس لها مثل هذا الاختصاص بالشكر لتساؤلها  
 جميع افراد الحمد دون الشكر ولتتم الباطنة اختصاص بالشكر  
 ليس لها مثل هذا الاختصاص بالحمد لتساؤلها اشرف افراد الشكر

والشكر بالانفراد اختصاص بالحمد بالاول



وعدم تشابهها الشيء من افراد المجد ومطلق النية لا اختصاص لها  
 بشئ من المجد **ولشكر** فاقنع سبحانه كلامه ان لا يكون الا لا  
 والتعار بمعنى واحد وان لا يكون احد ما مطلقا والاخر خاصا  
 لعدم اختصاص المطلق بشئ من المجد **ولشكر** فستظهر ما ذكره من انه لو  
 الا لا بالشم الطاهر **طاهر** والتعار بالمعنى الاول لم يخل عن حسن لان  
 مورد **ولشكر** مع الظاهر والباطن وان لا يكون الا لا بما لا يتصور  
 تعار ظاهره وهو ما يقتضي ان يكون الاول ظاهرا والآخر باطنا  
 بهذا التقدير اربعة ما ينسب ولكن كثره المورد في الاخر  
 ما ينسب كون التبع اشرف الموارد **ولشكر** لانها لا يخلو  
 ان مورد **اعني** اللسان في ظاهره فهو نية طاهرة المورد وكل نية طاهرة  
 المورد نية نية طاهرة فالجد نية طاهرة وتظهر نية المجد وان كان  
 بينا واضحا في نفسه الا انه ربما ينسب اليه بعض الاذهان التي هي  
 كما مر بان بعض البدعيات فيمنعه بغيره لانك لو توفيت في  
 التسليم وعبادة للناسية مع سائر اذنيه يحتاج الى بيان كون اشرف  
 افراد **ولشكر** نية باطنة يكون اشرف موارد نية باطنة **ولشكر** لاجابة  
 ما كون المجد نية طاهرة اما هذا لانه قول وكل قول مسجع **ولشكر**  
 ان الحواس الخمس التي هي ملاياتها كلها نية طاهرة فالاولا ان يقال

مورد اشرف الاشرف

ولا شئ ان المجد نية طاهرة اللهم الا ان يراد بيان لينة كون المجد  
 نية طاهرة فلا بد منها من التفرص لظهور نية اللسان لان  
 على كون المجد نية طاهرة انما هي صدوره عن مضمون طاهر مكاف  
 فان لا شك ان المجد نية طاهرة لان مورد **اعني** اللسان نية طاهرة  
 اقوال حاصل السوال انه لا حاجة في بيان هذا القول الى هذا التبيين اولا  
 تبيينه ما هو **ولشكر** لانه يمكن بيانها بلا تبيينه اذا كان كذلك فالاولا  
 ان مورد القول من غير بيان **ولشكر** لا يخلو عما هو اما ذكره  
 من الجواب فلا غنى له بالسوال نظر الى وجهه ان لا ليس يحتاج  
 فيه بوجه من الوجوه لانه نية مقدما **ولشكر** لانه استلزامه للاول واما  
 بالظن **ولشكر** لانه وجه الاول فيبقى مقدما مودول لان قوله فلا بد  
 هناك من التفرص لظهور نية اللسان ممنوع وقوله لانا ما علم كون  
 المجد نية طاهرة انما هي صدوره عن مضمون طاهر **ولشكر** لانه كونه  
 مسجوعا ايضا على الظهور فان قلت على كون مسجوعا كونه قول او على  
 كونه قول او كونه باللسان قلت لم يخل على كونه مسجوعا كونه صريحا  
 وهو ليس متقلا بكونه قول او لا بكونه باللسان **ولشكر** لانه اقتضى ذلك ان يتحقق  
 مع كون مورد المجد نية طاهرة وقد عرفت وجه الافتقار **ولشكر** لانه  
 ان يفتر مع قوله اقتضى ذلك تفسيره تفسيره والافتقار **ولشكر** لانه

ولشكر



ايضا على المناسبة وقوله رعاية للمقابل مفعول لا تنفع وناسب  
 اعني التفسير من حيث المعنى ومن باب التلخيص قال بعض الانبياء  
 على قوله قدس سره انفع ذلك تفسير بانتم الطائفة ان ما ذكر لا تنفع  
 ذلك التفسير لواز ان يكون الآلاء اعم الا ان المقابلة لا يقع فيشفي  
 ان يكون قوله رعاية للمقابل بقوله هذا البصير هذا الكلام فان اراد به  
 التبيين على ما سمع فكلامه حتى وان اراد به لا غنى عن غيره قدس سره بان قدت  
 التفسير الضروري فكلامه مدغم بما بينه كل الآن ويزيد حل كلامه على الآلاء  
 قوله فيشفي ان يكون رعاية للمقابل بقوله هذا البصير ايضا مكان قوله فيشفي ان يتعد  
 هذا ايضا برعاية المقابلة وذلك قال فيشفي ان يجعل لكان اظهر ويؤيد  
 حمل على الثاني قوله فيشفي ان يكون على الصواب هو الصواب  
**قوله** ما لم ينفع اليه فعل القلب يدل على ذلك فيهم في تعريفات شكر  
 فعل ينفع عن تعظيم المنعم بسبب كونه منها لانه اذا كان الباعث  
 على التعظيم الظاهر كونه منها فلا محالة يكون هناك تعظيم  
 بالحق لان الانعام لا يمكن ان يكون باعنا على السحرية وهذا النزاع  
 ما ذكره بعض الانبياء من ان هذا غير منهم من ظاهري تعريفات شكر  
 الا انه اعتمد ذلك على ما حققه في تعريف الحمد من اعتبار التعظيم  
 الظاهر في الباطن فيزدح لا يكون ما ذكر اعني قوله لان ضلما وان كان

فينا هو على ما ينبغي اذ قلنا ح التعظيم الظاهر لا بد منه هذا الكلام  
 يعني ان القول بان التعظيم الظاهر لا بد منه انما هو بناء على القول  
 بان فعل القلب يستعمل بكونه شكريا مع كونه رسائل الى نعم اخرى الى  
 بين الحواس الخمس الطائفة وما يلا بها من المحسوسات تلك الحواس نعم جلية  
 في انفسها مع قطع النظر عما عطف تلك الامور اليه ومع ذلك في رسائل  
 الى نعم اخرى من الادراكات بانواعها من الصورات المتعلقة بالجزئية  
 والكميات الضرورية والضرورية والتقديرية والتقديرية كذلك فيكون غاية  
 في الجلال وذلك لان النفس الناطقة في جبر النطرة خالية عن  
 العلم كمالا والحواس الطائفة مرة وبالجملة كلها آلات لادراكها فاذا  
 استعملت النفس تلك الآلات وادركت الجزئية التي هي ملا بها  
 وهي الجزئية الضرورية الضرورية فثبتت لما بينها من الشارحات  
 والبيانات وهي الكميات الضرورية الضرورية فاستعدت لان بعض  
 على الجزئية او الفطن بنسب بعضها الى بعض الجا با او سلبا اما الجود  
 توجه العقل واما بالحدس الى غير ذلك مما يتوقف عليه العلوم الضرورية  
 وهي التقديرات الضرورية التي هي مبداء العلوم النظرية  
 واستعدت لاكتسابها استعدادا اقرب وسياة جميع ذلك **قوله**  
 اعلم ان قوله بحمدك الى اما اخذ لك مواصلة اختلافنا ان الجليل







الحقيقة للفظ على طريقة الاستعارة المحرمة لان المعنى الحقيقي للفظ يشبه ماهية  
 الشيء الذي لا يلزم تلك ان ماهية الشيء لازمة لذلك الشيء كقولك المعنى الحقيقي للفظ الموضع  
 لازم للفظ المشبه مكرر المشبه مراد وضافته الى اللفظ وبيانها بما ذكره قريته  
 فان قلت كما ان المعنى الحقيقي للفظ الموضوع لازم له باعتبار المدلولية كذلك  
 المعنى المجازي لانه اما جزء من معناه او لازم له الى معناه ودلالة اللفظ على  
 جزء من معناه او لازمه لا ينكسر عنه فلا يصح تشبيهه بالعرض المتأخر وكما ان المعنى  
 المجازي متأخر عن اللفظ باعتبار الاستعمال فيه كقولك المعنى الحقيقي للفظ  
 القول بل هو قلة تحت الاول ونسبت جواز اللفظ كالحواش ان يكون اللفظ  
 موضوعا بازار من سبط ليل لازم وهو كما ذكرنا من موضوعه ايضا يعني  
 المعنى المجازي ليس بجزء ولا لازم الا مع الترتيب ويجوز انكالك الترتيب  
 عنه فيجوز انكار دلالة اللفظ عليه فان قلت ما قبل قوله مجازي معنى  
 اللغوي والمعنى المجازي كقوله ان تارة قلت لما كان وحقيق ما فيها  
 فلم منه ان ما يستلزم ماهية لها ما يحتاج اما توجيه وبها هذا التوجيه  
 على كون اللفظ المجازي مجازا او كون المجاز كالعرض المتأخر فيها اشارة اما  
 توجيه المتيقن قوله فذلك قاله وتحقق ما هيتهما الى كون الحقيقة كما ماهية  
 في اللزوم والمجاز كالعرض المتأخر في عدم اللزوم فان ذلك انما هو للتأخير  
 هذا ما ذكره من سكره في توجيه كلامه رحمه الله ولكن ان يحمل اضافة الماهية

اليها ببيانها او تحمل الحدود كمرادها ان يكون المعنى ما بهي  
 على الحدود كمرادها ان يكون المعنى ما بهي او لا يميزه ويحمل الحدود كمرادها ان يكون  
 المعنى ما بهي او تحقيق ماهية هذا الاثر الى الماهية العرفية لها على الوجه  
 الشك في المذكورة يجوز ان يكون معنى قوله رحمه الله الحد ليس عبارة عن قول  
 القائل الحد ما ذكره فوسسه ويجوز ان يكون معنى ان الحد العرف ليس  
 عبارة عن ماهية هذا القول الى الماهية المنفصلة به وهو الذي سبق من قول القائل  
 بالجملة اه بقوله بل هو منسب بشيئ تعظيم المعنى بسبب كونه متجاوزا  
 ان في بالتمام وسيا الكلام ولهذا سقط ما قبله رحمه الله من ان المناسبات  
 ان ينسب المعنى الذي سبق ذكره فيتوهم انه المعنى العرف فيقول الحد العرف  
 ليس عبارة عن المعنى المذكور سابقا بل هو قول **المتوهم** كما حققه جناب  
 وذلك قد يكون بالقول كما عرفت وقد يكون بالنسبة وكذا قد يكون ببيان  
 النسبة وكذا اجاب عنها في فصل اللسان بازاره انك كلفه **وجعل**  
 الصيغة عليه للاعتقاد في ان الصفات كما يشبه ان او ما وجه ان رجح  
 الصيغة الى يدل على اشتراطها للاعتقاد كما سبق التبيين عليه ولو كان لهما  
 اما ان الصفات لكان عارضا على تلك الولاية ولما قلنا ان يقول هذا اذا  
 كانا الصيغة راجعا اما ان الصفات من غير اعتبار كونه معتقدا لما كان عارضا  
 عن تلك الولاية بل كون الصيغة راجعا اليه او لا لان مع كون الرجوع اليه



او فن لا دفع التبيين عليه لانه اشترط مطابقة اللفظ للاعتقاد ومطابقة اللفظ  
 علم المستند لاعمال الاعتقاد **ومنه** وهذا لا ينافي كون الشيء جزءا منه وكونه  
 الاثر فزاد من جزئية هذا الحكم فظاهر لا يبعد لانه ان ارادوا بالتوليد  
 المطلق الراد الى تعليمه سبحانه من هذه الكلمة لا يبعد التوليد بكونه جزءا من العلم  
 لان جزءه عاصد في سوي عليه ان ارادوا مصادق عليه لا يبعد كون الاول **فقد**  
 منه فلا بد من صفة عن الظاهر بان يراد به الاول وكونه الحادثة لا ينافي كون فردا  
 الشيء جزءا منه علم فذلك مضاف او يراد ان يكون العلم اذ لا ينافي ما يكون  
 الاول فردا من مفهوم جزائه وحاصله التوليد بحذف المضاف اما بما رتد الا  
 علم اعتبارا للمنه القول واما بما رتد ان ينفك عن اعتبار المنه **قوله** يعني  
 الاطلاق يجوز معول على صفة العلم به المنه يعني ان الله عز وجل كلفه النظر اما  
 مطالعة مصنوعات حرف النظر الاذونات المصنوعة والاطلاع على ما فيها  
 من قابلية الصنع العجيب والحكمة الالهية التي هي ان العلم على وجه الارباب  
 اي الاطلاع مصنوعة على الوجه المخصوص **ثم** مراد التلخيص ان العلم الاطلاع  
 فيها على وجود الصانع وصفاته ووجوه افعاله وهذا القول يبعد المنه انما  
 قيد الجبينة في ملاحظة بابه انما حرف النظر اما ملاحظة مصنوعات من حيث  
 انها مصنوعات لغير رؤية المصنوع ذاته والعلم بكونه مصنوعا ونسبة  
 اما الصانع من حيث المصنوعية وذلك العلم يتضمن العلم بالصفات بصفات

الكمال فله وجه الكمال وان عرفت عما اعتبر الجبينة المبنية بهذا العلم  
 ان حرف النظر اما مطالعة مصنوعات علم اي وجه كانت ليس من الشكر  
 بل علم الوجه المخصوص وذلك مفهوم من ترتيب الشكر لان قلنا العلم ليس  
 لاجل صفة اما مطالعة المصنوعات علم اي وجه كانت علم وجه بفضاء العلم  
 بوجود الصانع وصفاته **ومنه** واصله منه اما عبده الشاكر قال بعض  
 الافاضل في الوجه ان يضاف بالعلم لكون هذا القول يعني قوله قد اعترف  
 فيه من مخصص توطئة وعله القول **ومنه** واصله القول ما نهت عن الكلام  
 التواضع فوسس سره ونعم واصله اما عبده الشاكر كقولك ذكره بالانوار  
 دون الباء اذ ما لا يوافق تحت الاعتبار وهو العلم في بيان النسبة  
 والمواد مع كون الحاصل علم ذكر هذا القول وانما عرفت توطئة ما سيذكر  
 من الوجه ان الشاكر قد عرفت انه قد كونه ما ساء به الانبياء وكونه  
 علم وجه المصنوع والاكرام ولا بد من اعتبار زمان مفهوم الشكر على  
 التمام حتى يتم امر الخاص والعلم العام فالي عبادة تدل على اعتبارها  
 في ترتيب الشكر هذا العام قلت يولد قوله ما انتم الله تعالى عليه وهذا  
 ينشأ بالجبينة والمنه حرف العبادة جميع ما رتب الله عليه من حيث انشاها  
 انتم عليه وكون الانبياء باعتبار علم الصفة بناء كونه علم وجه السخرية  
 فتعين كونه علم وجه التعليم ويدل علم وجه اعتبار كونه علم وجه التعليم اعتبار



حرف الجمع ومن جملة التلب اما فلي لا اجل وتعليم النعم **دو** ثالث  
 وهو ان انكر هذا المعنى فما قلت ما ذكره **دو** اذ لا يفسد الحد من  
 ان الحد الفاعل المستعمل في النعم اما فعل التلب على الاعتناء بآثاره  
 الكمال والجلال او فعل التلب ان وهو كذا ما يدل عليه او فعل الجوارح وهو  
 الايمان بافعال الله عليه بول على اخصا الحد به فلما قلت الدلالة على كل  
 ثم لا يجوز ان يكون العبرة بانقضاء راجعا الى النعم مطلقا لا بالزمان فقط  
 وح يكون المولود بصفات الكمال الجنس الاستوائ والجودة الا صاد ما جرى الا  
 من الانفس الدورية او يكون العبرة بزمانها فليكون في الكلام من هذا  
 بقدره هكذا وذلك الفصل اما فعل التلب على ما مر من ان اعتقاد  
 بانقضاء بصفات الكمال لا يكون المولود بصفات الكمال الاستوائ  
 كما هو **دو** في الجمع **دو** دون الحد الزل كما مر في ذلك لان  
 العبرة بالمنزلة القدرية النسبية حسب الصدق والحق لا الخلق والوجود  
 الا عيانا كما ان العبرة في القديسات النسبية بينها حسب الخلق والوجود  
 دون الصدق والكمال **دو** لا يقال صرف الجمع ايه لا يقال المنعم من قوله  
 فعل بشعر تعظيم النعم فعل واحد والعبرة بالنسبة بين المنعم والمنعم عليه  
 بالعموم كما عرفت الجواب صدق مفهوم الاسم على كل ما صدق عليه مفهوم الحافق  
 وهناك يمكن ان لا صرف الجمع افعال متعددة ولا يصدق على الال

في هذا الفصل واحد ان تصور ان لا يصدق

فعل

فعل واحد ولا كان بنار هذا السؤال على عمل الصيغة المعنوية فعل ونحوها  
 على الوصف الشخصية الحقيقية امكن الجواب عنه بوجه تلك الاول ان لا  
 ان الصيغة مستقلة في الوصف لم لا يجوز ان يكون مستقلة في الجنس على  
 لها ما دلل ان تنويناها للوصف لم لا يجوز ان يكون للتعظيم ويكون معنى قوله  
 فعل عظيم وح يكون في قوله بشعر تعظيم النعم انارة الاجتهاد عظيمة  
 والثاني وهو على تقدير التثنية والتسليم ان الصيغة وتنويناها مستقلة  
 في الوصف لانها مستقلة في الوصف الشخصية لم لا يجوز ان يكون مستقلة  
 في الوصف النوعية ويكون المعنى نوع وهو من الفعل وح يكون في قوله  
 بشعر تعظيم النعم بيان لذلك النوع وحرف الجمع وان كان انما لا تعدد  
 بالخاص لا انه نوع واحد من الفعل مشعر تعظيم النعم **دو** اهذا الجواب  
 انما قد سكر يقول سوف فعل واحد وقد متعلق بعين مفعول واحد والنوع  
 قد قد متعلق فتقد في خاصة فلا يلائم الى التقيد باعتبار التعليق  
 وصفه بالوصف النوعية وقد عرفت من هذا التفسير ان الجواب الثاني  
 على تقدير التسليم وهو قد سكر ايضا انارة اليه فيما فعل عنه في  
 هذا العام من هذا الجواب على تقدير تسليم كون فعل للوصف هذا ان  
 هو على تقدير تسليم كون فعل للوصف الشخصية لان ان المراد بها  
 الوصف الحقيقية لم لا يجوز ان يكون المراد بها الوصف الشخصية



ولما كانا الجوابان الاذان مبينين على الجواب وكانا الجواب الثالث  
 تحقيقا لاشارة رابده وتحقيقا ان المركب في اسماء اولادنا حقيقة وبالغ فيه  
 فاما بيان ان لا يخرج من قبيل النسا كمالا بل على ما ذكره في مسكنه فان قيل  
 حصه ودره السمل المشهور في علم النفس والقلب والاركان  
 كما عرفت بناء على ان الوجود اذ علمه في العلم بعد الوجود سبعة ثلثة  
 منها ما ذكره في واديه اقول في ثلثة وكل اثنين منها قد يكون  
 الحصر مستغنيا عن ذلك الحصر لانه لا ينافي عدم استغناء عن كونها  
 المذكورة في اسماء السبعة لان المراد اما عقل القلب ومن اوجه غيره  
 وذلك الغير ما فعله الله تعالى وان كان معا او احدهما فقط وكذا المراد  
 بالاصغر في النفس بين الاخرين فيكون مجموع لافس مكررة وغير مكررة  
 اثنى عشر نسما وغير المكررة على سبيل سبعة وعما ان يجل ثلثة فليكن مجموع  
 اربعة عشر م وتبصروا الفرق بين المكررات السبعة منها وملاحظة الالفاظ  
 والتفصيل والتوضيح من يادى السبيل **قوله** والنسبة بين الجواهر انما تنقسم  
 قدس سر لبيان النسبة بين المدين وهما الحمد للقول والشكر للقول وبين الشكر  
 وهما الحمد للوزن والشكر للوزن انما هما بيني بشكر البيني بارض  
 بيان لان كل من المستبين باعتبار احد قدس سر وانما كانا واحدا بالزوات  
 ولذا انفرد بها عما مجرد الوجود ولم يتوض ببيانها اكثر مما ذكره في واديه

في بيانها ولا يخرج عليك فله جذوه هذا التوضيح ولم يتوض ببيانها  
 النسبة بين الشكر للوزن والحمد للقول لان كلامه في النسبة بحسب الجمل  
 وهي حكمة منها البانية الكلية ووجهها في هذا ذكر قدس سر من ان النسبة  
 بينها بحسب الوجود من العموم المطلق كمن لم يزل وجود الشكر بدون الحمد ايضا  
 كما ان الشكر مطلق للسان وجعل قوله وكذا اشار الى ان النسبة بين الشكر  
 اعني النسبة بين المدين والنسبة بين الشكر وجعل النسبة مجموع  
 النسبتين ان يتبين للنسبة مجموع النسبتين الاتيين اعني النسبة  
 بين الشكر للوزن والحمد للقول والنسبة بين الحمد للوزن والشكر للقول  
 على سبيل التنزيه وترتيب الشكر لا ينافي البحث لكن لا يخرج انه قد كان  
 في الشكر **قوله** وقبل ويجوز القول ورواها واعلم ان الباشع على هذا  
 القول فيلهي لان الشكر بالحق للقول كسيرة اما صنف هذا الباشع  
 انما يقول كما نقل عنه قدس سر في حاشية هذا المقام من انه قال فيلهي  
 ان يكون الشكر للبيان **قوله** عزها بعضهم بالولالة الموصلة الى  
 البقية رتبة يقول بعضهم الا صنف ثبوت وقوة تغير الشكر في حقه  
 ولكن وجه الصنف بالتفصيل المذكور وبيان التفصيل عما ان يكون المراد  
 بالاصالة المذكورة في التوضيح هو ان يصح ان ينفصل بالنسبة الى ان  
 له الحد الذي اذ لو ارد بان يصح الاصل بالثبوت او بالتغير في الجمل

مظهر توفيق الهادي



لما اخرج النسخ المذكور لكن يتجه عليه 2 بقوله تمام انك قد ركن من احب  
 ولكن انه يخلو من يشاء فان الدلالة الموصولة بالقوة او بالنفس في  
 الجملة معتدلة لعدم وجود الخطاب من قبل ذلك انت خير بان كلا  
 التعريفين متساويان في ورود النفيين المذكورين عليها كل منهما على  
 ولاشك في الحال كحمله وصفا للدلالة او المولد واما نفي استدراك القول  
 فالترتيبان متساويان في اللزوم في تسليمها او منوها لان ان اراد ببول وغيره  
 بك من النوايا قبلها او بعدا عما في طلب منك ان لا يكون لثاني منهما  
 فالاستدراك لم يجز اجتماع الهداية مع النوايا اعني النوايا قبلها او  
 النوايا بعد ما اعني احدهما وان اراد نفوذا بك من النوايا بعد ما او قبلها  
 وبعد ما عما في طلب منك ان لا يكون الجمع فالاستدراك لازم على كلا التعريفين  
 لاستلزام حصولها انتفاء النوايا المذكورة هذا اذا اردت بالايضا  
 المذكور في الترتيب ان يعيد بالنقل بالنسبة الى الهداية واما اذا اردت  
 به الايضاح بالقوة او بالنقل في الجملة بقوله **انما يصح انما**  
 وانما تعينها بوجودها ما يوصل الى المطلب فليكن لان ذلك هو المراد  
 من الاستدراك لا الهداية هذا في لان الهداية لم تكن الا مقيدة  
 واما ما قاله في الصحاح من ان انا هو واصل في غير توارد كما قلنا بعضهم  
 لا يما فروع من الحد في مصدر كالتو وهو لازم ومعتدى لامن الهداية

ان في متعدية لا غير هذا لكن ما يند ما قد سكره بالتعريف المذكور في غاية  
 الضعف كما لا يخفى **والنقطة** على الزعم هذا موافق لما في الصحاح  
 فان في النقطة الزعم وقد نشره بخودة تهيب النفس لتصور ما يرد عليها  
 من الغير وهذا قد يكون جبلة وقد يكون مكسبة كما ان عدم ما قد يكون جبلة  
 وقد يكون سائر شيئا وتغير في هذا المقام بكلا المعنيين صحيح لكن الاول  
 او في والحق بالمقام لان الحق يطلب شكل الهداية لمعتدى ونفوذ بك  
 من النوايا في الثانية للاعتدال والقبول بالحق الاول سائر الاعتدال  
 دون الثاني وما ذكره بعض النفا **من ان** الحق انما هو المراد  
 لان عدم ذلك امر جبلي فلا معنى للعود منه فوعدت نفا **التي**  
 والصدق مستلزام كما في المورد اراد بالحق والصدق في هذا الحكم ما يطلق  
 عليه هذا ان اللفظان ولحقنا الحق المراد فردان احدهما وهو الحق للصدق  
 مبدل للآخر وهو الحق الاول كله واحد من هذا اللفظين باعتبار الاول  
 عليه صفة مستبهر ونفوذ الحق والصدق في الوقت مشترك بين هذين الزمانين  
 استمر كما لفظيا ولذا اطلقوا اريد بها هذا الفردان فانما يكون هذا الحكم  
 على قانون الوضع استلزاما منهم كما في مللها مجازا وهو منسب ما يطلق  
 عليه هذا اللفظان لان قانون الوضع ان لا يستعمل اللفظ المشترك  
 في جميعه معا ولذا بالمراد والمورد من اعم من ان يكون حيث يمكن وضعها

ملاحظ  
 الحق والصدق  
 مترادفان



كان في النزول الثاني او لا كان في النزول الاول الذي هو المبدء ومنه نشأ  
 بالاشتقاق دليل على عروضة المشتق منه وما في الاشتقاق كذا فك  
 فلهذا كذا استدلال على اشتقاقها في المردود بوصف النول او العند بها حال كونهما  
 مشتقين ونال او قد يوصف بها او كحقيق الكلام استدل بطلان  
 وهو اما ان يراد بالحي والصدق من المصدر او المعنى الآخر وكما سما  
 لا يسيل اما الاول فلهذا لا يكون في الكلام بنية للتعبير ونشأ في الازمنة  
 عما في الوجه قوله او قد يوصف بها النول **والنول** اي هو نول ولا اما  
 الثاني فلهذا لا يكون في الكلام استدراك وذلك لانه قد تفرغ في بيان  
 الفرق بينها لمعنيها المصدر وهو عما هذا استدراك فتبين ان الثاني ووجه  
 الاستدراك فيه ما بيننا وانما استوفى لافعال ارادة فعلها لانه بعد احتمال  
 او كذا في قوله قد يوصف بها اما يجوز بان يراد قد مطلقا على النول  
 او العند او اما بانه يراد بغيرهما معناه كذا في قوله الفرق بينهما  
 يحتاج الى ما ذكرنا الشرح من ان الحي نال النول او العند  
 اراد به معناه المصدر اي وصف لها بول عليه تسمية هناك حيث قال  
 اعني كونه مطابقا للواقع **قوله** نسبة كل منهما الى الآخر بالمطابقة  
 وقال بعض الناس ان يقول بالحق قول الطاعا قال قد سره  
 لان باب المعاملة يقتضي نسبة كل من الامرين اما الآخر بالحق عليه والمنعولة

معا والمردود لهذا المعنى المطابقة لان الحق ان كانا مصدرا مستقلا للنول  
 فينبغي نسبة المنعولة فقط فالمنعولة للثبوتين معا هو المطابقة لا الحق  
 والاشارة اما ذكرناه قال قد سره كما علم في باب المعاملة بين ان باب  
 المعاملة يقتضي ان يلاحظ المنكلم ويعقد نسبة كل من الامرين اما الآخر  
 بالحق عليه والمنعولة وبهذا سقط ايضا ما قاله ذلك ان حصل من ان  
 لاحاجة اما ذلك الى باب المعاملة لان جوهر تلك الصيغة (الص) **المنعولة**  
 يقتضي ذلك **قوله** فان نسب الواقع اما الالتفات والواقع مطابقا  
 بكسر الهمزة قبل الملاحظة ممنوعة فان نسبة الواقع الى الالتفات  
 يحتمل ان يكون بالمطابقة فتفتح الباء فيكون الواقع مطابقا بغيرها  
**والجواب** ان المراد بالنسبة الاولى اعني النسبة الفاعلية  
 فان الفعل ينسب الى الفعل او لا فاللفظ غالبا وله نسبة  
 الى الثاني او لا ملاحظة ولتفتا وغالبا وافتادابا **قوله** واما  
 سميت اي المطابقة فتفتح الباء بذلك اي بالحي لان التطوير الى اي الزة  
 يظهر اليه اول في هذا الاعتبار الذي هو ميثاقا المطابقة بغيره اعني اعتبار  
 نسبة الواقع اما ان عطف كونه بالحق عليه هو الواقع الموصوف بكونه حقا  
 اي ثابتا محققا في هذا الكلام وله معناه ان الحي في الالهيته حقيقة  
 فمن ان ثابت المحقق نقل عن معنى الاصطلاح الملاحظة المذكورة اما



طريق الحق بطلان  
على انه موجود مطلقا

المعنى المصدري هو المطلق بفتح الباء وما نقل عنه قدس سره في حاشية  
هذا الكلام ان معنى قوله كلام الرئيس ان الحق يخلق على الموجود  
مطلقا وعلى الموجود دايما وعلى القول او العقد لولا طائفة الوارث  
تأثيرا لما ذكرنا ايلا على كلامه من انه من ان يراه على انه هذا معنى الحق  
الذي منه مشيئة بين بقاء الامتداد الطائفة للوكيفية بفتح الباء  
هذا اعتقاد من علم انه اي لفظ الحق منه مشيئة وقوله انما سميت  
الى المطابقة كمنه الباء بذكر اي بالصدقة بفتح الهاء الى المطابقة  
بكره اعني اخرا ومنه المطابقة بفتح فخرها بالهم وقوله غير الها عن اخرا  
اليس بيان لوجه تسمية المطابقة بهذا الاسم الذي هو الصدق لان  
وجه التسمية انما بين لاننا لا المتقولة والصدق ليس كذلك بل هو  
بيانا لما هو الباعث على وضع اللفظ بازاها وهو الصدق  
افتنا فكل ما لا يتبين من قوله لان المنظر اليه اولاه هذا الاعتبار  
فانه بيان لوجه تسمية المطابقة بضمير لفظ الحق لانه متقول كما سبق  
اشارة اليه **قوله** ان قول القصور على الحق الاعم يمكن ان يراو بالقصور  
كحيل الصورة لم من ان تقورية او تصديقية وان يراو بالقصور  
الصورة التقورية ببيان المنهيات كمنهم الكد والسكر وغيرهما حصل  
الصورة التقديرية ببيان النسبة بين بعض تلك المنهيات مع ما سبق

منه الا انه المشد اليه بهذا القصور مجموع البيايين فان محل القصور  
المذكور في قوله اذا لم يرد هذا القصور على الحق الا لولا اشكال  
في كلامه وان عمل على الحق الاخص في كلامه اشكال لان الشارح اليه  
لهذا القصور مجموع البيايين ولا يصدق عليه القصور بالحق الاخص <sup>بمعناه</sup>  
في دفعه اما ان يجعل بيان النسبة كونه متما لما هو النقص من القصور  
اعني الامتياز من تميز القصور ودوافه لا في بيع اطلاق  
القصور عليه في اى من باب التليب وهذا الاشكال انما يتوهم  
اذا جعل هذا اشارة الى مجموع البيايين اما اذا جعل اشارة الى  
توهم المنهيات ونسبها له فقط فلا اشكال في حاجته في دفعه اما ما  
قال وكان قد سكر جعل اشارة الى المجموع لا باللفظ انه قد سكر  
الاعتذار عن الاشتغال بما سبق وكان بيان المنهيات  
يجاز الى الاعتذار كذلك مع ان النسبة فالنقطة الى بيانها  
وستفي تسمية قوة نظرية اول على هذا جعل العقل الهولاء  
من مراتب القوة النظرية او من مراتب النفس تلك القوة  
محل نظر لانه ليس للنفس هذه المرتبة تاتر بل لها استعداد وتأثير  
فيستحق ان يسمي القوة النظرية بالتي يتأثر النفس بها او استعداد  
بذلك ولعل بين الامر على السهولة واعتبار استعداد الحق من محله



تبيها على ان المراد هو الاستدلال القوي بين القوة والماثل  
 المراد بهذا اذ لو كان المراد مطلق الاستدلال لما اختلف مراتب  
 تلك القوة في اربع اذهابا باعتبار استداد البعد مرتبة اخرى فوق  
 اهلها وفي المرتبة الحاصلة لها قبل تعلق النفس بالبدن **قول** لان  
 المذكورة في طرنا هذا الكتاب ان العلم ان النفس رتب كنهها على طرفين  
 وذكر في الطرف الاول علم المنطق في الطرف الثاني الحكمة النظرية  
 والاول في الثاني ولم يذكر الحكمة النظرية في الطرف الاول  
 في المنطق ولا المنطق في الطرف الثاني مع الحكمة النظرية في كل طرف  
 كن بدو احد من العلمين فقط فلم يصح فبقا احد من العلمين انه  
 المذكورة في طرنا هذا الكتاب الا علمنا انه يضاف فلا بد في ترجيح كلا  
 قد سكر من هذا التدبير والمعن المذكورة في احوط في هذا الكتاب  
 اما علمه نظرية والمزايا الحكمة النظرية كما قال قد سكر  
 في الحكمة من انها على الحكمة النظرية في الطرف الثاني واما العلم  
 ومع المنطق وسجج وجه كونه الاله لها ان **انها قول** قابلية  
 ان كمال القوة العلمية بارتكاب الاعمال السنية اي الرتبة القدر  
 ما امر به **سجج** وجوبها وسججا وذلك مبين في باب العبارة  
 من كتب القوة والكتاب الا خلافا الموضحة كالحكم والنزاع

والجود والكوم وغير ذلك ما بين في علم الاصل والاحتساب  
 علمه مذموم منها اى من الاعمال ومن التي هي عن الشارع حرمه  
 او كرهه والافضل في معنى الحكمة النفس الروية كالحض والبعث والكلية  
 والحسد وغير ذلك وقوله شارعا او عقلا اشارة الى ما دفع من الحلال  
 بين الاشاعة والمعتزلة من ان الحسن والقبح شرعيان او عقليان ومومن  
 باب مباحث علم الكلام قدم للدلالة على ان ما ذهب اليه الاشارة  
 اعلم انه قد سكر في بيان قاعدته وجهين احدهما ان بابا كصل كماله  
 القوة العلمية امور نظرية في الغالب فدلالة المذكورة التي هي العلم  
 تعلق ايضا وانما فيها ان الحكمة النظرية المذكورة في الطرف الثاني  
 من الكتاب لا يخرج عن اشارة الى الحكمة العلمية للحكمة العلمية المتعلقة  
 بالقوة العلمية المذكورة في الكتاب بل يخرج الاشارة وان كانت خفية  
 وله وجه ثالث هو ان القوة النظرية مدخل تام في حصول المرتبة  
 الاخرى من المراتب الاربعة الى القوة العلمية بل ويتبين حصولها  
 للنفس على تاييد وسبب القوة النظرية قال رحمه الله ويمكن حمل قولنا  
 هذه الخطبة على مراتبها في كل واحد من الصوتين لا كانت القوة  
 النظرية مستقلة للكل والحق من مراتبها كذا القوة العلمية  
 كانت محبستان بل المراتب اعطاء الطرف بالمطرد في استعمال كلامنا



الالة على الطريقة ان لا يشاهد ومع قولنا ان الاله مراتب القوة  
 النظرية اما نشأته القوة النظرية لتلك المراتب **قوله**  
 خلوا في مبدء النظرية وهو قولنا زمانا فليكن بالبدن عن العلوم  
 كلها لان المراتب العلوم منها العلوم الانشائية لا الام منها ومن  
 العلم الحسوس وان نؤتى فيه اي خلوا عن اهل بناء عما توقع  
 ارادة الاله من لا يشهد هذا النوع والموت بالبدن وخلقها  
 مبدء النظرية **قوله** والاول انبثاقا اما مراتب القوة على نوع  
 ارادة الاله في النظرية وجه النسبية ان هذا القول معنى التوجه  
 العقدي الى بيان المراتب في بعض ما يعنى بالمناهية والاسم **قوله**  
 ان جعل هذا الاسم هذا الاسم لها لا للنفس ان كان هذا الاسم مشتركاً  
 بينهما في الواقع ووجه من جهة الثاني لهذا القول ان تلك المراتب المقصود  
 بيانها وبقية بعضها عن بعض حاصلة للنفس في بيان كل مرتبة من مراتبها  
 بيان الاسم الحاصل للنفس بسبب حصول تلك المرتبة لها من حيث كمالها  
 ووجه النسبية الثاني بقوله تشبها لها الى النفس بالحيوان ان تشبه النفس  
 من المشابهة اظهر من تشبه مرتبتها به وهو قولنا اظهر من تشبه الاول  
 لهذا القول **قوله** كالسهم المركب مع قطع النفس هذا مثال للعلم الاخر لا للعلم  
 المطلق على الحيوان والا لكان الانسب انما يقول كالحطب الذي يتركب منه

مذهب الحنابلة

السهم ومنهم من توهم انه مثال للعلم المطلق على الحيوان فقال كان الالبين  
 ان يقال كالحطب الذي يتركب منه السهم والقول بالانسب للالبين ان يمثله  
 بالعلم المطلق على الحيوان في هذا النسب كالحطب الذي يتركب منه السهم لا للعلم  
 الاخر السهم كالفلة قدس كسره **قوله** فلا يجب ان يتركب من غير ان يقول  
 ان بلة اياها ليس بصفة للصورة كما ذهب اليه وهم لقرب منها حتى يكون جارية  
 على غير من لا يجب ان يتركب من غير ان يتركب من غير ان يتركب من غير ان يتركب  
 من اياها حتى يكون منه للصورة اذا كان لها لا يجب ان يتركب من غير ان يتركب  
 كما فعل قدس كسره لان مطلق الحيوان سوار كانت ثانياً او اولى خالصة  
 في نفسها عن جميع الصور التي بلة هي اياها لان الصور التي بتبليها الحيوان يكون  
 بالضرورة خارجة عنها فيكون الحيوان صورة انا خالصة عنها اما اذا لم يكن  
 صفة لها فيجب ان يتركب من غير ان يتركب من غير ان يتركب من غير ان يتركب  
 وتبين الصورة بالضرورة لها **قوله** حصل لها علم اوله الى ضرورة من ليس  
 المراد بالعلوم الالهية ما اطلع عليه ارباب هذا الفن من الصديقات  
 التي تصورت الاطراف والنسب كافيته في حصولها لانها ليست تابعة  
 لاستكمال الاله والحواس بل المراد بها العلوم الضرورية اي التي لا يحتاج  
 في حصولها الى نظر وكسب علم من القصور والقدريات ومن العلوم  
 يجوز ان يكون موقوف على الاستكمال الا لا وقولنا ان الضرورية اياها



والنظريات فزايتها اشارة اما صحة البقية فبما بالعلوم الاولى مع التاليف  
 علوما اولية بالحق المصطلح عليه وتبينه علمان الاول بهما يحمل على الحق  
 اللغوي دون الاصطلاحي. بتزينة جعلها ثابتة لا تتغير الاشارة الى المرويات  
 ما يباين الاول والآخر قد يكون ما المرتبة الثالثة والرابعة بعضها  
**ت** وتبينت لما يشرها في المشاركة الباشا اذ استقلت النفس الباقية  
 مثلا واكرت بافراوان انسان من زبداء وغيرهما وافراد النفس من هذا لولا  
 وبقية منها مثلا وتبينت لفظ زبداء ولفظ زبداء مثلا الى لفظي الطيفين  
 الجزئين وتبينت لصحوة هذا النفس وفي ذلك النفس مثلا وهو المراد  
 بالمشاركة الباشا في المشاركة معنا بمعنى المشاركة الى المشاركة فيه  
 على الحذف والابتنال والباشا بمعنى الباشا في المشاركة فيه في القول  
 وهو النطق الكلام في الباشا في صفة الصولة الكلية وما به الباشا بين  
 افراد الانسان هو الخصبة المنفعة اما النطق الموجبة لتعدد وبين افراد  
 النفس هو الخصبة المنفعة اما الصولة الموجبة لتعدد ومثلا  
 وما به المشاركة بين افراد الانسان وبين افراد النفس الى ما به المشاركة  
 الى ما به تلك الطائفة هو الحيوان والجسم وغيرهما وما به الباشا بين  
 بينها هذان الامران الكلية اي النطق والصولة ومع تبيين النفس  
 لما به ذلك وما به الباشا بين غيرها على الوجه الجزائي دون الكلي

قوله استندت الى النفس سبب هذا الادراك والتبينه الحاصل لها لان بعض  
 عليها الصلة الكلية التي مع صورة النطق الكلام والصولة الكلية وصورة الحيوان  
 والجسم وغيرهما من افراد الكلية المشتركة بين تلك الافراد بان يفردها من الخصبة  
 المنفعة اليها الموجهة لتعدد اما المحرود توجه الفصل اما بالحدس او غيرهما  
 واما ايضا استندت النفس لان يفيض عليها الجرم ينسب بعض تلك افراد الكلية  
 اما البعض الجاما كالجرم بسبب الحيوان والجسم او غيرهما اما النطق والاصالة  
 بطريقي الايجاب السلب كالجرم نسب الصلة الى النطق او بالنسبة بطريقي  
 السلب المروى بالصور الغير الراجع اليها الكاين ما قوله ينسب بعضها الاخر  
 هو العلوم على مذهب من جعل العلم المعلوم امر واحد بالذات ومنفردا  
 بالاعتبار ومع الحكماء المحققون ان يكون بالاشياء حاصلة بان طرفة  
 بانفسها لا بصورها واشياء حواء اما على مذهب من جعل العلم المعلوم مختلفين  
 بالماهية ومع الحكماء ان يكون بالاشياء حاصلة في الناطقة بصورها واشياء  
 الحيا لانه لا يما يما لا بانفسها فالمراد بالصورة العلوم وبالصورة اما العلوم  
 على سبيل الاستحلال اذ كنهه اما بطلن الصلة على العلوم ايضا واما العلوم  
 على حذف الصلة الى ذوات الصلة وانما قلنا ان المشاركة فيه والباشا بين  
 بعض الباشا بين بلانها لو كانا بمعنىهما المصدري كان معنى قوله تبيينت  
 لما بيننا من المشاركة والباشا ان النفس علمت ان هذا الفرد مشترك في



في النطق مثلا وان هذا السكك مبين اذ كل النكرات النطق والعهود  
 ولا شك ان هذا المعنى متأخر عن نفيها في الصور الكلية عليها فكيف يكون  
 سببا لاستعداد نفيها عليها وانما قلنا مع تنبيه النفس عليه المشاركة وما به  
 الجبابة تنبها لها على الوجه الجزوي دون الكل اذ تبينها لها على الوجه الكل  
 متأخر عن نفيها في الصور الكلية عليها فلا يكون سببا لاستعداد نفيها  
 عليها وهكذا حتى انما الطالب الراتب هذا المثال وقع على ما قيل او يقال  
 وحمل بعض الانفس على كماله فيكون على الخاكهة او على غيرها لا مفرضا  
 بالاعتراف وتصدق للجواب لا ينفك عن فتح الخي اعراضا ومن جعل  
 الاضنة ببيانها وجعل الملكة معا بل للعدم دون الخاكهة ما نقل  
 عن بعض فلا يميزه ان اخرج من رتبة كبرها على الشرح انه قال ملكة  
 الانتقال ليست في سائر الخاكهة لان الانتقال اما النظريات بدون جعل  
 فكيف يتصور تركه في غير ملكة بل في سائر الخاكهة في الوجود والانتقال  
 والآن لم يحصل الا انه امدد الفصول حتى يتقارن الاضاد وجعل الملكة  
 صفة الانتقال واما اذا جعل صفة الاستعداد فيكون ان يكون في الملكة  
 المتأهية للحال لان الاستعداد قد صار راسي بواسطة حصول البديهيات  
 هذا الكلام فقد جوز الوجهين على سواء وهو قد سكر وافتة في قوله شرح  
 البحر يرد حيث قال المراد بالملكة اما ما يبايل الحال لان الاستعداد الانتقال الى

المعزلة ان ينفك راسي في هذا المرتبة واما ما بل عدم كانه يصلها وجود  
 الانتقال اليها بناء على ما في كاسي العقل بالفضل مثلا بالنفس مع كونه  
 بالقدرة لان قوته قوته من النفس جدا من الكلام قد سكر فقد جوز منها  
 الوجهين الا انه اورد بول التنازل القرب من الوجود وهذا اقرب من هذا  
 الكتاب انفس على الاول وحكم على التنازل بانه تكلف ولعل هذا الحكم بانها  
 حديث التنازل قال بعض الانفس الطان باعنه على انفس هذا التنازل  
 انه لا يجب المرتبة الثانية ان يقرر تلك الصور راسي والالزم ان يكون تلك  
 حال كونها غير حاصلة مرتبة اخرى غير المراتب الاربع فجعل الحكم بالتكليف  
 الملكة على ما يبايل عدم سواء كان التعبير عن الانتقال الغير الحاصل بالملكة  
 بهذا المعنى باعتبار التنازل او باعتبار القرب من الوجود وقد عرفت  
 ما نقلناه عنه قد سكر من حواشي شرح البحر يدان ما ذكرنا في توجي الحكم  
 بالملك اقرب الاستعداد وقد عرفت ايضا ما نقلناه قد سكر ان الملكة  
 اذا كانت متأهية للحال تكون صفة الاستعداد والاستعداد الانتقال راسي  
 في مرتبة كبرها وهذا الاستعداد اذا كان حاصلا قبل ذلك كان راسي  
 في التنازل الا انه حصل له كمال بواسطة حصول البديهيات لم يكن قبول ذلك بهذا  
 لم يخرج من الراسي فقد عرفت على ما ذكرنا في ذلك التنازل انه لا يجب  
 في المرتبة الثانية ان يقرر تلك الملكة راسي في الانتقال من المرتبة الاولى



انما اما مصدر مبنى للمفعول او مصدر مبنى للفعل والاول ان يكون  
 المستند لجمع المفعول اسم المربوب والثاني ان يكون مصدر ميمتا لجمع انى على  
 اسم النفس وان كان الكل منسبا للكل **قوله** وان كانت ج بالقوة الا انما  
 قرينة من الفعل جوا اعلم ان النفس لها طعة اذا كانت شاهدة للصورة  
 ملاحظة اياها ولا محال يكون الصورة مرشمة بيا يكون العلم حاصل لها بفعل  
 واذا كانت في اهله عنها غير متشاهدا ولا ملاحظة اياها ولا محال يكون للصورة  
 حاصل في خزانها الحق الجند الباقى للصورة العقلية لانه لا يكون العلم  
 حاصل لها الله بالقوة دون النفس فان قدرت بعد ذلك على المشاهدة  
 لها والملاحظة اياه بلا كسب سواء كانت بدلية او مكتسبة بذكر مشاهد  
 النفس فلا يكون العلم حاصله بالقوة القريبة والافنية القوة البعيدة  
 وهذا مع النفس والقوة والتربى البعد واذا عرفت سعة ما قبل من  
 ان ما هو بالقوة هو استحضار النظر اياها لا حصولها لانه بالنفس فيجوز ان يكون  
 تسميتها بالقوة بالنفس لهذا الاعتبار ولعلم انه يجوز ان يكون تسمية  
 هذه المرببة او النفس في هذه المرببة بالنفس بالنفس باعتبار سبب  
 النفس عن الملاحظات المتكررة بجهول هذه المرببة او باعتبار انما  
 يحصلها فان النفس لم يلاحظ الصورة ولم يتوجه اليها من راء لم يتوجه  
 لم يحصل لها من هذه المرببة حاصله لا كسب فعلها وما ايضا عينا

بذلك الفعل وعلم هذا يكون الفعل بمعنى المتأهل للانشاء لا الحق اللغوي  
 المتأهل للقوة ويجوز ان تسميتها به باعتبار انما حاصله ان النفس  
 ج فلا يتوجه عليه ما ذكره بمعنى **قوله** انما هي من انما الى المرببة والنفس حاصله  
 بالنفس في جميع المراتب لان وجه التسمية لا يلزم وهذا او ما ذكره كونه وجه  
 التسمية وانه في شئ مثلا على نوع تسمى لانه اذ في المنام كما يذكره الطبع  
 التوهم والذهن المستقيم او متوسطة وهو النفس بالملكة فان قلت كما  
 ان النفس بالنفس استنداد قريب لاستحضار الصورة واسترجاع بعد غيبته  
 عن النفس كذا النفس بالملكة استنداد قريب لاستحضار الصورة ابتداء وليس  
 احدهما اقرب فلم جعل احدهما قريبا والاخر متوسطا قلت لان نسبة الاستنداد  
 وان كانت اما الاستحضار والاستكمال سواء كان ان النفس المستنداد  
 ليس هو الاستحضار والاستكمال بل من مع الصورة استنداد استحضار  
 اقرب لما شهد بها من استنداد استكمال وهو لو فان قلت الاستكمال وهو النفس  
 بالملكة مراتب بعضها اقرب من هذه الصورة النظرية من بعض مثلا بعد  
 الصورة النظرية والنفس بعد البديهة علم النفس من المبدء وهو النفس  
 لها استنداد من هذه الصورة النظرية التي تشكل القوية والنفس بعد  
 البديهة مما دل لها وبعد استحضار النفس تلك الصورة البديهة وقبل  
 قربها لها استنداد اقرب من تلك المراتب فان لم يكن هذا الاستنداد

مظهر  
 العقل

واني



مرتبة واحدة من مراتب النفس قلت لكنهما متغايران غاية الترتيب  
ومشاركتان في الاستعدادية بخلاف العقل الهيرمان والاعتدال بالملكة فانها  
ليسا بجنس المتأينة من الترتيب فاما الاول استعداد كفى والناس مخلوقا خلافا  
العقل المستند والعقل بالاعتدال وان كانا متغايرين في كل الترتيب الا انها ليسا  
متشاركين في الاستعدادية فان الاول كمال والناس استعداد **نفس** واستعداد  
لا استعداد الكمال واستعداد جلد بعد عينته فان قلت فليكن هذا يكون العقل للنفس  
اعني من هذه النظريات حال الحروف وقلنا على الاقلام لانه جعل من الاقلام  
المستند الذي يكون العقل بالاعتدال استعدادا وهو من هذه النظريات  
بعد الاستعدادية والحاصل ان العقل المستند حالة الحروف خارج عن الاقلام  
علم وجه ضبطها قد سكره والعقل المستند بعد الاستعدادية جلد خارج عن علمها  
وجه ذكره ولما قلت العقل المستند من هذه النظريات سواء كانت  
بعد الاستعدادية او قبله فلم ترد ان احدهما كمال استعداد الترتيب هو العقل  
بالملكة فانها كمال استعداد الترتيب هو العقل بالاعتدال مما عذر جان  
نحت ما عرفت مراتب النفس اعني العقل المستند وان شئت منها فليكن كذا  
فان قلت اي حاجة للنفس بهذا الاستعداد اعني العقل بالاعتدال بعد حصولها  
اما مرتبة الكمال قلت قد قيل عنه قد سكره في حاشية المصنف ما هو جواب  
وهو انه انما خرج هذا الاستعداد لان المستند كماله لا يدرى للنسطة

ما دام متعلقا بالهوى مقتصر في ذاته فان اشتغالها بذلك او بادر احوال  
بادر اشغال اخر يفتق اعراضا عما كانت متاهة له فاحتمل الى ما عجز عنه  
بما تجسم كبر جوده ونظيره المال فانه لا يقدّر حصوله وانما جعل في غير ذلك  
متغايرا **حاشا** اعلم ان هذه المراتب تقسم بالنسبة الى كل نظرية فيكون  
العقل الهيرمان بالنسبة اليه ان يكون النفس خالية عن مبادي الكسب في كل نظرية  
من العلوم البولية وغيره وحاصله استعدادا البعيد لما عرفت ذلك النظرية  
ويكون العقل بالملكة بالنسبة اليه كحليتها لمبادي الكسب في كل النظرية  
وحاصله استعدادا المتوسط لما عرفت ذلك النظرية ويكون العقل المستند  
بالنسبة اليه من هذه النفس في كل النظرية ويكون العقل بالاعتدال بالنسبة  
اليه استعدادا الترتيب لما عرفت ذلك النظرية وعلمنا ما ذكره وهو ان يكون العقل  
الهيرمان معتبرا بالنسبة الى اي اجمع النظريات لانه لا يدرى غير هذا  
خلو ما عرفت العلم في الضرورة يكون خالية عن مبادي الكسب جميع  
النظريات فيكون استعدادا بالنسبة الى جميعها بعيدا واما بقية المراتب  
فبغير تقسيم بالنسبة الى كل نظرية لانه لا يدرى انه لم يعتبر في العقل  
بالملكة استعدادا الترتيب بالنسبة الى كل نظرية لعدم مكانة شيء من العلوم  
لعدم تناء النظريات خصوص ما بعض منها اما العقدة حسنة ولما عرفت جوان  
كالملك والغبين مثلا واما المربى ثمان ابا فيستان فمبستان علم







للقوة التي قلده الاستبداد فتوقد في هذه الجبهة الدنيا ومفقوده فذلك  
من هذا الكلام توجب ما هو المشهور على ما ليس مشهور وجه الترجيح استلزام  
غير المشهور لا المستبعد ولا شبهة فكونه مستبعدا ولا بد منه الاستبعاد  
اعتراف صاحب الموانئ لعدم وجود هذه المرتبة في هذه الأركان لا لبعض  
المجردين من حجاب البدن ولهذا يقع ما قبل العجب انه قد يكون ان  
جعل اللازم الزكوة ذكره لهذا التغير من الاستبعاد مع ان الفرق المستثنى  
معبر لهذا اللازم فكيف يصلح رد ما هذا مع كون البدن حجابا للنفس  
مع كونها غير جسمانية استثناء الجسديا بواسطة البدن فكانه واسمه  
بينها وبين الجسديات يورثها ما وراها كما لم تجلب قوله قدس سره  
لزم ان لا يوجد المستبعد لاحد في هذه الاركان على سبيل الجرم محل تردد  
ولذا تردد صاحب الموانئ وقال على يلكي ذلك اولاً في تردد كاستنباط  
وجه التردد وانهم اختلفوا فيه طائفة اما ان يمتنع اجتماع مندرجتين  
معاً الزهني لانه مع توجهنا اليه محقق مفقود امتنع مناه تلك  
الحال التوجه اليه آخر بالوجدان وذهب آخرون اما ان كان مع  
النفس اول ما حصل لها التقديرات النظرية الذي يكون طريقه نظريين  
منها بعد جميع النظريات الى ادراكها بحيث لا يقع غلط شيء منها  
بلا خلاف في ذلك **قوله** واما جعل مجموع الترتيبين اي الاول والثاني

صاحب الموانئ

اشارة الى المرتبتين كذلك لا الاول الى الاول والثاني الى الثاني  
لان الاستعداد الجوهري الذي هو المرتبة الاولى باطنية فلا يتناولها  
الا لادراكها التام التام الحس في مرتبة ما سبق فلا يتكسب جعل الحد الاول  
عدة المص من الاول اشارة اليها والاشارة كصل المرتبة الثانية اعني  
شأن الحس الحس في مرتبة الثانية لانه على علم ثم في مرتبة الثانية الحس  
التي مرتبة وباطنه على الحس في مرتبة فلا اختصاها بها بالتميز الباطني  
الى عند المص اشكر منها فلا يمكن تخصيص القرينة الاولى بالمرتبة الاولى  
اي جعل شبرا اليها لعدم التناسب ولا الثانية اي القرينة الثانية  
بالثانية اي المرتبة الثانية باعتبار الاشارة لعدم الاختصاص  
والسبب عن الجمل المذكور بالتحقيق باعتبار المشاكلة بل يندرج  
الاولى اي المرتبة الاولى في القرينة الثانية مع فهم منها والثانية  
اي المرتبة الثانية تنوع وتنقسم على الترتيبين اي بعضها يفهم من  
الاشارة الحس في مرتبة من القرينة الاولى وبعضها في الاشارة الباطنية  
من القرينة الثانية فتقوله بل ينبغي ان بيان جعل مجموع الترتيبين  
الاشارة الى المرتبتين بهذا بيان ما اراد قدس سره من هذا الحكم  
بما هذا المقام واما قوله وبما ان الترتيبين في تخصيص كلامه  
قدس سره يجعل مجموع الترتيبين اشارة الى المرتبتين معان قوله



لان الاستدلال بالهوية لا يوجب بالضرورة فلا يتبين لها الاشارة فقلت سلمنا  
 ذلك لكنه لا يتبين كونه الجدة عليها من الاول اما باعتبار نفسه او باعتبار  
 موزون كما سبق منه فذكرنا اشارة اليه قوله فلا يمكن تخصيص الترتيب الاول  
 بالمرتبة الاولى قلت م وما ذكرنا ببيان لا يقتضيه فاما قلت جعل للرد  
 على المرتبة الاولى من الاول نفوت مناسبه الحمد للمجد عليه فيكون معنى قوله  
 لا يمكن تخصيص الترتيب الاول بالمرتبة الاولى انه لا يمكن ذلك مع رعاية  
 تلك المناسبه قلت معارضة فزت مناسبه الحمد للمجد بالاولاد والادنانية  
 بالنسبة مع امكان رعاية ما مع لو قيل بهذا ايضا محل الكلام انه  
 بهذا الاعتبار لا يمكن فان قلت سيقول رد انه ثم كرر الاشارة الى  
 المراتب الاربع بارتباج فز اني باذا كل مرتبة واحد تعليل  
 لما رسم فيها وكانه قال انما قد بك على المرتبة الاولى لانه استدلال  
 العلوم ليس الا من حضرتك وهذا صريح من ان الحمد على المرتبة الاولى  
 فيكون الترتيب الاول انما يتردد انه مخصوص بالمرتبة الاولى  
 فلا يمكن حمل كلامه على كل عليه قدس سره قلت المراد من قوله انما قد  
 بك وشكرتك بترتبه قوله وعلى المرتبة الثانية معطوف على قوله  
 على المرتبة الاولى المتعلق بقوله قد بك اذ لا شبهة ان الحمد  
 ليس بمجموع الترتيبين فاما ان كان قدس سره في حاشية هذا

العام خالصه منها اما ان المرتبتين الاولتين حاصلتان لم حيث  
 محمده وشكره عليهما والى ان الاخر من غير حاصلتين حيث سأل  
 اليه وبني من ما يتوقف عليه حصولها وما العاملة اشارة الى ان المرتبة  
 الثانية وما بعد ما غير حاصله اقول اشارة بهذا التفسير الى  
 المرتبتين الاولتين لان الحمد والشكر على اعطاء العلم للمرتبة  
 الثانية وحصولها لا يقتضي حصول المرتبة الثانية ولكن ان يقال  
 فلما شئت حصول العلوم اليه من حصول الاول فلا اشارة الى  
 حصول تلك العلوم من حيث الاستدلال وهو المرتبة الثانية **قوله** الى  
 محمده وشكره هذا الكلام يحتمل امرين احدهما ان يكون مجموع  
 حمد وشكر تفسير القول رحمه عليه محمده باعتبار ان الحمد على  
 اعطاء العلم للمرتبتين وصف بالجليل في سابق العلم وهذا كما انه  
 يزود من الحمد للفقير كذا كذا فذلك في كذا للفقير ولعلم انه غير عن  
 الحمد وشكره بالجملة لان الشكر للفقير محمدي وثانيهما ان يكون  
 اشارة الى ان شكره مع حرف العطف مفرد ولا اعتقاد في كلامه **قوله**  
 على سائر كلامه مراد به **قوله** كيف يتصور اعطاء العلم الى العالم المذكور  
 اياها الى انما طرفة عين لم يمكن الهبوط للنفس الى لطافة لازم من لوازم  
 ولو انهم الماهية من حيث هي لو ازمها لا يمكن اعطائها اياها فلا يح



الحد عما اعطى الجبر لان وجود عدم المكان الاطلاق ان المراد بلان <sup>مقتضى</sup> الى  
صحتها ما استعمل المادية من حيث من حصولها لا ما يلزم من الوجود  
علمنا به المشهوره لان المادية لان الاستدراك ينشأ عن المادية حيث يطلب  
فلا اذ لا يستدرك مع النقل كما يظهر من جوابه وما يكون كذا لا  
اعطاه للمادية من حيث من لانها من حيث من غير مجهول كجمل الجاعل  
حيث يمكن ان يكون الامر فرعا للجعل والجراب من وجهين احدهما انكنا  
ان اعطاه الجبر لان النفس الناطقة غير ممكن لكن الجبر ليس على اعطائه  
والبال على اعطائه صاحب النفس الناطقة اياه ممكن فكذا اعطاه  
بما هو من لوازمها اياه وثانيهما ان الجبر لان هو الاستدراك للرب  
من العقل لان الكلام فيه ما مطلق الاستدراك واللام ينهم الى الرب  
في الادب وقد سبق الحقيقة وهذا ليس من لوازم الناطقة بالمعنى المذكور  
والاستدراك الناطقة لم يولد لها الناطقة اذ النفس قبل الوجود  
خالية عن الاستدراك وما هو من لوازمها الاستدراك وهذا الاستدراك للجبر لان  
ليس عبارة عنه من خلاصة ما ذكره قدس سره الجواب الاول الزاوي  
والثاني تحقيق فلهذا اخبر قدس سره ولم يلتفت اما الاول لما  
كانت الهداية وان اقتضت حصول المطالبه من اجاب عن سوال  
مقدور تقوية ان يقال ان الهداية يقتضي حصول المطالب للمطالب

فطلبها يقع عن العود فيكون العود مع طلب الهداية مستدرسا  
وقد استدلوا بمنى عما ان تكون الهداية من الدلالة على ما يرصد  
بالفضل بالنسبة الى امن له الهداية وهي يقتضي حصول المطالب للمطالب  
لان ان اراد الدلالة على ما يرصد ان يرصد فلا يقتضي حصول  
المطالب اصله وان اراد الدلالة على ما يرصد بالفضل في الجملة فلا  
يقتضي حصول المطالب واذا كان كذلك فطلب الهداية يقتضي العود  
عن الغيبة والنوابة او الهداية لهذا المعنى لا يتحقق مع شيء  
منها فيلزم استدراكه وما ذكره في الجواب فيمن يوجب الدلالة  
على هذا ليس لمجرد التسليم بل يقتضي رفع المانع ايضا والجواب  
الواقع ما ذكرناه سابقا ان الحاشية المكتوبة على تعريف الهداية  
لرفع حد ما ووده قدس سره على تعريف النفس والاستدراك  
استدراك العود فارجع الى ما كنا نعمل فان صلاحها الى  
بيان لكونها مانعة وكذا قوله فان الذي هدى الى وقوله كوز من  
والميل وقوله فتاخير الهداية الى استدراك عن تاخير الهداية  
عن الغيبة والبيان على الاعتذار ان الغيبة مانعة  
عن السكون الغيبة عن الوصول بعد السكون فالغربة مانعة  
عن الوصول او لا للمطالب السالك والغربة مانعة عن الوصول



عن العوابة او لا او لا ووجه الشاخر ازدياد مجاسة النوار للعدو  
 لفظ لا شتر اكرهانه ثلثة احرف هي الثالث والرابع والخاص  
 وشر اكرهه كونه مع الغبا فانه حرفين فقط وزياده المجاسة  
 اعون على رعاية السج **والوجه في هذا التخصيص** اي تخصيص الكلام  
 بالحق الذي هو الصفة المشبهة بها وان جاز ان يكون مصورا للعلم  
 بالصدق كذلك ان الاعلام يتعلق بالامر الخارجي موهبا **لشبهة**  
 التصديقية اذ الاسلام لا يتعلق الا بالنسبة التصديقية وكذا  
 خارجيه باعتبار الظاهر طرف لسمها لا لوجودها فلا ينافي ما قاله  
 اهل كلام من ان النسب امور اعتبارية لا موجدوا خارجية اذ الموجد  
 الخارجية ما يكون الخارج طرفنا لوجودها لا لنفسها وتام تحقيقة  
 بطلب من خواصه قد سوسر **لشبه التلخيص** في تعريف الصدق والكذب  
 لانه اذا حصل في ذهنك صورة لشيء هو النسبة التصديقية يقال  
 ان ذلك الشيء علم به يعني لرفع الاسلام عما ذكره المذهب الخارجي  
 لا علم صورته الظاهر في ذهنك وهذا برهان اني لا نقصد به اعادة  
 العلم لا لشيء من ادبه ما هو السبب في ان الامر فلا يتوجه عليه  
 انما يتعلق بالامر الخارجي مقدم على ايقاع الاعلام عما ذكره المعلوم  
 والنول بان ذكر الشيء يعلم به و معلوم لك واذا علمت ان المراد بالامر

الخارجي هو النسبة التصديقية علمت ان قوله قد سوسر لا يغير شك  
 الصورة بل هو معلومة الاثنا بياضا بل اوله لا يرجع الى التلخيص  
 لان هذه المعلومة للربح تتعلق الاسلام لها بل ان صح يتعلق الاسلام  
 فانما يصح باعتبار نسبة بينهما وبين امر آخر كان يقال مثلا ان من الصورة  
 حاصلة في ذهنك هذه النسبة ايضا امر خارجي فلهذا لا يتعلق بالامر  
 الاول والاثنان بالامر الخارجي وايضا قوله لا ينافي التلخيص فيه حقيقة  
 ان لا اذا الصورة التي هو امر خارجي مبنى على ان المرسم في الفعل من الاشياء  
 ليس ما هي انما بل صورها واشباحها التي لانه لما هي انما كاذب اليه جميع  
 قد سوسر في مباحث الكل والجزء بان هذا ليس شيء اذ لا يجوز علم  
 ان يكون الاشياء ووجوده في الالباب وبل محازة والادليل المذكورة  
 على الوجود الذهني اذ انت قلت علم ان الثابت في الذهن ما يملك شيئا  
 موجودة بوجوه خطا كاذب اليه المحققون **واما سالي الاعلام**  
 وتروا الاعلام ما ذكره في بيان توجيه افادة كلام المصنف لك مع انزاد  
 الاسلام والالهام ومصلحة ان الاعلام والالهام متحدان بالامر الذي ذكره  
 احدهما فانه ذكر الامر كذا الحكي والصدق فكانه ذكر كلام من اعلام  
 الحكي والالهام الصدق مرتين والامر يكون لكثرة والامر بها عند العلم  
 ان يكون على سبيل التثنية والتوالي خصوصا مع ما يرد في المقام

ن

على ان  
 العلم والامر



بجميع ما ذكرنا من المرام ووجه تدارك الخ والصدق شاركتها في المورد  
مع عدم الترتيب بينها الا باعتبار كاسي وجهه الخ وما بالملك اسلام  
كل منها للآخر وهو كذا وجه تدارك للاعلام والالهام والخيال  
لا يعلمان الا بالنسبة للصدق بغيره يستلزم كل منهما علما بالآخر **وذلك**  
لا يتوقف ان اشارة الاوجه الاستعداد اي ذلك الاشعار حاصل لانه لا يتوقف  
تلك الملكة اي ملكة الاختصار على تكرار الاسلام والالهام اي اعلام الصورة  
الغيبية والهامها وذلك التوقف مستفاد من قوله **وهو** لا يلو علمنا من الاله  
والهامات متواليه لم يكن تلك الصورة المتكررة اعلاما متتالي والهامها  
المتوالي متباين تلك الامكان المتكررة الكثر قدس ربها لا تخادها والاله  
بالآل فذكر احد ما في قوة الاشارة منطوقه النفس الناطقة والالهام  
اعلام اصله ففلا عن تكرره وكذا الالهام والاكثار بالاسلام  
لا سبق من الايمان وذلك لان الاسلام كحصيل الصورة الغيبية الناطقة  
وحصيل الخاصل في منطق خزانته والاله وان لم يكن خزانته  
من حيث انها كانت احاطت بالنسبة تحصيلها الا تختم كسب جد بدوانه  
العلم بعد الاستفاض لا يسع الهامها في الشهور واذ كان كذلك فلا يكون  
شكلا لاعلاما متتاليه الهامها متواليه وقد عرفت الخاد منها بالآل  
منها وهذا الكلام سمي ان للنفس الناطقة خزانة حافظه لغيره

بين الاشعار بان تلك الخزانة هي المبدء النياض والمفيد له من المقدمة  
المعلومة الشهيرة المقترنة بالحكمة من ان خزانة النياض هي المبدء النياض  
فما شاهده المبدء المتقدم المعلوم بقوله علما ما تنزه الحكمة بقوله  
وهو ان فيه اشعار بان المبدء النياض ان فيه ملاحظة مقدمة معلومة مشهورة  
مفترضة في الحكمة اشعار بقوله قدس سره فلا يكون تلك الخزانة الا ما جف  
ما تنزه الحكمة من ان خزانة النياض هي المبدء النياض والى جنبها صا المبدء  
خزانة لها اي لا يكون خزانة النفس الناطقة الا جوهر مجردا عن المادة  
كما ان النفس الناطقة كذلك يعكس منها اي تلك الخزانة بسبب تلك النسبة  
اشبه الى مرة الناطقة بحسب استعدادها المتفاوتة علما ما تنزه الحكمة  
ان الالات والاستعداد متوقفان على المناسبة بين المبدء والمبدء  
وهذا من حيث ان يعكس منها اشعه الى وجه الجبهة من الاله با صا المبدء  
خزانة لها وانما وصف الجوه المجرى بقوله يعكس اشارة الى هذه الجبهة  
ومن ثل ان المبدء لو كان خزانة لها لما احتاجت الى كسب صلا  
لا ابتداء ولا انتهاء فتدغم على هذا الجبهة قالوا ثم كرر الاشارة  
الامر انب الاربعة عمل النيران الاربعة الاخرة في كلام المص على الراتب  
الاربعة مابين الاشارة فيها الماعلة ما آوردنا القواين الاربعة  
الاولى على الترتيب فقد بذكر كمال الربط والسبب من هذه



عما يعتقد من التكلف والتفت والتفكير لفظاً انك انت العليم  
 ان لا حطت اسلوب الحكم والظن ان قوله ان لا تعلم ان الاما لمحت  
 تعليل لقوله ينتفي منك اعلام الحق ولا دراية لنا الا بالحق تعليل  
 لقوله والهام الصدق اي انا سئني منك الاعلام والاحكام فابناء فانا  
 نفساً عدل مع بونا عن ساحة الطلب منك لنا به نعلق ونعلق  
 تجردك لانه ما حصل لنا الحق والصدق اولاً لا باعلامك والهامك  
 واذا لم حصل لنا هذا الطلب ولا الامنك فلا يطلب فابناء الامنك  
 وان قوله انك انت العليم لا تعني الفضل وتوحيده المسند المبتدئ من الحكم  
 المسند عما المسند به تعليل لقوله لا علم لنا الا ما علمت ولا دراية الا ما لمحت  
 يعني ما حصل لنا هذا المطلب الذي هو محض الجود اولاً لا باعلامك  
 والهامك لا حصار العلم والحكمة والجود والكرم فيك مع كلامها ما يتوق  
 عليه الا لفظاً هذا المرام والهداية الحقيقية التي ترفع العلم  
 والحكمة فالحكمة النظرية لا تنصرف الا منكم علمه للعلم من احصار العلم  
 والحكمة فيك يتقيد ان لا يطلب الهداية الحقيقية الا منكم لانه لا يتقيد  
 ان لا يحصل الهداية الحقيقية الا منكم واذا لم حصل الا منكم لا يطلب الا  
 منك وكذا قوله فلا يتقيد فقولاً **قوله** الاحكام المتعلقة بالاعمال والظن  
 تفسير الشرايع بالاحكام المتعلقة بالاعمال والظن من بيان لغناه

الا حطاً في فائهم فالوا الاحكام الشرعية منها ما يتعلق بكيفية العمل  
 ومنها ما يتعلق بالاعتقاد ويشرح الاول بالشرايع والثاني بعلم التوحيد  
 والصدق واما معنى المأذون هذه المأذون فلهذا بنا والاحكام المتعلقة  
 بالعلم والاعتقاد واما التمام بقوله قوله المشتمل على جمل بل على كل  
 من في الحدوث كذا ان المراد كلها الاحكام المتعلقة بالاعتقاد فيكون  
 المراد بالشرايع الاحكام الشرعية بخلافه من قبيل ذكر الخالص واداء العبادات  
 ولو حمل الجمل على باب العبادات ان الشرايع علم معنى الحقيقة الاطلاقية  
 لا على معنى القول بالشمال الشكر على جمل اللهم الا علم وجه بعيد ويستغنى  
 عليه وعلم معنى الشمال الحدوث كذا على جمل الشرايع بل على الكل **قوله** من حيث  
 انما كذا وان اردت ومع التوهم على صفة التوهم العنفة بكسر الفاء جانباً  
 ولم مادة كذا في الصحاح وموارد وموضع يردون منها علم ما في التوهم  
 كما ان تلك الاحكام موضع رد العباد ومنها علم زلال الركة والرد من ان  
 وقوله ومن حيث انها اوضاع اشارة الى ان الشرايع النبوية والنوابة الشرعية  
 منحون بالزوات متغايرون بالاعتبار وسببها الى التوهم باعتبار  
 الاكثار والى انه باعتبار الاجاد ولا دخل كونه اوضاعاً الى قواعد  
 كلية تضمنها بالنوابة كذا ان لا دخل لكون الاسرار حكيم فيها وانما تضمنها  
 بها باعتبار كونها اسراراً وذكرها انما هو يقتضيها وتركها في هذا المقام



اول لانها منها خلاف المقصود والجنبه المذكورة للتعليل قوله انه الملك الذي  
 يأتي الروي اه للتعليل وما نقل عنه قدس سره في الطائفة وهو قوله قاله ورقه  
 بين توكل كذا وهو ابن عمه وكان نورا انا كان ما يتوكل من فسيما  
 ان موسى الذي كان ياتى موسى تاسيد القول تسمية الملك الذي يأتي بالروي  
 ناموسا وقوله عن السراي كمنه انا ان را ما وجه تسمية الملك الحامل للملك  
 الاسرار بالناموس **قوله** كان الاول ان الاشكال على الجلي نظر الى معنى الحد  
 والاشكال ان الاشكال على الكل نظر الى معنى الشكر ومعنى الاشكال معنى الحد  
 على جبل الشرايع صدق منومه العرفي على ما هو العرفي من جبل الشرايع  
 الذي هو علم التوحيد والصفات اعني الاثنتا وهو بهذا المعنى شمله على  
 كلها ايضا اذ يصدق منومه العرفي على ما هو العرفي من كل الشرايع  
 اعني مجموع الاثنتا والفضل والقول قاله بهذا المعنى شمله على كلها بل على  
 كلها ومعنى الشكر العرفي لا يشمل على كلها بهذا المعنى اذ منومه العرفي الذي  
 هو صرف العبد جمع ما انعم الله عليه الى ما خلق واعطى لاجله لا يصدق على ما هو  
 العرفي من كلها وهو الاثنتا وقوله بل انا يصدق على ما هو العرفي من كلها  
 اعني الجميع المكتوب من الاعتقاد والافعال والاول هذا هو الاول  
 حله قدس سره على ان قال كان الاول نظر الى معنى الحد والاشكال ان الاشكال  
 على ان كان طامس مرسوق تركيبة يقتضي ان يكون كل منهما شاملا على الجلي

بل الكلف ووجه صحة ما ذكره قدس سره في الجملة ان يعتبر مجموع معنى الحد  
 والشكر من حيث هو الجميع فاعلا الاشكال لا الكلف واحد منها ولكن ان يعتبر  
 اشكال معنى الشكر على الجلي على معنى صدق منومه العرفي على ما هو الاشكال  
 على ما هو العرفي من الجلي اشكال الكل على الجزئية لكنه بمسند عن انهم فلذا اورد  
 قدس سره كلمة كان المفيدة للفظي لا لثبوتها اها هو الوجه المرجوح وكونه مرجحا  
 هذا ما سبق الوعد برونه الحمد على الجلي **قوله** رحمه الله حيث حققنا  
 هو بفتح السين في قوله الكلام وسكونا عند الغزوة ومغوب على انزع الحاشية  
 وهو الباء هنا او على كلمة ما حققنا مصدريه والعمية على ابدال المعنى  
 اي المعنى المكتوب الحمد والشكر متبعا لغير تحقيقنا اياه او كما عليه  
**قوله** من مننا الى من مقام تطبيق الزاين على مراتب القوة العلية ظهر  
 على ان نظرا المراتب الاداء من مراتبها والملاحظة الاشكال المعنى العرفي  
 الحمد والشكر على جلي الشرايع بل على كلها فائدة ايراد هذه في ذلك التحقن  
 في معنى الحمد والشكر حيث قاله وتحقق ما فيها بالاشارة  
 بالترتيب الاداء والنسبة لمعونة المعاني ذلك التحقن لا المراتب الاداء من مراتبها  
 كما ليجلر الحقد والحد ونظيره اعلم ان اللطف والرحمة من الله  
 مبدول بحكم الجود والكلم غير منصوب بها على احوال لكن انا بنظرنا القلوب  
 المنزهة لتجانس الرب تعالى كما قالهم ان لربكم في انبام وهو كم نجان لا  
 وهو المصطفى



والتوفيق لها بتطهير القلب بتذكير النفس عن الجثث والكثرة الناجمة عن  
الاطلاق الزميمة كالبحر فلو صفة من مبدوء الامساك عن افادة ما ينبغي  
ويبين وسورة حب الدنيا ان غلب على التوجه الى المولى والقدر وموتها  
عقب احسن في الباطن عند لزوم كلمة سبب عجز عن الشئ في الحال  
من الاستغناء والبغض والنفار فلو غرقة القلب في المدح وهو ان زوال  
ثم استلما عن اخيك ماله في صلاله وظايرها من زيام الخصال كالكبر  
والجبر المدوة والنفق وغير **قوله** كنعان به بالامر الربوبية الدينية  
معن العلاقات ان غلب القلب على الاتصال بعالم الغيب الذي عالم  
المجرات لانها تنسب المناسبة المصححة لنعفان الانوار من عالم المجرات  
اذا الانوار لم تحجب عن القلب بحجب ومنه من جهة المبدؤ ولكن كجث  
وكورة وشغل من جهة القلب فان القلب كالمادة فاما كانت  
بالنور لا يسجل عليها الضياء كالقلب المستقلة بغيره تعالى جلالة  
وعالمه تعالى الى الكثرة بتوابعه لولا ان الشيطان يحرمون على قلب  
بنى آدم لتفردوا بالملكوت **قوله** اعني البناءة المعنوية للكل  
بمعنى انقراض الله عما ذكره الوفاء مقام القصد المأمور النفس منها عن البناءة  
التي اعتمدوا على تذكر نفس الذهن عن ذكر الذكر البناءة لمعونة  
المقام وتكرر ذكر ما عاين من الكلام ومن انما يتبع للكسادة لا فضاها

على عدم العلم مفردة بذكر القلب بملك التواضع والمنفعة تصفيتها عن تلك  
الرزائل ولا شبيهة في انفسه كالكسالة خصوصا فيما فيه مشقة عظيمة  
وعلم هذا التدبير فتاخر الغاية عن الفكرة واصحاب الحق القطع وطقن  
المفصل بخلاف التدبير اسحق في مراتب القوة النظرية عما مائة الزمان  
بنور فتاخر الغاية عن الفكرة لازد بياحي نسفا الهداية **قوله** ان النفس  
اذا اعتدت ظاهرا هو ما يظهر على الحس اعني ظاهر البدن وباطنها هو  
ما يخفى على الحس اعني القلب عن رزائل الاعمال باستعمال الشر واليه النبوة  
والنور اسرار الله والاخلاق التي هي المكات الردية التي سبق ذكرها  
من الجسد والحقد والحسد وظايرها وقطعت عوايقها التي تعلقت بها  
بالامر الربوبية الدينية عن التوجه الى ما ذكرنا واستغناء الاصلا  
الذي هو عالم الغيب بمختلف طباعها اذ هي مجردة في صوداها وعالم الغيب  
عالم المجرات وطبيعة المجرة يقتضيه عالمها كما ان طبيعة المادي يقتضيه عالم  
الماديات الذي هو عالم الشهادة وقوله قطعت عوايقها الى اشارة الى  
ما سبق ذكره من قوله ونقص اثار شواغلها عن عالم الغيب انشلت بعالم  
الغيب جزاء الشرط اي كسالة الجود الذي هو الحسية شرها وبين عالم  
الغيب ايضا لا معنويا لا موريا وهو المناسبة في الجود فينكسر بها الى ال  
النفس نوع الاتصال اذ الغيبان ترست على المناسبة مما ارسمت فيه



من الشئ العلم الى بعض الشئ العلم التي ارسيت في عالم الغيب عن  
المبادي الى ما في شئ العلم كالحسين الا انكاس بالصور لا اذ كان في النسب  
الى الخالص عن شئ الشئ كوك والادام اذ الشئ كوك والادام انما يحصل في لون  
الحواس من هذه المراتب لا حصل العلم في الشئ من تلك الطرق فكيف يتصور فيها  
الشئ كوك والادام سانه ان ما في الاشياء مسطرة في البدن المسطر في الشئ  
باللوح المحفوظ وكان المهندسين مسطرة في البدن في الشئ ثم يخرجها  
اما الوجود عما في تلك الشئ فكذلك فاطر السموات والارض كتب في العالم  
من اوله اما آخره في البدن ثم اخرجه اما الوجود عما في تلك الشئ في السلام  
الذي خرج الى الوجود بصورته في صورة كآخرة اما الحواس الخبيات  
وبما في منها الراهب معاً ثم يتأدى من الخيال اربعة الشئ فيحصل فيها في  
الاشياء التي هي خلق في الشئ الخيال في الشئ في الشئ موافق للعالم  
الحاصل في الخيال والحاصل في الخيال موافق للعالم الموصوف في نفسه خارجاً  
من خيال الالات في نفسه العالم الموصوف في نفسه موافق للشئ الموجودة  
في البدن فكان للعالم اربعة درجات في الوجود ووجه في البدن هو كآخرة  
عالم وجود الخيال ويتبع وجود الحقيقة ويتبع وجوده الخلق وجود الخيال  
ويتبع وجود الخيال وجوده العقل وبعض هذه الوجودات روحانية  
وبعضها جسمانية والروحانية بعضها السد روحانية من بعض اذا عرفت هذا

فتقول النفس يتصور ان حصل فيها حقيقة العالم ومصورته فارة من الحواس  
وتارة من البدن فاما ارتفع حجاب التعلقات بين ذوات الاشياء  
في حصل لها العلم منه واستغنت عن الاقباس من مدخل الحواس وهناك  
لا مدخل للوح الباطن للحواس ومنها اقبلت على الخيال في الحاصل من الحواس  
كان ذلك حجاباً لها من مطالع البدن ففكان يعرف الراهب وتعرض للنفس  
من الغلط ما تعرض في فاذا الشئ في ان مفتوح الى عالم الملكوت وهو في  
عالم الملائكة وهو عالم المجرى وباب مفتوح الى الحواس التي هي في عالم  
الشهادة والكل وهذا الباب مفتوح للوجود وغيره والباب الاول  
لا يفتح الا للوجود من العلاني والسرائر ثم ان العلم في الشئ  
الم اعلم ان روبر جعل المراتب الاربعة عبادة عن الحفظ في الشئ  
وجلال وقدر النظر على كماله في ذكر للعقود ثلث نتائج اربعة رتبة  
كل قدرة مفصلة في جنب قدرته الكاملة وثانيتها رتبة كل علم مستوف  
في علمه ان مد وثانيتها رتبة كل مدح وكآخرة فافضل من جنب فقط  
وان الشئ اكمل فاور وكله بل المبتدئة للشئ لان قدر النظر على كماله  
فيها اكمل اذ في كل من الرتبة السابعة من رتبة الشئ كآخرة  
براه مفصلة في جنب كآخرة من رتبة الرتبة كآخرة في كآخرة لانها اذا  
رأى الوجود وكل كآخرة في شئ الوجود فافضل من جنب فقط لا يترك للغير



كما لا يخلو اصله بل بول الكل فيكون نظره مقتصر  
 على كمال كل النقص وهذا ينفع ما قبل هذه المرتبة من الرواية اذ  
 من الرويتين السابقين وغير مناسب للترتيب والاحتياج اما ان يكتب  
 في الجواب بما لا يساعد عبارة الشرح لا لفظ ولا معنى وقال اللهم الا  
 ان يخل هذه الرواية على رواية كيفية فيقتضيه وجوده على ما لا يخل  
 وعلم هذا يكون اعلى مرتبة من الرويتين السابقين كما لا يخفى  
 هذا كلامه ثم قال رحمه الله في هذه المرتبة انما هو العلم والحكمة لا  
 فيه ولما كان كون هذا العلم مشهورا اهل هذه المرتبة يوجب غنا ازالة  
 قدس سره يقتضيه ثم انما هو العلم فيه اشارة اما استوفان كل علم  
 كما استوفان نور السراج في نور النهار اما آخر البيان فلو قدم رواية  
 ذكر الرواية ان الله علم الاول لكن انما في ما في الكتاب من الترتيب  
 المسمى في هذا الامر الترتيب في تمام العلم وادراكه من اتباعا  
 الكلام الناضل المحقق في شرح معاني العارفين كما استوفى انما يتلوا  
**قوله** وهذه العبارة المذكورة في المرتبة الرابعة من قوله ما ينجلي عجب كتاب  
 ملكة الاتصال اقول عن جوابه اختصار لطيف لما ذكره الفاضل  
 المحقق في الحكيم الطوسي في الاشارة في شرح معاني العارفين من  
 كتب الاشارات وهو الخط السامع منه والعبارة المذكورة

٥٧  
 ما انما كتبها قدس سره على هذا المقام وفي قوله قال العارف اذا انقطع  
 عن نفسه وانفصل بالحق راي كل قدرة مستغفرة في قدرته المتعلقة  
 بجميع المقدورات وكل علم مستغفرة في علمه الذي لا يغيب عنه شيء من  
 الموجودات وكل ارادة مستغفرة في ارادة الله لا يتأخر عليها شيء من الممكنات  
 بل كل وجود وكل كمال وجوده فهو صادر عنه فابيض من لونه مفسر  
 الحق في هذه الذي يصور كمال الذي يسمع وقدرته التي بها يفعل وعلمه الذي  
 به يعلم ووجوده الذي بوجوده مفسر العارف متخلفا باخلاقه في الدنيا  
 بالحقيقة وقال بعد ذلك ما معناه ثم انه يرى ان هذه الصفات متكررة  
 بالتبنياس الى الكثرة محدود بالتبنياس الى مبدأ الواحد فعمله عين ذاته  
 وكذا قدرته واذا لا وجود ذاتيا لغيره فليس هناك ذوات متعده متعطفة  
 بصفات متباينة بل الكل واحد كما قال الله تعالى انا الله واحد والى  
 مناجاة ربه الحاشية بقوله ملكة الاتصال والاتصال عن نفسه ما هو  
 من قوله اذا انقطع عن نفسه وانفصل بالحق وقوله وكل قدرة متخلصة  
 في جنب قدرته الكاملة اختصار لقوله راي كل قدرة مستغفرة في قدرته  
 المتعلقة بجميع المقدورات فاورد كلمة بل لا استوفان الا ضحلال تحريزا  
 عن التكرار واورد بدل المتعلقة بجميع المقدورات الكاملة فصار  
 الاختصار وقوله وكل علم مستغفرة في علمه انما اختصار لقوله وكل







قالوا ان الزاج اي من الاسفالت الكثيرة المدلول عليها بقوله كثيرا  
ما استعملوا الكلام وهذا التفسير ان قريب من النهم يحج محل قوله  
منها عما انهم قالوا به لا تكلف تقدير في الكلام لان القول المذكور  
استعمال خاص للقيضة المذكورة واما تفسير الغير بالمواضع كالفعل في موضع  
اشتمال على نوع بعد من النهم فيجوز صحة القول اما الى تكلف بان يراد  
بالقول المستفاد من انهم قالوا القول الى الان لا والعبارة في قوله  
تلك الان لا والعبارة موضع استعمال تلك القیضة المذكورة الواحدة  
القيضة المعقولة ويراد باستعمالها انها تارة بتلك العبارة واما انما قد يراد  
الكلام اي من تلك المواضع الكثيرة موضع انهم قالوا المذكورة تفسير كلامهم  
ويستلزم احتياج الى احد الامرين المذكورين الا انه ادنى باسحق كلامه  
وراد عنه الا غير ذلك من المواضع قوله ما ذكره في الزاج هو مصدر  
كما لما جزمه نفي اما الكيفية المترتبة عليه لكونه سببا لكونها قوله فانهم  
قالوا اما العناصر الاربعة التي هي النار والهواء والارض والماء  
اذا انصهرت وتكثرت بسطوحها وامتنعت وقامت كلمة اذا بشرط  
او ظرفية محضة وكلا التفسيرين فالعامل فيها اما قوله حيث انما علمت  
او نهي حيث كذلك واما قوله يصف في كل المتنجس اما او قوله بوجوب كمال  
وقوله وح او ذلك اعادة للشرط لبعده عن العامل في تفاعل العناصر

بعد تصغيرها وامتنع اجاد قاسما بقله مذاهب الاول مذهب الحكماء هو  
ان يكون الموتر هو الصورة النوعية للحل في بنوع كيفية تنبعث عنها  
في مادة الاخر ويجعلها مستقيمة مثل كيف مادتها التي لبعضها منها والكا  
هو المشهور من مذهب الاطباء وهو ان يكون الموتر بكل واحدة من الكيفيات  
في هذا والمنازعة منها وان كانت اختاره بعض المتأخرين وهو  
ان يكون الموتر هو الكيفية والمنازعة للمادة واوراد الامام الرازي على  
كل من المذهبين الاولين شيئا وكان الرابع عند المذهب الثالث  
والكيفيات المتضادة كالحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة قالوا  
حار يابس والهواء حار رطب الماء بارد رطب الارض بار يابس وقول  
في التفسير مع اعطى عليه اعني استقرت نتيجة لتاثير الصورة بنوع  
الكيفية في المادة ومع استقرار الكيفيات المتضادة المتكثرة على كيفية  
واحدة علم مذهب الاطباء والتأويل بين تلك الكيفيات المتكثرة  
ونما رادوا اليها الكيفية من الماد واما علم مذهب الحكماء ان تلك في كل  
تلك العناصر كيميائياتها المتعددة وليس كيفية واحدة حقيقة فتوان تلك  
الكيفيات تستقر بالنوع على كيفية واحدة لا بالشيء لان تلك الكيفيات  
المتكثرة مخلوطة فلا تستقر ارباعا على كيفية واحدة بل انواعها تستقر  
عليها لانها اذا اثيرت الصورة التي رتب مثلا بنوع الحرارة واليبوسة



التابعين لها في مادة النار الباقية على صورة النوعية مثلا فجعلها بكيفية  
تتسبك الكيفيتين خلف مادة النار كيفيتها من البرودة والرطوبة <sup>بعض</sup> ان  
لصورة المائنة وكيفية كيفة تابعة للصورة النارية لكن لا علم الصورة  
التي تحصل تلك الكيفية عليها في المادة النارية والآن هو الصورة المائية  
فالمواد الاربعة خلفت كيفة بها المتضادة الشخصية التابعة لصورها  
الكافية علم سورها وليست كيفة واحدة ملحق من الكيفيات المتضادة  
المتشعبة الاولى لا بالسورة الاربعة لتقاوم الموازاة اعني الصورة  
النوعية علم موادها وموضوعاتها فاستوفت تلك الانواع في ضمن افراد  
متكدة السورة على كيفة واحدة من تلك الافراد ووصف الواحد بالحقيقة  
مبالغة في ارتباط تلك الكيفيات المتكدة بعضها ببعض ليس ذلك الا ارتباطا  
بينها على طريق الاطباء ووجه الفرق ان الكيفية التابعة للصورة  
النارية مثلا الواردة على مادة النار مثلا كحرب الصورة النارية  
لا مادتها وكذا الكيفية التابعة للصورة المائية الواردة على مادة  
النار كحرب الصورة المائية الواردة في وقوع التجاذب واستدارتها  
نفس الصور بخلاف ما اعتبره الاطباء اذ كيفة كل صورة واردة على  
مادتها فلا تجاذب ولا اشتراك اما هذا الفرق وصف الواحد على طريق  
الحكمة بالحقيقة وعلى طريق الاطباء بالملقمة وبما بيننا كمن يفتقر

ظهورك ان ضمير استقرت راجع اما الكيفية ورجعه الى العناصر مع مادة  
الاجابة اليه ينافيه كلامه <sup>وهو قد سكره</sup> فيما نقله عنه من الحاشية وقوله  
قال المحقق في شرح الانشراح ان تلكا رتقا والكيفيات استقرت  
على كيفة متوسطة وجدانية توجهها ان يكون لها نسبة ما الى مبدئها بها  
ستحق لان يفيض عليها الصورة او نفس تحقها فكما كان الانكسار  
ان كانت النسبة اكل النفس الغائية بمبدئها اشبه هذا كلامه قد سكره  
ومقصود من هذه الحاشية الاشارة الى ما في كلامه <sup>وهو ظاهر</sup> ان  
سقط ما ذكره بعض الاقائل من ان ضمير استقرت راجع الى الكيفيات  
كل لا يلائم مذهب الحكمة اعني قلع العناصر تلك الكيفيات ليس كيفة اخرى  
اذ لم يستقر تلك الكيفية بل انقضت ولوجعل راجعا الى العناصر  
لم يتوجه لكن ما ذكره حاشيته اعني قوله قال المحقق في شرح الانشراح  
بان ذلك هو كلامه ومعنى تلك الكيفية المذكورة في اجزاء المتن <sup>على</sup>  
الحكيم انه الجزاء النار الموجهة المتميزة بصورة مبدئية فحصلت فيه  
كيفة تدعى كالكيفية الحاصلة في الجزاء الماء الموجود في بصورة باسحق  
في النوع كذا ذكره الامام في مباحث المشرقية وعلم مذهب الطبيب  
ان الباقية من الكيفية الحاصلة في الجزاء النار بعد انكسار الصورة  
علم قد ما بقيت من الكيفية الكائنة في الجزاء المائي بعد الانكسار



وما قيل من ان معنى التثنية الموافقة في حيز النفس عام مع ان العلم بال  
 النار كحرارة والقابض بالجزء السابك برودة لكن لا يظهر  
 التفرقة في الحس لوصول كيفية شرب الكيفيتين حتى لم يظهر شيء  
 منها للحس يرجع الى ما قلنا في صورة كانه المعادن او نفس كانه النباتا  
 والحيوانات يعلم ان الانا في كل الصادرة عن انواع الاسماك امان  
 يكون صادرة عن شعور وراوة او لا وكل واحد من العنيتين امان يكون  
 على نفع واحد او لا فالبدن الذي سبب النوع الاول هو النفس العنكي  
 ومبدع النوع الثاني هو النفس الحيوان ومبدع النوع الثالث هو النفس  
 النباتي ومبدع النوع الرابع هو القوة المستمارة بالبيوع والصور  
 فالمراد بالنفس ما يكون مبدع الصور لا في عيول عن الجسم اما عن شعور وراوة  
 سواء كان على نفع واحد او لا يكون او لا عن شعور وراوة لكن كان على  
 نفع واحد والمراد بصورة ما يكون مبدع الصور لا في عيول عن الجسم لا عن  
 شعور ولا على نفع واحد **وهو** كما كان المزاج اعدل الى هذه  
 العقيدة من فروع العقيدة المذكورة في العلوم الحقيقية المقصودة بالذكور هنا  
 اعني قولهم ان استفاضة القابل من المبدع يتوقف على مناسبتها بينهما  
 فالمناسب ان يصدر بالبدن كما فعل المحقق في شرح الاشراق قدس سره ذكر  
 دون الواحد كما فعل **وهو** لعل فعل ذلك لانه يصدر ببيان الاستحالة

الكثرة للعقيدة المذكورة فمقتضىها بالواحد المنع عن استعمالها اذ في هذا  
 المقصود في تقديرها بالبناء المشعور بالنتيجة والاندراج في الاستعمال السابق  
 حتى كانه استعمالا واحدا فان قلت مضمون هذه العقيدة غير مضمون العقيدة  
 المقصودة استعمالها فلا يكون ذكر استعمال العقيدة المقصودة بالاستعمال  
 قلت قلنا ذلك كثيرا لكونها فرعا للعقيدة المقصودة بالاستعمال منضم لها  
 فاستعمالها استعمال المقصود والمراد بقوله اعدل اقرب الى الاعتدال  
 الحقيقة الذي هو نقيس الحرارة للبرودة والرطوبة والبسوة على وجه  
 بناءه فهو العنصر الحامل لها الى امكانها والمراد بالوضع الحقيقية  
 الوحدة العارضة لمجرد كانه لوضع العارضة للمبدع والمراد بالمبدأ الذي اعتبر  
 من اجله النفس العارضة لما يصدر من الآثار الكثيرة عنها ليس هو المبدأ الاول  
 الذي هو مبدع المبدأ بل اعني الواجب اذ انما اذا لم يصدر عنه آثار  
 الكثيرة لما ذهب الحكم اذ الواحد من كل الوجه عندكم وما هو كذلك  
 لا يصدر عنه الا آثار كثيرة عما ذهب الحكم اذ الواحد من كل وجه عندكم  
 وما هو كذلك لا يصدر عنه الا واحد عندكم بل المراد به المبدأ الثاني  
 الذي هو المتعدد بالجهات وان كان واحدا بالذات فبالجهات الكثيرة  
 يصدر عنه الآثار الكثيرة كالنفس في تخلف المشاهدة **فالمقصود**  
 ان يبينه على حافظة لتدبير العناصر الى قوتها بغيره المعام



ولو صرح به لكان ادنى اذ النفس المستقيمة ومن كلمة النفاذ في قوله  
 انما هو باعتبار اذ الحفظ في الاعتراف بالجلد لا للبعد عنه وان  
 المستقيمة عليه موقوفة فقط **المتداعية** الى الاثر ان تحتج لها بها اذ  
 طبيعة النار تتنفس السيل الى المحيط وجميع الارض الى المركز وجميع الجو  
 الى العلو وجميع الماء الى السفلى والمراد بالفتح السقطات هو الافعال  
 المحسوسة يزول القول كما لكتابتة **مثلا** ان النفس المجردة عن الماد  
 وصونها بذلك يعلم ان نسبتها الى الفلك ليست مستحالة اما الحذف  
 وقوله ان نسبتها الى الاجرام الافلاك كسبته فنفسنا اما الابدان  
 الى اما ابداننا بنسبة التوزيع والفرق بيان نوع النسبة  
 وقوله تجري كاتنا انتارة اما انه قد اراد بقوله حركاتها كاتنا  
 وذلك لان المحرك هو الفلك وانا النفس المتحرك وقوله المختلفة  
 الى السرعة والبطون فان الفلك لا اعظم اسرع حركته من الفلك انما  
 اذ في الجهة على سبيل من اخلو دون الجمع فان حركة الفلك الاعظم من الحركة  
 اما المغرب في حركة الفلك النائم بالعكس مما ذكره كانه قدس كرس  
 التحريك بالمتنفس ليلالم قوله انه التماس بالفعل من جميع الوجوه  
 وقوله فيحصل مكان قوله انه فحصل بان استعار بان تلك التحريك  
 اراد به علم ما هو المذهب عندهم وادراج قوله مساواة قوله للآلة

وقوله ان كونها متصفة بالنفس متعلقا مناسبات وادراج قوله علمه  
 مستندة بتكامل الملازمة وقوله اما المبادء السالفة بعن العقل الكلية التي  
 نسبتها الى اجرام الافلاك سبته **الاجزاء** متعلقا بالمناسبات وقوله انما  
 المتخالفة لتسميم الملازمة المذكورة **ان** الروح الجوان الزكية في قوله  
 انوارها المراد بالروح طينتها جسم لطيف بخارها يتكون من الطافه الاكلاط  
 ونجا ربها لتكون الاعطاش من كثر نورا فهو تلك اقسام جوارها طين  
 ونفاذنا لجوانها من الاطراف من الدم الذي جذب القلب من الكبد  
 وقوله من بشرط ان يكون القوة الجوانية قابضة عليه من النفس الناطقة  
 ومحل التجريب الايسر من القلب لان لا بين منها مشغول بجذب الدم  
 من الكبد ولو لا الروح الجوان في نفس البدن ونور من له ما يورث البدن  
 من النفاذ واما اذا انصفت عليه في محل من الجسم طعة قوة اخرى في القوة  
 الطبيعية بسم الروح باعتبارها من النفاذ في روحا طبيعيا واذا انصفت  
 عليه في محل منها قوة اخرى بسم القوة النفسانية بسم الروح باعتبار  
 هذا النفاذ روحا نفسانيا ولا يظهر اثرها بين النوبتين مادام الروح  
 في محلها اذ الجذب من قلة اما الكبد ونفخ نفخا جديدا يظهر آثاره في  
 الطبيعة التي هي النفوذ والتسميم وتوكيد النفل واذا الجذب من قلة اما  
 الرماع ونفخ فيه نفخا جديدا يظهر آثاره في القوة النفسانية التي هي النفس



والحركة وطلب المنفعة ودفع المضرة بهذا علم راي الحكماء وهو المناسب  
 بهذا المقام لانه رده بعد بيان استعمال الحكماء للتعريف المذكورة كقوله  
 واما علم راي الاطباء عند بعضهم هو الروح متجذب من القلب الى الكبد  
 والدماع كما ذهب اليه الحكماء لكن القوة الطبيعية ثابتة عليه في الكبد والنسبة  
 في الدماغ لانه القلب كما ذهب اليه لكن القوة الطبيعية ثابتة عليه في الكبد  
 والحكمة وعند بعضهم الروح الطبيعية متولدة في الكبد والنسبة في الدماغ وغيره  
 التجاذب من القلب الروح في شئان متوارب وسواكن اما القول بان الشرايين  
 في اجسامنا ثابتة في القلب ممتدة بحركة طولها حركات انقباض في انسداد  
 علم وجه الشروع في باب النفث واما السراكن فالادور وهو شبيه بالشرايين  
 كقوله ثابتة من الكبد وسواكن خلقت تزد بها الدم على الاعضاء **وقوله** ان  
 مناسبة في اللطافة للنفس الناطقة الى من الدم اللطيف الذي يتولد في الكبد  
 وذلك لما عرفت من ان الروح الحيوانية هو الا لطف من الدم الذي جذب  
 القلب من الكبد والورق الصوارب كقوله ثابتة من القلب تأخذ  
 الروح الحيوانية من الانسداد ومنع علم جميع البدن بالانقباض في بعض  
 الى النفس الناطقة به اي بالروح الحيوانية الى بؤرة لا من حيث ان روح  
 حيوانية وبعض منها الى من النفس عليه اي علم الروح الحيوانية في  
 سائر التولد الى جميعها وهذا اللطف للتغير في بعض النفس الناطقة بالاشياء

اي بعد خلقها بالروح وبفضائل تلك القوة منها عليه وشركة تلك القوة  
 مع الدم الحامل لها الذي انما هي الشرايين بالانقباض من اليها اما جميع  
 الاعضاء بتوسط اي بتوسط نيفان سائر التولد منها عليه وهو اللطف  
 ايضا للتغير فيحصل الحيوية في جميع البدن بتوسط القوة الحيوانية والنفس  
 والتمية وتولد المثل بتوسط الطبيعة والحس والحركة وطلب المنفعة  
 ودفع المضرة بتوسط القوى النفسانية **وقوله** الا ان بعض الروايات  
 نظاما الى الروح الابلغ الاحسن من الوجهة الثانية لوجود جميع العالم  
 من حيث هو المجموع هو هذا الوجه المشاهد الذي هو الارض عند المركز  
 والماء محيط بها بعض الاطراف والهواء محيط بها كل الاطراف وان محيط  
 بالكلية كذلك وهذا الترتيب النظام النافع لوجود الكل من حيث هو  
 ليس له وجود خارجي عما ذهب اليه المتكلمين وانما كانه وجودا خارجيا مذهب  
 الحكماء واما الوجود الحائز في الناطقة من النفس الناطقة للمنة تبين  
 فالوجه ان من النزاع ما ذكره قدس سره واما ما ذكره من ان هذا الشئ  
 يجوز ان يكون بوجه آخر ونحو ان العالم شئ ما هيته قابلية للوجود والعدم  
 على وجهه شئ وان هذا الوجه الابلغ الاحسن الاكمل اعني النظام  
 الشاهد انه مناسب للبدء الكامل فاستحق ان يفيض عليه الوجود بخلاف  
 سائر الوجوه فتأمل ثم في النزاع بين التوجيهاين وجه حسن هذا الوجه



فخرج عن الرتبة **قوله** اي امثلة قتر المثل بالامتداد في جمعا مثل لان المثل  
 يتعارف استواء جمعا للمثل بمعنى الشبه كما يقال ينطبع في المرأة مثل الحسنة  
 والاشد ينشأ استتمها لجمعا للمثل على الجزوي للتعاد والمراد بالمثل  
 منها جزئيات تلك الغيبة الكلية فلذا افسره بها ويصح ان يعلم ان الامثال جمع  
 قلة من المثل جمع كثره والكثرة في المرادة منها كما يدل على قوله في كذا وكذا  
 وكانها في الباطن على اختياره **قوله** اي امثلة على ما لا يشك باعتبار معناه  
 المراد فقط تيسر للمثل لا باعتبار معناه في المعنى الغنى والمراد بالمراد  
 الجزئية جزئيات المبدء والى بل المذكور في الغيبة الكلية وقوله كما يعلم  
 والمنع من ما عطف عليه **قوله** كالنوع والطلب كالادوية الحارة يعني كمال  
 الادوية الحارة والابدان زكها اعتما واعلم ما يروى **قوله** فانها انما  
 تاتي من الابدان الى المولد والجزئية وقوله كمالها في الموضعين **قوله** فانها  
 تاتي من الابادة الى الوجود باعتبار ما يقتضيه تلك الاقوال **قوله** ان استقام  
 هذا من ذاك يتوقف على ما سببه **قوله** اذا عرف هذا شروع في المعنى  
 من ذكر هذه المقدمات وقوله الاغلب طرف لغو لقوله كانه في الغالب  
 الاوقات يعني نعمت الاله تعالى للنفس في اغلب الاوقات او غير متبدل  
 محذوف كذا اغلب النفوس يعني هذا الشوب في اغلب النفوس لا الكل والكل  
 معتدلة وكالوجه الآخر مع وان كان الاول اوجه لفظا مكررة بالكثرة

المسود الملكات الروية التي سبق ذكرها والمراد بالجميع المنسوب اليها  
 تلك الكدورات في البعد الاول كحكمة ما يكون المبدءية وسكونه بالزمان  
 لا بالعرض وهو منها اما القوة النفسانية في البعد الاول للقوة النفسانية  
 والغيبية على منشا الملكات الروية واما القوة الشهوية والغيبية  
 الملكات الروية وقوله الثانية من القوة الشهوية والغيبية اشارة الى  
 جهة السببية الكدورات اما الطبيعة **قوله** ان يرد بالبطيعة الحقيقية وكذا  
 من بابها للكدورات باعتبار اشتغالها علم ما هو المبدء للكدورات علم ما عرف  
 والاطلاق للطبيعة على كلا المعنيين **قوله** وكما كان ذات المفيض ابراج  
 لنظر كان اشارة الى ان قوله **قوله** ذات المفيض معطوف على اكم كاه  
 وقوله غاية التنزه على جهة من غنى من غنى المبدء على المبدء والاطلاق الجلي  
 على الجلي ليكن جعل من تمة الشرط وقوله ولكن سببها سبب ذلك من تمة  
 يرتب عليها نقصان كمال ابراز لما سبب به الشرط المذكور للحوادث  
 وقوله الاجرام كما كيد للنسبة المراد بالوجوب هو الوجوب العيني كما يستظهر  
 اليه بدس سره فان قلت الشرطية ممنوعة اذ الواجب على الشئ استتانه  
 الكمال استتانه احد الامور اما الاستغناء المذكورة واما النظر والاشارة  
 على ما عرفت في مراتب القوة النظرية واما تذهب الطه في الباطن  
 على ما عرفت في القوة العلمية اما الاستغناء بخصوصها قلت في النظرية



المذكورين علماء وجه تغذيه بها كحاج الى الاستقامة به والاستقامة انما مازعت  
وسجى الهنا زيادة تفصيل وتوضيح للجواب انما اجبت وجها اندفعنا به  
ان هذا الكلام اعني وجوب التوسل لا يوجب على طريق الحكماء وعلى طريق المتكلمين  
اما على طريق الحكماء فلا نعلم قالوا ان هذه العلوم على النسب لما طعن من القول ان  
من غير حاجة لما توسط البنية وما على طريق المتكلمين فكانهم قالوا ان هذه  
العلوم عليها من البدء النبا في الذي هو الواجب او بالذات والواجب  
في تلك الخاصة عندهم اما توسط البنية علم هذا ما يوجب ولا حاجة به فخرنا  
ما قبل من ان (ال) اراد استنفاذ الشرايع والاصح لم يوجب الا  
عقبات ان الحقيقة هي العلوم النافذة في الدنيا والآخرة لا يمكن من المبدء  
النبأ في الذي هو الباركة الا بتوسط البنية علم هذا وذلك لانه بدون  
ارتكاب ضلال لفظ اعني تخصيص العلوم والكلمات بالشرايع والاحكام  
الدينية والاعتقادات المخصوصة بحكم الحكماء والجواب عن هذا الكلام  
ان اشارة الرباء الى الخطة بقوله في اشارة الى انه قد اراد ان الكلمات العلمية  
المرتبة الثالثة والرابعة من مراتب القوة النظرية اعني العقل المستنار والتميز  
بالعلم والثالثة فقط والكلمات العلمية المراتب الثلاثة الاخيرة والمرتين  
الاخريتين من مراتب القوة العلمية ولله قدس سره اخرج المرتبة الاولى  
من مراتب القوة العلمية من انما ايضا من الكلمات العلمية لانها مستفاد من الترتيب

او يبين من قوانين الخطة وما لا بد لان علم الاستحالة اعني طلب الحصول  
بجوانب فاسدك ونسختي منك اولها ليست تكال بل هي استبعاد كمال يحصل  
من كذب الظاهر ما ذكره زبدة في غير انما كذب الظاهر في باب السهلة  
ونسبه المرتبة الثالثة من مراتب القوة النظرية الى العلم اما باعتبار انما علم خاتمي  
واما باعتبار انما حاصله من العلم بالتحديد والنظرية ونسبه المراتب الثلاثة  
الاخيرة العلمية الى العلم باعتبار انما من فروع العمل ومنوط وهو المرتبة  
ان لانه من الكلمات انما استبعاد الكمال باعتبار انما من غير ذلك  
من العلم والعمل قدس سره الربا بين علماء الديوبند والبرينية والوجهي علماء  
الربا بين العلماء اذ لا علم على العلم فاما بالربا بين العلماء  
ايضا لان كل علم عمل لا يراعى في شريعة علم لا يعيد له كان اوفى  
المقام والمؤيد بالربا بين العلماء في كلام قدس سره مخصوص به من قوله  
قوله والاباء الذين قاموا به في ذلك كمن هذا الكلام منه قدس سره  
يحتل امرين احدهما ان يكون مجموع المؤيد الربا بين العلماء وبين  
بيان المؤيد بالربا بين العلماء في قوله في بيان يكون المؤيد بها في كلامه في  
شنا ولا لها ما وثا بها ان يكون اشارة الى ان قوله في بيان  
مقدورنا كلامه وهو انه ترك اعتمدا على العلم به متبينة والاعت  
على اعتبار هذا التبين او التقدير كلام المص لا لانه لما علم ان علم العلم



والاصحاب الاكابر جميعا وكلامه قدس سره في الوجه الثاني المبرر وكذا الحكم في قوله  
 والشيء عليه وعليهم وزاد قوله مكان ذلك كلامه رحمه الله تعالى في بعض النسخ ان في الاما  
 ان الامام لم يمت على اذ قد ارجع اليه لكون الامام في الاضيق من مقتضى لعله اذ خصا  
 به انما هو كونه في الدنيا والى ما علمت على ما في الاشارة ان هذا الشيء انما يكون  
 كلمة على دون الامام والله اعلم بحقيقة ومناضلا تام فان قيل هذا التوسل اما بقصور  
 اذا كانا متعلقين بالابوان لانهم كانوا في ذل جهنم الجود والسلف المحققين  
 للمناسبتين ولما اذا تجردوا عنها الى عن الابوان فلا بقصور هذا التوسل  
 المتوقف على المناسبتين اذ لا جهة في صحة المناسبتين بين التوسل  
 والتوسل اليه سلف الاول والجود ان قلنا يكفيه انهم كانوا متعلقين بها  
 بغير التجرد الحاصل في التعلق ليس تجردا بالكلية بل بغير تجرد  
 التجرد نوع تعلق هو كونه التوسل وهو المقتضى بقوله فان ائز ذلك بان فيهم  
 والذليل على ذلك السماع الزايد من زيادة مراتبهم قال الامام اذا  
 جاء الزايد الى الجبر حصل لنفسه تعلق خاص بذلك الغير كالنفس صاحب  
 الغير وسبب عزه بين المتعلقين يحصل بين النفس بين ما با معنوية وعلاقه  
 مخصوصة فان كان نفس المزدور اقول نفس الزايد مستفيض منها وان كان  
 العكس فعلى العكس اعلم ان التوسل الى التوسل الى الرباسيين يكون علم وجهين  
 احدهما ان ينفى من التوسل من المبدء على المبدء (فلا وسع من علم التوسل

ثانية فابرها ان ينفى من المبدء على اما يجعل التوسل وصلا الى النظر او الى  
 تحذير الحكيم والباطن ينفى من المبدء على معصية على وجه مقتضى الاستغناء  
 المذكورة في الجزاء اعني قوله رجب الاستغناء في استغناء الكمال من تلك الخفة  
 انه وهو المقتضى بالتوسل المذكور هنا متساوية للوجهين سواء الاما تحت  
 الشريطة المذكورة كما نهت عليه سابقا وعلى الوجه الاول من هذا الاثر من  
 تعلق التوسل اليه بالبدن حتى التوسل اليه دون الوجه الثاني كما لا يخفى في  
 عدم تفصيل الموعود في السؤال المذكور من ذلك سره فان قيل الموعود على الاول  
 دون الثاني **قول** فتدبر ما نزلناه في جواب التوسل الى المبدء بالرباسيين  
 في استغناء الكمال ما ناسبه قوله الي قوله المقتضى في التوسل الى المبدء  
 بالرباسيين لما تقدم من سؤال افاضة الكمال وهو مجموع قوله في الكمال  
 الهداية وما يقتضيه مراتب التوبة الشراعية او العبدية على قدر اوجده قوله في  
 منك اعلام الحق والحكم بما من مراتب التوبة العبدية على قدر حسن العطف  
 المبنى على المناسبتين بين المعطوف والمعلوف عليه فان لاحظ من قرأ من الخطبة  
 مراتب التوبة الشراعية فالمعلوف عليه لنزله ينزل الى ما هو مجموع قوله في الكمال وما  
 بعينه على اعتبار حسن العطف والمعلوف عليه ثم اعتبار عطف ينزل على المجموع  
 من حيث هو كذلك وان لاحظ هنا مراتب التوبة العبدية فالمعلوف عليه هو مجموع  
 او مجموع قوله في منك اعلام الحق والرهام الصدوق الى ذلك وكما قد سره





اختارة العطف مذهب من ذهب من النسخة اما ان اذ انشد العطف في النسخة  
عطف كل ما هو عليه عليه وقوله وان الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم واجبة  
ان كانت لما ان المراد بالوجوب في الشرط المذكور هو الوجوب في العلم وحين  
ما ان كانت في سبب الوعد بالوجوب في الشرط المذكور شيئا انما هو بالآية وهي قوله  
ان الله وملائكته يصلون على النبي صلى الله عليه وسلم وقوله كما انها واجبة شرعا  
بسر في خبر الظهور **رحمه الله** اراد ما علم منها ادراك المركب وبالمعرفة لادراك  
الابطال اقول ما في التوفيق مراد المعنى بالعلم بالحقيقة المسئلة ان كانت  
المطابقة للواقع اعني المسئلة البغية اطلاق العلم عن البنين علم متعلقة  
ومسئله بالحقيقة للتاكيد او اطلاق العلم بمعنى ادراك المركب في التقوية  
مطلقا عما هو المعنى للفقهاء علم متعلقة ومسئله بالحقيقة للتقوية فلهذا  
مختصة العلم بالحقيقة في هذه الكتب اعني الاشارة الى الكتاب المكتوب مختصر  
في بيان العلم بالحقيقة فربما وضحت عما ان المراد بالعلم بالعلوم المسئلة  
التي ذكرها الكتاب في بيان العلوم واطرافها لا العلوم وكيفية لا المعرفة من الاطلاق  
بالاقتناع اعادة المعنى لا العلم اذا عرفت هذا فيجمل ان يكون مراد بالعلوم  
الحقيقة العارضة الالهية المسئلة الالهية ويكون عطف قوله والعارضة الالهية  
عطفه العلم بالحقيقة للتفسير بيان المراد منه لتسداد المراد اعني الالهي  
وغيره فان قلت لو كان المراد بالعلوم الحقيقية والعارضة الالهية المسئلة الالهية

52  
لكان عنوان الكتاب فاجاب عن الاشارة ان كان ب المركب والاما المقصود  
العلم بالخلق فاجابه قلت المقصود العلم من هذا الكتاب بكنى الالهي  
وانما البرهان فاجابه ذكرت في الكتاب ببعث التوفيق من المقصود انما هو علمها  
في عنوان الكتاب بالمقصود **الاسلي** واعرض عن ذكر البرهان رأت ان  
فيه ما يستلزم ان البرهان باعتبار ان ذكره ينبغي ذكر ما يتبين علم السانين ومكمل  
ان يكون مراد بالعارضة الالهية كمن بالالهي وبالعلوم الحقيقية البرهان كما ذهب  
اليه **رحمه الله** حلا للعالم علم استعمال الاشاع ومعنى المنها في العلم من  
المعروف للمعروف عليه بالزات دون التفسير وح يكون مجموع ما في الكتاب  
مذكور في العنوان فان قلت فو فسر رده العلم بادراك المركبات المعرفة  
بادراك البسطة فليفتح الحق القول بان رده ذهب اليه قلت فو عرفت  
ان الكتاب في بيان المعلومات لا العلوم ففهم رده انما هو قوله اراد بالعلم  
ادراك المركب ان المعنى اراد بالعلم المستعمل من العلم ادراك المركب  
استعمله متعلقة او اراد بالادراك المترك واضاف الى المركب للبيان  
وكذا الكلام في المعرفة بهذا صريحا جلي وان اردت تفصيل التسميم بما  
لا امر به عليه فامل فيما اتلو عليك اعلم ان المبين في هذا الكتاب بامر ان ادوما  
النسبة الى الله الخيرة التي هي من المعلومات التقديمية والمسئلة بالحقيقة عبارة  
عن تلك النسبة بيانها انما هو بالبيان في التقوية التي هي البراهين والحق



وثانيهما اطراف تلك النسب التي هي من العلوم الضرورية وبما اننا قد علمنا  
الضرورية التي هي الموقرة والضرورية التي هي من هذا بين من الاول اذا  
عرفت من هذا فنقول يمكن ان يكون مراد المعنى بالعلوم الحقيقية والمعارف الالهية  
العلوم الضرورية اما مجملها المذكورة في طريق الكتاب على سبيل التفرع  
واما بعضها المذكور في كتاب الالهيات فقط وهو يكون معنى قوله هذا مختص بالعلوم  
الحقيقية والمعارف الالهية ان الضمير لا يسمي الخضر من تلك العلوم والمعارف الالهية  
وقد سبق الاشكال في ذلك ان يكون مراده بالعلوم الحقيقية النسب الضمنية  
المذكورة في كتاب الالهيات فقط وبالمعارف الالهية اطراف تلك النسب باعتبار  
انها المقصود في الكتاب تلك النسب الامور يمكن ان يكون مراده بالعلوم الحقيقية مجموع  
النسب الضمنية المذكورة في طريق الكتاب وبالمعارف الالهية اطراف تلك النسب  
وكون تلك الامور باعتبارها الالهية اما باعتبار ان لها مدخلا تاما في العلم بالنسبة  
الالهية اما باعتبار الضمنية وهو يكون مراده بالعلوم الضرورية وبالمعارف  
الضرورية على ما هو المعنى اللغوي ويمكن ان يكون مراده بالعلوم الحقيقية مجموع النسب  
الضرورية والمعارف المذكورة في اطراف الاول من الكتاب وفي الكتب الثلاثة  
الاولى من اطراف ان هذا وبالمعارف الالهية مجموع النسب الضرورية والمعارف  
المذكورة في كتاب الالهية وهذا الاحتمال هو الذي ذهب اليه ائمة الامم وهو قريب  
الاحتمال لا على هذا المراد بل على ما ذهب اليه من اننا ما علمنا البسيط للاعتقاد

المزاد

المزاد مع ما ذكرنا اننا من ضرورية الضرورية باحوالها وكذا المراد  
بالسبب ما لا جزء لها لا ما لا يكون اقل جزءا انما هي من ضرورية الضرورية  
باحوالها التي هي السبب ايضا واليه اشار في قوله سواء كما باعتبار ضرورة  
ما جرت به الضرورية باحوالها وكذا الحسب ان في المراد باننا انما السبب في قوله  
او نفسنا فان قلت لم لم يحل كلامه على الاحتمال ان ثلث ان في علم  
هذا الاحتمال يكون ما ذكره في معنى العلم والمعرفة بمعنى المعنى اللغوي لا انما  
آخر من كسبه قلت لان كلاما المذكور معنا في قوله وهذا الاصطلاح بناء على  
من الية اللغة وكلامه اننا في تقدير المعارض التي يتبين اننا علمنا ما علمنا قدس  
حيث قال فكان جعل الاصطلاح ان في المناسبات المعنى اللغوي اصلا ودرج على  
مصطلح اننا واننا في فاد وكلمة كما في المناسبات للفظي واستوفى الوجه في عدم مراد  
تدبيره واحتمال ما ذهب اليه الوجه اننا في قوله وان اختلف وجه التعذر  
والوجه لان وجه التعذر في هذا الاصطلاح ان التركيب القابل للسبب في هذا  
اصلا للغة التركيب القابل للافراد ووجه الوجه في هذا الاصطلاح البسيط وعند  
اهل اللغة الافراد في قوله لم يرد ان هذا الاصطلاح عين ما سبق في الحكم في قوله  
على سبيل الظن دون الجزم لاننا على اصحاب السبب انما في قوله بناء على هذا  
القول في ان هذا الاصطلاح غير ما سبق لان معنى عليه والمبنى غير المبني عليه لا نقى  
ان لا تفرج لان الشك في المراد على ما سبق لا المراد فيمنع قوله ان يكون المراد



غير ما سبق لانها مبنية عليه لا المراد لانها عينه من عليه وبناء الارادة لا يتحقق  
 بناء المراد فحوز ان يكون المراد عينه ويكون محصل المعنى اراد المعنى بالعلم  
 ملكا التصديقات وبالضرورة التصور لانه المعطى عليه هذه على صحة  
 ولذا فان قدس سره مكان جعل الاصطلاح السابق المتسلسل لللفظ اللغوي  
 اصلا لا بعبارة يفيد الظن دون الجرم ووصف الاصطلاح السابق  
 لللفظ اللغوي قول على سبيل الظن كما ان التوليد بتوزيع الاصطلاح الثاني والثالث  
 عليه كذلك اذ العبارة التي هي منشأ هذا الوصف ليست محكمة في هذا  
 فيه لانه قال هذا الاصطلاح يناسب ما سمي من ايمه اللفظية انه العلم يتولد الى متولد  
 والمعرفة الى معلول واحد وهذا المسموع ليس هو المعنى اللغوي بل يتفرع عليه فلما كان  
 هذا الاصطلاح مناسب فكذا كل المعنى اللغوية لكن قولنا انه هذا الاصطلاح  
 دون توليد هذا المعنى لا بناء على قدس سره وقوله ولو جعلوا شيئا العلم المتصديقات  
 الى فرع للظن وكونه فرعاً له لا يرد هذا لا يرد جله قدس سره فمما يفرع  
 الاقاص من ان هذا لا يرد على ان كان لانه لا يمكن حمل كلامه  
 رده على الوجه الذي ادعى قدس سره انه اذ **قوله** لانه الكلام والتصديق  
 اي المصدق به يكون بيان الشائعه المتعلق بالمتعلق كما في الكل وكذا  
 التصور يعني التصور ليوافق الجزئي ولراعيه تشبه المتعلق بكلمة الاكبر فيها  
 لبناء التصديق والتصور على حقيقتهما لا يصحح الى تعدية معناه وهو الاركان

في اربعة مواضع اعني الكلي والجزئي والمركب البسيط **قوله** تشبه بالمركب  
 اي منها اي من الجزائي والتصور كذا الكلام في تشبه بالبسيط وهذا ان  
 في التفرع فان قلت بتوزيع الاصطلاح الثالث على السابق منطوقه في  
 رده انه بناء على ما سبق فمن اين يظن بناء ان عليه قلت بما يظن بناء  
 الثالث عليه بانه ان الاصطلاح الثالث لعدم اصاله اما مبنى على  
 ان الثالث الذي هو المعنى اللغوي ادعى ان الثاني الذي هو المتكسب لا يلازم  
 ان يكون مبنياً على الثالث لانه ان الثالث علم السابق ففيم ان يكون مبنياً  
 على السابق ففيم ان لا وجوب وهو الكان **قوله** لكان اي هذا  
 الجمل اقرب الى الصواب من جعل رده فان قلت لا قرب لجعل رده لان  
 الاصطلاح الثالث الذي هو عين المعنى اللغوي لا اعتبار بالوضع اللغوي فيه  
 فتدبر على الاصطلاح السابق المتكسب لا اعتبار بالوضع اللغوي السابق  
 للوضع اللغوي فيه كما ينبغي اعنه قوله المتكسب المعنى اللغوي والمعنى متأخر  
 عن الاسم البتة فلا يصح توزيعه على الاصطلاح السابق فلا قرب له  
 الى الصواب قلت للاصطلاح الثالث جسيمن احداهما جسيمة كونه من  
 الموضوعات اللفظية وهو عين الجسيمة اصل الاصطلاح الثالث وثانيها كونه  
 من جزئيات الاصطلاح السابق وهو عين الجسيمة نوع له وتوزيعه رده باعتبار  
 الجسيمة الثالث دون الاول لكن لما كان اعتبار الجسيمة الاولى وجعل بهذا



الاعتبار اصلا للاصطلاحين الاخرين مغيبا عن اعتبار الجنبين ان يحد  
 فزعنا من وجه واصلا من وجه للاصطلاح السابق وكذا الاصطلاح السابق  
 بالنسبة اليه لكانا اقرب اليه الصواب في التسمية فليقل موافقة كثرة الاعتبارات  
**قوله** وما نقلناه من انهما آخر ما بحث في العلم اما التصور والتقدير في اول  
 فصول النجاشي من كتب الشيخ الرئيس تركه يدوسه لفظ الكفا الذي اورد  
 وجهه هناك حيث قالنا اول ما كان في فصول النجاشي اشعارا بان اسم  
 كتاب الشيخ هو النجاشي فقط وبان اضافة الكفا اليها ككلامه وجهه في  
 يدل على انها استعمالان مترادفين اقول البشارة المنقولة عن النجاشي كقوله  
 اعمدا كون العلم والمعرفة مستعملين معا وجه الترادف نحو الصورة الحاصلة  
 في العقل مطلقا ومن اعمد معانيها وتأثيرها كونهما مستعملين معا في السابق  
 كانه الاصطلاح السابق للمعنى المتصورة والاصطلاح الثاني وانما لانه كون العلم  
 مستعملا بمعنى الصورة الحاصلة مطلقا وكون المعرفة مستعملا بمعنى اركان  
 البسيط او الجزئي ورايها كون العلم مستعملا بمعنى اركان المركب او الكلي وكون  
 المعرفة مستعملا بمعنى الصورة الحاصلة مطلقا والجزء كون العلم مستعملا بمعنى  
 التصديقي والمعرفة بمعنى التصور عليهما وجه المعنى اللغوي لعدم انتفاء شيء منهما  
 الى التصور والتقدير ولم يثبت استعمالهما متساويين لأختلاف اللفظ والكتاب  
 العرف لو اعرفت هذا فنقول قريبه المقام مترجم الوجه الاول من معنى قوله

لان مقتضى الشرح في ايرادنا اول فصول النجاشي اثبات الاحتياج اليها  
 جميعا الطريقة الموصلة الى التصور والتقدير ولا يمكن حصول هذا المقصود  
 تنبيه العلم بمعنى اركان المركب والكلي فقط ولا تفهيم المعرفة بمعنى اركان البسيط  
 اذ الجزئي في فقط بل لابد من مجموع التبيين بخلاف التبيين بخلاف  
 تنبيه العلم بمعنى الحصول العقل مطلقا وكذا ان تنبيه المعرفة بمعنى المعنى فانه كلاً  
 من التبيين كاف فيه فاذا قسم المعرفة بهذا المعنى فنقسم العلم بمقتضى  
 المركب او الكلي حصول المتصورات وكذا العكس في اعمد المصطلح  
 من اعتبار ترتيبهم فناعتبار التبيين في غيرنا لان النجاشي استعملها  
 مترادفين ليكون ترتيبا واحدا فانما في حصول المطر وجمع بين التبيين  
 بلفظ التفسير يبرها على المعرفة وهذا القدر من الرجحان كاف في الدلالة  
 العبارة المنقولة على استقالتها مترادفين ومن اعترض على قوله كونهما  
 الدلالة مستنداً بما كان الوجه المذكور قد ظن به اوصاف التصديقيان  
 بعض الفطن انهم قد اجاب عنه بعض الانصار بان لفظ كل يدل على  
 ان هذا ليس تنبيه بل هو حقيقة بمعنى ان كل ما صدق عليه سمي ان الامر ان  
 هو اما تصور او تصديق والحق انهم قد قيل العطف التفسير اذ لو لم يرد  
 بها المعنيين المتساويين لان لم يكن اجتماعهما في شيء واحد وان اريد باحدهما  
 المعنى المصطلح وبالاخر المعنى العام لاننا بدو في ذكر العام دلالة على ان

وراه



والعموم من وجه فنيين المراد به وهذا الكلام مع انه محال لما ذكره رحمه الله  
من ان ساير كتب الشرح مشحون بنسب العلم الى النور النوراني يستعمل  
بنقل البهائم المذكورة في النسخ من كتب كالتفاهة الموجزة الكبيرة والجماعة  
اظهارها مقصده من الاثبات ومنه في البهائم المنقول من النسخة بعض  
منه مما يحل نظر فلهذا وجه الثاني رحمه الله في المعارف بالاهية والعلوم  
بالحقيقة من البهائم لغيره لجهة التحقيق اية الارادة بيان ذلك انه قد  
اراد ان الموصوفين بالعلوم والمعارف قدما لوصفين في الحقيقة  
والاهية وقد وصف كل من الموصوفين بواحد من الوصفين فلا اراد  
بالعلوم ادراك المركبات بالمعارف ادراك الساطع لم يترق وصف العلوم  
بالاهية وامكن له وصف العلوم بالحقيقة لتساوفا ادراك المركب بوصف  
بالاهية بساطة الالهيته مخفي العلوم بالحقيقة والمعارف بالاهية وذلك  
نظرا لبيان التسمية ولما ياتي الالهيته فلو انما نعلم من التحقيق المذكورين  
ان المص لم يرد بهما ادراك المركبات والالهيته من وصف المعارف بالاهية  
ولا لا ادراك الساطع والالهيته في كل بوصف فلهذا اراد بالعلوم  
ادراك المركبات هذا وما ذكره قدس سره من قوله فان اذاته وصفاته  
منه عن عن التركيب اي كل واحد منها عن التركيب مطلقا اي ذهنا  
وحاجبا ومن جميع الجهات كاشا في الواحد الحقيقة على العلوية وتبني الحقيقة

قوله لما وقع الحقيقة في مقابلة الالهية التي هي ساطع وصف الالهية بالان  
في الساطع مع انها وصف للمعارف متعلقا بساطة لا مع باعتبار ان المراد  
بالمعارف المدرج كما عرفت في صدر البحث فلا يتوجه ما ذكره بعض الاناضل  
من ان الالهية الواقعة في مقابلة الحقيقة من المعارف فلا يكون ساطعا بل  
متعلقا بها ولا ينفرد هذا ما قلنا قدس سره هنا من انه اراد بها الادراكات  
التي هي المتعلقة بالمركبات في الانعكاس لانه بيان للاسفل المنقول عنه  
كما عرفت في صدر البحث مثله في ما قيل كلامه رحمه الله المراد بوقوع الحقيقة في  
مقابلة الالهية وقوعها في العقدة والنية لانه التعلق والكتابة لان الاله  
الادراكات التي هي المتعلقة بالمركبات غالبا بها مقدمة على وقوعها في مقابلة  
في التعلق والكتابة فكيف يكون معلوله فان قلت بما ذكره سابقا قد تم  
وجه الاختصاص مع قطع النظر عن الارادة في ان يدعى باعتبار ما  
قلت لعل الوجه في تكميل النية المذكورة او ليجوز الاستمرار في الاختصاص  
والحق قد علم العلم الحقة في الذكر على المعارف الالهية حيث قال هذا  
مخفيا العلم الحقيقة والمعارف الالهية اذ بها يتوصل الى ملك المعارف لما لا  
قدس سره في الحاشية من قوله فانما نستدل بالمركبات وادراكها على اذات صفاته  
وعكس ان ذلك قد عرفت حيث قال فلهذا في المعارف بالاهية والعلوم بالحقيقة  
نظرا الى ان تلك الساطع التي هي مدرجها المعارف مقدمة بالذات

اعتبار هنا



لأنها علّة لوجود المركبات والشرف وموتها على تلك المركبات التي  
 مودتها العلوم قال قدس سره في الحاشية يعني ان مدرك المعارف متقدّم  
 على مدرك العلوم من وجهين وما ذكره قدس سره من ثبوت التقديم والتأخير  
 في كلام المصنف مبني على احتمال ذكره رحمه الله لكلامه ولو حمل العلوم في كلامه على  
 مطلق الادراك والمعارف على الادراك السببي وهذا احتمال آخر لاحتياج  
 السببية المذكورة لكلام المصنف لكان التثنية في التقديم والتأخير في كلام المصنف  
 الاشارة الى زيادة فضيلة كتابه لا يهاجم المستفادة من ذكر الحاشية  
 بعد السام واليه اشارة قدس سره في الحاشية حيث قال وكلام المصنف احتمال  
 آخر وهو ان يجعل العلم باقياً على الظلّة وعمومه ويكون المعارف من قبيل  
 ذكر الحاشية بعد السام **تفصيل** **تقريب** رحمه الله لان ذلك من الفنون يظهر  
 بها للفتوة التعليل صحابن الاشياء يجوز ان يكون مراده رحمه الله بذلك  
 من الفنون هو الفنايا ويكون مقصوده تشبيه تلك المسائل بالانوار  
 ويجوز ان يكون مراده رحمه الله من كل هذه الفنون الغضايا للفتوة  
 المذكورة ويكون مراده بقوله يظهر انه يظهر لمعاينها علم حذف مصنف في  
 يكون مقصوده تشبيه المسائل بالكوكبات تشبيه معانيها التي مع الاسرار  
 المستورة تحت الالفاظ بالانوار والوجه الاول وان كان ادنى بطلان  
 من البصيرة وابعده عن التكليف وهو الذي جعل قدس سره على عمل كلامه

الا ان الوجه الثاني تشبيه مما ذكره رحمه الله بقوله وابواب هذا الكتاب  
 على هذا المسائل واسرارها ان الطالع على هذا الكواكب وانوارها في  
 هذا القول المسائل عن الكواكب واسرارها بمنزلة انوارها فما حمل على الوجه  
 الثاني الوجه ليلاليم اقول الكلام واخبره فانما قلت لم يعتبر رحمه الله تشبيه المسائل  
 بالطالع وتشبيه اسرارها بالانوار قلت لان الانوار ليس لها مطالع بالزوات  
 وانما المطالع للكواكب اولا وبالزوات وبالانوار ثانيا وبالعرض وهذا ايضا  
 يريد الوجه الثاني **د** ذلك اي كلامه وجعل المنطق مقصودا بالفتوة والحكمة  
 مقصودة بالذات موافقا لكلام المتن في الولاية وهو قول المصنف في آخر الخلاف  
 الا انه هذا آخر ما مقتضا ابراه من المنطق على سبيل الاضيق واليسر  
 اما العلم الحكيم بعدد ان شاء الله تعالى ان المنطق ليس من اقسام الحكمة واللام  
 يكن المنطق مقصودا بالفتوة والحكمة مقصودة بالزوات ولا الانتفاع لانه اما اللز  
 الثاني انتفاء الاما العلوم الحكيم بل من بعض الى بعض وكذا يدل عليه اي علم  
 ان المنطق ليس من الحكمة اخذ رحمه الله في تفسيرها اي في تعريف الحكمة اعني ان  
 الموجودات اي الموجودات الى خارج هذا التفسير لا عيان الموجودات حيث قال  
 الحكمة علم باحث عن احوال اعيان الموجودات علم ما على علمه في نفس الامر  
 بقدر الطائفة الا ان فيه وقوله علم ما على علمه متعلق بقوله باحث في البحث  
 عن احوال اعيان الموجودات حمل تلك الاحوال عليها يعني علم يحمل فيه احوال



ايمان المبررات عليها علم من اي ايمان الموجودات عليه الى علم ذلك المبرر  
 من الاجابات السبب الكلي والجزئية نفس الامر قوله بقوله الطائفة الانسانية  
 مستلحق الف (ب) قوله باجبت لكن بعد انما يتقيد بقوله علم ما هي عليه بمعنى يدل  
 جهد الاتساق بانها ما ان تكون بحسب مطابقتها لنفس الامر فذلك في المسائل  
 المتخالفة لنفس الامر الجذولية الجهد بتمامه في تطبيقها على نفس الامر **قوله** وكلما كان  
 في اشارته بمنع علم هذا او سوال الذي كنهه قد سكره على حاشية هذا المقام  
 وسوقه فانه قال فيها ايها الخبيث علم خفي الخي الى هذا البك في من الان  
 والتبنيات اصولا وملا من الحكم ان احدث الفطرية ببدك بسمل عليك  
 تنزيها وتفضيلا ومبتدأ من علم المنطق **قوله** والا اي وان لم يكن كذلك بل  
 كما هو متصور شيئا وهذا لم يكن ان يحث فيها الى الحكم على الاحوال الخفية  
 بانواعها اي بانواع موصوفها على حذف مضاف الاول بانواعه اي الموجود  
 ولعله سهر من الحجاب وانما لم يكن سلا يلزم البحث عن العارض لا يراعى  
 وهو من الاعراض الترتيبية كما قلت كثيرا ما يبحث في العلم عن احوال الخفاء  
 الموصوع كما يبحث في الخفاء عن احوال الامم والنسل والخرق وما انواع الحكم  
 التي موصوع الخوفت سلبا ذلك كما يجب ان لا يكون تلك الاحوال حيث  
 يتوقف عروضا للموصوع سلبا ان لا يصير الموصوع نوعا خاصا من تلك الانواع  
 كالاغراب العارض للحكم فان عروضا لها وان كان في ضمن نوع من انواعها

كان لا يتوقف في كل العرفي علم ان يغير حكمه ذلك النوع كخصه كالام مثلا  
 وكذا البناء والاحوال والبحوث عنها في الاقسام الثلاثة المذكورة احوالا  
 يتوقف عروضا للموجود علم بغير الموجود نوعا خاصا فيكون من الاعراض  
 الترتيبية للموجود وسيأتي تحقيقه في بحث المصنوع ان شاء الله وح الى حين  
 كون المصنوع شيئا مستقدا متشركا في امر عرضي هو الوجود المطلق او الخافي  
 يجب ان يتقيد الاحوال المشتركة اي المشتركة بينها على الخلق الا بقاء وجوبها  
 عرضيا مرجعه الى الاستحسان بغير تخصص لها بواحد واحد من تلك الاشياء  
 لتلا يكون اي تلك الاحوال من الاعراض العامة الترتيبية عن الموضع لان العارض  
 لا يراعى من الاعراض العامة الترتيبية وهذا الحكم وان كان خلافا لغير الخي  
 يجب ان يتبع فاما قلت وجوبه بغير قيد علم بقدر الموصوع لم لا يجوز  
 ان يكون الموصوع هو الامور الخمسة التي هي الاربعة الجوهر والارض والمكان  
 والوجود الخافي او المطلق لتشارك الكل في امر عرضي هو الوجود الخافي  
 او المطلق قلنا لاصل الموصوع الذي هو من جهات وصف العلم ان يكون  
 واحدا فاما قول بقوله ما يمنع علم الضرورة فيستغنى عن ضرورة ههنا  
 في الزيادة على الثلاثة التي هي الاربعة الجوهر والارض او يمكن تعييد الامر العامة  
 المشتركة بغير تخصص فيكون من الاعراض الذاتية للامور الثلاثة المذكورة  
 وهو انه فان كانا عن احوال المشتركة في الامور العامة اي فان كان



البحث عن الاحوال المشتملة على ذلك البحث الامور العامة ومبهمه راجع الى  
 البحث عن الاحوال المشتملة على ذلك البحث باعتبار الجزء لما كانا العادة جارية  
 بانهم يعبرون عن هذا القسم بالامور العامة قال رحمه الله في الامور العامة لم يذكر  
 لفظ القسم كما في الضميمة الاخيرين ولذا ايضا لم يذكر القسم في الرابع بل قال  
 في العلم الاكبر فكان في تسمية قدس سره فهو الامور العامة على لفظ المذكور  
 وان خير من يبين ما بينه من الجواب بانهم اذا لم يوافقوا في تعيين الحكم  
 اعتبار الموجودات الخارجية واما اذا اختلفوا في اعتبارها فلا اذا الامور العامة  
 هي الوجود والوحد والامكان وغير ذلك امور اعتبارية لا وجود لها وان قيلت  
 ان يتبين فلا يصح ان يكون موضوع العلم باحث عن احوال الالهيان  
 الموجودات مع يصلح ان يكون محولا له بعد التبيين متى بقى موضوعها  
 متدية للامور المشتملة على مع الموضوع وجعلها محولا لموضوعها كالمثل  
 الاقسام وما جعل في قسم الامور العامة محولا عليها بغير قيد الا حين اعتبارها  
 محولا مشتملا في قولهم الوجود بانها الواجب الحكمي مع انها الواجب وجود  
 بوجوده عن نفسه زكيو عليه والحكمي موجود بوجوده عن غيره زكيو عليه اما  
 اي سواء كانا عرضيا للالهيان لا مراعى ذاته كما هو عند البعض او عرضي كما  
 هو راي البعض ان لم يبح في العلم عن الكاشف الامور مطلقا كما هو المحار  
 واما على القول بان عرضيا للالهيان لا مراعى عرضي ان جواز البحث

عن الكاشف لا مراعى ذاته كما ذهب اليه جمع ثم ان تقدم الامور العامة  
 على سائر الاقسام على ما فيها وهو الاقسام الثلاثة التي هي قسم الجواهر  
 والايهاات لعمومها وتساويها الثلاثة الباقية او اثنين منها واللام لكونه  
 اعرف او بالتقديم فيكون ترتيبا من الاسهل الاقرب من الغم الى الاصعب  
 الا بعد منه ولكونه اشمل وافيد اشرف فيكون مقوما على البقاء بالشرف من ههنا  
 الجزئية وان كان للبكاء ايضا جهات الشرف عليه وجزان يكون قوله وكونها  
 نفس العمومها وترك اللام منها والافتقار عليه في مشرو للمواقف بزيادة وبقية  
 الا ليس عنها اي عن سائر الاقسام ومحوالات في التسمية لتوفيق الالهي  
 عليها كما مر حيث نادى المعتمد العلم الحقيقي بالزكر اذا ما يتوصل الى الكمال  
**قوله** لما فصلناه في شرح المواقف من انه قد استدلل باحوال الارض على احوال  
 الجواهر كما استدلل باحوال الحركة وان يكون عما حدث في الاجسام ويطبق المسألة  
 الشاهجة في زمان متناه على عدم تركها من الجواهر الا في الزمان لا في الشاهجة  
**قوله** يتناول الحكم النظرية التي فسرنا بالحكمة الباطنة عمالا يكون وجوده  
 بقدرتنا واختيارنا والحكمة العملية الباطنة انما قدس سره في الحكمة المتعارفة  
 قسموا الحكم اما النظرية والعملية المفترقين بما ذكرناه وجعلوا الحكم النظرية  
 في المشهور ثلثة الالهي والطبي والرباني في العلم ايضا ثلثة علم الخلق  
 وتفسير المنزل وسباسة المدن والمناخون اعتبره وان تيسر النظرية ما في الكتاب

فيقول ان يتقدم العلم بالمشاهدة  
 وتظهر في كل كثرها  
 ومما يدعيه هو مستورا  
 ومما يدعيه انما هو على  
 ومما يدعيه انما هو على  
 التمثل والاطراف عند العقل  
 في تقديمه في المنطق  
 في قوله اول ثلثة سبل الى ان  
 حش



لكن المذكور الى المذكور تفصيل لا مطلقا ولا مطلقا ولا مطلقا ولا مطلقا  
في الطرز الاخر اجمالا بطريق الاستدلال كما سبق الاستدلال به في بيان قابلية محل  
قوانين الطبيعة على القوة العلية **والله اعلم** وانما افترض عليها لان القوة العاملة اشرف فان قلت  
هذا لا يتحقق الاقتصار بل يتحقق الاشتراك قلت هذا ليس على الاقتصار بل  
عليها يعني بعوضها اقصر عما احدها اقصر عليها لكذا وانما الاختيار **بما** انما  
وهي ان تفرق من البادئ العالي ابدالا باء لان الشيء بعد وصولها الى النهاية  
مراتب القوة العاملة لا يتوقف ثانيا فير ما من البادئ العالي على البدن دون القوة  
العاملة اذ ينقطع اثرها وحواليها فير ما تحتها من الابواب عند خراب البدن  
لان التاثير فيه يتوقف على كونه معورا والمراد بالانقطاع الحاضر ولهذا التوضيح  
انفرد ما قيل من ان اثار القوة العاملة التي بالصور التدبيرة كما مر وسكان  
لا يتركها اذ التحلي بالصور التدبيرة لا يكون اثر القوة العاملة كما عرفت وان  
كان من مراتب القوة العلية ورفق بين الازر والمرتبة وما ذكره بعض الناس  
في الجواب عنه من ان المراد ان القوة العاملة لا تحصل لها اثر بعوض البدن  
لان لا يسهل الاثر الحاصل لها فيما اذ لها من اثار وملاحظا بعوض خراب  
البدن اما غير الزيادة فينبغي على عدم الفرق بينها وبين غيرها شيئا لا على المسامحة لان  
ان النسبة لها لا تصل من النقصان اما مرتبة الكمال الى غير المشايخ  
والملاحظة سبب القوة العاملة بعوض خراب البدن وان كان الكمال الحاصل لها

قبل ما يتبادر بوجدان القوة نفسها لا تصل الى مرتبة الكمال بعوض خراب لكن  
الكمال الحاصل لها بان بعده كما يدل عليه عبارة لا يرجع الى طائفة من وقار  
بين الترتيبين او القوة الكاملة ايضا كذلك لان النسبة لها لا تصل الى مرتبة  
المرتبة الكمال بسببها بعوض خراب البدن لان وصولها اليها بسببها يتوقف على النظر  
في البوتقيات وهو متوقف على البدن لان النظر حركة النفس المتوقفة بسبب  
الى محله مقدم البطل الى الاوسط من الارتفاع والدودة مقدم البطل الى الاوسط  
من الارتفاع لا يكونان الا للبدن **قوله** الجمل البسيط وهو عدم الصورة الحاصلة  
عند السقوط من بل العلم الذي يحصل الصورة الحاصلة عند تساقط العلم الملكة  
فالحاصل البسيط علم العلم ملكة العلم الى الاعمال المضافه انما يتاخر عنها  
عن بعض ملكاتها لان الاعمال العرفه لا يتاخر عنها وخروج الاعمال المضافه  
الى ملكاتها عن العرفه انما هو بالاضافة اليها فيكون تمايزها في العرفه  
الملكه فيكون انفسها فرعا لانفسها فكلما ان العلوم باعتبار العلم صورة  
ينقسم الى تصورتي وتصورتي كذا كذا الجمل باعتبار الجمل ينقسم اليها والحاصل  
ان سوق كماله وهو ان لسان حصر الخط في قسمين بقية حصر الجمل في قسمين باعتبار  
الجمل به وهو ان حصره في قسمين باعتبار العلم به فهو قدس سره بين وجه العود  
على مقتضى سوق الحكم **قوله** يطلب التقديري لما يجب فيها من ثبوتها  
الطلب سران ما كلفه على النسبة دون التقديري بما يوافيه قوله يجب فيها ان



في الجملتين لانه يشترط الجزئية في النسبة جزء للقياس الجزئية لا التقديري بها فلو كان  
 قوله من في او اثبات بياناً لما وتفسيراً للنسبة تكون النسبة والاثبات مع النسبة  
 والمنتهى لو قال من انتك او ثبوت لما احتج الى ان الاول الا انه قال كذا  
 لانه الاشتقاق والنبوت يكونان بطريق التقييد كما يكونان بطريق الاعتبار والمؤكد  
 منهما هو الثاني والبيان المذكور في نص فيه فقال كما قال تفسيرا عما مر  
 ولو كان قوله من في او اثبات بياناً للتقديري وتفسيراً لكان النسبة والاثبات  
 على حقيقتهما وحمل ما على التقديري وحمل الثاني على الملازمة كما ذهب اليه بعض  
 الاناضلة خلاف ذلك كما عرفت في **الطرف الاول** او المنطق قال قد سكرت في  
 هذا المقام رجوع الفهم الى الطرف الاول هو المناسب لمن افككت فانه قال الطرف  
 الثاني اربعون ثم لم قال الطرف الاول في المنطق وسوسكان ورجوعه الى المنطق  
 اقرب الى قول الشيخ ولما كان الحجة اليه مبيحة عليه انه يعلم في حجة الطرف  
 جعل المقدمات جزراً من المنطق وما ذكره من عاها يكون ضميراً له في قوله  
 فهو لما كانت الحجة اليه راجعاً الى المنطق ويجوز ان يكون هذا الفهم راجعاً  
 الى الطرف الاول فيكون ملاياً لكلام المتن ومع لا محذور الا ان الاول انظر  
 لانه اقرب الامر فيه اسهل قوله ويصح عليه اي علم ان كذا مع ذلك جعل  
 المقدمات جزراً من المنطق لانه قال قد سكرت في ذلك وجوب التمس الاول على  
 باينين ثانياً بين المقصود بالزمان في هذا التمس وبين ما يكون توطئة له لجعل المنطق

من التمس الاول وجعل التمس الاول من المنطق وانما كان قد سكرت في ذلك لانه يخرج ان  
 يكون مبيحاً راجعاً الى الطرف الاول الكافي في المنطق الا انه خلاف ذلك  
**قوله** فاكسرها فحصل الى اصله قال بعض الاناضلة فانه انما يعلم ذلك كما  
 قوله الحاصلة امر خارج عن مفهوم التصورات ثابتاً له على طريق الوصف والتمثيل  
 جزراً من مفهومه فلا لان المعنى لاكتساب الشيء الذي هو هذا الماهية الصفة  
 الحاصلة والوجه ما ذكرتم لم يعجز فهم العلم اما بوجه كسبي وجانب قوله  
 اما ان يطلب تصور او يطلب التقديري اما ان يطلبه ككلامه وفيه من خطا  
 ما لا يخفى لانه قد سكرت في لم يرد ان احد التبيين اي في المنطق لاكتساب مفهوم  
 التمس الآخر لاكتساب مفهوم التقديري وهو ثابت ومورد انه جمع التصورات  
 والتقديري وهو سكرت في ارادة الماهية من حيث **قوله** وايضا لو اكتب فيها  
 في التصور التقديري بما من حيث نه هذا جواب عن سؤال مقدر على جواب مقدر  
 عن سؤال مقدر على وجه الاستدلال بالجمع فتدبر السؤال الاول انه لم  
 لم يكتب فيها بما من حيث نه ان ترسم في الزهني من الصور لا اذ كان في حجة لا يحل  
 لما تفسير قوله اخذ ما لاكتساب المقصود ونايتها لاكتساب التقديريات ثانياً  
 بقوله اي الجملتين لانه من جهة التصور التقديري واليه الاستدلال بقوله لو اكتب فيها  
 بما من حيث نه انها وتدبر الجواب عنه انه لو اكتب فيها بما من حيث نه ان ترسم في  
 الزهني ولم يزل الجزء المذكور لم يلائم الجزء المذكور في الشرط المذكور في قوله



كانت الحاجة اليه لذلك الجمهور لاكتسابها وهي اما ان يطلب تصورها او التصديق  
بما يجب فيها فان اللام لهذا الشرط ان يراه لا جرم صوره في اثنين احدهما لا  
الجمهور لا التصورية وانما يراها لاكتساب الجمهور لا التصديق وهو في تزوير السؤال عما  
هذا الجواب انه لم يكتف فيها بما من شأنه ان يرسم في الذهن ولم لم يجعل  
الذهن لاكتساب العلوم الغير الحاصلة في الشرط ولم يحكم فيه بان تلك العلوم  
تسمان بان فعله مثلا لا كانت الحاجة اليه لاكتساب العلوم الغير الحاصلة مكان  
قوله لوركي الجمهور لا مع اما تصور واما تصديق مكان قوله وهي اما ان يطلب  
او يطلب التصديق بما يجب فيها في بلام الشرط والجزء المذكور من غير اجابة  
الى ما قبل واليهما اشار قوله وجعل المظنة لاكتساب العلوم الغير الحاصلة  
وحكم الحد تزوير الجواب عن هذا السؤال وهو المذكور في كتابه الكتاب انه  
لوجعل كذلك لم يبين الاقتصار الى الاقتصار العلوم الغير الحاصلة في التبيين  
وهو المظنة منها الا بان يراه في مقتضى الجمهور لا وادراكها اما تصور واما تصديق  
وفيه تطويل الكلام بما لا حاجة اليه بخلاف ما نقله وهو ان المصنف منه  
حاصل بلا طائل وذلك اي عدم تبين الاقتصار المذكور بقوله لا الاقتصار  
العلم اي العلم الحاصل في هذين التبيين الذي فيهما التصور والتصديق  
انما هو الاقتصار العلم فيما يتعلق ان السماء به اي بما في المستقر المتعلق  
لان العلوم ما النسبة الاجابية او السلبية اما بغيره وكذا الحال فيما يتعلق

بالجمهور وهو العلم الغير الحاصل لما عرفت اننا من ان الجهل البسيط بال  
العلم تمام بل العلوم الملكة والاعلام اي يتمايز ملكاتها ولا يتعمق الاكتسابها  
فلم ان انت لم الجهل فرع انت لم العلم والموضوع انت لم العلم فرع انت لم  
فرع ومعلوم ان العلوم اذا اعتبر بالتباعد لا يعلم العلم الذي يتعلق به وهو  
الجمهور لا يتبعه الجمهور فلم من جميع ذلك الحسار الجهل الذي هو العلم  
الغير الحاصل انما هو الاقتصار الجمهور فيها فالمراد بقوله لما عرفت اننا  
ان ما عرفت اننا علمه لا عينه قال وهو ان مع بالمقدمة منها ما يتوقف على  
في العلم هذا التفسير منه وهو صحيح في شذو هذا الكتاب من غير شك بان يترد  
في الكلام مضانا الى الغلط ما يتوقف عليه الشرع او معتبر فيه يجوز بان يعتبر  
ما يتوقف عليه الشرع مستغلا فيما يدل عليه لانه بين اللفظ والحق اودع  
التوقف بحيث يندرج فيه التوقف العاود فيتناول الاغلاط علماني  
كيفية في مباحث الاغلاط او يخفى التوقف السائد لانه الصواب لجهل المصنف  
جزءا من الكتاب الذي هو الاغلاط والبشارة علماء ما هو الاغلاط بل جعل جزءا من الكتاب  
في بيان المقدمة حيث قال ابواب الاغلاط المقدمة بخلاف الكتابي فانه جعل  
المقدمة في الرسالة جزءا من الكتاب بحيث قال ورتبته على مقدمة وثلاث  
مسائل وخاتمة ففسر في شرح الرسالة بما يتوقف عليه الشرع في العلم  
لا يخفى على تكلّف ومننا اشارته اما ان المقدمة يطلق على معينين



بعض اشارة للمقال العالم بالشارح المذكور لا لغيره لعدم مطلقا فلا يخرج  
 عليه ما توقع من ان قوله معنا لا يشير الا الى ان المقدمة لها معنى آخر واما الى  
 خصوصية المعنى وكونها واحدا او اثنين فلا ولقول معنا احتمالا آخر ذكره في  
 حواشي شرح الرسالة **اعود** ما القصة التي جعلت جزء قياسا وجبة  
 انما قال هكذا ابتداء لكلام الشيخ الرئيس اشارة حيث قال اذا اردت  
 القضا بان مثل هذا الذي الذي ينج قياسا او استدارا او مثبلا سميت  
 ح مقدمات والمقدمة قضية جعلت جزء قياسا او جج تولد شرح الرداءة  
 معنا ما يتناول الاقسام فاردت بقوله او جج - فربما في العبارة ونحوها  
 في التلطف دفعا لما توقع من اختصار القياس معنا بما يابل التبيين الذي  
 او اراد بالقياس معنا ما يابل التبيين الاخر في اشارة الماشية **اعود**  
 في لانه العن في باب الاستدلال كان ماعدا بالنسبة اليه على بالقدم  
 ثم اضرب عنه الى قوله او جج - اناد لاسم الاصطلاح ولان المقصود  
 اذ في هذه النوع في العبارة كان او جج في النفس وعلم هذا يكون  
 كلمة او جج بل واما وكلا المعين حسن الا ان الوجه الثاني ما فيه مناشة  
 لنظيره لانا الحق قال في شرحه للكافية ونحو او للاضرب بعين بل ولا يكون  
 بعد ما اذا لا اجل وما قيل في توجيه هذا العطف المستعجب من ان كل واحد  
 اصطلاح والمعنى جعلت جزء قياسا على اصطلاح او جز جج على اصطلاح

فيمكن المناقشة فيه بانه خلاف الواقع **قوله** وانما يتوقف عليه الدليل  
 وهو قول المؤلف من قضايا من سلمت لزم عنها لوانا قول آخر والدليل  
 بهذا المعنى يتوقف حصوله على مقدمات الاشكال وهو لا يشرابطها  
 ايضا لانه لو انتج شئ من الشرايط العبرة انتج الدليل لانه لم يلح  
 في قول آخر وهو معتبر في مفهومه كما سمعت اني وايضا يتوقف على ما سمعته  
 المتقدم للعلم والالم يلزم منه هذا فلم يكن بالنسبة اليه دليلا هذا الدليل  
 الخاص بالنسبة الى المطلق الى اخره واما في الدليل المطلق فمما كان  
 في مذهبهم في الشرايط لكن مما لم يتوقف على صدق تلك المقدمات وهو قول  
 من سلمت لزم عنها انما اعلم انه قد سئل في حواشي شرح الرسالة في بيان  
 فائدة قوله معنا ان المقدمة في مباحث القياس بطل على قضية جعلت جزء  
 قياسا او جج موقد بطلي ويراد بها ما يتوقف عليه الدليل لم قال فينتاول  
 من هذا الاشكال وشرابطها كما يجاب الصواب انما اشار الى عموم الثاني بالنسبة  
 اما سببه بعبارة خالية عما يفيد الظن او التشبيه لان كون الثاني  
 اعم من سببه امر مجتمعا به وذكر في هذه الحواشي عبارة مشددة على  
 كلمة كان المفيد في الظن او التشبيه ووجه خفي على كثير من الفضلاء وجهم  
 من الازكياء وكما هو كفاية الكثرة عند ان يتوقف له الآن فتقوله والله المستعان  
 لظن من قال بباب الصنعة ان مرادهم بصحة الدليل هو الصحة من حيث



فقط متى كون الدليل بحيث يستلزم منورته المطبوع تلك الصحة يتوقف  
 على مقدّمات الاشكال وشرايطها ولا يتوقف على صير تلك المقدّمات على ما كانت الا  
 المحض هو ان يكون الشئ اعم من سائبة مطلقا وليس مرادهم بالصحة الدليل  
 هو الصحة من حيث الصورة والمادة جميعا ومتى كون الدليل بحيث يستلزم  
 ما اعتبره هو بالنسبة الى دليله من حيث الصورة والمادة جميعا حتى يتوقف تلك  
 الصحة على صدق المقدّمات ومناسبتها للشرايط ايضا فيخرج المقدّمات الكاذبة  
 مطلقا والصواب في الغيرة المناسبات التي جعلت جزاء الدليل على تعريف المقدّمات  
 فلا يكون الشئ اعم من سائبة مطلقا بل من وجه وانما قلنا ان الشئ اعم من  
 المراد هو هذا لانهم لم يعتبروا المسائل البينية للصحة الدليل من حيث المادة وان  
 كانت المسائل ايضا من التي بل يفقد النظر على بيان الشئ بل يفقد  
 فالظاهر من حالهم ان مرادهم بالصحة ان تولد ما يتوقف عليه صحة الدليل هو الصحة  
 التي تفرضوا ابيانها ويؤيده ايضا من حيثهم بالجاب الصوري وكلية الكبرياء  
 ولما كان بيان اعمته الشئ من سائبة مطلقا عما من الطاهر للظنون اورد  
 قدس سره كلمة كانا المعينة للظن على تقدير ان يكون كلمة كان للظن اما اذا  
 كانت للتشبيه فالوجه ان بيان الطاهر من حال الشئ رعاية جانب الصورة  
 والمادة جميعا كما سبق في هذا الكتاب ان اوردته ان المراد بالصحة الدليل هو  
 الصحة من حيث الصورة والمادة جميعا وهي يكون المقدّمات بالحق الشئ متساوية

شرايط الاشكال ولقد ما زلتها الصكوفة والمناسبة ولقدن تلك المقدّمات  
 ومناسبتها للشرايط ايضا والمقدّمات بالحق الاولى لا يتساوى الا في المقدّمات الاشكال  
 لكن يتساوى صوابها وكاذبها جميعا ما انما وان لم يكن اعم من سائبة مطلقا  
 بل اعم منه من وجه الا ان اكثر افراد من سائبة كما هو شأن الاعم مطلقا  
 في الاغلب فلذا اورد قدس سره كان المعينة للتشبيه وكلا الوجهين حسن الاول  
 احسن والآخر هذا لكن يتي عليه انه اراد بكلتا العبارتين المذكورتين في ما  
 الحاشيتين ان قوله ما يتوقف على الدليل وقوله ما يتوقف عليه صحة الدليل  
 معنى واحد في احدى العبارتين قصور عن انما المراد وان اراد بكل منهما  
 معنى آخر غير ما اراده بالآخر اعني ما هو المنسب ومنها يمكن للمقدّمات سوي  
 يتوقف على الشروع معان آخرها نسبة لا ينتم على بيان اثنين منهما  
 كما فعلنا في الحاشيتين بل يتوقف على ما هو جزء منه بين تعريف المقدّمات بآبوت  
 والشروع في العلم لا يتوقف على ما هو جزء منه بين تعريف المقدّمات بآبوت  
 عليه الشروع في العلم فينبغي حرجا عن العلم لان مقدّمات الشروع في العلم  
 لا يخرج اما ان يكون نفس العلم او دخلا فيه او خارجا عنه لا سبيل الى الاول لانه  
 لو توقف الشروع في علمه كان الشروع تحصيل الحاصل وسوي ولما كانت سبيل  
 من اخطأ به ولم يتوقف في الا اما الشئ لانه لو توقف الشروع على جزئه  
 لزم الدور لان العلم بجزءه يتوقف على الشروع في الذي هو الشروع



العلم فيصير هكذا الكلام الشرع في العلم يتوقف على جزء في العلم  
 العلم به وجزؤه يتوقف على الشرع في العلم هو الشرع في فنيين  
 الثالث **قول** ثم الفرضي في الشرع الذي هو فعل اختياري يتوقف  
 على تصور العلم بوجوب ما المنها و من من العباد ان الامر الفرضي  
 للشايع وما لا بد له من الشرع هو توقفه على الاشياء في علمه ثم هذا  
 المثل بل المثل على تصور العلم بوجوب ما يتوقف الشرع به عليه فالوجه  
 ان كل الفرضي على الفرضي للشرع لا للشايع بل ان الفرضي للشرع والامر  
 اللازم له وجه المثل ولو قال للشرع مكانا في الشرع لكان المثل يجوز  
 ان يكون للشرع متدرا في الكلام ويكون قوله في الشرع اما جزم هذا خوف  
 ويكون الجمل معتد به والعقود منها التمسك والمخ ان الامر اللازم للشرع الذي  
 لا يجوز انكاره عنه توقفه على تصور العلم بوجوب دون تصور بوجوب هذا الشرع  
 الذي هو فعل اختياري لا مطلق الشرع وان لم يكن اختياريا كما اذا سمع  
 مقدمة بوجوبه في الصورة لم يستعملها من غير اختيار فمع مقدمة اخرى بوجوب  
 ايضا في الكبرية لا تستعملها ايضا كذلك فيصير ان متعلقين مرتبتيين لتجمل الما  
 منها من غير اختيار وهذا شرع غير اختياري ولا يتوقف هذا النوع من الشرع  
 على تصور ما شئ فيه بوجوب من الوجوه وعلى تقدير ان يكون قوله في الشرع  
 معتد به يجوز ايضا ان يكون الفرضي لمن البدل ولا يكون في الحكم متدرا

ومقتضى الفهم في توقف الشرع الذي هو فعل اختياري في العلم على تصور  
 بوجوب من الوجوه **قول** وعلم التصديق بزيادة ترتيب علمه اي من حيث انها علمه  
 والمثل وعلم التصديق بترتيب فائدة علمه ولو قال بغير العباد لكان المثل  
 في المقصود والمراد بزيادة ما علم من ان يكون مخصوصة معينة عند المصنف كان  
 يستدل ان هذا الفهم فائدة اوله او لا كان معتقدا فائدة من الفهم لا اول  
 فلهذا ولا الشايع فلهذا لا يمكن الشرع في العلم مع التصديق بانهما كانا فلهذا  
 عما شئ منها بخصوصه وما يتوهم من انه لو اراد ان فلهذا لما فيه قوله سواء  
 طابق الواقع او لا يطابق لان المطابقة متبعة اول العلم الاول فائدة  
 ترتيب علمه فترفع ما كان من العباد لا يقتضي امكان عدم المطابقة او من  
 ان اعتقاد فائدة فائدة واجب على الشايع ومطابقة هذا الاعتقاد  
 للواقع ليس بضرورية بل لشيء المطابقة وعدمها لما الشرع سواء كان لا يتوقف  
 الشرع على عدم المطابقة لا يتوقف على المطابقة ايضا هذا لا يقتضي امكان  
 المطابقة ولا امكان عدمها بل يصح مع وجوب المطابقة **قول** وكذلك  
 باحث الالفاظ فوجب زيادة بصرية في الشرع بطريق الاستناد **فائدة**  
 انما قال بطريق الاستناد والافادة لانه لو كان الشرع في بطريق الاستناد  
 لنفسه وجب لاحاجة اليه للالفاظ والعبارة فلا يفتد تلك المباحث بصرية  
 في الشرع فضلا عن زيادة هذا ما اراد بدس سره من هذا الكلام



وفيه بحث لان مباحث الالفاظ بعد بعية في الشروع في التي باي  
طريق كان لان من جملة مباحث التي دلالة الالفاظ مجرورة في الحدود والقياس  
كلا وبعضها دلالة التضمن مجرورة كلا وبعضها دلالة المطابقة معينة كلا  
وبعضها بيان ذلك يتوقف على تفهم الدلالة وبيان اقسامها وذلك من  
مباحث الالفاظ وايضا جعلوا الكلمات الخمس المعاني المفردة فينون  
بيان ذلك على تفهم اللفظ اما المفرد المركب بيان هذا القسمين ايضا  
قالوا يجب الاحتراز عن استعمال الالفاظ المجازية والمنوكة في الترتيب  
الا عند فربه يحتاج اما بيان الحقيقة والمجاز والمنوكة والمنقول  
قالوا المتوالي يجوز ان يكون جنسا او طرفا عاما او اختصارا للمشكك  
فذهب بعضهم الى ان لا يجوز ان يكون جنسا وذهب الى جوازه فيحتاج  
الى بيان المشكك في المتوالي وايضا معرفة الاداة نافعة في معرفة  
انقسام القضية باعتبار الرابطة التي هي من جملة الادوات الالفاظية  
وثلاثية اما غير ذلك فمعرفة المباحث المتعلقة بالالفاظ نفع في تفهم العلم  
**قوله** فقول ما يتوقف عليه الشروع في العلم اراه اني قد علمت قوله واما  
علم بصورة برسمه لاي نفع لاي يكن الامور الاربعة المذكورة في المقدمة  
ما يتوقف عليه الشروع فلهذا يتوقف الشروع في علمه بوجه البصيرة لم يرد  
بالعبارة المذكورة في ترتيب المقدمة فاما مباحث الظاهر المتبكر منها بل اراد

81  
ما يتوقف عليه الشروع علمه بوجه البصيرة وما نفع عليه الالفاظ المذكورة  
ستعمل بيان المراد فتوكل فان بين الامور الاربعة التي هي تصور العلم  
برسمه والتقدير بناء يدته المقصود منه والتقدير بان موضوعه اني قد علمت  
ومباحث الالفاظ موجه لها الى البصيرة بيان لوجه توقف الشروع في العلم  
اراد ان قلت كون تلك الامور موجهة للبصيرة لا يمكن بيان لوجه التوقف  
بل ينبغي ان يبين مع ذلك ان البصيرة غير حاصلة بدونها قلت اراد ان يتوقف  
عليه الشروع علمه بوجه البصيرة الامور الاربعة المناسبة للشروع وهذا الامور  
ينالها في الوقت انها الواجب ما لا بد منها وما يتوقف عليها الامور هما  
ذكره قد سكره يصلح بيانا لوجه التوقف كما لا يخفى هذا التاويل  
كان بعد ان انهم في الالفاظ ابراز المعنى من توقف الشروع  
علم الشيء انه لا يمكن الشروع بدون ذلك مناقشة راجعة الى اللفظ الا  
في ذلك سهل وفي الدول من الظاهر سهو ولا يركن الى الواضع  
علمه المحصل مقدمة العلم في تلك او اربو على اختصار البصيرة في مرتبة  
واصله وذلك مرتبة علمهم لم يردوه بما يتوقف عليه الشروع  
ما هو الظاهر المتبكر منه اعني ما لا يمكن الشروع بدونها ولا تخلص البصيرة  
بدونه الا الاول يقتضي اختصار الاول والثاني يقتضي اختصار الثاني  
فليس المقصود بما ذكره والافادة البرهان على شيء من الاختصارين بتوجه



ما ذكره الاستاذ روح الله في شرح الرسالة من ان ما يذهب اليه  
الناجون من تغير المقدمة بما يتوقف عليه الشروع وما ذكرناه وجه  
التوقف فيه نظر لان المفهوم من توقف الشروع على شيء انه لا يمكن  
الشروع بدون ذلك بل ان شيئا ما ذكره لا يدل على التوقف بهذا المعنى  
الا بانه ان كثرة امن الطالبين بحصول كثير من العلوم الاكبر كالخروج  
مع الدهول عن رسومها وغاياتها ولان كون الطالب علم بغيره  
مما ليس له من محصل ينتفع الا بنفسه او علم ما يقوده وعلما هذا لا يوجب  
تغير المقدمة بما يتوقف عليه الشروع بغيره بل المقصود من تغيير المقدمة  
بما ذكرناه ومن وجه التوقف لئلا ارادوه توجبه ما ذكرناه او ابل  
كتب المنطق من الامور الثلاثة كما كانت في مقدمة الرسالة او الاربعة  
كما لا ريب في مقدمتها هذا الكتاب على سبيل الخطا وهو الابل  
الذي يكتب فيه تجرد الظن الكافية في امثال هذه المقدمات فتدبر فيها  
قلنا في بيان مرادهم بالتغير المذكور ومن بيان غرضهم مما ذكره في  
او ابل الكتب ولا تكن من الخاطئين المذنبين هذا انما ما اورده  
قدس سره في هذا المقام ومحصل ان اعراض الاستاذ روح الله روجه انما  
يتوجه عما فهم من كلامه ان حجة لا علم ما يقوده وانما حجة بان مراد  
الاستاذ ان ذكر الالفاظ التي يتبادر منها خلاف المقصود في السنوات

مقصودا عند فقهاء الفرائض خصوصا بالنظر الى العلم المبني لها  
في نظر التعلم وهذا حق وبيان من حق للعلم المتكفل رعاية التعليم  
ان لا يلبس المقصود علم التعلم خصوصا المبتدئ ولم يرد لكلامه انه لا يمكن  
توجيه التغير المذكور وتأويله كيف قد اشار الى الدليل بقوله فظ ان  
شيئا ما ذكره لا يدل على التوقف بهذا المعنى هذا ما ذكره بعض الافاضل  
في جواب السؤال المذكور فتدبر فان قلت كون تلك الامور موجهة للتغير اياها  
من ان معنى الامر موجه للبيعة ولا شيء غير ما باوعاها فكل كلام يحتمل  
قوله مقصوده قدس سره كما عرفت او عاها او عاها غير مسموع كيف وهم  
جعلوا بيان مرتبة العلم وبيان شرفه وبيان واضعه ووجه تسميته  
والاشارة الى مسائل من قبيل المقدمة كما اشار اليه قدس سره في حاشيته  
شرح الرسالة وهذا بنا في الادعاء المذكور منهم هذا هو الكلام  
المناسب لما في الكتاب وان شئت الكلام المستغنى في بيان حجة  
المقدمة فتعليك لطالعه ما كتب في حاشية شرح الرسالة **قوله** في توقف  
انما علم كل منها قال بعض الناس في مسامحة او هذا المعنى ليس  
مشركا في هذا الكلام عليه منع ط كيقول كل منها متصف بان العلم  
انما يتوقف عليه وعلما صاحبه ولا حاجة اما ما اجاب به اول القائل  
من انه يمكن ان يجعل قوله في توقفه صفة مصدر محذوف اي مشاركة



محققه في معنى توثق التسميات، ثم أوكلت نزل علم كل منها صفة للشم  
التسمية الأصلية للتوثق بل صلة محذوف إلى علم التسميات الأولى والمعين في توثق  
التسميات التوثق عليها علم التسميات الأولى هذا ولا يخفى ما في التسمية بلين  
من المطلق المستثنى عنه، أما ما قيل أن من التسميات ويحذف التسمية  
استثناة من التسمية بما جعل مشتركاً في ذلك ليس توثق التسميات علم  
التسميات الأولى وصفاً للمقدمة وهو **لا** لأن التسمية ليس توثق التسميات  
يتوثق علم التسميات في تصور المراد في التسمية بالتسمية التي من التسميات  
وتصور تلك الألفاظ إذا كانت نظرية لكونها نظرية يتوثق علم مباحث  
التسميات الأولى المبينة لأحوال الموصلة إلى التسميات إلى هذا المعنى  
قد سكره، حاشية هذا التسميات حيث قال فقد يتوثق اكتساب التسمية  
علم اكتساب التسميات إذا كانت تسميات كسببية هذا وما ذكره ببيان التوثق  
التسميات التسميات التسميات الأولى وأما توثق التسميات علم المقدمة فلذلك  
أعرض بيانه **تقدسه** بفقراته الفصل الأول في التسمية التسمية  
أبواب الأولى في تسمية التسميات بيان الماهية والتسمية وتبينها  
في بيان الموضوع فرتابين التسمية الحاصل بالتسمية لأن الموضوع ذات  
للعلم فالتميز الحاصل به تميز بالزمان والتسمية عرضي فالتميز الحاصل  
به تميز بالتسمية وتبينها مباحث الألفاظ فرتابين ما يتعلق بالمال

نفسه وتختص به وما يتعلق بطريقه وتختص به وجميعها في فصل واحد  
لأن بيان الماهية مستقلاً من بيان التسمية وتقدم الفصل الأول علم  
التسميات لأن الأولى مشتملة على الباعث على تحصيل المطلوب والمغيب إليه  
والتي مشتملة على مباحث تحصيلها كثره مستثنى لمزيد غرضها  
فإن اللاتق المناسب أن يقدم الأولى حتى يكون التسمية التسميات التسميات  
والرغبة فلا يورث كثرة التسمية التسميات التسميات التسميات التسميات  
تدبياً الألفاظ النظرية لمزيداً خفياً ما عطلوه **تقدسه** رجوع العلوم إلى  
نظرية غير آية وأما عليه آية قدم النظرية علم غير الآيات التسميات  
في الوجود وفضل علم العدي ولما كان العلم فيها للنظرية قدم علم الآيات  
به التسميات التسميات ليكون ملائماً لتسمية التسميات ولما تفرغ لبيان غاية التسميات  
ذكر التسميات الأولى بالعنوان العوي مع أن العنوان الوجودي أشرف  
ولفظه اختص وأصلها التسميات لأن ترتيب الحكم المذكور مع ملاحظة هذا  
العنوان العوي الظاهر وأيضاً لو ذكر التسميات الأولى بالعنوان الوجودي  
لكان اللاتق أن تذكر التسميات بالعنوان الذي يباين العلم على التسميات  
وعناية العلم العوي إلى آخره ومعجب عليه أن يقول التسميات التسميات  
المطلق علماً عليها فكان قول الباء والاشكان كوزاً الباء اشهر من كوز  
عليها فذكره بهذا الطريق التسميات **تقدسه** وهذا إلى مقام تسمية العلم



المدونة التي هي اما السائل او الضديت بها نخبنا مشهورا  
 باعتبارين مثلا زمين واردين علم متعين وهو المود بقوله قدس  
 مؤداهما واحد حيث قاله جمع السائل رجوعه الى بؤما كان مؤداهما  
 واحد اجمع رجوعه اليه اي بين التسمين في فبين تينها علم ان مؤداهما  
 واحد وما صدق عليه المهرمان واحد فان قلت هو مجرد ان هذا اسمين  
 ولم يبين ان مؤداهما واحد فكيف يصح التنزيح عليها جميعا قلت  
 لما بين التسمين وكان وصد مؤداهما امرابو تلبها بكيفية التوجيه الى  
 فكا ذكر ان مؤداهما واحد وكما في التنزيح على المذكور حقيقة  
 ما هو في قوة المذكور ولهذا قال تينها علم ان مؤداهما واحد فكان امرا  
 وقع الازهول عنه ووجه التبيه انه لو لم يكن مثلا زمين لما استقام  
 احد الاخرين **قوله** فقد رجع مع الآلة وما صدق مؤداهما الى معنى العلم  
 وما صدق مؤداهما ومعنى الرجوع انها صار متحدتين في معنى الرجوع  
 سعة ويريد المعنى الاول قوله فقد رجع مع النظرة وغير الآلة الى شئ  
 واحد واراد به واحد ما صدق عليه ووجه اننا كيد كوزها على الخواص  
**قوله** علمنا تينها علم حيث قلنا وقاله واعلم ان التربين المذكورين  
 يتناولان الحكمة النظرية التي فترنا ما والحكمة العملية الباطنة عن احوال الكون  
 التي وجودها بغيرنا واختيارنا فان لم يعبر في تعريف الحكمة مطلقا بقدر

الايمان كما ذهب اليه البعض كان المطلق واختلاف الحكمة النظرية دون  
 العملية اما دخوله في الحكمة مطلقا فلهذا اعتبر في الايمان في تعريفها واما  
 دخوله في خصوصية القسم الثاني دون العمل فلهذا اذ ليس كنه الا عن المعنوي ان  
 التي ليس وجودها بغيرنا واختيارنا وقوله ومن هذا الوجه بين الحق عن المعنوي  
 ان لا يبين علم كيفية العمل الذي هو الفكر دفع لا يترجم من الثاني بين كلاً  
 عنه دخوله في الحكمة النظرية ودخوله في العلوم العملية ونشأ هذا التوهم تعريف  
 العلوم العملية لان المتبادر منه الى الوهم ان موضوع العمل فزال هذا الوهم  
 بقوله ومن هذا الوجه يعلم كيفية العمل الذي هو الفكر وما يكون كذلك  
 واختلاف العلوم العملية وان لم يكن موضوع العمل اذ ليس كنه من تعلق العلم  
 بكيفية عمل وهو الماخوذ في تعريف العلوم العملية ان يكون ذلك موضوعه كما  
 المتوهم من ذلك التعريف فلهذا اذ ليس كنه علمه للتقدم المطلوبة انما  
 على تعريفه التمام التي ذكرنا ان اظهرها للملكة ويجوز ان يكون علمه للتقدم  
 المذكورة عنه قوله ومن هذا الوجه انه يكون دفعا للاستيعاب اي كيف يعلم  
 من هذا الوجه كيفية العمل الذي هو الفكر ان لم يكن موضوع العمل اذ ليس كنه  
**قوله** كما في الحكمة العملية من البشارة بحتمل معنيين احدهما ان موضوع الحكمة  
 العملية لا يجب ان يكون علما ونابرها ان موضوعها يجب ان يكون علما  
 ما فان اراد الاول برود عليه تعريف الحكمة العملية لما ذكره سابقا لان



ما يكون وجوده بقدرتنا واختيارنا لا يكون إلا افعالنا وان اراد ان  
يريد عليه ان الحكمة العلمية كما مر حواه وقد فعلناه عند تدريس هذه  
الحاشية نذكر ان علم الاخلاق وتبديل المنزل كسياسة المدن قد مر  
بان موضوع علم الاخلاق هو النفس الانسانية من حيث يعبر عنها افعال  
جميلة محمودة وافعال قبيحة مذمومة فظهر اننا لم نعلم فان قلت كما لا بد  
ولم نعلم الحكمة العلمية لا يتحقق ان يكون موضوعها العمل وما يقتضيه لولا  
صفيه وجودها راجعا الى الموضوع كما يظهر التركيب لم لا يجوز ان يكون  
راجعا الى الاحوال في علم ان يكون وجود الاحوال بقدرتنا واختيارنا  
وعلم الاخلاق كذلك قلت لا يصح التعادل بينها وبين الحكمة النظرية  
لانا المعبر عن الحكمة النظرية ان لا يكون وجود الموضوع بقدرتنا واختيارنا  
وهذا اعلم من ان يكون المحل كذلك ام لا فانه يمكن الجمع بينهما فلو كان  
متقابلا فلا يصح التقسيم اليها فان قلت لم لا يجوز ان يكون المراد  
بالا يكون وجوده بقدرتنا واختيارنا المحل فيكون كلمة عن واحدة  
عن المحل كما ان تعريف الحكمة العلمية وتعيين مطلق الحكمة كما سبقا  
يصح التعادل بينهما فقلت لا بد من ذلك كلام قدس سره كونه  
من الحكمة النظرية دون العملية حيث قال اذ ليس نحن الا نحن المعنوي الثاني  
الذي ليس وجوده بقدرتنا واختيارنا ولا شك اننا موضوع المنطق كما هو

المشهور وسياتي في هذا الكتاب ان ارد الجواب ان مراده قدس سره بالمشهور  
الثانية هناك يجوز ان يكون محولات مسائل المنطق وملك المحولات  
وان كانت في المرتبة الثانية وما بعد من الفعل لا محالة الا انهم يظنون  
اننا نعلم اننا نعلم في المرتبة الاولى لانهم يريدون بانها لا يكون بازاء  
في الخارج على ما سياتي في بحث الموضوع وهذا اعلم من ان يكون في المرتبة  
الثانية والثالثة او غير ما هو من الارادة لا ينافي ما هو المشهور من ان هو  
موضوع المنطق المعنوي الثانية او المعنوي الثالثة لجواز ان يكون بعضها  
موضوعا وبعضها محولا وان امكن ان ترتب عليها مانع اخر كيقين  
ان امكن ان ترتب على الترتيب نفسه لا ينافي كون المرتبة عليه مقصودا بالاول  
وانا المتأمله قصد الترتيب فلا يلزم القصد بالمقصود ولا القديم  
بالودود **قول** فان قيل غاية الشيء الى آخره اعلم ان الغاية كغيرها  
اما الفعل ومياته غاية هذا الفعل كزاد فيضاف الى الفعل وهو يكون  
الغاية مرتبة عما قبله ولا لانه الغاية اعني ما يضيف اليه الغاية  
وما قبله من اننا هو من القسم الثاني دون الاول لان المضاف الى  
للقائمة منها المعنوي وهو المحل اعني العلوم دون الفعل الذي هو التحصيل  
فيكون مراده من اننا هو ما يترتب على تحصيلها ويكون علمه لا لها ولها  
فيما بعد والغاية متقدمة في التصور على تحصيل ذي الغاية ولم قيل متقدمة



علم ذي الغاية اشعارا بالمراد مما سبق فلا يتوهم عما اراده وهو كون  
الشيء على نفسه لان غاية الشيء يجب ان يتوهم عما حصوله فكيف يكون حصوله  
غايته لان الغاية يجب الوجود الخارج بها يتوهم عما وجود ذي الفاعل  
اعني الوجود الخارج بها الشيء بالنسبة الى نفسه ليس كذلك ولان ذات الشيء يجب ان يكون  
فعلا وهما ليس كذلك لما كانا العلم الاول هو شئ بأكبره وكان الغاية به  
علة لذات الغاية اشهر فيما بينهم ان غاية الشيء علة له بعبارة مطلقة فثبت المقام  
مطلقة ان يستعمل الواجب تلك القضية المشهورة فيما بينهم فثبت المقام الزا  
هو من العلم الذاتي الغير ان يوجب حقيقة في بالاعتراف على الله وتوهم ان  
غاية الشيء علة له مطلقا وهما شئ من البسطة فاما كان حصول العلم  
الغاية لا غاية لها كما ذهب اليه من انه كان ذلك الطول على الا فيلن  
ان يكون الشيء علة لنفسه وهو حال فاشرك في كره الى هذا الاعتناء في التوهم  
بقوله فان قيل غاية الشيء علة له الى آخره ثم ان راي الجواب على سبيل الجواب ولا  
لزام بتوهم كون غاية الشيء علة مطلقا بجاوله معاطف وتكسب بتوهم  
فكن الغاية كسب وجودها الزهني دون الخارج على علة لوجود ذي الغاية  
في الخارج دون الزهني للآزم من كون الشيء غاية لنفسه ان يكون وجوده  
الزهني علة لوجوده الخارج ولا محذور فيه اذ ما هو العلم منها مميته  
المعلوم حقيقة وان كان محسوبا على العلم عينه وانما قلنا هذا الجواب

جواب لان الجواب المتيقن بان يقال غاية الشيء انما يكون علة اذ كان الشيء  
من الافعال الاختيارية ولما اذا كان مفعولا كما في هذا المقام فثبت  
لا يكون علة بل لعلة الاختيار اذ العلة الباعثة انما يكون للافعال الاختيارية  
برهنية وتوهم ككلامه قد سكره مضاف الى التحصيل وهو ذي الغاية ليكون  
الجواب تحقيقا لاني عنه عدم تضرعه لانه لو كان مفعولا قد سكره هذا العلة  
بذكر المقام انه هو مدار الجواب مع ان الذوق السليم هو صادق  
لمناقضات سوق كلامه لذلك التذير اعني قوله لا لازم من كون الشيء له او اذا  
عرفنا ان هذا علمه بتدبيره ليس هو كذا الشيء مطلقا علة له سواء كان الشيء  
مفعولا او مفعولا لان هذا من باب مجازات الخلق لا الزام وليس المقصود  
منه لتحقيق الحق عرفنا ان لا يتوهم عليه قد سكره ما اورده بهن الا انما قلنا  
من هذا الجواب لا يلزم في نفسه لان ذات الشيء في العلم ذات الشيء وحي المراد  
من الغاية منها كما هو الظاهر يجب ان يكون مفعولا اختياريا بالوجود  
الزهني ليس كذلك لان الوجود الزهني ليس مفعولا وعلمه قد سكره  
اختياريا لانه علم وهو لا يكون اختياريا بل الاختيار هو العلم والتحصيل  
فلا بد من اعتبار التحصيل **مورد عقلي** الى صور الوجود لها  
وهذا معنى نسبتها الى العقل الا ان لها وجودا في العقل اعني ان يكون  
لها وجودا في الخارج ام لا لا فلا يلزم التوهم بالمراد بالمراد



ما قيل علم تقدير ان يكون حقيقة العلوم المدونة بالتدوين بما يلزمها  
عامة قبل ولما قيل علم تقدير ان يكون حقيقة ما لكل السائل  
علم ما قيل والصورة تطلق على العلم والعلوم كما في هذا الكتاب ما كانت  
الكل والجزء ان شاء الله اما ان الصدقات لا وجود لها خارج الزهن  
فظاهر واما المسائل كذلك فلا شئ لها على النسبة الى لا وجود لها على الخارج  
فالمركب منها ومن غيرها ايضا كذلك علم الوجه الخارج عن سائر العلوم  
احدها ما يكون انقضاء بالوجود خارج الزهن وما يلزم الوجود الزهني  
وسو ما يكون انقضاء بالوجود في الزهن وتاثيرها ما يكون متقنا بوجود  
اصيل من مصدر للانداد ومظهر للاحكام سواء كان طرف الانصاف هو  
الذهن او خارج ويقابل للوجود والذهن وسو ما يكون متقنا بوجود  
ظلي وذلك الانصاف لا يكون الا في الزهن فان محل العلوم على المسائل  
امكن تطبيق عبارة اخرى قولنا انما يتم في الموجودات الخارجة عن العلوم  
فانها موجودات ذهنية على كل الاستحالة لان علم هذا التقدير ظاهر لا  
ان هذا انما يتم في الموجودات الخارجة الى المصنف بالوجود خارج الزهن  
او المصنف بالوجود الاصيل دون العلوم التي هي المسائل المدونة فانها  
موجودات ذهنية امور متصفة بالوجود في الزهن فقط او امور متصفة بوجود  
ظلي غير اصيل فان حملت على التقدير بالمسائل امكن تطبيقها على استعمال

الاول لان الصدقات مستصفة بالوجود خارج الزهن فيصح قولنا  
العلوم ولم يمكن تطبيقها على الاستحالة لانها موجودة بوجودها  
فلا يصح قولنا دون العلم وهو قدس كره على العلوم في تلك العبارة على التقدير  
بالمسائل وحصل ذلك العبارة بالاستحالة لاول لان الاصيل اذا لم يتأثر  
من الخارج في مقابل الزهن من خارج الزهن والاستحالة الشئ  
متقن عليه لان الظاهر الخارج على الوجه الاصيل الذي هو طرف  
الذهن باعتبار شئ به بالوجود الذي طرفه خارج الزهن في الكون  
فما كل خارج كجانب المصنف الاصيل واليه ان يرد كونه نسبة الوجه  
الشئ الى الاول كونه الوجود والذهن الى الخارج ان يكون في  
طلبه الاول اصيلا بالنسبة اليه فاما قلت من اين يعلم انه قدس كره  
العلوم في تلك العبارة على الصدقات دون المسائل قلت من قولنا  
الجواب ان العلوم قد يوجد في الزهن بزواتها لان هذا انما يصح  
اذا كان العلم في الصدقات بالمسائل لا في النفس بالمسائل لانها من  
العلوم المعرفه الى لا وجود لها في الزهن بزواتها بل بصورتها القصور  
او التصديقية وانما تلك العلوم المعرفه لان العلم فيها اصم  
ما يكون معلوما من وجه وعلم من وجه آخر كالصدقيات المصنوعة  
من جهة انها متصورة معلومة ومن وجه انها معرفة للملاحظة القابلية



علوم وثانيها ما لا يمكن كذا كالمسائل والعلم يعرف هو ان هذا  
 يكون موجودا في الذهن بذاته وصورته والثاني ما لا يكون موجودا في الذهن  
 فهذا الجواب الثاني علم تقدير ان يكون المراد بالعلوم هو التقديرات اما  
 علم تقدير الآخر فلا بل الجواب علم ذلك التقدير ان يتناولها وجود  
 تقدير في وجوده تقدير في الاول علم للثاني ولا محذور في هذا الجواب  
 يتم علم كلا التقديرين الا انه تكسيرا واختار الجواب الاول لما عرفت من  
 الاستعمال الاول هو الاصل ومقتضيه نارا والنتيجة علم هذا الاستعمال  
 وكونه اصلا فاختار هذا الجواب ثانيا واذا عرفت ان هناك استحالتي  
 عرفت اندفاع ما قيل عليه من ان جعل هذين الوجودين وجودا  
 ذهنيّا مخالفا للاصطلاح ولتفرق ايضا المواقف المتقدمة  
 من ان وجود العلم بذاته في الذهن وجود خارجي وكيفية لاد العلم بغير  
 المعرفة الحاصلة من الكيفيات النفسانية من الموجودات الخارجية وسببها  
 اما الذهن كسببه الرض الى المحل **قوله** كما اذا قلنا علم مخصوصا بغير  
 يست محمول على ما هو العلم به في هذا المقام لان العلم به هو العلم  
 ان المراد به التقديرين بالمسائل لانفس المسائل كما ان المراد بالعلم  
 كذا كذا ما عرفت لان لا يكون قوله قلنا علمنا ظاهره لان العلم  
 يتعلق بالعلوم لا بالعلم ليكون المراد حصلت علمنا محمولا على ما سألنا

ثانيا ان يعرف العلم عن ظاهره او التسليم واما ان يعرف التسليم عن ظاهره  
 او العلم كذا قوله فان ذلك العلم حاصل بذاته في الاول لان طه  
 قوله ذلك استدارة اما العلم الذي يتعلق به التسليم ولكن ان يكون استدارة الى  
 الحاصل بالتسليم في بطلان الثاني كذا في خلاف الظاهر كما لا يخفى  
 الى معارضة له بين معارضة ذاتية لا اعتبارية وانظر المطلق الى الكمال  
 وان كان قد بينه علم الترتيب الا انه لم يكتف به بل ابدى بقوله خارجة  
 عنه تنقيصا علم المراد اهتماما به هذا اذا جعل قوله خارجة عنه صفة  
 لثانيه كما هو الظاهر ثم اما اذا جعل صفة لتوابعه في وجهه ان  
 احدهما ان يكون المتكبر محمول على ثمرها ويكون الوصف للتعريف وثانيها  
 ان يكون محمول على الزاوية ويكون الوصف للتاكيد واما تفسير قوله الثاني  
 بالمعاصرة ليكون للحرار اختصاصا بشرط كما هو شرط والا فكل من يشين  
 غاية **قوله** والغاية اي الغاية التي من حيث انها غاية لا اعني العلوم المتقدمة  
 بتقدمها في القصور الى العلم ولولا العلم المتقدم لم يرد بها غاية مخصوصة  
 معينة ولا غاية مابل اعتمدها في التقدم علمه وقوله علمنا يحصل في الثانية  
 اشعار بالجواب الجنيح وقوله فلا بد ان يكون مسبوقا بغير الغاية  
 اراد به انه واجب عقلا وقوله اذ لانه من المتقدمين بغيرها اي بغير ترتيب  
 الغاية وما تقوم مقامه كان يستدل ان المنطق عام عن الخطا في الفكر



مثلا ولم يرد بانها تب خصوصية هذا المقوم لا بالانكبة خصوصية فهو  
 بل ما صدق عليه بهذا المقوم المسمى ان يكون ملحوظا بهذا العنوان  
 او بوجه آخر كما عرفت الا ان على التغير الصك في العبارة عن ظاهرها  
 فان قلت ليس في هذا الفصل بالما محل النقص في قوله والنتيجة  
 مستندة في النقص الى علم الذي هو الصحيح بالثانية وتبينها  
 هو علم ان الصحيح بالثانية غير مقصود في هذا الفصل وان كان  
 مذكورا به ضمنا وهذا هو المراد بقوله ليس في هذا الفصل بالما والا فذكر  
 ضمنا مما لا يخفى ولا وجه لانكاره وعدم ذكره في حاشي ما لا يفرق فلا ينتفع  
 لاثباته واذا لم يكن مقصودا به لم يصح علم النقص عليه اما انه ليس مقصود  
 به قلنا لم يبرهن به عليه كما يبرهن على الحاجة واما انه لا يبرهن على النقص  
 عليه لان المقصود من هذا الكلام الذي ذكره ان وجه تسمية المذكور  
 في هذا الفصل بقدر ان جاب عنه بانه لا حاجة من هنا الى برهان <sup>حاجة</sup> لا  
 ان يبرهن عليه بخصوصه فانه يبرهن في معنى بيان الحاجة واثباته <sup>ان</sup> ان  
 عليها وهو المراد بقوله فان من تصور ما آخره فان قلت الصحيح بالحاجة  
 ان هذا الفن المدون المسج بالمنطق في العصة المذكور مسبوقا بالصحيح  
 بان هذا الفن عام وهو ظاهر فنعم الصحيح بالحاجة اليه العصة للصحيح  
 بترتيب العصة عليه يعني اللام في السابق دون العكس في بيان علم الحاجة

لا ينف عن البرهان علم الترتيب المذكور قلت الصحيح بالحاجة اما ان كان  
 في العصة سابق علم الصحيح بان الالامحتاج اليها عامة واما الصحيح  
 اللاحق فهو الصحيح بالحاجة اما هذا الالة الواضحة وهذا الصحيح  
 ليس المطلوب بل المطلوب هو الاول كيف وويل الحاجة المذكورة لا ينف  
 الا الصحيح بالحاجة اما الالة عامة في العصة لا اما هذا الالة الواضحة  
 فاما ما قلنا قلت قلنا انه مذكور في مقصود الا ان تصور ان <sup>ان</sup> المقصود  
 علم الصحيح المذكور في مذكور ايضا ولفظ النقص المراد به في هذا  
 عن الاطراف ههنا وجه انما يبرهنه الذكرين معناه فصل الحاجة وذلك لانه  
 لما ظهر تقدم الصحيح بالثانية في مظهر تقدم تصور التقدم النقص علم ذلك الصحيح  
 واما عكسه فلا <sup>ر</sup> واما ان غاية المنطق في مظهره والى وكما  
 ان معرفة غاية المنطق من حيث انه غاية المنطق ولم يرد بها موقفا فهو  
 مطابق للواقع بل اهم من ان ما ذكر من التسخين انما ينتفع بذلك النور  
 من المعرفة لا معرفة ما هو مطابق للواقع فمعلم هذا لا يكون ما صدر المذكور  
 مستندة هذا الكتاب من الصحيح بالثانية مقصودا بخصوصه بل لان الصحيح  
 بغاية ما حصل في غمته ولو حل قوله والثانية مستندة في النقص علم يحصل  
 ذي الثانية من الصحيح بما هو غاية الشيء المقصود من الترتيب علم الا  
 مستند علم يحصل ذي الثانية علم وجه البصيرة مع قوله فلا بد من



معرفة غاية المطلق على تحصيله انه بليق ويستحسن بتقديم التقديرات بما هو  
 غاية المطلق والامر المقصود من المنة تب على تحصيله في الواقع ليكون ذلك  
 التحصيل على وجه البعير لكان التقديرات بالغاية المذكورة في مقدمة هذا  
 الكتاب مقفورا لمقصود لكن كلامه قد كسر في حاشية قوله **والله** الغاية منقولة  
 في التصور على تحصيل ذي النية اشبه بالوجود الاول ولذا حملت كلامه فيكون  
 عليه هناك وقوله **والله** كذا كذا معرفة حقيقة تكون الشارح على بعيرة  
 في طلبه او في بالوجود الثاني كما ان قوله قد كسر بهما سلف كذا كذا في حال  
 نقول ما يتوقف عليها الشروع في العلم ارادة الشروع على بعيرة فقولنا على  
 قوله واما تصوره برسمه والتقدير بما يكونه المعصومة منه والتقدير في  
 بان موضوعه الى شيء يتوقف عليها الشروع في العلم على بعيرة **قوله** ان  
 مطلبان يتبع الهم الى مقصودان وكذلك قوله مطلب ما يلحق اي فرع للهم  
 والبعيرة في قوله راجع الى ما لا اما المطلب من جعل البعيرة راجعا الى المطلب  
 كبعض الافاضل فزار المطلب كسر الهم وما سببا من قوله قد كسر وكذا  
 ان مطلب ما ان راجع مقدم على مطلب من البسيط بوجوب فرع الهم لان  
 الطلب هو ان المراد بالكل **قوله** مع قطع النظر عن انطباقه على  
 موجودة في الخارج معناه عدم العلم بالانطباق بوجه مع عدم العلم  
 بالوجود وليس المنع ان يكون موجودا او لم يكن وهذا العبارة وان

كان استعمالها في المنع المنع اكثر والا ان قد بينه المقام انما يتبين  
 التسم الاثر الثاني عينت باسم المقصود ومنها قوله والطالب اي التصور  
 كسب الاسم من هذا النوع في معنى جميع ان كسر وكذا المراد بقوله والطالب  
 لهذا التصورا الحقيقة ولا بد ان الاصطلاح على خلاف ذلك كما سببا  
 بعد هذا لكن المراد بطلب ما ان راجع ومما الحقيقة في هذا المقام هذان  
 النوعان في معنى اي قد كانا كما سببه على مدسره عن قريب بقوله **قوله**  
 ان الطالب هو اذ التصور في تصور منقول الهم على قسمين احدهما اجمالي كان يكون  
 بلفظ اشهر وثانيها تفصيلي والتفصيل في اسم احدهما كقولهم وثانيها  
 كذا ناقص وثالثها برسم تام ورابعها برسم ناقص وخامسها بوجه كسر  
 بوجه اخصي سببا بوجه مبين وكل واحد من الاقسام السبعة  
 اما قبل العلم بالوجود واما بعده والطلب بما ان كسر منها تصور من  
 الهم قبل العلم قبل العلم بوجوده اما بوجه اجمالي وجواب بلفظ المراد  
 اشهر واما بوجه تفصيلي وجواب باسمه في التام فقط والما با  
 الا في تلبس شيء منا مطلب ما ان راجع كسب الاصطلاح والمطابق الحقيقة  
 من كسر الا في تصور منقول الهم بعد العلم بوجوده بوجه تفصيلي في  
 التام وجواب الحد التام فقط كسب الاصطلاح شيئا في تصور اجمالي  
 بلفظ اشهر وتصور تفصيلي بالحد التام وكلاما قبل العلم بالوجود ومطلب



ما لم ينفذ كشيء واحد هو تصور تفصيلي لمحتوى العلم بالوجود  
 فقط و اذا عرفت هذا فنقول ان اقبس هذا الطالب الثالث بعضها اما ان  
 مع قطع النظر عن الطلب فلا شبهة ان التصور الاجمالي والتفصيلي قبل العلم  
 بالوجود متماثلان على التصور التفصيلي بعد العلم بالوجود بالتباعد  
 اما من حيث الوجود لان العلم التفصيلي بالشيء مع العلم بوجوده المتصور ان يكون  
 مبرقا بالعلم الاجمالي او التفصيلي مع الجهل بوجوده دون ذلك اذ  
 العلم بالوجود لا يتصور شي من العلم مع الجهل بالوجود و اذا اقبس الطالب  
 بعضها الى بعض باعتبار الطلب كما فعلنا في ذكره منها حيث قلنا وجه التعليل  
 فان الشيء مالم يتصور منه وجود من الوجود لم يكن طلب التقدير وجود  
 فان تصور علم الطالب ما انشأه و الحقيقة فاعلم ان الطالب ان  
 مقدم على الحقيقة لا على الغيبين اما تقدم اقدم فلانه عالم يتصور منهم  
 الاكم بوجه من الوجود لا يمكن العلم بوجوده و ما لم يعلم وجوده لا يمكن  
 ان يتحقق مطلب ما الحقيقة و اما ان التقدم غير عميق فلان اقدم ما لا علم  
 الغيبين كاف في العلم بالوجود فان لم يعرف التصور علم تلك الطالب فالتقدم  
 لشيء منها علم الاخر فالقول بان ما انشأه لشرح مفهوم الاكم اجالا مستند  
 علم هل البسيطة الطالب لوجوده وان ما الى التشرح تفصيلي  
 مقدم عليها رعاية لما هو الاول كما ذكره قدس سره في حاشية شرح التلخيص

٩١  
 انه اذا اعتمد التقدم باعتبار انفس تلك الطالب فكلا مطلبين ما انشأه  
 مستندتان على مطلب ما الحقيقة بالعلم كما عرفت و اذا اعتمد التقدم باعتبار  
 الطلب قدس سره هناك فالحق ان التصور علم الطالب فاعلم ان تقدم  
 علم الطالب ما الحقيقة لا على النفس علم قدس سره عدم الغرض فلا تقدم لشيء منها  
 عليه كما سلف القول بالتغير مشكلا وما قيل عليه قدس سره في هذا المكان  
 من ان العلم لا ترتيب بين ما انشأه وبين جعل البسيطة  
 كما لا ترتيب بين خلق المذكرة والمأنثى لحقيقة اذ التقدير بالوجود  
 يستدعي التقدير بوجه يكون هذا حسب الاسم فبني على نوع الحصار مطلب  
 انشأه في هذا حسب الاسم وهو قدس سره مبرح بعلم الاخص انما يشبه شرح  
 التلخيص وقد سمعنا اننا و علم عدم فقر التصور علم تلك الطالب فبحر ان  
 يكون كلامه قدس سره متبعا علم النظر كما استدلنا اليه ولو لم يكن مطلب ما انشأه  
 علم نفسه من عدم الاسم قبل العلم بوجوده مطلقا ومطلب الحقيقة علم التصور  
 بعدم العلم مطلقا كما استدلنا اليه قدس سره بقوله و علم انه اراد بالماية الحقيقة  
 ان كان الله على الظاهر اعني التصورات الكاملة اراد بها التصورات  
 النظرية الطالبية لا بعقد الصورة اورد على ان ما اراد به عليه ايضا  
 ان بيان الحاجة لا يفيد توقف حصول تلك الكلمات الخارجية على المتعلق  
 ولا يتوقف حصولها عليه في الواقع ايضا بل يفيد توقف العلم بحقيقتها اذ كان



بغير غير بديهية لا تخرج فثبوتها لا يقتضي ثبوت المنطق وانما يرد  
على قوله وما لا يتم الشيء الثابت الاله فثبوت ثابت كيف والشيء الثابت  
لا يتم بدونه الموانع مع ان الرفع ليس امرا ثابتا بل هو من الامور  
العدمية هكذا قيل وليس شيء لانه احد الابرار الذين ذكرهم  
قدس سره لا امر آخر بانه ان كلام المسند يشتمل على معنيين احدهما  
قوله لا شك ان الكائن ثابتة اي موجودات خارجية والآخر قوله  
وما لا يتم الامر الثاني بل الاله فثبوت ثابت الابرار المذكور فمعنى  
المذكورين فنقول المزمع الكائن صور علمه اما مع المقدمة الاولى  
وقوله ولو فرضنا الى آخره منع المقدمة الثانية فالمنع المذكور الثاني  
بقوله (ايضا) يرد المنع الى آخره احد الابرار الذين المذكورين  
لا امر آخر يعبر به اللهم الا العبارة الغائبة باعتبار السند فيكون  
موجودات ذهنية اريد قدس سره بالموجود الذهني هنا ما يكون الذهني  
ظرفا لا تضاد بالوجه لا ما يكون موجودا بوجود ظلي وباطني  
ما يكون خارج الذهني ظرفا لا تضاد بالوجه لا ما يكون موجودا  
بوجود اصلي وكيف لا والصور العلمية موجودات بوجودات اصلي وهذا  
احد الاستعمالين الذين سبق في ذكره اشارة اليها كما بينا  
سابقا فلا بد عليه ان هذا خلاف الاصطلاح في قوله ولو فرضنا ان كل كمال

92  
موجودات خارجية لم يشبه ايضا ان وجودها في الخارج موقوف  
بوجود المنطق في ذهنه اما آخره فنخرج بما بينا من المراد بينا نقله  
في الحاشية المكتوبة على قوله ناجبا عنه بان ما ذكرناه كلام محيل فنخرج  
بالاستعمالين الذين بينا سابقا اشارة الى اصابة احد الاستعمالين  
ومع قوله اي قياس شوك بنار على شبيه الامر في الموجودين في ذهن  
وتدور في احدنا علم الآخر بالامر في الموجودين في الخارج كونهم قد  
يجاب ايضا بان الموجود الثاني قد يطلق علمه على علمه الثاني  
في الخارج وان لم يكن موجودا في الاعيان ومع لا احتياج الى التخييل  
هذا كلام فليكن بالتحفظ لما سمعت من المثال في بيان كلامه  
من الاستعمال والتيقظ لرفع ما يورد عليه من السؤال فانه قدس سره  
كثيرا ما يذهب علم الاستعمال الاول اعلا لا لما هو الاصل وعلم  
الاستعمال الثاني رعاية لما هو العرف وهذا هو الجواب الذي اشار اليه قدس سره  
بقوله وقد يجاب ايضا الى آخره مناقشة وكان كلامه قد اشارة اليها  
ومع ان هذا الجواب وان اخرج عن التخييل لكن لا جبر في نفسه  
الموجود الثاني وان كان يطلق علمه ما ذكره لكن الحيف لا يطلق على  
الموجودات بالوجود الخارجي بهذا المعنى اصطلاحا فالاستعمال الثاني  
حسب الظاهر متعلق بالتوهم بمعنى منشا التوهم النظر الثاني هو الذي لا



له الى باطن الامر لا يبين الحاجة والمؤكد بالبيان بالبرهان الذي هو المطلوب  
 يمكن تحصيل بعض النظر من البعض الفرضي بطريق معينة وشرايطه  
 مخصوصة لا يعلم وجودها ولا صحتها بالضرورة والمؤكد بما يتوقف عليه بيان الحاجة  
 المبكوك البعيدة من انتفاء العلم اما الضرر والتقدير وما يبينه  
 وانت انت كل منهما اما الفرضي والنظري وما يبينه **قوله** فان قيل  
 المنطق كما بناء الى آخره الطن هو ان هذا الكلام ما لا موضع له في نظر  
 المناظرين لان الابد والمذكور من التذمين ما حذر بين كلام استدلال  
 على دعوى ان اداة بيان الحاجة لعلية المنطق كما سبق بيان ذلك فوطيفة  
 المستدل اثبات المذمين المنوعين والحكم المذكور لا يبيح الاثبات  
 شئ منها كما ترى والعام لا يصلح للعارضة والمناقضة والسفلى الاجابا  
 مع ان الحكم المذكور لا يصلح البعض منها والحل على انه لا يثبت عليه المنطق  
 بوجه آخر يا به المقام لعدم تعلقه كما سبق من الحكم ومن التقدير  
 بالاحتياج ليس المراد انه لا بد من التقدير بالاحتياج كخصومه بل لانه  
 توصل الى التقدير بالوجود وحاصله انه لا بد مما يتوصل به الى التقدير  
 بالوجود ومن حمل التقدير بالاحتياج والسابق من كلامه قدس سره بانه  
 فز به اللاحق منه لانه قال فيما سبق ولما لم يكن ثبوت التقدير بوجوده  
 مستلزما للتقدير بالاحتياج الى آخره فمعلوم انه ليس مراده بهذا الكلام

لا بد من بيان  
 ما لا بد من بيان

ما هو الطن هو منه وفي تعليقه ايضا اشعار بالمراد لانه قال اذ يتوصل  
 به الى التقدير بالوجود ولم يقل اذ يتوصل الى استندم الجار والجرور  
 المعيد للحج فلو كان المراد به انه لا بد من كونه كما انطبق دليله على دعواه وبما  
 ذكرنا من المراد اندفع ما يقال انه لا يستقيم القول بانه لا بد من التقدير  
 بالاحتياج لعدم مطابقة الواقع والمخالفة للسابق ولعدم موافقة اللاحق  
 اعني التعليل المذكور ولو حمل قوله لا بد من التقدير بالاحتياج على الكون  
 العرفي الذي هو الاستحسان لا يرفع ايضا مما يقال التقدير بالاحتياج  
 على ما بينهم من ظاهر المعال وللعدول عن الطن هو مجال وقد سبق اليه  
 اشارة فيما مضى من الحال فنقول الفصل به الى بيان الحاجة  
 حيث قال الفصل الاول في الحاجة اما المنطق اي الفصل الاول في بيانها  
 وتبادر اليك انما انهم سوتنايم مقام الزكوا اختصارا في العنوان وقدمه  
 اي بيان الحاجة على بيان الحقيقة دفعا للتكرار في البيان الذي بدأ  
 بوجود المنطق المحتاج اليه بيان الحقيقة او تقديم بيان الحقيقة لا يبينه  
 الا بعد بيان وجود المنطق كونه نظريا قبل الحاجة اذ لو لم يبين  
 قبله وعرف المنطق لم يكن ذلك التعريف بيانا للحقيقة بل للمجاهة ولم يقدم  
 بيان الحقيقة والمفروض خلافه واذا بين وجود المنطق قبل بيان الحاجة  
 ولا شك ان بيان الحاجة ايضا بيان لوجوده لزم التكرار



في بيان الحاجة وليس المراد التكرار في بيان الحقيقة حتى يتوجه عليه انه  
هذا التكرار لازم قدم او اخر هكذا قال بعض الاناضل وانت ظير  
بان هذا الوجه وان كان وقع للشبهة الا انه خلاف ما يتبادر الى  
الذهن ان قدم بيان الحاجة على بيان الحقيقة وقع للتكرار في بيان الحقيقة  
والحاجة في ذاته اما انكبه ذلك العاصم لان المراد بالتكرار التكرار  
ان يكون بيان الحقيقة وما يصلح توفيقا لها من كرامة بعد اخرى في صورة  
التقديم ذكر ان في صورة التاخير ذكر واحد ومغاية الرضوخ هذا  
والباقي على ادراج التقديم والنقض لتلك كلمة ايضا في قوله  
وايضا لما كان آخر ما يخل الى العاصم مع قوله قدم وسم الفصل  
والله اعلم بمراد من قوله هذا الوجه فان للاقتصار عليه في العنوان تقدم  
في البيان قوله فان تصور الحقيقة يتوقف بالوجود على التقديم بالوجود  
بيان الاختلاف في محل اليه تلك العاصم تالا فذكر في الخاتمة  
اشارته بقوله تلك العاصم اما ان تصور الحقيقة خارج عنها هذا يعني الا انه  
وجهه اراد بالعاصم في قوله ولما كان آخر ما يخل الى العاصم مع  
التقديم يتوقف الثانية من العاصم وذلك لانه لا يذكر في مقام  
تقديم بيان الحاجة اما المنطق على بيان حقيقة انه لما كان في بيان  
الحاجة آخر ما يخل الى العاصم قدم اي بيان الحاجة على بيان الحقيقة وليس

في هذا الفصل بيان للتقديم بالوجود بحيث وقع بيان الحاجة  
متدما بل هو مبني في معنى بيان الحاجة خلاف الحقيقة فان لها بيان  
عاصم والتقديم بالوجود فيه قد حصل تمام وقع بيان الحاجة متدما  
عليه فلا ادراج التقديم بالوجود وتصور الحقيقة يقع بالنظر الى ذلك  
المقصود اعني بيان التقديم بحال التقديم بالثانية فانه لا يقدم على  
ما يحتاج الى بيان جهة فلا تايده في ادراج في المقاصد المذكورة  
في الشرح وفيه انه وان لم يكن لا ادراج فيه فائدة بالنظر الى ذلك  
المقصود المذكور الا ان له فائدة بالنظر الى المقصود الآخر اعني  
بيان الاقتصار عليه في العنوان لانه لو لم يكن وان لا يخل الى الحاجة  
الاقتضار المذكور مع انه كان للتقديم بالوجود دخل في تصور  
الحقيقة كذلك للتقديم بالثانية مدخل فيه لانه تصور الثانية  
تقدم في البيان الى وقت الاستقلال ببيان الحاجة التقديم  
ككونه متوقفا عليه للعاصم وعليه منع يتوجه على قوله لا بد من  
التقديم بالا حتما على ما اشرنا اليه سابقا والسبيل المذكور ثم  
يجري هنا والقرينة بعض ما اشرنا اليه تأمل والجواب بان الجمع  
من حيث الجمع يتوقف عليه وان لم يكن كل واحد منها كذلك مما لا يكون  
شك لان هذا وان كان كلاما عاما لكن لا يستلزم المطالب في تقديم



بيان الحاجة لان ما يقتضيه انما هو توقف بيان الحقيقة على هذا ومع  
قوله اخر ما يخل الى المعاصد انه اخر شيء يترن الى المعاصد غما ان يكون  
ماتامة بمن شئ لا موصولة ولا موصولة ويكون قوله يخل الى المعاصد  
منه لاخر لا الى ما ومثله الى راجع الى اخر لا الى ما ومع لا يتوجه عليه انه  
لا امر هنا شئ الى المعاصد ويكون بيان الحاجة اخر جزء من اجزاء  
ولان لا استبعاد هنا مرتبة يترن الى المعاصد وهو اخر ما وذلك لان  
هذا الكلام على تدبير كون ماتامة وكون جهة الى راجع الى اخر يفتق ان  
يكون منها استبعاد مرتبة يكون بيان الحاجة اخر ما ومنشع للمعاصد الثلاثة  
والامر كذلك لان تصور الحقيقة من مرتبة علم القديني بالوجود ومنشع  
مرتبة علم القديني بالحاجة المذكورة ومنشع مرتبة علم بيان الحاجة ببيان  
الحاجة اخر الاستبعاد الممنه ومنشع المعاصد الثلاثة الى تصور الحقيقة <sup>القديني</sup>  
المذكورين ولو حل الاخر عما غيرة السابقي اعم من ان يكون مسبقي او لا  
مجازا ليصح جعل ما موصوفه كما هو لطف **قوله** رحمه الله اذ قد توقف  
بيان الحاجة الى اعني عليه بان توقف بيان الحاجة لا يقتضي قد يمين  
وهو يتوقف على كل واحد من معدمات الترتيب والبعده والجواب  
عنه اما اول بيان المراد قد يتوقف بيان الحاجة بجميع معدمات علم معرفة  
التصور القديني ووجه التوقف انما العلم بان صحة كتاب النظر <sup>القديني</sup>

والقديني من ضرورتها ليست ضرورية بتوقف علم العلم بالمكان كذا  
منها وهو متوقف على العلم بكون كل من التصور القديني ضروريا ونظريا <sup>قديني</sup>  
علم العلم بان تمام العلم اما التصور القديني المتوقف على معرفتها واما تانيا  
فبان من قوله صدر الفصل بينها جعل للفصل صدرا وهو بيان الحكيم <sup>قديني</sup>  
قوله الصحيح صدر كتابه جعل له صدرا وقد سبق منه وجه التصدير انما الخ <sup>ج</sup>  
اليه منها بيان وجه التعليل وقد يقرر هذا على العربية انه اذا كان في الكلام  
ينداز ايدا علم مجرد الانبات الى ان يكون الانبات الى النظر راجعا  
اليه ويكون هو مناطا للانابة فيكون المقصود هنا انبات القديني  
متحقق بالتعليل **قوله** سيرد عليك ايا الطاب كلام في هذا التوقف  
منه رحمه الله بوجوب ايراد تمام معدمات الحاجة عند التفتيح بقوله فاجب الى  
ما تروا اما هو قوله تقسيم العلم اما التصور القديني مستدرك  
اذ يمكن ان يقال العلوم يستباسب ضرورية الى اخر البيان ومناطها  
هو الحق انما انما تملأ به عدم الاستدراك وحصل ما اوردته فكما  
معنا لك في بيان ما هو الحق ان المقصود انبات الاضيق لما قسمين المطلق  
وهو لا يتم بدونه وسيرد عليك في ذلك التمام في كلامه في ما هو كجفتي الحق  
انما انما تملأ به <sup>قديني</sup> رحمه الله لا يجعل في الحكم عدلا معل دون اسم ان عل  
ذات باب المذهب الماصح من ان القدر الخاضع الى النظر هو الفصل لانه



الاصل في العلم وقدره الى اعادة حدوث المخرج لكل احد من الصور  
الثلاث وكل اثنين منها للمخرج من ترتيب التصديق لان كلامنا في انواع  
الثلاث وان كان حاصلها زمان حصول الحكم لكنه ليس حادث زمان حصوله  
لنقدمه على الحكم وانما الحادث في زمانه هو المخرج المركب من الادراكات  
الاربعة وهو مذهب الامام كما سيجي ببيان بعض اننا نقتضي هذا الترتيب بعد  
الطلب من علم الله لان ادراك حدوث الحكم والحكم في دفعه اما ان  
قد سكر من قبل الدوام في دفع بعض ما يرد هذا وكان غفل عن اخذ الادراك  
بمعنى العلم في ترتيبه او توهم الادراك المتعبد للذات في كبرهم حيث قالوا  
الله الادراك فيقبل عما هو كماله وخير عند المدرك من حيث هو كماله وخير عند  
بمعنى العلم المنقسم الى القدر والتصديق وهذا غلط لان من اشتراك  
اللفظ فانهم ارادوا بالادراك الوصول والانتها لا الادراك العلم  
ولذا هم اليه قولهم يبل تميزها على المثل ومع المراد بالمدرك العلم  
لا العالم والاولى عليه تمثيلهم كقولهم بالادراك ومجرك القوة الغضبية  
والشهوة وما من القوة المحركة لا المدركة لانهم قالوا القوى المتعلقة بالادراك  
ينقسم الى محركة ومحركة والمحركة ينقسم الى الراضة لما توافقه وشهوها من القوة الغضبية  
والى الجالبة لما هو كماله وخير لها وهي القوة الشهوية وايضا قالوا الكيفيات  
النفسيات انواع وهي الحيوة والعلم والارادة والقدره وبقية الكيفيات

من الله والالم وغيرهما فعملوا انما اشتبا به وهو دليل واضح  
علم ان ليس مرادهم بالادراك الماخوذ في ترتيبها هو العلم **قوله** والمصنف  
قدم التصديق في الحاشية فان راجع نظرنا الى المذهب والمصنف نظرنا الى  
عليه ذلك المذهب اقول نظرنا في الحق والصق بالعام لان مقام بيان  
معنوي التبيين والوجود في البيان مقدم **قوله** علم ان الادراك المجامع  
للحكم لا يتناول التصديق علم مذهب الاسام والحكام اصلا بين الترتيب  
المذكور علم ما هو المنها من ليس مانع عن دخول الاعيان المحدود فيه  
ولا جامع لشي من الزيادة ويتوجه على الثاني المنع لان المجمع المركب  
من الادراكات الاربعة اذا كان مجامعا لحكم داخل في ما هو المنها  
منه فبعض الزيادة المحدود علم مذهب الامام داخل فيه وايضا بعدد علم  
كل من الحكمين في هذه الصورة انه ادراك مجامع الحكم فبعض ازاله المحدود  
علم مذهب الحكام داخل فيه قال بعض الاناسل ويترتب ان الكل مجامع  
جزءه فثبت ان التصديق علم مذهب الامام والجواب عما ماله ان المنها  
من الترتيب ان يكون الحكم خارجا عن الادراك المجامع والحكام  
علم ما هو المنها من فادكره لا يرفع الشك عما هو المنها من ولا حال  
ان ما ذكره ذلك انما حصل عند التبع لا يعطى سندنا **قوله** الاول  
وضر الشك الثاني فعلة المراد بغيره الادراك الحكم ان يكون الحكم



لاحتياطه وعارضا لا فاعترض عليه بانه اذا اراد معروض الحكم له عروضا  
العارضا لمعروضه فلا شك ان الحكم وكذا ساير الادراك عارضا للشئ  
اذ هي محال كما تقر في الحكمة وان اراد به تعلق الحكم به كتعلق العلم  
بمعلومه فلا شبهه ايضا انه لا يتعلق الحكم بأدراك النسبة ولا بأدراك المجموع  
بل انما يتعلق بالمدرک واجب بان اراد به حصوله بعد بلا واسطة وهذا  
موجب الادراك الثلاثة وفيه ان ادراك النسبة ايضا كذلك بل هو كذلك  
حقيقة ومعطى هو كونه الى اشكر قدس سره في الحاشية المنقولة عنه وفي قوله  
هذا المحرم فان الحكم يتعلق بالنسبة او لا وبالذات وبالجميع فانيا وهو  
فيلزم ان يكون النسبة الملوقة للحكم وحدها تصديقا عند وليس كذلك  
هذا كلامه اقول هذا انما يصح اذا اراد بالنسبة الحكمة السامة الجزئية  
لا النسبة التقييد كما صرح به في حاشية شرح البحر واما النسبة الحكمة  
في النسبة الجزئية الشبوية اذ لو اريد بها النسبة التقييدية فتكون  
الحكم بعد ادراكها بلا واسطة ثم كيف والادراك والاذعان  
الذي من ضروريا الحكم انما يتعلق بأدراك النسبة السامة الجزئية  
تحقيقه وايضا انما يصح هذا اذا كان الحكم ادراكا وبطريقا  
واما اذا كان فعلا فيحتاج الى تصور الحكم بما تقر في الحكمة ولما  
كان نظريا فيحتاج الى تصور الوسط وادراك النسبة الى احد الطرفين

ونسبة الطرفين لا ازاله ثم قال هذا التكلف لا شك انه انما يلحق العوارض  
الثلاثة لا كل واحد لا اثنين منها وفيما للشفق الاول قال في مجموع النصوص  
الثلاثة من حيث ان يلحق الحكم وموضوعه ليس تصديقا وفيما للشفق الثاني  
يقول ان التعريف المذكور ان لم يتناول شيئا من افراد التقديرات على  
من المذهبين الامام والحكماء فلا ضرر فيه لانه لا يتناول ما هو المعروف  
المحذور به عند المتأخرين وهذا هو التقديري على مذهبهم فانه على جميع  
هذا التكلف وصرف الكلام عن الطريق بل لا يتبين ان هذا اثبات  
مذهبنا بل هو لذهب الامام والحكماء المتأخرين يكون الحكم فيه خارجا  
عن التقديري عارضا ليس كونه الى التقديري عندهم موصوفا لصفة الحكم  
وذلك امر مستبعد جدا ويؤيد هذا الوصف ان يكون التقديري نفس الحكم  
او امر يكون الحكم دافلا فيه لا خارجا عنه فالنقطة وقال لا منافاة  
في الاصطلاح بين ان هذا منافاة منهم في الاصطلاح بالاستبعاد والتجوز  
المنافاة فيه بل لكل احد ان يصطلا ثابتا بعد ان لم يكن ملحقا عند  
علماء العربية ولا محذورا في احوال صفات اللاحق على الملحق عندهم  
لانه من ثم الجواز المرسل ولما كان اثبات مذهب جديد للمتأخرين بطلا  
منهم يدل على انهم ذهبوا الى سوى العبارة المحتملة من حيث المعتمدة اثبات  
هذا المطلوب لاحتمالها بعيدا عن الجمع الصواب قد لم يلتفت الى الشرح



رويته وجعل الطرف اعني قوله مع الحكم مستقرا اي متعلقا بتجديد لا  
 لغا راي المانع لا احتياط عارضه كما فهمه الى كون الطرف لغو غيره ووجه  
 وهو ان ايجاصا رويته اذ مع كونه مفضيا الى مذهب جديد لم يكتف  
 معتمد عليه منهم لايتم هذا المانع من الطرف المذكور لانه قربة عليه  
 واذا كان كذلك يكون الطرف المتعلق به لغوا الاستفرا ولو فهم المتعلق  
 من مجرد الطرف او لم يمتد مع الترتيب سواء كان فعلا تاما او قاصدا  
 فالطرف مستفرد بظاهر كلام النسخة وان كان خلاف ما ذكرناه فلا  
 الطرف المستفرد ما يكون عاملا معقدرا عاما لكن التحويل على ما ذكرنا مرج  
 بذلك فليس سره حواشي الكشف وبهذا يظهر وما ذكره بعض الافاضل  
 من ان غير الشارح جعلوا عامل كلمة مع هو المعارضة والجامعة  
 كما ينهم من تنبيه فيكون كلمة مع ظرفا لغوا لان هذا العامل وان كان محذورا  
 ليس من الافعال الدالة المعينة في الطرف المستفرد ولما انشأه رويته  
 جعل عاملها المحذوف هو الموصول الذي هو من افعال العامة فيكون ظرفا  
 مستقرا فانطبق تعريف القدي بن الجارح عن التسميم على مذهب  
 الامام فانقر على هذا لان تعريف القدي بن الجارح عن التسميم  
 لا ينطبق على مذهب الحكماء فان قلت هذا انما هو اذ يصدق على الحكم انه  
 ادراك يحصل في زمان حصول الحكم قلت الحكم وان صدق عليه انه

ادراك يحصل في زمان حصول الحكم الا انه لم يصدق عليه انه ادراك  
 يحصل مع الحكم في زمان واحد والتعريف المذكور يقتضي ذلك فانما لنا  
 لا يصدق عليه لان ذلك يقتضي ان يكون الحاصل شيئين متباينين قوله  
 فانطبق تعريف القدي بن الجارح عن التسميم على مذهب الامام فان  
 لان انطباق التعريف عليه يقتضي مساواة وجه مقتضيه لاشتقاق التعريف  
 ليست صور كما اعتد به قديس سره ولما اراد به التناول بحسب ازا  
 تعريفه قوله بما سبق على ان الامراك الجامع الحكم لا يتناول القدي بن  
 على مذهب الامام والحكماء اصلا وقوله بما بعد ذلك مع ذلك مستف  
 ليست صور قربة واضحة لما قلنا من المراء وبهذا الترتيب الواضح  
 لم يقتض الامر بالكل ولم يحكم بان المراد بعدم التناول المذكور فيما سبق  
 عدم الانطباق بحسب تعريفه ما نحن اعني قوله فانطبق والحاصل انه  
 لولا هذا الترتيب الواضح الصارفة للانطباق عن حقيقة امرنا  
 قوله لا يتناول الى لا ينطبق تعريفه قوله فانطبق تعريف القدي بن الجارح  
 دفعا لما اوردها عليه من المنع هناك لكنه مع ذلك مستف  
 ضرورة الى اخذه فانه بعض الافاضل يمكن ان يقال ان هذه المركبات  
 الست لا وجود لها اصلا لا حسب الاصطلاح ولا حسب غيره ولا يمكن نقض التعريف  
 بامور قربة والافاضل للناسان فرد غير جبران ونقض تعريفه اقول لا



بحسب غيره ثم اذ لها وجود بحسب الاعتبار اذ لا قد ان يعتبر تركب  
 الحكم الموجود في الزمان مع كل واحد من الامور الثلاثة الموجودة فيه  
 ومنع كل اثنين منها فاذا اعتبر تغير موجودات اعتبارية في يتحقق  
 التعريف بما فيها ذكره قدس سره اعتبار لتعريفها فانظر هذا التعريف  
 من الوجود يمكن لا يتحقق في تعريف الماهية الاعتبارية قبل ادفع  
 الانتفاء في المذكور لنائل ان يقول مع كلام الشارع ان السقديني  
 عبارة عن جملة ما يكون حصوله مع حصول الحكم في نفس الامر لا ما يحصل  
 مع حصوله مطلقا ولا شك ان جملة ما يحصل مع حصول الحكم في نفس  
 الامر من الحالة لا ادراكه المركب من التصورات الثلاث من ادراك الزمان  
 هو الحكم لا المركب من الحكم مع واحد من تلك التصورات او مع اثنين منها  
 ولا شك ان ثم هذا المعنى من التعريف اوجب من ثم المعنى والما وجد  
 الاستناد اعتبارا المية واما لدفع بعض ما يرد على التعريف فليجرب هذا  
 لدفع تلك التصورات الست بالمرتب الاول وانه اعلم اننى كلامه وهذا الجواب  
 سند اخص للمعنى المتوجه عليه قدس سره اذ قوله لك يتحقق الى آخره يتحقق  
 دعوى مقدمه ومن ان مراده رحمه الله باذراك يحصل مع الحكم اعم من ان يكون  
 جملة ما يحصل او بعضه فمعرض ذلك ان نل من تلك المقدمة مستند بان  
 مكتفيا منه بذكره يعني لا سلم ان مراده رحمه الله ما هو اعلم لا يجوز ان مع كلام

رحمه الله بما هو اعلم ان السقديني عبارة عن جملة ما يكون حصوله مع الحكم  
 الى آخره وهذا العبارة المذكورة في السند كتمل معنيين احدهما  
 جملة ادراك يحصل مع حصول الحكم وهذا المعنى يصدق على التصورات  
 كما يستفاد عليه وثانيها مجموع ادراكها يحصل مع حصولها ان يكون كل ما  
 مستفاد به بجميع ما يحصل له كما ذهب اليه ارباب اصول وجبته لا يعقل  
 على شئ منها وكل من المعنيين اخص من المعنى كما تركى وما ذكرنا من احتمال المعنى  
 الثاني سقط ما ذكره بعض الانصار بنقله في نقار لان الجملة المضادة  
 الى معنيين احدهما مجموع جزئية وثانيها مجموع اجزاء ولا يمكن ادراك المعنى  
 الاول هكذا الا لزم ان يكون السقديني عبارة عن سبع صور من الصور  
 الست والمجموع المركب من ادراكها الاربع فيكون المعنى مجموع الاجزاء  
 ويصدق على كل من تلك الصور ان مجموع اجزاء يحصل مع الحكم  
 اذ لم يخرج شئ من اجزائه ولما يجوز اعتبار المعنى دايما بقواسطه  
 انه الفعل المستقبل متعلق بمعنى الزمان كثيرا هذا مع ان ما ذكره  
 كلام على السند الاخص كما عرفت وهو غير مانع ولما نل ان يقول من لا  
 اما ان يكون مراده رحمه الله بالتعريف هو الاعم فيصدق بالتصوير الست  
 او المعنى الاخص وهو اما ان يحصل مع حصوله او المعنى الاول من  
 المعنيين المختلفين لعبارة السند فيصدق البصير انما او المعنى



اثباته فيستفي المجموع السديين المتلازمين وله قدس سره ان سلك  
 في اثبات المذمة المنوعة ومقول اما ان يكون مراده بالترتيب  
 المتعالي او الاخص بآفة لا سبيل لما الثاني لما عرفت في حق  
 فتعين الاول **جستد** يستفي الترتيب بالمرتبست المعارفة قدس  
 سره منها بالمثل لا يتوحد فيما هو بصده اذ مع مقام اخر ميسر سلكه  
 ببداد ما عليه اعني اثبات المذمة المنوعة مع ان مقوده قدس سره وهو  
 استحقاق الترتيب حاصل على اي معنى قل مراده **قوله** او مقوده  
 ان يحمل عبارتهم الى المتأخرين عليها كتحمل الى علم مذهب كتحمل تلك العبارة  
 اياه من المذهبين الى مذهب الامام والحكاية وكلامه في ابتداءه ان كانا  
 من المذهبين او بتعريفه الى بعضها منها لا يباينه اذ لم يحتمل عبارتهم المذهبين  
 ويؤيدون اي المذهب المجموع عليه البشارة او الحمل عليه بما يمكن تاييده  
 من حل الاشكال الى بتفخي المصالح ابراد وانما في حل بعضها تاييدها  
 للمجموع عليه وفي بعضها تاييدها للحمل كما استفت عليه في سطوة المذهب  
 المحمول عليه البشارة بقوله اعلم ان مختار المصنف السديين منظوم من  
 لا الحمل عليه لان هذا القول ابطال المحمول عليه لا الحمل وليس له من الاشكال  
 سره هذا وتفسيره بمرتبين بالحمل لا بل لا يمكن قوله في بطلان كما ان تفسيره  
 المحمول عليه لا بل لا يمكن قوله وليس هذا الاشفاق في تضابره لان ابراد السديين

على الترتيب ابطال المحمول على فلا بل لا يمكن ان يقال هذا الاشفاق  
 الذي هو ابطال المحمول ليس بغير ابراد سره لان مقوده المحمل وتاييده  
 بما يمكن تاييده ثم ابطال في كلامه قدس سره **قوله** او في توضيح  
 مما بصده وهو الفرق بين الادراك النسبة الحكيمة والحكم كمال الانساق  
 بينها متخلفان بالذات وبالزمان ايضا في بعض المولود كالاوليات  
 وذلك لان الادراك النسبة الحكيمة هو ادراك النسبة النامة الجزئية الشوية  
 في القبيحة الموجبة والاستغناء في القبيحة السالبة باعتبار عروضة النبوة  
 لها والازعان بها للنفس الناطقة والحكم هو هذا الادراك نفسه لكن سطر  
 عروضة النبوة لها والاذعان بها للنفس فيها متخلفان بالذات متخلفان  
 بالاعتبار الاول مقدم على الثاني بالذات في جميع المواد لان صور النسبة  
 السامة الجزئية سالم يحصل عند النفس لم يكن يتعكس بالاذعان بالادراك  
 ايضا بعضها كالمواد النظرية يتأخر الاذعان والنبول عن حضور صورها  
 عندنا بالزمان المتأخر عن زمان النظر المتأخر عن زمان حضورها  
 عندنا وفي صورة التقديم الزايف لا يظهر الفرق بينها لا كما هو اذا تأنا  
 وزمانا وفي صورة التقديم الزمان الفرق طمس لا اختلافا اعتبارا  
 وزمانا وكلما كانت المادة النظرية اعرف الى وقت النظر اكثر  
 له اوضح كانا تأخر الحكم عن تصور النسبة بزمان اكثر واوفر فكانا تأخر



اوضح والفرق بينهما الطهر واذ كان كذلك فاورده في قوله  
 الفرق بينهما قضية نظرية متأخر الحكم فيها عن تصور النسبة بالزمان  
 عرصة في النظر اذ هي اى في تلك النظرية العرصة فيها كملت متأخر  
 الجرم الى الحكم فارد قدس سره ههنا بالجزم ما يبايل الشك ويتناول  
 الطن والجزم اليقيني وغيره عن ادراك الطرفين والنسبة كالماء تأخر  
 ظاهر كما عرفت ويتكشف معقوده **وهو** هو الفرق بينهما انكشافا  
 تاما في النظرية يتكشف المقصود وبالمراد فهنا هم الكشف وانما طنا الجرم  
 في كلام قدس سره على الحكم اعم من ان يكون ظنا او جزمنا لانه لم يرد بالجزم  
 القضية النظرية العرصة فيها القضية المفهومة التي اوردها في  
 بقرينه قوله واخترنا من الهندسية واذ لم يرد بها تلك القضية المفهومة  
 بل اراد مطلق القضية النظرية العرصة فيها فربما لم يند النظر فيها الجرم  
 تأمل وانا اودعه قدس سره في هذه العبارة جرم **وهو** في كنه ان النسبة  
 الحكمية هي النسبة العامة الجزئية وان الفرق بين ادراكها والحكم اعتدال  
 وان تلك النسبة ليست هي النسبة البعيدة ولا الثبوتية في الموجبة الى  
 نفسا كما ظن كلام جسيما في عدة مواضع من حواشي شرح الرسالة **وهو**  
 ومن اراد الاطلاع عليه فليرجع الى قوله واخترنا الى القضية النظرية  
 العرصة فيها حال كونها من الهندسيات من بين التقابا النظرية العرصة فيها

لأن الاول ايل ومهم الحكماء القديس كما نوا يستدلون في تعليمهم لمعلم البند  
 بها وبالحياتيات تقريبا للاذ كان وتوويها لها باليقينات التي لا يبرهن  
 ابرها غلط كون طرزا الكاسية بسائلها من الطرف القوي بالاشيا فالأ  
 بحال الاول اخر الا قد لجهول الاراء الاعلام احراز اليقين فكانهم  
 اقتد بهم مجتهد كانت للسائل الهندسية والحسابيات ما نوسلاذ كان  
 منعلمهم فلا خيارا للتوضيح والكشف لطالهم باجتهاد واضح او لمع  
 واختارنا من الهندسيات كما اختار الاول ايل لا يباح مطالب منعلم بها  
 اقتد بهم وقوله لأن الاول ايل امل لا خيار الاول ايل الوجه الاخير اظهر  
 واضح مؤنة وما قول وحق هذا المثال لشهرته تايد للتوحيين وبما  
 ذكرنا من بيان المراد النوع الايراد بان ابتداء الاول ايل بها في تعليمهم لا يتفق  
 ايد المسئلة منها نظرية في اول الكتاب نعم في الكلام نوع فتور عن الزمان المرام  
 لانهم العوام يعلم قربة التام قوله وحق هذا المثال بين القضية النظرية  
 العرصة فيها المتعلق باول الاشكال وانا قاله هكذا ولم يقل بالمثل السطح  
 اشارة الى جهة الاستنباط الشكل ههنا احاطه زمانا واحدة او اكثر  
 بالشيء وموجبهم ان كان الشيء الحاط جسام مسطح ان كان سطحه في الجرم  
 في الاول على السطح في الثاني الخط والسطح هو المقدار الذي يقبل الان  
 في الحقيقة الدل والعرف فقط والخط المقدار الذي يقبل الان في جهة

مع  
 شرح



واحدة من القول فقط والخط مستقيم ان اشترط فيه الواقع على وسط الشئ  
 ووسط عند تدفين النظر وغير مستقيم ان لم يكن كذلك <sup>في</sup> المثلث اذ لا الاشكال  
 المسطح المستقيم الخطوط اذ لا يمكن احاطه خط واحد مستقيم ولا خطين  
 مستقيمين بالسطح ويمكن احاطه الخطوط الثلاثة على الاستقامة والقيسة  
 الحاصلة من احاطتها بالسطح مثلث فالمثلث اذ لا الاشكال المسطح المستقيم  
 الخطوط وانما وصف الاشكال مستقيم الخطوط لان المثلث ليس له الاشكال  
 المسطح مطلقا لان الزاوية يحصل خطا غير مستقيم في اوله مطلقا الاشكال ان  
 لم يكن اذ لا الاشكال مطلقا هذا وقد تخيم المثلث باذ لا الاشكال المسطح  
 بحيث لا يكاد انه اولها كذلك هو اول الاشكال المجتمعة المستوية  
 ولا اختصاص للزاوية بالسطح وايضا نسبة البرهان الهندسي اليها علم هذا  
 القضية النظرية العرفية فما ان المثلث المسطح والجسم على السور كما ان نسبة  
 النظرية المذكورة البرهان كذلك اللهم الا ان يدعى ان البرهان والقضية المذكورتين  
 اختصاصا بالسطح في غرض الهندسي ونظيره وان لم يكن لهما في انفسهما  
 به لكن تلك القول غير معلومة **قوله** فبني على ما سمعته الى لانه  
 واضح لا خفاء فيه كما يراى من ظاهر قوله لا خفاء في اننا شكلها قبل  
 قيام البرهان ويجوز ما بعده فيحصل لنا حالة ادراكية معبرة للحالات  
 السابقة يعني ان هذا الوصف ليس بواحد تحت قوله لا خفاء في ارادته

وان كان واضحا كتحته في ظاهر عبارته حتى يتوجه اليه ان فيه فسادا  
 كان الخط هو من كلامه رحمه الله ان المراد بالحالة الادراكية الحاصلة بوقوع  
 البرهان المعبرة للحالات السابقة بما بالحكم فقط لانها الحاصلة بعده حقيقة  
 والحالات السابقة حاصلة قبله وان كان يقصد بها على المجموع من حيث هي انما ليست  
 حاصلة قبله وانما هي حاصلة بعده وكان الخط هو من قوله رحمه الله فبني  
 الادراكية الحاصلة مع الحكم ان يكون اشارة الى ما اراده بالحالة الادراكية  
 الحاصلة بعد البرهان نظر الى الخط هو كما كان يمتنع شيئا احد ما في الحكم  
 كما دلت سابقا فينا قوله سميت بقوله في الحالة الادراكية الحاصلة  
 بالتقدير عند المتأخر في هذه الحالة المركبة من الادراكات الاربعة <sup>في</sup> الحالة  
 البسيطة التي هي الحكم نفسه كسر من الكيفية الادراكية بالحالة الادراكية المركبة  
 مرعا للكلام السابق او اللاحق عن ظاهر ما سميت كما بالمانع الثاني  
 فان الترتيب الواضح لزعمه كسر دون الاول فان فيه نوعا من كسر  
 منه يتبين وانت خير بان قوله سميت بقوله بدون تعين تعيد المتأخر في  
 لا يدل على المراد وكلامه قدس سره على هذا التفسير فليست هن ترتيبا  
 ايضا وانما الترتيب الواضح هو قوله فيها بعد وجوبه ان المصنف اختار ان <sup>يق</sup>  
 مجموع الادراكات الاربعة <sup>في</sup> <sup>في</sup> وقيل الحكم بالثبوت والاثبات لافتراق الترتيب  
 الى لافتراق الحكم الترتيب لافتراق المركب الترتيب فان لم يكن يواظف



الحكم واليه اشار قدس سره بنزه فان ادراك المركبات السببية الى اخره  
والمراد بالحكم هنا علم ما علمه الله ادراكا سببيا الى اخره من ان يكون  
لك النسبة خبره ادراكا بانه تامه او تنبيذ به وحمل الحكم عليه فلا زمام  
عليه التعم ولا ضرورة في كلام المصلي بل الى ان يمكن ان يقال قوله سنا وانما  
تفسير وتفصيل الحكم لا تنبيذ به والمخبر انه كان ادراكا يحصل مع الحكم نفس  
وانما ما هو يكون المراد باننا ادراكا ان النسبة ليست بواقعة وبالايجاب  
ادراكا ان النسبة واقعة فيها كذا في الحكم المظهر فيها كالمصطلح  
وعلم ما ذكره وهو ان يكون المراد باننا النسبة وبالايجاب المشتبه  
يكون قوله باننا والاثبات متعلقا بالحكم ولا يخفى ان هذا القول اذا لم يكن  
قبولا للحكم كما اعترضه وهو لا يخرج الحكم الاثنا كما يخرج السببية  
واليه الاشارة في كلمة قدس سره حيث قال فان ادراك المركبات السببية  
بل الاثنا ايضا من قبيل النقور فلا وجه للافتقار الى التوفيق لاجل  
التنبيذ بل يريد ان تعلم العلم اما النقور القدر في تعلمه من  
ايراده التي بعضها هذه العبارة ولهذا التوجيه وبعضها بتوجيه آخر  
وبعضا بعبارة اخرى وبعضها علم المذهب السخوف وبعضها علم المذهب  
الانكسار وبعضها علم المذهب الحكيم اشكاله على سبيل التوزيع بعضها  
مختص بعبارة دون عبارة وبعضها يعم وتختص بتوجيه دون توجيه وبعضها

مختص بمذهب وبمذهبين وبعضها يعم واليك التبيين والمميز والكل  
متوجه على هذا التعميم بهذا التوجيه فتمام هذا التعميم ينتج ايرادا  
وطه قوله ليكشف عليه الحال الجلية لجهة التبيين كذا في الصحاح  
الى ان يثبت عليك حال التعميم والجهة البقية منها السر والسر وهو الذي  
بكم قوله فاشكال الاول مختص لما اختاره من توجيه التعميم  
هذا الاشكال غير مختص بتوجيه بل يرد على ما من اختيار ان القدر في  
هو النقور المعروض للحكم ايضا بان يقال توجهك لا يصح علم شيء  
من المذهبيين ومعلوم واجب سليم ورود حاصل الاعتراض دون خصوص  
اذا تقرر ان يقال ان هذا التوجيه لا يكا ديم اما الجواب لا يصح الا  
من طرف هذا الغايل كما لا يخفى على من لا يدرى الى هنا كلام الجيب ولا يخفى  
عليك ان حاصل الاعتراض ايضا لا يرد عليه لانه ليس بعد وتبيين التوفيق  
علم شيء من المذهبيين بتوجيه كما عرفت سابقا فكيف توجه عليه ان توجه  
لا يصح علم شيء من المذهبيين وهو لا حاجة الى محتمل جوابه وهو من طرف  
هذا الغايل كما لا يخفى قوله لا عار في الحكماء ومعلوم ان عدم انطباق  
توجيهه هذا الى عدم صدق التحريف بهذا التوجيه علم القدر في علم المذهب  
الحكماء ومنه علم ما ذكرناه سابقا من ان مع التوفيق على توجيههم  
ان القدر في ادراك تحصل هو الحكم معان زمان واحد لانه ادراك



يحصل في زمان يحصل فيه الحكم وادفلاض في صدق التوفيق بتوجيه علم  
 التصديق على رأي الحكماء وكلمة سائر قوله ما سبقت فيه مصدرية وغيره القول  
 عليه عايدوا المذهب في اشارة الى ترتيب المذهب الذي اختاره المعنى  
 عن ترتيب الترتيب المستند من اليمين ليس يوافي تحت الاشارة بل هو بيان  
 للواقع في بعض النسخ انه سبقت في يدول ما سبقت فيه والمالك واحد وقوله  
 بناء على ما سبقت من ان الحكم ادراك اه لا علمها هو المذهب عند الحكماء  
 اذ الحكم عنده فعل **قوله** وقوله المذهب الزمانية الى قوله ما ذكره رحمه الله  
 من الجواب لا يوافق علم افعال المذهب الزمانية بل علمها علم مضافا  
 الاعم من الزمان والزمان في الجواب لان كلام المعترض مبني على نفي المعية  
 الزمانية والجواب نعم بان يقال في اخفى من مطلق المعية ونفي الحاشي لا يتم  
 نفي العلم فلا دلالة في كلامه رحمه الله علم انه على المعية علم الزمانية اللهم ان يقال  
 لما كان العلم به المتبادر المعية الزمانية فالاداء والاسباب ان يعلمها او يوفق  
 بين الحلال والاطلاق بان يقال لفظ مطلق علم المعية الاعم مستعمل فيها  
 والمعية الاعم محولة في هذا المقام علم الزمانية اذ في ضمها يرفع الاشكال  
 قوله والمراد المعية المعية اياها فلا يرد ان ادراك احوال الطرفين لو النسبة قد  
 يحصل مع الحكم ونحوه الى بالزمان فلا يتأخر النسبة عن الطرفين اياها بالزمان  
 فان قلت فعلا اذ المبنى النسبة اوله واما اذا كانت اولية فمصولها مع حصول الحكم

اياها وكذا اصول احوال الطرفين مركبا مع تلك النسبة وكذا اصولها مركبين  
 معا فيستغنى بابع صور احوال معايرة للمعنى فقلت ادراك هذه المعية  
 نحوها وكذا احوالها ثلث السابعة فان كان حصولها مع حصول الحكم اياها  
 لكن هذا النوع من الادراك لا يكون حصوله مع حصول الحكم اياها فالمراد هذا  
 فان نفي الاعية كفى وما ينافي من ان مراده رحمه الله ما يحصل عند حصول حكم  
 دفعا لا تنافي في التوفيق بالصور ليست وقد سبق بيانه برفع الانتفا في  
 ايضا بلا اعتبار قيد الروام مع المعية فلا اشكال اي من هذه الجهة المذكورة  
 لانه لا اشكال اصل كين والانتفا في بالصور ليست بان يتبادر  
 توجيه غيره رحمه الله من حمل التصديق على احوال المذهبين كعاجب الكشف  
 دون من ذهب اليه ان مجموع التوفيق الى آخره كنز الاسباب وذاك  
 الى عدم دخول الحكم تحت العلم امر محقق لان القول ان العلم الاجناس  
 العالي للموجودات الممكنة وعلم ما ذكره الحكماء عشرة مسائله ثانيا كليا  
 بالضرورة كما هو شأن سائر الاقسام فلا يندرج ما يصدق عليه احوالها الى  
 اصول القول المتبادر كالحكم الصادق عليه الفصل الاول في اصول القول  
 العشرة فيما يصدق عليه مقولا اقول كالمعلم انه صادق عليه الكيف الذي هو بديهي  
 انوار الجانبيين في كلياته ولا يتبادر وقت عليه القولان سالان الصافي  
 علم الصادق علم الشيء صادق علم ذلك الشيء وانما ربا بديهيا في بديه  
 العلم بين متولين ككيفية ولا تنفصل الى ان العلم



فيه خلاف موصوف في الواقع فقط لا باعتبار الاشارة ايضا  
 خلاف الواقع فالاشارة منطوقة عن الوصف بانه من العلم  
 ليس بجاصل قبل ارتسام الصورة في الذهن وحاصلها في العلم  
 الى حين الارتسام شيان الصورة المرسمه والاشارة  
 عنها بالقبول قطابته من الحكماء العالمين بالارتسام ذهبوا  
 اما ان العلم هو الاول وطائفة منهم ذهبوا الى ان العلم هو الثاني وكل  
 من التزيين مرجحان وما ذكره قدس سره انما هو منشاء للخلاف لا  
 امر مستقل سببا وانما وصف الخلاف باوصف لان ما ذكره ليس  
 اشارة الى مطلق الخلاف بل الى الخلاف الذي في الترتيب بالارتسام  
 قال انه اي العلم من مقوله الانشأ نسبة مخصوصه بها يكون العالم عالما  
 والمعلوم معلوما وهو جمهور المتكلمين المنكرين لثبوت غير ما يولد والاسم  
 الرازك المعترف بثبوت الصورة والوجود الذي فان جعلت من كلمة  
 من كانه عن الاسم فقط بقوله قول والاسم مع كونه قائما الى ان  
 قوله يقول ايضا في حالة الارتسام ان يكون المعنى من قال بان العلم  
 من مقوله الانشأ يقول بحصول الانشأ في حالة الارتسام كحصول الصورة  
 والانفعال فيها هذا المعنى قوله ايضا وهو على هذا متعلق بحصول الانشأ  
 بعينه مقوله الانشأ في حالة الارتسام كما ان الكيفية الانشائية حاصلتان

فيها والاسم مع كونه قائما بالارتسام الصورة والوجود والوصف  
 ذهب الى ان العلم من مقوله الانشأ فهو ذلك العالم لان غيره من  
 العلمين بالارتسام لم يقولوا بان العلم هو الانشأ ومن العالمين  
 بالانشأ لم يقولوا بالارتسام وان جعلت كناية عن جمهور المتكلمين المنكرين  
 بالارتسام والوجود الذي بقوله ذكره قدس سره لمذهب الاسم فيها بقوله  
 والاسم مع كونه قائما الى ان وهو الاظهر يجب ح صرف قوله يقول ايضا  
 الى عن طاعة وهو ويكون كلمة ايضا متعلقا بالفعل بقوله لا يحصل  
 ويكون فاعل يحصل مجرودا عن خصوصية ما خذوا معه وصف كونه  
 حاصل في حال الارتسام فيحصل قبله ويكون المراد بحال الارتسام  
 حالة يقول الحكماء بالارتسام فيها لا ذلك العالم الذي يقول ذلك العالم  
 ايضا بحصول شيء وهو الانشأ في الواقع في زمان كما يقول الحكماء  
 لارتسامه وعدم حصوله قبله كما يقول الحكماء بحصول شيء وهو الصورة  
 والانفعال في الواقع في ذلك الزمان وعدم حصوله قبله وجعل كلمة من  
 كناية عن الجمع بعيد غاية البعد وموط **قوله** ما يصدق عليه ان العلم  
 هذا النوع من العبادة مشايخ والطائفة ان يقال ما يصدق عليه  
 العلم اذ الصانع عليه العلم لا انه علم وموط انما يقال هكذا  
 تنقيصا عما المراد اذ اصدق الله على الله اعم من ان يكون بطريق



الايجاب والسلب كان اصل التركيب هكذا يصدق عليه العلم بانه  
 علم كاي بطريق الايجاب يحقق عن معنى البقاء كحذف العلم استغناء  
 سبانه ثم حذف حرف الجزاء اعني الباء وموقفاً من ان وانا ويمكن ان يقال  
 كلمة علم بمعنى صدق في معنى التحقيق **قوله** لا بد ان اذكر ما يصدق  
 عليه الجوانب هذا تنوير بما ادعاه من قوله والجمع المركب مما يصدق عليه  
 العلم ونما لم يصدق عليه لا يكون علماً بالضرورة وبيان تلك الدعوة كما يظهر  
 من التنوير هذا المركب مما يصدق عليه شيء او عالم يصدق عليه ذلك الشيء وكل  
 ما كان كذلك لم يصدق عليه ذلك الشيء بما يجمع المركب من التقررات  
 اثنان الحكم لم يصدق عليه ذلك الشيء ان ذلك العلم وفيه حكمة لان كلمة  
 اكبر من موعده كيف المركب مما يصدق عليه الزود كما لو اورد عالم يصدق  
 عليه كالاثنين يصدق عليه الزود وكذا المركب مما يصدق عليه الجوهر وما  
 لم يصدق عليه كالعرض التام لم يصدق عليه انه جوهر لعدم احتياج  
 المركب الماشع منومه وهذا المثال صريح قدس سره في موافقة شرح  
 الناصح ولذا انما في موافقة شرح الرسالة المركب من الشيء وما ينافيه  
 لا يلزم ان يكون بحيث يصدق عليه ذلك الشيء وعلى قوله صحتها لا يكون علماً  
 علماً لا يلزم ان يكون علماً توفيقاً بين ما ذكره ثلثاً وما ذكره في حواشي  
 شرح الرسالة وجه لا يرد عليه المنع المذكور لكن لا يلزم هذا

النام كما لا يخفى على ذي الانعام وبيان ذلك الدعوى بوجه آخر وهو  
 ان يقال ان لو كان علماً لتعاقبت القولان اعني النفي والكيف او  
 الانتفاء على ذاته واحدة فمع ورود المنع عليه اذ الصدق على الكل  
 لا يستلزم الصدق على الجزئية فيما يتناول الكل الجزاء بالوجود كما نحن فيه  
 لا يلزم التنوير المذكور ايضا لا سماعاً فدر مشركين بها في وجوب التنوير  
 في الحكم **قوله** رحمه الله وجوابه ان الحكم انما الظاهر ان الجواب باختيار النفي  
 انما الذي هو مذهب الامام كما يعلم من الجواب لجواب الاول ولا شبهة  
 في ان الحكم عند الامام فصل لا ادراك فكيف يتفهم في تطبيق التعريف  
 على مذهب الامام كون الحكم عند التحقيق ادراكاً والجواب انه رحمه الله يصدق  
 تطبيق التعريف على ما يصدق عليه في نفس الامر ما هو تعريف الصدق  
 عند الامام وهو مجموع الارشاد الارضية لا على ما يصدق عليه في اعتقاد  
 الامام ما هو تعريف الصدق عند حصول الارشاد الثلاثة والحكم  
 الذي هو النفي باعتقاده والخطأ مهران المراد بقوله ادراك ان  
 النسبة واقعة او ليست بواقعة صورية ان النسبة لا يقول ان النسبة  
 واقعة او لا لان كان من قبيل الانتفاء كما لا يخفى فلا يصح في التوزيع  
 عليه بقوله فهو من منزلة الكيف اذ كان كذلك لا يكون عطف  
 على اذ كان وقبول للنفس لكن قوله قدس سره وسواء في ذلك الاو اعان

في جواب التنوير المذكور



والقبول ادراك ان النسبة واقعة او ليست بواقعة يدل على ان النسبة  
في شكل التوزيع المذكور اللهم ان يقال معناه لامن مقول الفعل  
اعلم من ان يكون من مقول الكيف او الانفكاك او يؤيده قوله  
وكيف لانه لان هذا القول لا يفيد الا ان الحكم ليس بفعل وامانه  
من مقول الكيف مخصوصا او الانفكاك كذلك فلا كما لا يخفى  
وتوهم بحسب اللغة ان النسبة لا يقع ان من تروم ان الحكم فعل تاما  
او هم هن الببارات الموحدة لكون الحكم فعلا ولا عبرة بأمرها  
مما بين من كان عارفا فالحال اهل من اهل الفعل لا ينبغي ان يوجه  
امثال هن الببارات فان اهل اللغة لا يفرقون بين الفعل والقول  
في التفسير يعتبرون عن القول بالفعل ويقولون للناظر انكم  
الناظر والقول اسم القول ولو كان كذلك فالبقولة التمر  
في العناء علم الفعل دون اللغة وهذا نوع يغير لمن ذهب ان الحكم  
فعل تاما متصفا **قوله** الى مطابقة الكتاب انشأ اي ادراك ان  
النسبة المقولة مطابقة وموافقة لا شبهة ومع النسبة الخارجية  
والجمع باعتبار المورد في المكون الجايه او سليمه وانما انشأ وقوع  
النسبة او لا وتوهمها بالمطابقة او اللامطابقة ولم يتركها على حالها  
الذي يفهم منها لان النسب علم ما بين الحكم ليست لها وقوع وتحقق

٢٠٧  
ووجوده الخارج بل الخارج طوفا لا انشأ لا لوجودها وتحققه بل  
من خواصه قد سكره شرح النجاشي **قوله** المدرك اي هذا المدرك للشك  
علم المدرك الاربعة امرا جالي اي ملحوظ علم وجه يكون مرآة للملاحظة  
الطرفين وحالا من احوالها لا علم وجه يكون ملحوظا بالزات بحيث يمكن  
ان يحكم عليه او به بجهن الملاحظة بدار ادراك النسبة بين الطرفين مثلا  
اذا ادركت زيدا ومفهوم الكتاب النسبة الحكمية فبعضه كمدرك ان زيدا  
كانت على وجه الاذعان والقول فالظاهر هل صدر عند هذا الادراك  
ان يحكم علم النسبة او ما عارضه لا اظن ان ترد من هذا الكنت اذا  
رجعت ما ادركت وفشت عنه وجودك ان هناك امرا هو المحكوم عليه  
وامرا هو النسبة بينها بالوقوع او اللا وقوع في يكون مدركا منك من  
ملحوظة ملاحظات اخر سول ملاحظات باقوت علم الحكم باحد الطرفين  
علم الآخر وملاحظة النسبة من بين تلك الملاحظات الاخر نصب لينة  
اذا عرفت هذا فنقول النسبة واقعة فنقل النسبة الاجمالية الى النسبة  
الاجبائية والنسبة ليست بواقعة فنقل النسبة الاجمالية الى النسبة  
السلبية ومن النسبة المذكورة في التفسير الحكم المحكوم عليها  
الوقوع او اللا وقوع ليست النسبة الاجمالية الى اصدار القضية  
الاجبائية او السلبية بل هي من مفضل ملحوظة علم وجه التيقن النبوت



فيها يمكن ان يبرح مع المحكوم عليه بالاثبات بل النسبة الاجالية السلبية  
 فاذ الرظف تلك النسبة والوقوع واللا وقوع والنسبة بينها لا علم ولا  
 وعان بطريق الاكسال كما عرفت ما زيد كاتب بصير المجموع امر او حوايتا  
 هو النسبة الحكيمية التي في جزء من القضية اعني النسبة التي في طرية ولو اخطت  
 علم وجه الاذعان بصير المجموع امر او حوايتا هو الحكم الذي هو جزء من القضية  
 وبسبب ادراك اليقين فكما هو جزء من التقيدي علم مذهب الامام ونفسه على  
 مذهب الحكماء ومن توهم ان النسبة الحكيمية من هذه النسبة التي هي جزء من  
 قال النسبة الحكيمية نسبة تقييده بثبوته في القضية قد عرفت سابقا  
**قوله** فهو اي الحكم من متولد الكيف وهو من قبيل العلم الى اي متولد الفعل  
 الى من قبيل المعلوم واستقر علم الكيف في ادراكه هذا العلم ولم يردوا الامر  
 بين الكيف والانعكاس كما هو ظاهر الحال لانه اي كون العلم من متولد  
 الكيف المذهب المتصور في العلم وان اردوا كونه الماهية المقررة حاشية  
 معزاة العلم فتولد لان الصورة يوصف بالمطابقة كالعلم والانعكاس  
 لا يوصف بها وكذا الاضافة وكذلك اي كونه المذهب المتصور  
 قد مر انه اي كون العلم من متولد الكيف علم كونه من متولد الانعكاس  
 او الاجتباء فلا يرد على العلم هو من متولد الكيف والانعكاس  
 واستقر ثانيا **قوله** ولولا ان الحكم صورة ادراكية لما صح ذلك القول

والنفسان هذا الحكم انما يصح لولا الشرط المذكور بالثابت بل  
 الذي سبق اي لو كان الحكم فعلا لها لما صح ذلك اليها والاصح هذا الحكم  
 لا يتوقف على كون الحكم صورة ادراكية اذ لو كان من متولد الانعكاس لكان  
 ايضا في متولد قد سكره فلو كان الحكم فعلا لها لكان نسبتها الى النسبة  
 اليه اى الى الحكم بالصدر عنها لا بالتبول من المبدء فخرج بنا ذكرنا من المراء  
 الاشكال الثالث عام بحيث يتناول المذهب المستحدث الى اي الاشكال  
 عام لتوجيه رداه ولتوجيه ان ادع الاصفهان المثبت للمذهب  
 وتناول لتوجيه رداه في الثالث وامانت ولا لتوجيه ان ادع  
 الاستغناء فخرج لانه لم يخل الحكم جزوا من التقيدي لانه جعل التقيدي  
 عبارة عن مجموع التقررات الثلاث فقط فلم يلزم تركيب الشئ من التقيدين  
 ولم يلزم جعل التقررات اربع شرطا للحكم فلم يظهر اشتراط  
 الشئ بنقيضه فلذا اورد عند سكره التبيين عليه حيث يقول فان الموضع  
 شرط هذا الحكم انما يثبت من تفسير الشئ في قوله رداه او استمر  
 الشئ بنقيضه بالحكم ولوا بجمع الشئ على عمده ليكون علم مذهب الحكم  
 عبارة عن الحكم وعلم قول الاصفهان عبارة عن التقررات الثلاثة كما انه علم  
 مذهب الامام عبارة عن الادراك الاربع لكان اكثر من التقيدين طائرا  
 علم المذهب المستحدث ايضا **قوله** ومثله التقررات التبادلية



ذكره اعني خلوه عن الحكم لان خلوه عن الحكم يحتمل وجهين احدهما  
 عدم تقييده بعدم الحكم **وعلم الاول** يتوجه الاعتراض الاول **وعلم الثاني**  
 يتوجه الاعتراض الثاني فليس قيد المذكور محل ما مر في ورود الاشكال لا الزكوة  
 حتى يرد عليه ان هذا الاشكال بعينه وارد على التفسير المذكور اعني قولهم  
 العلم اما تصور واما يقبلون كما اوردوه في نسخة اخرى للرسالة في  
 عدم ذكر اليقود هناك وما ذكره بعض الافاضل في دفع الاربعة في قوله  
 قلت لانه ورود الاشكال اذا يجوز ان يراد بالادراك فلا يقيد  
**الا** مفهوم اعني الادراك فمكابرة اذ من البين انه يجوز ان يقيد في قوله  
 قلت يجوز ان يراد بالادراك ان هذا اللفظ وان لم يجعل للادراك المطلق  
 باعتبار وضع العرف الا انه يحتمل باعتبار وضع الاصطلاح واليه يرجع  
 انما يكون صحيحا اذا لم يكن اللفظ محملا للغة التي ردد المراد منها  
 اصلا لا باعتبار العرف ولا باعتبار الاصطلاح بل بقول المطلق  
 اول لهذا الوصف لانه حال عن القيود كلها هذا انما يستقيم اذا كان  
 ارادة كل من المعنيين من اللفظ باعتبار معنى الاصطلاح ووضع الاول  
 واما اذا كان ارادة معناه الاول منه باعتبار الوضع العرفي وادراك  
 معناه الثاني منه باعتبار الوضع اللغوي فحيث الاولوية لم يزل لا يبعد  
 ان يدعى العكس لكونه ان وضع العرف من الاصطلاح الذي به النحاط

منها والاولا ترك من الدعوى لا يمكن المناقشة فيها ونعم المراد بدونها  
 وكما من قبل هذا الجواب عن سوال متقدم عما قوله حال عن القيود كلها  
 فنقول بالسؤال ان قوله ما ذكرناه وصف لقوله ادراكا وكل وصف هو قيد للموصوف  
 فكيف يصح التعليل بانه حال عن القيود كلها وبيان الجواب ان الوصف قيد  
 للموصوف كسب اللفظ الى كسب ما ينهم من اللفظ وكما من قبل كسب اللفظ موصيا  
 الاطلاق اي لاطلاق موصوفه من حيث المعنى وباعتبار المراد ولما كانا لا  
 كثر اما يكون قيد للمطلق مضافا الى المقام فلفظ ان يقال هذا القول لا يجوز  
 نقلا لان الاطلاق ايضا قيد للمطلق فانه اذا راد عنه بقوله من غير ان يجعل  
 الاطلاق قيداً فانه قلت اذا كان شئ قيداً له وذكره بعد مقيدا  
 به البتة ولا يمكن ان لا يجعل قيداً به مع ذكره معه على طريقة القيدية  
 قلت ليس كونه الاطلاق قيداً للمطلق ذاتيا لا عرضيا لانه لا اشكال  
 واليه ان رددت سرور الى كسبه بقوله ملاحظة الاطلاق متقدمة على ملاحظة  
 القيدية وليس الاوامر مستلزمة للثانية يعني ان هناك ملاحظتين متقدمتين  
 على الثانية فلا يكون ملاحظة الاطلاق وملاحظة تقييد المطلق به والاولا  
 من الملاحظتين متقدمة على الثانية فلا يكون الملاحظة الثانية ذاتية للاطلاق  
 والا لست قد انت الثانية على الاول ولا يستلزم الاوامر مستلزما لثانية فيمكن الملا  
 الاول بدون الثانية فيجوز ان لا يفرض كونه قيداً للمطلق **قوله** والما غيره الذي



جعل فيها له في صفة الغير الزه جعل فيها لاشارة اما ان ينقسم الشيء الى اثنين  
والا غيرهما فادنى احداهما دلالة التسميم على ان مطلق التصور اخفى من العلم  
وثابتها دلالة على ان الاخص من التصور هما ين له وكلاما خلافا لواقع  
وهذا يمنع على ان يكون كله اما للانفصال الحقيقة كما هو الظاهر في الجنبه  
منها في مقام التسميم اذ المقصود منه تحصيل الاقناع بما هو البطلان وذلك  
للانفصال الحقيقة لا غير اولئك الجمع لا يمنع الظاهر كما ذهب اليه كاسر  
في شرح الكشف لما كان ينما ذهب اليه الكاتب خلاف الظاهر وينوب للفتوى  
من التسميم من الامر على ما من رعاية للظن هو وصفا للتسميم  
او اشتراط الشيء الى الحكم بنفيته فان قلت لم يشترط بالحكم علم مذهب  
الحكيم والاصحاب حتى خفي اشتراط الشيء بنفيته علم مذهب الاصحاب انا  
اما ان الله يقول فان الموضع شرط لوجود العارض لم ينشر علم المذهب المستند  
بالتصور الثالث او كونها تصديقا او بعده ليكون اشتراط الشيء بنفيته  
ظاهرا علم هذا المذهب لظهوره علم مذهب الحكم فانه كما ان التصورات الثالث  
شرط للحكم كذلك الحكم شرط لكونها تصديقا علم المذهب المستند وذلك  
ما قلنا لان صيغة بنفيته راجع الى الشيء المشروط فلو جعل عبارة  
عن الحكم يلزم اشتراط الشيء بنفيته لان لا يلزم اشتراط الحكم بنفيته  
الحكم ولو جعل الشيء المشروط التصورات الثالث او كونها تصديقا

٢١٠  
لم يلزم اشتراط الشيء بنفيته ذلك الشيء لان الحكم ليس بنفيته كونه التصور  
الثالث تصديقا ولا التصور بل يلزمها ان لا يكون الحكم ولو جعل الشيء المشروط  
عدم الحكم لم يلزم من كون التصديق مشروطا بالحكم اشتراط عدم الحكم بالحكم  
بل يلزم اشتراط عدم عدم الحكم بالحكم كما بينه قدس سره فان قلت قد جعل الامام  
التصورات الثالث المفيدة بعموم الحكم شرط التصديق والحكم شرط التصديق  
الاصلية نفسه سواء قسم العلم اما التصور التصديق او لا كان هذا التصديق  
كما كان ايضا فلا يفتقر الى التسميم قلت من هنا في آخره  
**التسميم** وهو ان العلم امر موجود فتنقسم الى قسمين بطلان وهو بكل منهما  
وان كان التصديق باي معنى كان مستلزما لامتناع اعتبار التصديق  
التصديق وان لم يلزم اجتماع التسميم لا يكون موجودا فيكون التسميم  
والاعمال وجودا امر غير موجود وهو ناسد وهذا التصديق هو المراد بقوله  
يلزم امتناع اعتبار التصديق التصديق ان لم يلزم امتناع التصديق وامكانه  
اذا اجتمعت تركيبة من التصور وجه تسمي الارادة لان الاول مستلزم للثاني  
فصح استحالة **فيه قوله** وذلك اذ جعل الحكم نفس التصديق الا ان لزم اشتراط  
الشيء بالتصديق حاصل وتسميم الحكم نفس التصديق او عارضا له لانه متضمن  
لجهد الوقت وان كان الظاهر من كلامه هذا والا لوجب الخ لانه لفتوا  
الثالث شرط لحوصل الحكم سواء جعل الحكم نفس التصديق لوعارضا له او جزءا له



ايضا كان **حسن** **قول** الى بقوم الشيء الموجود بالوجود الالهي لا الامنة  
 ومن الظاهر ان يكون المسجل ايضا موجودا بوجوده ظاهرا ولا حاجة  
 الى تحصيل الوجود الخارجي بمعنى ان يكون خارج الزهن طرنا لان المسجل  
 كما لا يكون موجودا بوجوده خارجي بل هو لا يكون موجودا بوجوده اميل  
 بل لا محالة بتفصيله وهنا لان ما نحن فيه ليس موجودا خارجيا لهذا المعنى  
 ومن فسر الوجود بالثاني اخرج المسجل فاعتبر في عليه قدس سره  
 بان هذا مخالف لما تقدم من كلامه حيث لم يجعل العلم من الوجودات  
 الخارجية فان اراد بالثاني الالهي لا اميل فتفسيره موجه والاعتراض  
 ساقط لانه قدس سره لم يرد بالموجودات الخارجية فيكون العلم منها هو  
 الالهي بل اراد بها كون خارجا الزهن طرنا لوجوده وقد سبق بيانه  
 هناك فلا مخالفة وان اراد به ما يكون خارج الزهن طرنا لوجوده فتفسيره  
 غير موجه لما عرفت من عدم الاحتياج اليه بل عدم الصحة وان كان اعتراضه  
 نظرا الى تفسيره موجه لا يستلزمها اجتماع التقيضين ومما الحكم والحكم  
 ليس بوجوده وذلك لانه اوجد التقديري وهو الحكم لانه جزءه وجزء  
 الوجود موجود فيصدق الحكم موجودا ووجد ايضا التصور السابق  
 لانه جزءه الآخر وهو يستلزم عدم الحكم فيصدق ليس بوجوده هذا  
 السبق وعلى تقدير الاشتراك في مذهب الحكم اذا اوجد التقديري

الحكم وجود  
 وجد الحكم لانه نفس فيصدق الحكم موجودا اذا اوجد التصور السابق  
 لانه شرطه لعدم تقدم الحكم لان عدم الحكم معتبر فيه فيصدق الحكم ليس بوجوده  
 وعلى المذهب السابق اذا اوجد التقديري وهو الحكم لانه شرطه فيصدق  
 الحكم موجودا ووجد التصور السابق لانه شرطه لوجود الحكم لان وجوده المودعي  
 شرط لوجوده العارض لعدم الحكم فيصدق الحكم ليس بوجوده واجتماع التقيضين  
 على هذا التفسير متعلق بالتقدم والاستلزام المذكورين تعلقا تاما واضحاً  
 وقوله فان قيل لا يمنع للزوم تقوم الشيء بالتقيضين او اشتراكه  
 بتقيضه من اعتبار عدم الحكم في التصور السابق واعتبار التصور  
 التقديري في الزام لزوم ذلك منه وانما يلزم ذلك ان لو كان عدم الحكم  
 مطلبا معتبرا في التصور ليس كذلك بل المعتبر فيه عدم حصول التصور مع الحكم  
 معية زمانية وحاصلة عدم حدوث الحكم والتصور معاً زمانا واحدا  
 وهذا عدم الحكم عرفا فاما لا عدم الحكم مطلبا والمعتبر في التقديري  
 حصول مجموع الامر كما الاربعه معاً كذلك وما ليسا بتقيضين لاختلاف  
 الموضوع فيهما فعلا فقد يركونها اذا تبين لما صدق عليه التقديري  
 لم يلزم تقدم الشيء بالتقيضين وعلى تقدير كون التصور شرطاً للحكم لم يلزم  
 اشتراكه بالتقيض لان عدم حصوله مع التصور زمانا لا ينافي حصول الحكم  
 مع الامور الاربعه زمانا ومن ظن فان بعض الظن اتم ان مراده وجود



بالتيقن هو التيقن كسب الالوان ان تقوم الشيء بالتيقن كسب الالوان  
الشيء بتيقنه كذلك ستم اجماع التيقن مع وجود الصدق  
وعدمه ووجود الحكم وعدمه اما موجود التصديق فلانه لازم من كونه  
قضايا الامر مقصود اما عدمه فلانه لازم من اعتبار عدمه واما وجود  
الحكم فلانه لازم من كونه جزرا لامر الموجود واما عدمه فلانه لازم  
من اشتراط عدمه فاعترض عليه قدس سره وقال حاصل سؤالي كسب الالوان  
عدم الحصول على الحكم معتبر في التصور الذي هو جزو والحصول في التصور  
الذي هو كل والموضوع في السلب واليجاب مختلف في اثنين بل في التوهم  
والاشترط المستلزمان للتناقض ثم قال وانت تعلم ان السؤال بهذا  
الطريق عما ذكره التزبر كيف جوا اذ يلزم التوهم والاشترط المستلزمان  
لا اجتماع في ذلك التزبر من اعتبار الحكم وعدمه على الوجه الذي ذكره لا  
اما الاتحاد بل لا دخل لذكر اتحاد الموضوع واختلافه فالسؤال  
بانه من اين يلزم في غاية النجاسة ونهاية الرداء فقد انى بما لا يعيد  
به لان اجتماع التيقن مع وجود التصديق وعدمه على طه لازم لكونه  
التصديق قسما من العلم الموجود ولا اعتبار بعدمه في مفهومه ولا يتعلق  
سقوط الشيء بالتيقن وهذا لا يلزم للكلام بل لان كلامه صريح في  
اجتماع التيقن لازم من تقوم الشيء بالتيقن واشترط بتيقنه

مع ان اجتماع لزوم اجتماع التيقن من اشتراط الشيء بتيقنه كسب الالوان  
كأنه في الحكم ثم لان اللازم وجود الحكم مع الامور الاربعه زمنا  
وعدمه مع التصور ما ناه ما ليسا متناقضين ولا متجانبين **وذكر** الخ  
في توجيه غيره كالعامل بان مع اعتبار عدم الحكم في التصور عدم دخوله  
فيه مفيداً به كما ان مع اعتبار الحكم في التصديق دخوله والذبح صاحب  
المواقف حيث قال العلم ان حلا عن الحكم فتصوره الا فتصديقاً بل  
بان مقتضى عدم عروض الحكم كما ان مع اعتبار الحكم في التصديق  
عروض الحكم للتصور هو **ارجح** **الاشترط** بل نقول الحكم  
موجودا بالكلية بل من اللزوم للانتقال من ذكره الى آخره لان  
التوهم الاشترط المذكورين من اعتبار عدم الحكم في التصور اعتبار  
التصور في التصديق كيف والحكم في التصور المجبة مع التصديق  
كلها امور موجودة في الواقع وتوهم التناقض بين الامر الموجود في  
الواقع في غاية الضعف ويجوز ان الانتقال من المنع الى المعاضة  
يعني لازم ما ذكرت في بيان اللازم بل نقول لنا دليل على خلاف ذلك  
وفيه ترتب في قوله ولا عارض **الشيء** من الاجزاء الى من اجزاء  
المجموع اجزاء الكلام على لزوم الاشتراط وفيما نقلت عنه قدس سره بان  
من الخاتمة اعترض عليه بان في كلامه بالسبب الحكم فلا يتوجه عليه



قد سكره جهنا انه خلاف الواقع ولا اذ من السابق من كلامه  
اما الاول فلان الحصول مع الحكم وعدم الحصول مع الالزام من جهتين  
عدم لالتفات لا يتناول الحكم انما سوار سند آخر للمخ او موص  
اذ لا دخل لذكر الدخول وعدم الدخول والعروض وعدم العروض هنا  
لان السند او المعاهدة موارده وجود الكل معا كما لا يخفى والوجه ان  
متناول لهما مع ان الاول ناظر الى الاول وان لهما معاد في الوجه  
الاول من وجهين عدم الالتفات نظر لان مقتضى الجواب ليس ان التزم  
لا يظلمون المتناقضين على الحصول كخبرها بل مقتوده انه لا يلزم التزم  
والاشترط المستلزم من اللحن وهو في الوجه الثاني ايضا لا يفتق  
عدم الالتفات الى ذلك بل يقتضي عدم الالتفات به كيف ما ذكره في  
برهم ايضا خلاف الواقع وهو نعم التزم بالمتناقضين المستلزم للحن على  
تقدير كون عدم الحكم ذاتيا للتصور المعبر في التصديق او اشترط المتنا  
بنتيجة كذلك وان كان ضرر هذا الابهام دون ضرر الالزام الاول  
رغم اما المقام والجمع الجوابين لا بد من منه مجموع الالزامين والحن  
ان مادة الشبهة لا تنم بالكلية الا بذلك الجواب فيجب ان يكون  
ويشترط للجيب جواب اسمه قد سكره بالجواب الصحيح والحن العرف وهو  
ما سكره بعد هذا ان عدم الحكم وان لم يكن ذاتيا للتصور لا يوجب

انه لا يفتق عنه اهلا فيفتق اعني اشارة في التصديق الى ما  
الذي هو اجتماع المتناقضين في الاول الجمع بين الجوابين وهو ما ذكره  
يعني الثاني في علم الوجه الاول من وجهين عدم الالتفات لما ذكره  
الجواب من ان عدم الحكم المعبر في التصور اذا كان هذا المعاني لم يلزم  
نعم التزم بالمتناقضين بحسب الظاهر ايضا لان الحصول مع الحكم وعدم الحصول  
معية وان كانا متناقضين بحسب الظاهر لكن حصول الجمع مع الحكم وعدم حصول  
مع ما لا بعد ان متناقضين بحسب الظاهر بل اراد ان في هذه الصورة الحصول  
مع الحكم وعدم الحصول مع متحققان وما ما بعد ان متناقضين بحسب الظاهر  
وما ذكره من التفسير بقوله الا يرد انهم يقولون ان هذا من شأننا  
من المراد وهو لهما دل الى سبيل الرشد ولا نأخذ بهذا  
كلام علماء السند يعني لا يباح هذا الكلام المراد على ما هو المذكور في موضع السند  
علم فتقوا بطا له لان نقول هو اعلم قد يكون صالحا لا لاطا له  
كلام علماء السند ان علماء ما هو المذكور في موضع السند مع انه اخفى من المنع من  
وجهه الواقع وابطال السند الاضطرار مطلقا لا يكون تنافزا في المنع  
مع انه صالح للسند فكيف بالسند الاضطرار منه من وجهه الواقع  
اي بما هو من موقعه انه لا يصلح لهما لان السند يجب ان يكون ملزما  
للمنع لينفذ بقوله اذ المقصود من ذكر السند تنزيه المنع والملازم



يجب ان يكون سادبا للآزم واخص منه مطلقا فاللام مطلقا او من وجه  
وكذا الاخص من وجه لا يصلح شئ منها للسند وبطلان الملازم المسكوك  
في قوة ابطال كمال لازمه كونه ملزوما للملزمة دون ابطال الملازم الاخص  
لان ابطال الاخص لا يستلزم ابطال الاعم سواء كان الاعم مطلقا او من وجه  
السند المتأخر نافع في دفع المنع دون ابطال الاخص بما ذكرت  
من كلامه قدس سره ظهر ان دفع ما يقال عليه في ابطال السند من ان  
المعتمد من هذا الكلام ان السند المذكور منها اخص من المنع مطلقا وان ذكر  
ابطاله وكلاما خلافا للواقع اما الاول فلانه اعم من المنع المذكور  
ولذا قال بعد هذا لا يصلح سندا ان لو كان اخص مطلقا من المنع لكان  
صالحا للسندية واما الثاني فلان المذكور لم يبطل قوله فكلم من مصدق  
الما فكيف ومقدمة حجة لا ابطال لما بل ابطال استلزامها للمنع اعلم  
ان مراده رحمه الله الثاني الاول من شغل التزديد المذكور في الجواب انه ان اراد  
ان مفهوم النور من حيث هو معتبر في التصديق فلام الالام من حيث  
هو من ضمن الزود ولا مطلقا بقرينة الشئ الثاني المتقابل  
اذ محصله انه ان اراد ان مفهوم النور من حيث هو من ضمن الزود  
معتبر في التصديق فلام الالام يكون السند المذكور سادبا للمنع  
لان اعتبار مفهوم النور من حيث هو من ضمن التصديق يستلزم

علم المصدق به من حيث هو مصدق لان اعتباره فيه لا يكون بحسبه  
وسقط كما ان علم المصدق به من حيث هو مصدق يستلزم اعتبار  
فيه كالتصور ونقيضه المتساويين متساويان واذا عرفت ان ما ذكره هو كونه  
من ان هذا الكلام علم السند والكلام علم الاخص لا يجوز نقض دفع  
المنع غير موجب وكذا قوله لكن بقي ان يقال المقصود هنا التبيين على انه  
لا يصلح سندا لان المذكور في معرض السند ملزم سادبا للمنع فكيف  
يكون اخص وكيف لا يصلح سندا في الوجه في الجواب اي في جوابه معرض  
السند ملزم سادبا للمنع ان يقال لا يقال هذا الكلام المورد علم  
ما هو المذكور في معرض السند علم ابطاله لانه لا يصلح ابطاله  
وموافقا له وعلم تصدق استلزام المذكور في معرض السند للمنع لا  
استلزامه بل يبين بالمنع مكارهة هذا ولعل ان مختار الشئ الالام  
من شغل التزديد المذكور في الجواب يقول اذا اراد ان مفهوم النور  
من حيث هو معتبر في التصديق فلام الالام من حيث هو من ضمن الزود  
لا مطلقا بقرينة الشئ الثاني المتقابل اذ محصله انه ان اراد ان مفهوم  
النور من حيث هو من ضمن الزود معتبر في التصديق فلام الالام يكون  
السند المذكور سادبا للمنع لان اعتبار مفهوم النور من حيث هو من ضمن  
التصديق يستلزم



معنا ما ينزه الى الحكم لانه اذا ثبت تصور الحكم عليه مثلا الحكم  
علم الحكم عليه يكون نسبة اليه لعدم حصوله في زمان واحد لو المقصور  
لانه موصوف بعدم الحكم علم مقصور او مقصوره نعم الحصول مع الحكم علم مقصور  
او لمقصوره ثابت له بالنسبة الى مقصوره وكذا عدم الحصول وعدم  
والاول من التفسيرين اظهر وانما لما سببا من قوله ينسب المقصور  
انسب وما هو ذا في الشئ الحقيقة كما صدق تصور كذا في ذاته  
الماضي الحقيقية الى من الكيفيات المتباينة الموجودة في الازل  
لأنه لا اعتبار في كنهه تصور كذا في ذاته من الماضي لا اعتبار  
من الامور اللاحقة لا يكون كذلك الا ثابتا بالنسبة الى غيره وذلك  
من الجاوب الى المسئلة المبينة في الحكم ولذا لم يكن ذاتيا لم يلزم الى من  
اعتبر تصور الصدق محذور وهو تصور الشئ بالمتقين او الشئ  
التي بفيضه لا مطلقا بل يلزم انه خلاف الواقع لان هذا المضمون ان  
كما خارجا لانه لازم وايضا يلزم ان لا يوافق التعليل المذكور  
لانه لم يلزم منه الا استعمال ما ذكرنا من المحذور ويجوز ان يكون (يلزم)  
مما ذكرنا بيان امتناع تصور الصدق محذور (مما لا يكون)  
مقدمة ومولود من تصور الشئ بالمتقين او الشئ بالفيض لان  
عارض الجزاء او شرط الجواب ان يكون جزاء وشرطا فان قلت قد حكم

علم مقصور شئ الى هذا السؤال من باب استنباط العارض بالمعروف  
لان هذا المضمون سائر في التصور والاضافة الصدق فاشبهه بمعروفه  
الارض فيه فطنة واضلا فاعترض بان عدم الحكم وان لم يكن واضلا  
فيما صدق عليه التصور الا انه داخل في مفهومه وهو في هذه الصورة داخل  
في الصدق فيعلم تقوم الشئ بالمتقين ولما اصاب الجواب عن الزيادة  
بين العارض والموضوع المشبهة لهما بالآخر والاول بان الموضوع  
داخل فيه دون العارض انما راولا الى الزيادة بينها بان تصور هذا المضمون  
قد من ان زاد هذا المضمون مجرد عن الحكم علم هذا المضمون كما ان عدم الحكم  
عارض لهذا التصور مقبلا الى مقصوره الذي هو هذا المضمون اما عدم  
الحكم والارض في مفهوم تصور كذا في نفسه اما هذا المضمون المقصور  
فقط بل الى ما تحته مطلقا وثانيا الى ان الارض في الموضوع العارض  
تقول العبارة في الصدق المذكور بالمتقون والشرطية مذكور في تصور  
الموضوع لعدم الحكم بالولاية عليك ان عبارة قدس سره في الجواب  
غير محذرة وان شئت ايها الطالب الى الحق في تحفي الى التفصيل  
العام الى مقام اعتبار تصور الصدق بما لا مزيد عليه من التفصيل  
فاسمع بان تلوه عليك من المقدمة المذكورة في المواد الى التفصيل وهو  
ان الحكم من التصور كذا في الصدق مفهوم وما صدق من عليه



فهنا امور اربعة اثنتان من قبيل المعبر واثنتان من قبيل المعبر فيه  
 فاذا قيل الاول اما الثاني فيحصل انهما اربعة مجزئتين لا اثنين  
 الاثنين الاول اعتبار مفهوم التصور الساج في مفهوم التقديري والثاني  
 اعتبار مفهوم التصور فيما صدق عليه التقديري والثالث اعتبار ما صدق  
 عليه التصور الساج في مفهوم التقديري والرابع اعتبار ما صدق عليه  
 التصور فيما صدق عليه التقديري والثلث الاول من هذه الاربع طلبة  
 والرابع في اما الاول فيمكن فيه التبيين اذ من المشهور المعلوم ان المعبر  
 في مفهوم كل قسم بالجزئية هو المقسم لا المقسم الآخر المتقابل له فلذا تبين  
 عليه تبيينها متروك لدعوى الظهور اما بطلان الثاني فيحتاج  
 الى بيان وقد سبق طعنا اشار اليه بقوله وقد حققنا ذلك انما والباطل  
 الثالث فلما في الظهور لا يحتاج الى تبيينه ايضا فلذا لم يتعرض  
 له اصلا ولا كان ادراك مفهوم كل من التبيين مما صدق عليه مفهوم  
 المقسم الاول اعني التصور الساج وكان الاول طلبة خارج سبقي تبيينه  
 عليه وكان الثاني خفيا مستبعدا نوع استبعادا وتباني كل من  
 المعلومين للآخر اعرض عن بيان الاول هناك واشتغل ببيان الثاني  
 مع نوع تبيينه في بيانه على الاول متولا كما عرفت من صدق مفهوم  
 التصور الساج على تصور غيره ولو توفى لازالة الاستبعاد

لا بد من بيان  
 في مفهوم التقديري  
 في مفهوم التصور

ان شئ من تعلق ما صدق عليه المفيد بعدم حكم بالقيود بالحكم  
 لكما حسن واولى والاستحالة المتوهم التي اشتمل بارزتها  
 بقوله فلا استحالة الا مشاؤا انما في الصاق بما ينل ما صدق مو  
 عليه اعني المعلوماتية لوضع كون الشئ معلوما متنا ولا يمكن اجتماعها  
 عما ذكرته اذ هو على جسيمة واحدة ولم يتوفى لرفع المشاؤ الاول ان  
 يتوفى له ودفعه ان الادراك المطبق وان عرض له كونه متوكلا  
 دراهم الا ان عروضه لا ينافي كونه صادقا على ادراكه نظرا  
 اما ذاته نعم بيانه نظرا عارضا ولا يمنع جمع بينهما **قوله** وقد حققنا  
 المحملة اي تخص المقسم في كل قسم سبب شئ متميز ذلك الشئ المقسم في  
 ذلك المقسم عن قسمه الى قسم ذلك المقسم وتوزيع المقام دافعه الشر  
 فلذلك الى كونه اقرب الى الهمم المستلذا اختاره اذ فيه ان تبيينه جزا  
 عنه مطابقي للواقع الى انهم المستدل بسبب لا حجب به  
 على جواب مطالبنا للواقع قريب الى انه كيف وزم غير المطابق  
 مقدره وتجب الا حراز عنه خصوص اذا كان مقيضا اما اشكال  
 كما اشار اليه قدس سره بقوله مع اي وشكل هو بالذات قوله مع تأخره  
 عن هذا الشرح نصب مقبلة على انه وجهه انما ذهب الى هذا الجواب  
 المطابق في شرح الرسالة لكنه لا لجهل بعبار هذا الجواب



وعدم الظاهر علم الجواب الحق وقد تسكع في صديق هذا القول  
 بما اجزاه به بعض تلامذه رحمه الله كما ان رايه في حاشية هذا المقام  
 نقول اجزا رحمه الله بذلك قال اني بعد فراغي عن قراءة شرح المطالع كنت  
 نائما في بيت اشراج فينفي في سحر الى الي ورفق فيها ووجه طمس  
 في الامور الحسنة وقال كيف اتمناه نلت في غاية الحسن وكان ابي عث  
 له عليه امتناع بعض اولاد الاكابر فيقولون الرسالة عليه السلام والاكاذيب  
 الرابع عام الى المذهب الثلاثة كالشكالات انت انت انت انت انت انت  
 اما العلم والجمل لان انت انت انت انت انت انت انت انت انت انت انت انت  
 نفسه وعلم مذهب الامم بمسار جزيه وعلم المذهب المسحوت بايدي  
 اذ التصديق الجلي عنوا الكل تصديق لا يكون حكم مطابقا للواقع واللا  
 واللامطابقة للواقع في الحكم ظاهرا لا سيرة فيه واما التصديق  
 فيل لا يتصف بعدم المطابقة الا في انه ان اراد انه لا يتصف بعدم  
 المطابقة لئلا الصورة كما يدل عليه فيل فيل لكن لا يجوز في  
 اذ لا راسا ان يلحقه وتقول ليس الجمل عبارة عن عدم مطابقة الصورة  
 لئلا الصورة كيف ولو كان عبارة عنه للزم عدم جريان الجمل  
 في التصديق ايضا لان كل صورة سوية كانت تقوية او تصد بغيره  
 فهي مطابقة لما في صورة له وان اراد انه لا يتصف بعدم المطابقة

للواقع قسم اذ لا واضح له الا ان دليله لا ياب عنه ولا لا يفيد  
 الا انه لا يتصف بعدم المطابقة لئلا الصورة مع ان له رحمه الله ان يلحق  
 كون الجمل مطلقا بهذا المعنى ويقول لم لا يجوز ان يكون الجمل في التصديق  
 بهذا المعنى في التصديق لعدم المطابقة للمساوي وان اراد انه يتصف  
 بعدم المطابقة لئلا او مطلقا في عدم مطابقة دليله لغيره وفي يتوجه عليه  
 المعنى وكما قد سكره اما ان كان جريان مثل هذا المبدأ في ثبات  
 اما ضعفه فيل فيل رحمه الله ورايها ان التصديق يتصف بان  
 اما العلم والجمل الى الصورة الغير المطابقة لاحد ما وذلك لان التصديق  
 يتصف اما العلم الى الصورة المطابقة للمساوي والجمل الى الصورة الغير المطابقة  
 له والتصديق يتصف اما العلم الى الصورة المطابقة للواقع والجمل  
 الى الصورة الغير المطابقة فهاك انت انت انت انت انت انت انت انت انت انت انت انت  
 احدهما الصورة المطابقة لاحد ما وهو العلم والثاني الصورة الغير المطابقة  
 لاحد ما وهو الجمل فلو انقسم العلم اليها الى التصديق والتصديق بلزم  
 انقسام الشيء الى العلم المانته الى عدم الصورة المطابقة لاحد ما والى نفسه  
 الذي هو الصورة الغير المطابقة لاحد ما وانما الى انقسام الشيء المانته  
 والمانته في وذلك لان انقسام الشيء المانته هو انقسامه فيدين  
 متباينين او متساويين الى حيث يصير ذلك الشيء بسبب انقسام

اي الصورة المطابقة اما  
 للمساوي وللواقع



شئ في الوجود الاصيل وجزر من معنويها في الوجود الطبيعي  
 فبالضرورة يكون نسبة كل من الشئين الى نسبة المقيول الى المطلق  
 فيكون كل منهما اخص من مطلق وبوجه العقل حاكمه باسما لا كونه  
 الاخص من الشئ مطلقا نفسه او مبيانا له واذا كان كذلك فمضمون العلم  
 اما الصورة المقصورة في كماله لان ذلك على صحة الانقسام وانما هو  
 خلاف الواقع لما عرفت من استحالة عوائنا اوردت من السطوة  
 لانها المقصورة في هذا المقام الذي هو تمام ايراد الاشكال على انقسام  
 العلم وحلهما لما كان لفظ العلم مشتركا بين معنيين احدهما علم  
 وهو الصورة الحاصلة من الشئ عند الذات المجردة وثانيها اخص  
 وهو الصورة المطابقة للشئ او الواقع وكان معنى هذا الاشكال  
 حمل لفظ العلم في القسم على المعنى الاخص وكان منشا هذا الحمل  
 اشتراك لفظ العلم بين رده في الجواب ان العلم باعتبار  
 المعنى العام ينقسم اليها لا باعتبار معناه الاخص وقال قدس سره في هذا  
 الاشكال في ردود هذا الاشكال ولا يجمع ان العلم بالمعنى العام هو  
 علم العلم بالمعنى الاخص كما انه يصدق على الجهل الذي هو قسم في الجواب  
 تعرض لانقسام الانقسام الى قسمين كما ان فيه تعرضا لانقسام الانقسام  
 باعتبار ما يسمونه من كلام قدس سره من الجواب الاول للاشكال

الرابع فلا تعرض في الانقسام انقسام الشئ الى قسمين وسنوفه وجزر  
 بعض الانقسام ان يكون مراده رده بالانقسام في قوله يعلم انقسام  
 الشئ الى قسمين ولا يغيره ما صدق عليه القسم فيكون المخدور واحدا وهو  
 انقسام الشئ الى قسمين وقال يدل عليه الجواب الثاني حيث تعرض فيه لما  
 اندفع تقسيم الشئ الى قسمين ولم يتعرض لانقسام القسم الى قسمين فلو لم يكن  
 ما ذكرنا لوجب تعرض انقسامه ايضا لانه مخدور ويدل عليه قوله رده  
 ينقسم الى العلم والجهل الى ما صدق عليه العلم والالزام تقسيم الشئ  
 الى قسمين هذا كلامه ولا يخفى انه عمل النفس في كلامه رده على ما صدق عليه  
 ارتكاب خلاف الظاهر من كلامه من غير ضرورة تدعوا اليه ولا قرينة كلامه  
 يدل عليه وارتيابه بقرينة كلامه الجيب عنه مما لا مسك في القرينة وانما  
 ما مسكت من كلامه رده وجعله قرينة ثانيا عليه فلا دلالة عليه اذ ليس  
 معناه ما روي وما ذكره من قوله والالزام تقسيم الشئ الى قسمين ثانيا يدل  
 عليه لو كان هذا العلم مقترنا بان العلم منقسم اليها وليس كذلك كيف  
 ومقتضاه من هذا الكلام بيان ان العلم لا يجوز تقسيمها بل معنى انها  
 بنفسها اما العلم والجهل بالمال وقد عرفت مما بيناه لك في صدر هذا  
 المقال **الاول** ان تعريف العلم يحصل مسامحة الى الناحية الاولى  
 التقسيم عليه يعني ان تعريف العلم يحصل في الصورة مسامحة ويجوز

في ما صدق عليه العلم وما صدق  
 عليه الجهل وهو اخص من القسمين  
 فيكون المخدور واحدا وهو

يعني الذي هو المقسم في العلم  
 وملا ما اوضحنا من العلم فلا يكون انقسام الشئ  
 الى قسمين



في العبارة عن الحاصل بالحصول والزينة المجردة للجماد قول من عرفه به  
 بأنه من منزلة الكيف هو الصورة الحاصلة عند النفس فلا بد عليه ان الحصول  
 ايضا في زمان المتأخر كيف مع ان العقل يكون متاخره لانهم صرحوا بان  
 من الامور التي لا وجود لها في الخارج والكيف من الموجودات الاصلية  
 وفي تزينة بالصورة الحاصلة تنبيه على المسامحة في المسامحة فائدة في التنبيه  
 على انه الى العلم مع كونه صفة حقيقة يستلزم اضافة الى محله بالحصول ولما  
 كان من التنبيه حصول العارض للموضوع لا حصول الجوهر بحصول المساء  
 في الكبر قال قدس سره بالحصول ولم يقل بالحصول فيه مع انه غير على الموضوع  
 بالمحس تنبيهها عليه وكانه قال بالعرض في ومن لم يتنبه لما قلنا اعترض عليه  
 قدس سره بان ما قاله خلاف الظاهر والظاهر ان العقل بالحصول فيه فان قلت  
 كما بينه التعريف المشتمل على المسامحة عما ملئ القائلين كذلك التعريف  
 الخالي عنها لانه وصف في الصورة بالحصول عند الزمان المجردة فلا حاجة  
 في هذه الاضافة اما المسامحة المذكورة قلت وصفها بالحصول عند الزمان  
 المجردة لا يبينه الا على ان لها نسبة واطافة اليها بالحصول واما يستلزم  
 النسبة والاضافة بخلاف التعريف المشتمل على المسامحة المذكورة فانه يبينه  
 على الاستلزام فانه لا يغير عن الحاصلة بالحصول تنبيه النطق العاقل الاستلزام  
 للحصول حتى كانا نفس الحصول ومزا كما غير عن السائل بالعدل مبالغة في الاستلزام

للعقلاء حتى كانا نفس العقلاء وهذا جاب عن هذا السؤال بان المراد  
 التنبيه على هذا من اول الامر ويريد عليه ان يجوز ذكر الحصول لا يتنبه  
 على العقول والحصول كما يكون للشئ كذلك يكون من الشئ وانا المنبته  
 من مجموع لفظ الحصول في العقل وكانه او قد فيه قوله قدس سره لكنه قدّم  
 ذكر الحصول الى العلم قدس سره وانا فاذ ذلك لان التعبير عن الحاصل بالحصول  
 في تزينة العلم انا حسن عند تقديم الحصول كما لا يخفى على ذول العقول والغير  
 بعض الاناضال بان هذا التنبيه مما لا يحتاج اليه اذ ما من عرض الا  
 وهو كذلك ويوجب عليه انه ان اراد ان ما من عرض الا وهو كذلك في  
 الواقع ونفس الامر فلم يكن ذلك لا يفي من التنبيه اعدا وان اراد  
 كسب العلم فان اراد ان كل عرض مع ملاحظة كون عرضا كذلك كسبه  
 فهو ايضا مسلم لكن لا يجوز ايضا لان تزينة العلم بالصورة لا يستلزم  
 ملاحظة بالعرض وان اراد ان كذلك مطلقا فنوم **قوله** ونظيره في نظيره  
 تزينة العلم بالحصول الصورة في الاستكمال على المسامحة للتنبيه على  
 فائدة قول بغيرهم ومما بين الكون في الوصف الى ان تنبيهها انما يتول عدم  
 الانقسام بغير عن المستعمل بالتعقل والاضافة الى عدم الانقسام للبيان  
 تنبيهها على انها من المعاني السلبية الاعتبارية والمراد التنبيه على وجه المبالغة  
 في كونها من الامور العقلية حتى كانا نفس العقل والافلا حكمة في التنبيه



على كونها من الماء العليل اما ان كان السطح بل يكون ان يكون العقل  
 عدم الانقسام او عدم انقسام العقل **قوله** يتبادر منها الى من الاشارة  
 وانما الى الصورة المقابلة اما الشيء مطابق له الى الشيء الذي اضيف اليه  
 الصورة كما لا يخفى على المنصف ان من التبادر فرع لتبادر ذلك الصورة  
 من الشيء الذي اضيف اليه الصورة وح لا يتصور صورة لا يطابق ذلك  
 الشيء لان كل صورة هي مطابقة لما في الصورة لا فلا يخرج من التوهم  
 شيء من ايراد الحرف المتبادر ايضا **قوله** يتبادر اذراك الجزئيات  
 فيه انه ان اراد الجزئيات المجردة فتوهم في العقل ايضا يتبادر لها اذراك  
 لا في حصول المجردات في العقل واما ايراد الجزئيات المادية فتوهم  
 فتوهم لها ليس لها اذ معقودهم بالتوهم هو العلم الكاسي المكتسب  
 كما ذكره مفسرنا هناك والجزئيات المادية ليست كاسية ولا مكتسبة كما  
 في مباحث الكما والجزئيات بل يجب عليهم اخراجها من التوهم حتى يكون  
 ما نفا **قوله** وما قيل في الاعتراض على توهمهم اذ ان تخرج توهمهم  
 على توهمهم ويتوجه على اننا ان توهمهم انه ايضا لا يتبادر ولا يعلم  
 لانه ليس من قبيل الصورة اما من الكليات لان علم تعالى قائم بانه  
 وهو متعال عن ان يكون مروض للعواري فلا اختصاص للمعنى هذا الاعتراض  
 لتوهمهم بل يتبادر لا توهم ايضا كما عرفت **قوله** وذلك ان عدم دخول علم

في التوهم بناء على عموم قواعد التناقض القضايا الباقية على التوهم  
 الموصول اما الصورة الموصلة اما التصديق لما هو الموصلة لما علم به وذلك  
 لان توهم المنطق علم ما يقتضيه بيان الحاجة الى العلم الباقية عن احوال  
 ما يوصل اما الصورة وما يوصل اما التصديق من حيث انه موصول اليها  
 اذ لم يكن علمه واطلا في الصورة والتصديق لم يكن تلك التواعد من حيث  
 انها مبينة لاهوال ما يوصل اما علمه واطلا في المنطق فلم يكن قواعد التناقض  
 من حيث انها قواعد عامة شاملة لما يوصل اما علمه ولم يرد انه لا يكون  
 ذلك تلك التواعد عامة حتى يتوجه عليه الشيء ولا ان عدم دخول علمه  
 في التوهم علمه بانه لعدم عموم قواعد حتى يتوجه انه خلاف الواقع  
 بل اراد انه سبب منفي الى **قوله** كما سببنا في توهم التناقض الى  
 بيان ما يتعلق بتوهمه جواب ما قيل التناقض كما بينه بين التناقض  
 يقع بين المفردات واختصاص الاختلاف في الحد بالتعقيل كوجه  
 عن الجمع من انهم لما خضعوا لجهنم بالتناقض بين القضايا وان وجب  
 ان يكون مباحثهم عامة متحدة على جميع الجزئيات لان عموم مباحثهم انما  
 ان يكون بالنسبة اما اعتراضهم وما صدر وما لم يتعلق لم بالتناقض من  
 المفردات عرضي معتدب اخفى نظرم بالتناقض بين القضايا وبشرط  
 في توهمهم اياه على ذلك **قوله** الفقرة بان العلم المذكور هنا هو العلم

حيث ناه التناقض من اختلاف قضيتي ما لا يوجب التناقض  
 حيث يتوهم ان ذلك صفة لغيره كما ذكرنا في الاصل من



الحاسب المكتسب انما يكون للمجردات الى النفس المجردة عن الابدان  
 الى الجزالة فما تعلق التدبير والعرف فيها كنفس الانسان دون  
 الماديات الى النور المدرك المادية الى الحالة فيها كما للجوانات العلم فانها لا  
 فوه تدرك ما انضمت اليها الحواس ويستلها النفس المجردة عما ما انطبق  
 عليه جمهور الحكماء ووجه الصريح توصيف الذات بالمجردة ولم يرد النور  
 المادية المدرك النور الحاسة الانانية حتى يتوجه عليه انه في حالت  
 لما اتفق عليه المحققون من ان المدرك للكليات والجزئيات هو النفس  
 الناطقة وان نسبة الادراك المافوا كنسبة القطع الى السكين وان  
 منافع لما سبق ذكره في النابذ النابذ لا بد ان العلم المذكور ههنا  
 يشاد ادراك الجزئيات المادية ولا النور الحاسة الغير الانسانية  
 كما ذهب اليه بعض الاناسل حتى يتوجه عليه بعض ما عثر في به عليه  
 ذلك الناضل من ان تلك الحواس ان لم يكن لها قابلية الادراك فكيف  
 يكون تلك الجوانات مدركة وان كانت لها تلك القابلية فلم لم يقل باذراكها  
 في ذوى العقول ولا استنباه ان العلم بهذا المعنى الاعم هو المقصود  
 بالبحث في المنطق يعني ان المنطق يبحث عن احوال الموصول اما العقول  
 والعقديين على يقين كانا اولاد ليل ان المعالقات باب من ابواب  
 فالبحث في المنطق ينسول للنسورات المطابقة وغير المطابقة فان قيل

بمنزلة

بتتبع بحث اول البحث للنسورات المطابقة وغير المطابقة عما كان  
 المنطق بايمان المنطق غير مستقيم لان المعالقة مخصوصة بالنسورات  
 فكونها بائنه بعض عموم التصديق دون النسورات كونها بائنه  
 على عموم العلم فالتمسح على عموم العلم بالذات وعلى كونها  
 بائنه بالواسطة قال في نظره والاول الحقة **قولنا**  
 والتصديقات البقية هي قسمان ضرورية ونفسية والضرورية  
 ست الاوليات كالصدق بان الكل اعظم من الجزء  
 ويسمى بالحق والمحموس بالحواس الطائفة كالتصديق  
 بان النار حارة ويسمى بالهيات وبالحواس الباطنة  
 كعلم كل احد بكونه غلط ويسمى وجوديات والمعنويات  
 كالعلم بوجود مكة والجزئيات كالحكم بان السفينة علة للاسماك  
 والحديث كالحكم بان نور القمر نادر من الشمس نظرية  
 القياس كالحكم بان الاربع زوج ويسمى في آخر الكتاب تفصيل  
 كل منها ولميز بعضها عن بعض والمنسورات هي التصديقات بنسبة  
 بحكم العقل فيها بواسطة عموم اعتراف الناس بها اما لمصلحة  
 عامة كقولنا العدل حسن والظلم قبيح او سبب رقة كقولنا  
 مساواة الضعفاء بمجودة او حجة كقولنا كشف العورة مذموم

بمنزلة



اوسب عادات شرايع واداب كنون شكر المنعم واجب ربنا  
 يشبه بالاوليات حصول الجزم بها بلا ملاحظة طريقتها والنسب بها  
 بكلام الاوليات في الترتيبها ان الالات لو قدر ان خلق دفعه  
 من غير هذه ابد ومارسه علم ثم عرف على هذه العقبات  
 متوقف فيها خلاف الاوليات فانه لم يتوقف فيها والشهور  
 قد يكون حقه وقد يكون باطلا خلاف الاوليات فانها لا يكون الا  
 حقه والطبيعه في التقديرات بوضا با يكون حكم الفعل باطلا  
 وهو الاثر الرابع مع تجوز النقص كجوز اوجوب الكافيه  
 من الوجبات في التقديرات بوضا با كاذبه حكم فيها الوجود الا  
 شيئا في امور غير محسوسه كنون كل موجود مشايله ولو لا وجودها  
 الفعل او الشئ عوت من الاوليات وتكون الكذب مساعده  
 التسليم في التقديمات وفي لغة ايامه النتيجة والمجملات في ادراكها  
 نقضها با اذا ادوت على التفسيرات فيها فانه عجب انما  
 يقضي لو لم يكن كونها التام في الترتيب الخ لا يوافق شيئا  
 وفي التفسير العمل مرة موهبه وانما عتدنا من التقديرات مع انها  
 است منها عدم الحكم محازا تشبها لها با باعتبار تأثيرها في  
 النفس كالتأثير في التقديرات فيها ولذا سميت ايضا تلك الدرمان

فتا يا مع ان العقبه مشروطه بتعلق التصديق بشئها والشرط  
 ههنا مشتق لان هذا الجواب لا يطابق ما ذكرناه من عموم  
 القواعد فان قلت قد عرفت في الفائدة الثالثة ان حق العلم  
 لا يستل بالثبات لعدم التولد وانما ثابته لعدم انقضاء  
 خصوص التصور العقدي في النفس الى ان لا يصدق معرفه النظم المستند  
 من بيان الحاجة على القواعد على وجه العموم وانما اذا لم يكن مقتضيا  
 كوصفها باعتبار جواز النسبة بين القسم والقسم بالعموم من وجه كما ذكره  
 هذا الجيب فلان عدم مطابقتها هذا الجواب بعموم القواعد قلت  
 انقضاء خصوص العلم الذي هو المقسم كخصوص تسمية الاشياء لا بدويه  
 وكين لا المقسم معتبرا كل من تسمية القول بجواز النسبة المذكورة  
 بين القسم والقسم مبني على المسامحة والمساهلة كما ذكره في مسنده وحاصل  
 الجواب الذي ذكره هذا الجيب عن الاشكال الرابع انه يجوز  
 اطلاق الاسم الموضوع بازار قسمه كالتصور مثلا علمها ليس  
 منها من ذلك الشئ بوضع آخر كالصورة الغير للوطا بقا مثلا علمها  
 في يجوز قسمه التصور اليها من قبيل قسمه اللفظ المشترك الى  
 معنيه ولا يجوز قسمه العلم وهو المقسم للتفقد والنقص في اليها  
 في لا يلزم من تقسيم التصور لما يطلق عليه لفظ التصور الى اية



العلم والمحصل نسبة اليهما وهذا الجواب علم سبيل الالتزام الجلي  
صحح الا انه غير مطابق لعدم التوافق كما عرفت **قوله** انه من  
ذلك التقدم او ذلك التقدم في الجزاء على الشرط والاولى ان  
باللفظ واللفظ ان نسب اقرب الى المقصود ان عدم جواز قول العلم انما هو  
وان كان او كانا كما في غير هذا كما هو في البصر بين من ان تقدم  
الجزاء المصطلح علم الشرط غير جائز وعلم تقدم جواز كاهن راي  
الكوئيون يكون محصل الكلام ان العلم انما هو التوجيه لكلامه **قوله**  
ابعد من المنقشة من توجيهه قدس سره اذ كونه عدم ما يجب رعاية  
في ذلك المتأخر بين ان رجوع المنع والتسليم انما هو في الحقيقة  
لان المنع متوجه اما جواز تقدم الجزاء الاصطلاحي على الشرط التسليم  
اما جواز تقدم الجزاء كحسب المعنى ووزن اللفظ وان كانت ترجيح المنع  
اما جواز تقدم الجزاء على الشرط وباعتبار رجوع التسليم اليه  
ايضا لكن باعتبار آخره ان لم يكن المرجع بالحقيقة وهذا فلا يخفى  
ان ما ذكرنا كونه مستلزما على الاتفاقيات **قوله** اول قول  
مستند في الكلام العلم انما هو مقتضى حال كونه ادراكا ساويا اعلم ان  
كل الشرط يقيد امرين امد ما سبقت الشرط للجزاء ونفايتها  
تقييد مضمون الجزاء بالشرط كما ان الحال لتقديره عاملا الي

صاعدا فيجوز يجوز تلك الكلمة لمعوزة المقام كما في هذا المقام عن  
**السبب** استغناءها في تجزؤ التقييد كالحال بها ولا حاجة اليه  
حين وقوع الشرط جاللا بتجزيه ما عن سببية للجزاء واستغائها  
في تجزؤ التقييد للشرط ان لا يكون موقع الشرط وان لم يبق شرطا  
ان الجزاء لفظي انما هو الجزاء المصطلح بل يكفيه ما لا يفر عن كونه الشرط  
المستعمله من حيث الحقيقة يصلح للجزاء المصطلح **قوله** فان حوز الحاشية  
المبتدأ كما ذكره ابن مالك في ذلك تجزؤ وان لم تجزؤ نصف الرواية  
وعدم تحقق صحة الحكم انما بيان هيئة التامس او المفعول للمفعول  
او شبهه اول قوله انما لتحقيق شبه الفعل فيكون حاله من الغير المستر  
فيه العايد اما المبتدأ اعلم ان الحال عن المبتدأ في المعنى وصف له اذ  
لا فعل منا كحل قيداله وبياننا لهية فاعل او مفعول وهذا ما وضع  
به الاستدلال ووجه حاشية الشرح اعتذار عن تفسير قول المعنى العفائية  
في المفرد بقول العفائية الكائنة في المفرد وقال هذا بيان للمعنى لا وجه  
الاعتراض حتى يتوجه عليه ان خلاف المشهور وتبينه على انه ليس فاعلا  
لغير متعلق بالانفاضة علم ان الحال الواقع عن المبتدأ في معنى الصفة  
اذ لا فعل منا كحل قيداله وبياننا لهية فاعله او مفعوله واستحسنة  
قدس سره في حاشية الشرح قال وقد اصاب في ذلك لرعاية جانب المعنى



واذا عرفت هذا عرفت ان كل الكلام علم وجه يكون تلك الحال  
حالا عن المبتدئ ومنع من النزاع عنه وهو ان كل ما يكون  
اخذها كما يشهد بان كل الصناديق وهو مذهب الامام اي صاحب  
عليه مذهب واما اولت كما سيجري به من سيرة بعيد **هذا** الى التصديق  
بمجموع الادراكات الاربعه بولا نحن ان الحكم عند الامام فعل وان كان  
في الواقع ادراكا وقد سبق علم النفس له جهة التاويل في جواب  
الاشكال الاول **قوله** كما مر ان ذكره على حذف المضاف ليعلم عليك  
قاعدة التوليد من انه اي المصروف احراز ان التصديق بمجموع الادراكات  
الاربعة علمها بتفصيله في جواب الثاني متعلق بالذكر الذي هو علم  
منه من ذكر الثاني الى المعاضاة ان التصديق بمجموع الادراكات  
الاربعة بناء على ما يتفصيله توجيهه لعمارة فتولده قدس سره توجيه الثاني  
من وضع المظهر موضع المضمحل المقصود واما وجهها اي عبارة  
المصروف الى ما وجهها به فمخرج القيمة من كون الكلام لا متعلق بغيرها  
على المذهب الاخر وهو مذهب الحكماء كما سبق في بيان الاشكال الاول  
اثبات مذهب ثالث وهو المسخر الذي سبق ذكره في مجرود احتماله  
اي البرهانة اياه اي من غير مسند معتد ولولا ان الامام صرح لمذهبه  
في المحقق وهو السند المعتد عليه لا اشارة اما المذكورة في مجرود احتمالها

وكيف ويرد عليه بعضنا او رده من الانطباع فيقول قدس سره عبارة  
الامام في حاشية هذا التمام **قوله** قال الامام في المحقق ان لن تصور اذا  
حكم عليه بينه او اثبات كل ما المجموع تصورنا ونزقها كما بين السبيل  
والمرتب **قوله** وهو الاول انه يستلزم ان التصديق بها ينسب من التوليد  
الثاني والتصور من الحكم فنفوت عن فرض التسليم ان امتناع كل قسم بل في  
حقيقة وهذا الاستدلال هو الذي توقف عليه اثبات الاحتياج الى نفس  
المستلزم وهو المقصد الاخر من تفصيل العلم اليها بيان التوقف ان التوليد  
الثاني اذا كان مشتركا بين التصور والتصديق وكذا الحكم فاذ ثبت  
الاحتياج الى معرفة الطرف الكاسب للتصور والطرف الكاسب للتصديق  
لم يثبت الاحتياج الى مباحث التوليد الثاني ومباحث الحكم لا اليها  
ولا الى اوجهها علم التعيين بل لم يثبت الاحتياج الى علمها لا علم  
التعيين **قوله** واما الثاني فلان الحكم لا بد ان يكون تصورا عند  
بعض لا بد للامام من ان يكون الحكم تصورا عنده وان لم يكن كذلك في الواقع  
لان الحكم عنده فعل والتصور قسم من العلم الذي ليس بفعل عنده ايضا  
واما لا بد منه لان الحكم في الواقع ادراك وهو معتزف بالاحتمال لا بالاك  
في التصور والتصديق في الواقع والحكم ليس بتصديق عنده فلا بد ان يكون  
تصورا يعني يلزم عليه ان يكون الحكم تصورا عند **قوله** وهو الثاني ان التصور



مما بل للتفريق اه اعلم انه يتوجه عليه انه ان هذا الاعتبار يفتنه حوالته  
 ذكره في الاشكال الثالث وذكره هناك تكرر بلا طائل وايضا يتوجه  
 عليه انه ان الاعتراض كما يتوجه على الامام يتوجه على الحكم ايضا لانه كما لا  
 يجوز لعدم الشيء بالتعيين كذلك لا يجوز اشتراط الشيء بالتعيين وهو بعد بيان  
 اعتراض يتوجه على الامام دون الحكم بقرينة قوله فيما بعد فنفسا على  
 الاشارة الثالثة فليما هذا طريق الفتنه ان يقال العلم او غيره والاول التقوى  
 والثاني الضرر وهذا التقسيم يخرج للضرورة التقوى على مذهب الحكم  
 وايضا يتوجه عليه انه ان هذا الاعتراض موقوف عندها كما سبق وهو ان  
 اعتراضه عليه لا مدفع له والالم يقع التفرع المذكور قال بعض الافاضل  
 فاقبل في دفع هذا الاعتراض ان احد المتناهيين يكون جزا للآخر  
 اذا استقل كل واحد من الكل والجزء في الوجود اذ لم يلزم اجتماعهما في ذات  
 واحدة واما اذا كانا موجودين بوجه واحد فلا الضرر في التقوى  
 من قبل الاول لا الثاني هذا وينبغي ان لا يخفى عليك ان هذا الجواب يقع  
 اما جواب ذكره قدس سره فيما سبق نقول فان قيل من اعتبار عدم الحكم  
 في الضرر على توجيها خارج ان ليس حصوله مع حصول الحكم معه زمانه الجاهل  
 وقال ان التوهم لم يفتنوا اليه تأمل على الجواب عن الاول من الوجوه  
 الثلاثة التي يتوجه عليه انه بان هذا الاعتراض انما ذكره في الاشكال

الثالث ايراد علم التقسيم كما بيناه لك في ذلك المقام فليست انما اورد  
 ايرادا علميا ما خرج التقسيم اعني التقديري فلا تكرر انظر الى المنصوص واما  
 الجواب عن الاخير فنقول يمكن وكما قد ذكرنا لافظ ما ذكرنا من امكان  
 الدفع وعدم فاشارة الى الاجزائي بقوله ولا يخفى عليك ان هذا الوجه مستلزم  
 الوجود بين المتعينين او بغيره الذي يوضح عنهما اول ما يفتن في الاول  
**قول** وقد بين في الحكم ان لا يتناول بينهما اي بين الواحد والكثير من  
 حيث انها واحدة وكثير اي بين الواحدة والكثرة بالذات مع ليس بين ذات  
 بينهما يتناول وذلك لانها ليست متشابهتين بالعرض في الموضوع واحد شخص  
 واما في الموضوع معبرنا المتشابهتين مطلقا لانه يتناول مراد من اجتماع  
 الشئ في موضع شخص من جهة واحدة ومع ذلك ان العقل اذا لا  
 خطا فرق بينهما اما موضوع واحد شخص جزا لملاحظتها بثبوت  
 كل واحد منها على سبيل البطل دون الاجتماع من جهة واحدة لكن ربها  
 امتنع ثبوت احدهما لاسبب بعين الاخرية لا مرفوع وليس الحكم  
 في الوحدة والكثرة كذلك لان موضوع الوحد جزا لموضوع الكثرة كما ان  
 الوحد منها جزا لمقابل بالعرض ذلك لافضانه بغيرت لها واما المكابله  
 والمكابلة فان الوحد مكبال للكثرة وعادة لها بمعنى انه اسقطت الوحد منها  
 مرة بعد اخرى فثبت بالكلية والكثرة ملكة بالوحد معدودة بها والشيء  
 من حيث انه مكبال لا يكون مكبلا وبالعكس فكذلك لم يجوز ان يكون له

واعلم ان بين سبب وجوده م ع بان  
 التقدير قد يكون واحدا في جميعا كونه  
 فيكون واحد او يكونا في جميعا كونه  
 او احدهما في جميعا كونه او كليهما

ان سواد كان السبب سببا في  
 التفاضل او التماثل او التماثل  
 والكل او الالجاب واللبس



وكثيرا ما من جهة واحدة والا كان يجب ان لا يثبت ان مركبا من جمل ومركب  
لان الكمالية والمركبية متضايفين فحين الوحدة والكثرة تعالى بل  
المتضايف بالوحدتين عارضها تعالى بل المتضايف بالزات وكذا  
معدود الوحدة على الكثرة معلول والعلو من الامور المتضايف  
وقد استعملنا حديثنا بل فيها معل هو الى المتضايف بالوحدتين  
معتبر بين من مذهبها او بين ماصدق عليه وعلم تدبر ان يعتبر بين  
ما صدق عليه فاما ان يعتبر بين الكثرة والوحدتين مع جودها  
او بين الكثرة والوحدتين الى نظر علم موضوع الكثرة فيبطلها وتغيرها  
كما لبا المستددة اذا جبت جبره او بين الوحدتين والكثرة الطارة  
علم موضوعها التاثير اياه كما واحد جبت ان او ان مستددة بها لا  
مزيد عليه من التضايف وتبين ما هو الحق في بعض شذوذ الكتب الكلامية  
وهو شرح المواقف فارجع الى تفصيل علم شرح الماصدق **لا** لا يعتبر  
ما لم يعتبر مذهبها وحداية في جود صورتي للمركب منها للامام ان يمنع  
ضرورتها بل معلوميتها في الواحد الاعتباري كالصدقين علم مذهب  
والمولم لا يحرز ان تعتبر الهيئ الوحدانية منها بالوحدتين لها الخراج  
غير المركب منها في يدفع عنه ان اجزاء الصدوق في زيد علم اربعة  
وهو مضمون خلافة فتقول قوله فلا تكن اعتبارها مع تلك الدورات  
ان ان اراد به ان لا يكن اعتبارها معها بطريق الجزئية فليس لكن لا ينفع

وان اراد به ان لا يكن اعتبارها مطلقا ولو بالوحدتين  
فم قوله والا كان التصديق مركبا من العلم والمعلوم لان ذلك  
وكون تلك الهيئ من قبيل العلوم لا يستلزم فان قلت فعلم هذا لا يكون  
العلم وان يعتبر في الوحدتين مع محض ان الصدوق الصدوق علم  
من المذهبيين لان مجموع التسمين مع اعتبار الهيئ الوحدانية مع فهم ثالث  
ثالث الوحدتين المعتبر مع العلم اذا كان التسمين علم مذهب الامام  
في الوحدتين الى اعتبار المتأخرين لا مطلق الوحدتين مع التسمين ان  
الواحد بالوحدتين الى اعتبار المتأخرين اما ضرورة اما تصديق  
ومجموع التسمين مع الهيئ الوحدانية فان كانا علما واما الالة  
ليس علما واحدا بالوحدتين الى اعتبار المتأخرين اذا الوحدتين المعتبر  
عندهم في الوحدتين الطارية هيئ الوحدانية العارضة لمجموع الادراك  
الاربعة او الطارية لكل واحد منها لا يغيره اذا كان التسمين علم  
مذهب الحكماء فالوحدتين المعتبر مع في الوحدتين الحقيقية الى الوحدتين الطارية  
للباطن والمركبات الحقيقية الوحدتين الطارية لمجموع التسمين ليس كذلك  
والحاصل ان تسمية الشيء اما ان يكون الى الامة الحقيقية او الاعتبارية  
او المركب منها فعلم الاول الوحدتين المعتبر مع التسمين في الوحدتين الحقيقية  
وعلم الثاني في الوحدتين الاعتبارية وعلم ان التسمين في الامة منها



والمراد بالوضع الاعتباري من الوضع الالهي اعتبره بامتنان ان يكون  
 التقسيم علم مذهبهم وما قولهم لم يخف تقسيم مجاز عقل  
 من باب الاستناد الى السبب الا انهم انا هو صفة للمفهوم انما <sup>للمفهوم</sup>  
 التقسيم عام ونسبة الاله الى المقسم لا يخفى وهذا الانطباع  
 الثالث بتوجه علم المذهب المستحدث ايضا فان قلت النظر الثالث لا يتوجه  
 عليه اذ التقديري علم هذا المذهب ليس هو الادراك كما لا بد من ذلك  
 يتوجه عليه ان الادراك لا بد من علوم متقدمة فلا يتدبر في العلم  
 الذي هو الواحد قلت النظر الثالث هو ان التقديري علم مذهب  
 المتأخرين علم متقدمة بما يتوجه عليه هو **الادراك** اما ادراكه  
 النسبة واقعة اوليت بواقعة ينبغي ان يعلم ان هذا الادراك انما يكون  
 تصديقا اذ كان مع ادعاء ان تلك النسبة واما اذا كان بدون  
 هذا الادعاء فهو تصور سادع كما في صورة الشك وقولنا انما نحن  
 اسم المثلث فان قلت امنافة المعنى الى المثلث يدل على ان المراد  
 هو اللفظ <sup>في</sup> فمعنى المثلث في قوة مع اسم المثلث والاول اخبر فلا يرجع  
 للثاني عليه بل لا يتقدم على العكس قلت يجوز ان يكون اصطلاح  
 المعنى الى المثلث ببيان <sup>في</sup> يكون المراد بالمثلث المعنى فيكون يحصل  
 الكلام مثل علمنا معنى هو المثلث والمثلث معنى موجود فينا من

بيان المعنى بالمثلث اعتبار الوجود مع العلمنا بمعنى موجود  
 هو المثلث <sup>في</sup> بفوت النسبة كحلان ما اذا قال معنى اسم فان المبدأ  
 منه معنى لافظ الواضع حين وضع هذا الاسم بازانة لاجل وضعه له ولم يظفر  
 الواضع حين الواضع ولا اجل ليس سواه هذا المذهب واما كونه موجودا  
 او مفهوما لهذا الاسم وغير ذلك مما يستلزم سبق تصديق فليس يلزم له  
 لاجل الوضع لان التصور كما مر ان اول ايل الغرض في الحاجة  
 عند قوله لنا مطلبان مطلبان ومطلب التصور ومطلب العلم  
 به التقديري قد يكون كسب الاسم الى كسب مفهومه ينبغي ان يعلم  
 انه ليس شرط في التصور كسب الاسم سبق تصور مفهوم الاسم بوجه من الوجوه  
 وان يكون مفهوم الاسم كان يحظر مثالا ببال احد مفهوم قولنا  
 الحيوان الناطق لامن هذا اللفظ والامن لفظ آخر ولم يحظر ذلك  
 ايضا اعني الانسان بما اوجه من الوجوه فان هذا المذهب الحاصل  
 في ذهنه هو كسب الاسم وتصوره تصور كسبه تسمية بالحد كسب  
 الاسم باعتبار انه يجوز ان يكون مفهوم الاسم ولو ايسر تصور  
 بالتصور كسبه وايضا لا يشترط فيه ان يكون مسبوقا لمطلب تسمية  
 بمطلب ما الشارح باعتبار امكان طلبه في ظاهر عليك جواز قوله  
 عن التقديريات كلها اذ لو وجب سبق طلبه لوجب تصور بوجه







معنى الفعل فلذا قال قد سره بتفصيل هذا البيان بأفضل  
 كذا ولم يقل بشموله لقوله ان حيث قال ونبه على ان ادراك  
 تصور ما يجوز ان يكون المراد بما يخاطب لفظ التي الى السمع فسمع السامع  
 سببه مخاطبا سواء كان ذلك اللفظ صفة خاطب كما فعل او لم يكن كائن  
 وحيث يكون من ذلك اشارة الى الثاني بتأويل المذكور ان من حيث ذلك  
 المذكور وما التقديرين يجوز ان يكون قوله من ذلك بيانا لما هو المتصور  
 الاول يجوز ان يكون من متعلقا بوقت صدق الالف وقت من ذلك الحين  
 الى حين صيغة الفعل عما معنى صبح ما يخاطب من صبح الخطاب ولا يجوز  
 ذلك عما التقدير الثاني اذ حين كل المذكور الذي هو المذكور كالاشارة  
 والمركب التام الا ان كالف لا تقبل سببا للوقوف على جميع ما يخاطب  
 به سواء كان مفردا او مركبا مائلا او غير باليوم ما يخاطب به  
 للجزء والوصف لعدم بيانه ما يخصه من الجزئي كالف ما لو كان من البياني  
 فانه كلفه غير الجزئي وهذا التقدير ظهر من ما ذكره بعض الانصار  
 من انه يجوز ان يكون المعنى في ذلك القول الى وقت من ذلك القول اعني  
 قوله الفعل عما معنى ما صحت مخاطب به ولا يكون كلمة من صلة لقوله وقت  
 لهذا كلامه وذلك لان قوله ما يخاطب به ان كان بمعنى لفظ التي الى السامع  
 فيغير سببه مخاطبا سواء كان مفردا او مركبا ناقصا او تاما اثنائا

او خبر بان لم يصلح هذا القول اعني قوله افضل سببا للوقوف على معنى جميع  
 ما يخاطب به وكذا ان كانا بمعنى صيغة الخطاب لان افضل لا يصلح  
 سببا للوقوف على معنى جميع صيغة الخطاب اللهم الا ان يصرح كل الفصل  
 عن طائفة من قوله اراد قوله افضل حين ذلك القول اعني صيغة الخطاب وحده  
 يكون راجعا لما ذكره من كونه من الوجه لتوله من ذلك واحد من محقق كمال  
 رده لا وجه آخر وهو بعد وجه آخر **فوق** رده في التصور مثل هذا  
 المعنى بما يعني اذ حصل كل العلم بان كل بياض عوض حصل لك في عان  
 من العلم اعم ما تصور الثاني في تقديرنا في تصور حصول هذا القول ع  
 الذي هو الوجود الظاهر في ذلك حدوث تلك معلوما في ذهنك بذلك  
 الظاهر صورة هذا الثاني في النسبة الى امة الجزئية التي بمنزلة  
 الجزئية الصورة لهذا المؤلف من غير معارضا للادعاء كما في صورة  
 الشك فان الثاني بين المؤلفين والثاني والثالث مما امرنا ان  
 المؤلفين هذا المؤلف منها اعني البياض والورق في قوله وما يؤول منه  
 معطوف على قوله صورة هذا الثاني لئلا يعم هذا الثاني لئلا يذهب  
 الى تدويره في العطف لفظ الصورة وقال وصورة ما يؤول  
 منه وكان ظني ان المراد به ان الثاني ليس العلم المتصوره وبان الثاني  
 النسبة المتصورة قوله قد سره الى النسبة التي بين بين تفسير للثاني



لا للضرورة والذلي يدل على ان مراد الشيخ ما قلناه قوله فيما بعد  
هو ان يحصل في ذهن نسبة هذه الصورة اما الاشياء انفسها انما  
مطابقة لها حيث لم يتل نسبة هذا اليه لو كان المراد بالصورة  
والن ليس ما ظن لوجب ان يتل نسبة هذا اليه في موط وشرح  
هذا الكلام وكيفية عنوان النسبة العامة الجزئية المستترة في قول  
كل بياض عرضي اذا وجدت في ذهن بوجود ظلي مائة لا وعنان  
الذهن لها كما في ذلك الوجود الظلي في صورة من النسبة المتصلة في ذهن  
تعدى الى الجايبا لكن هذه الموجودة في ذلك الوجود الظلي امر جلي  
في من الحالة معلومة بها اذا رجعت النفس اليها ولاحظتها فقد انفتحت  
عن حالتها صارت امر تفصيلي محصل ان هذه النسبة الايجابية الموجودة في  
مطابقة للنسبة التي في نفس الامر كونها ايجابية في قول والتصديق هو  
ان يحصل المعناه ان التصديق حصول نسبة من الصورة ووجودها  
الظلي الى الاشياء انفسها الى النسبة التي في نفس الامر طرف لنفسها انما  
الى الصورة من النسبة العامة الجزئية المطابقة لها الى تلك الاشياء  
في كونها ايجابية في امر جلي مفصلة لا امر تفصيلي كون ذلك  
والمراد حصولها ووجودها الظلي مع انما مع الاذعان في مدار النسبة المتارة  
مع الاذعان وعدم المعارضة مع الاصول امر جلي او تفصيلي

يرجع الى هذا المفصل المذكور حاصل في الصورتين ولوضح بالمدار  
في هذا العلم الذي هو مقام النسبة لكان احسن واولى هذا اذا اراد  
بنسبة هذه الصورة لنسبة التي بين اثنين انتساب احدهما الى الآخر وانما اذا  
اريد بها النسبة التي مع مصداقها هو الى ذلك الى اورك النسبة التي بينها  
فليس المراد بالوصول الوجود الظلي بل الوجود الاصيل اذ الى اصل علم  
مواد ان النسبة ومصورها موجودة بوجود مبدل وانما الموجود بالوجود  
الظلي هو المترك وفي الصورة لكن ينبغي ان يعلم ان الحصول  
على هذا المعنى الحاصل واصنافه الى النسبة للبيان **قوله** والمراد بالكذب  
تكذيب النسبة الايجابية وهو تصديق بالنسبة السلبية علم اننا انما صدقنا  
بغير قول ليس ايجابا في عرض حصلنا ذهنا مولود هذه القضية السلبية  
التي هي الجزئية السلبية مع الاذعان لها لكن علمنا انما مع  
ملاحظة الاذعان مع تلك الملاحظة علم الحكم عليها او بما لكن اذا لاحظنا  
ملاحظة تفصيلية فقد او تفشتنا عن احوالها حصلت ذهنا ان من  
النسبة السلبية مطابقة للشيء انفسها وما يستلزم عدم مطابقة النسبة  
الايجابية لها في راجع الى مولود قولنا النسبة الايجابية المستترة  
في قولنا كل بياض عرضي ليست مطابقة للشيء انفسها لا انما عينها  
فقله قد سكره وتصديق بالنسبة السلبية ليس مطابق للواقع



ليس يبنى على المسامحة والمبالغة في اللام ورجوع احد الى الآخر  
حتى يطابق الواقع بل يرمي على كون النسبة الحكمة في الفقه الموجهة للاحكام  
نسبة ايجابية علم ما علم من مذهب قدس سره ولا نفى ايها الفاضل بان  
الملحوظة في النفس ايا السلبية من النسبة الايجابية على التقليل وسلب  
المطابقة عنها للواقع ولا في النفس ايا الايجابية النسب الايجابية على  
التقليل وانك لرايت لها كيف الملحوظ بالزائد في النفس ايا السلب لا الاطمان  
والنسبة في الادوات والروابط علم ما هو جواربه وجو من النفس ايضا  
كذلك فليكن في تحقيق الخي بالمراجع الى الوجودان لملاحظه مدلولاتهما  
كبن في النسبة عند القديس بل لولا زائد ولا كدسك عبارات التهمنا  
تحقيقه اذ كثر اما وقع المسألة في التفسير ايضا فطعن بها في علم  
ما اقدت من المراجع الكثرة اما الوجودان الواقع ولا تفعل الامر بالعكس  
تفعل فان من اتبع فقد حصل **فصل** وقد دلل الشيخ بقوله  
ان يحصل في الذهن المحم هذا الكلام مبنية على ان يكون مراده بالنسبة  
في كلامه وصدر سبب هذا الى ذاك اعني اركان النسبة مع بين بين وهذا هو  
محتلى كلامه واما اذا كان مراده بالنسبة الى بين بين كما هو المطلب  
من كلامه وهو المحتمل الاخر وقد سبق ذكر الاحتمالين فلا محذور في اولنا  
لا بد ان النسبة الى بين بين ليست من افعال الذهن وانما هي

في النسبة التي تعد نسبت اعني الابطال والانتزاع فالوجه على هذا  
ان يقال قد دل بقوله ان يحصل اما على ان نسبة الذهن الى هذه النسبة  
بالقبول لها والاثبت فيها لان المفعول لا سبب اليه فاعلم بكلمة  
في وانما نسبت بها القبول الى العاقل فيقال السو لو فصل في العلم  
فلا يكون ادراك النسبة وابعادها مفلا وكلا الوجهين ما للحا  
واحد **فصل** كما يؤذن بكلمة قد فان قلت كلمة في المصباح  
كما يكون للتقليل وبمنى على الايدان الذي ذكره يكون للتحقيق  
ايضا وهو لا يؤذن بالمواد كيف الايدان قلت استعمل  
كلمة قد في المصباح في التقليل اكثر واشيع منه في التحقيق هذا  
القدر بكون الايدان **فصل** واذا جزمنا بالنسبة بينها ما كانه اراد  
بالجزم معنا ما يربط بالشك فيلزم من الظن وما فوته اذ تحقيق  
البيان بالجزم الذي هو مداف السقدي مما لا وجه **فصل** في  
ذكره في العبارة المنقولة عن اي عن الشيخ من الاشارات  
والشفا ونسب العلم التقوري ومعنى العبارة ان الشيء قد يعلم  
البينة وتحقق على تصور با علم وجهين لا اول ولا اكثر فاقصد منها  
ما هو العلم التصوري ليزول الخفاء عن وجود السقدي وتبين  
العلم المطلق اليه الى السقدي واما التقوري فلما ان سوار كان ساقيا



باللغة الذي اعتبره الشيخ ههنا او كان معه مقديني وكلاما ساذجا  
باللغة الذي اعتبره رحمه الله ما بل للصدق فان قلت هذا الكلام لمناف  
لما سبق منه مدسسه من قوله بل المراد ان العلم يحمل على  
الوجهين بل انصد الماحص كما يؤذن به كلمة قد قلت نعم ولا فيه  
لان المقصود مما سبق حمل كلام الشيخ على الظاهر موافقا لتقريره  
كلام الشيخ وتأبيد له المقصود من هذا الكلام الاشارة الى اوجه  
اخر حقيقة يدل عليه قوله مدسسه وحقيقة علم ما ينبغي في قوله اخر  
وانما وجب على كلامه الى اشارة الى اوجه حقيقة قدسسه لا الى اوجه  
دسسه اه انما وجب وناسب حمل كلامه الى كلام الشيخ هذا الى هذا  
الكلام المنقول من الاشارات والشفاه علماء ما ذكرنا من التحقيق لا  
علماء ما ذكره رحمه الله في التوجيه لطيف كلامه هذا الى نظر الى المعنى  
والالكسب للعلم اما التصور التقديني في مواضع اخر من كتبه وذلك  
لان كان المقصود من هذا الكلام ان الله الحف لم يعمى وجوده  
وظهر انفسكم العلم المطلق اليه والى التصور يكون هذا الكلام في قوة تبيين  
العلم المطلق الى التصور التقديني **قوله** ومنه هذا المقام الى مقام  
التصور التقديني علم اوج يظهر ترجيح تسمية الحكم تقدينا وعنده  
تصورا سوار كان الحكم ادراكا او فاعلا تسمية الامور الثلاثة كما

المذهب المستحدث او الامور الاربعة كما هو مذهب الامام تقدينا وتسمية ما عداها  
تصورا ان بناء الحكم اذا كان ادراكا وهو الحق عرفه في كلام الشيخ  
وكلامه رحمه الله فحقه ان يسمى تقدينا ويجعل قسما من العلم مقابلا للتصور  
الذي هو ما عداها من الادراكات وانما قال من الادراكات ليخرج من مفهوم العلم  
اذ لا اشكال في الاختصار العلم فيها بخلاف المستحدث اذ في الاختصار العلم  
فيها وامتيان كل منها بطريق يوصل اليه في احوال الصفات  
التقديني عليه اشكال علم تقديرا ان لا يجعل الحكم تقديرا اذ  
واما وجه الاشكال في الامتيان فاشار الى كل منهما في القول السابق  
واما وجه الاشكال في اجزاء التقديني عليه فاخصص تلك الصفات  
بما هو خارج عن التقديني اعلم الحكم <sup>مفاتيح</sup> في الامتيان والاجزاء المذكورة  
فقط اشكال علم تقديرا ان لا يجعل الحكم تصور اساسا وجها  
وانما قلت بخلاف المذهب المستحدث واقفرت عليه ولم افعل بخلاف الذي  
ذهب المستحدث فذهب الامام مع انه يلزم علم مذهب الامام ايضا  
عدم الاختصار والامتيان علم تقديري وعدم الامتيان فقط علم تقديري  
لامرئى احدهما اختصاص اجزاء صفات التقدينيات عليه بالمذهب  
المستحدث اذ لا اشكال في اجزاء صفات <sup>اشكال</sup> الاجزاء علم الكل وانما فيها  
التفويض بالاشكال المتوجه علم مذهب الامام بعد ذلك بقوله واما



جعل التصديق عبارة عن المجموع فقد عرفت ما فيه والمراد به  
النظر الاول والثالث من الانظار الثلاثة المذكورة دون الثاني  
لانه قد سكره ان راد في قوله **وتجيب عليه ان هذا المجموع** **هذا**  
يدل على هذا نظرا آخر يتوجه علم مذهب الامام من غير النظر في الثاني  
والطائفة تحصل النظر الاول هذا نفسه كما عرفت في قوله ثم و كان  
قد سكره عمل النظر الاول علم غير ما ذكرناه بان كل كلام علم ان  
ما اختاره المصنف يستلزم ان التصديق ربما يحصل بالتقوى الخارج  
والتصور بالوجه وهو خلاف اما طبق عليه ارباب العقول وهذا  
نظرا آخر غير النظرين السابقين ولا يشبهه علم اذ في فطنة ان المصنف  
من التسميم بيان ان كلاما من التسمين له موصل علم حتى وذلك لان  
المقصود من التسميم ثبات الاصباح اما تسمين المصنف وحصول  
ذلك المقصود يتوقف على اختصاص كل من التسمين بطريق كفته  
وذلك غير متين فتوقف علم بانه فصار مقصودا بالفتح وقد سبق  
اشارة الى **القول** وان الحكم مغلا عطف على قوله اذا كان ادراكا  
وهذا اختيار كله اذا في المعلوم عليه وان في المعلوم نكتة تنبه  
لها ان الصواب ان يسمي ايضا تصديقا لا تنقلا لشكال الاستبصار  
واجزاء الصواب المذكورين في تسميم العلم مطلقا الى العلم التصوري

وبمع العلم مطلقا اما التصور السابق بالعلم الذي اعني الشيخ  
كما سبق والتصور المعاني للتصديق ولا سبيل الى جعل الحكم تسميا من  
العلم والآخر منها هو تسميه لما من ان العلم من مقوله الكين  
فلا يصديق علم ما صدق عليه **الفصل** ولا علم ما تركب ما صدق  
عليه **الفصل** بلغة انه لا يظهر صدق عليه وجعل تسميه اليها كتسميم  
العين الى الباصرة والجارية فان قلت قد تبين في بحث التسميم  
ان يكون التسميم معنى مشترك بين التسمين صا ونا علم كل منهما  
وهنا ليس كذلك فكيف يصح التسميم قلت المراد باللفظ المشترك  
فصام التسميم ما يطلق عليه هذا اللفظ اعني هذا المذهب محبزا  
وهذا المذهب معنى مشترك بين صا ونا علم كل منهما ليصح التسميم  
**قوله** وليس الكل من كل منهما ضروريا اذ يرجع لفظ كل الشاينة  
لينتج ما هو المراد وهو قوله بل البعض من كل منهما بدعي والبعض الآخر  
نظري والا لا ينتج بل البعض من مجموع التصورات والتصديقات  
بدعي والبعض نظري وهو ليس المراد بالكل في الموضوعين او لولا  
الاول شحذ وانما نوعي واللام للبعد الحرف الذي كان ان اضافته  
الكل الى الواحد عبارة الشرح كذلك وكلمة من في الشاينة  
تبعية كونه الاولى اما ابتداءية واما تبعية وشبهه ان ليس هو



من العقول والسعد بيات فزاد من كل منهما يدفعا لكل كلام  
الشراح على التوزيع فتأمل في الكلام المنسوبة للآتي شرح هذا  
العلماء ابتداء ببناء في حواشي الرسالة فلا يفيد تحريزا عن **الآلة قوله**  
موقفا ومقالا على سبيل الكشف ليس سلوك من الطريقة مقصودا  
بخصوصه بل ان الوصول الى الما الحاصل في ضمنه فلا يتوجه على الشرط المذكور  
منه الاستلزام **قوله** واما الكبري فلا ذكرتم من قبل العلم الى الفروع  
والنظر في هذا الكلام يدل على ان المقصود المأمور به صاورة وهو الكبري  
وهي حقيقة معينة على التقسيم لا نفس التقييم ولا التماز على هذه  
العلالة التي هي مرتبة واحدة على المراتب اهل في العبارة  
وقال كانه قبل هذا التقسيم الحقيقة الذي اذ عيتموه فاسد اذ لو  
كان صحيحا لضمناه الى ضمنها مع مبنى عليه وحاصل منه والتقييم  
الحقيقة ثم يتولد منها بنية في الخلود والاجتماع الى المقسم والتقييم  
الحاصلة منه شغل علم من الخلود والجمع لا محالة كالتقييم الحاصلة  
في هذا العلم اعني كل علم اما ضروري واما نظري والتقييم لا اعتبارا  
اي ثم يتولد منها بنية الى المقسم كانه ببال الاستلزام اما  
سنا حكا او كانت ببالا مكان فالنقطة الحاصلة فيه لا يلزم استحالتهما  
علمانية الجمع ولما كان حقيقة التقسيم مسئلة للقدرة الكلية منجبه

للا اعني الا لنفسه المانع من الجمع صرح بها اشعارا للفتنة وقال  
التقييم الحقيقة الذي اذ عيتموه وانما قلنا العلم هو الا لنفسه  
**الآلة** من الجمع اذ به يتم قوله فان كان النرد ضروريا لم يشتمل النظم  
وبالعكس لا بالانفصال المانع من الخلود والجمع **قوله** اشارة الى انه  
لكن مرنا الى الاعتراض على قسم العلم هكذا انشأه فذكر  
في حاشية هذا العلم سواد كانت تلك التهمة اما الضرورية والضرورية  
اد الى الضرورية والنظر في ذلك فاما قلت من العقول لا يختص بها  
هنا بل يجوز في الاعتراض على جميع التقييم فاني شئ  
من عبارة الشرح فلهذا ذكره على نقل عنه علم التحصيل فقلت والله  
فانه الحكم في الكلية على جزئيات العلم ومردو التهمة من العلم  
فانه يدل على ان المراد بقوله يجب هو المساعدة علم المفد ميتين انه  
يجب عن الاقوال منها بعد المساعدة على المفد ميتين المذكورين  
منها وفيه اشارة الى امكان منع احداهما والثانية بيقينية لا يمكن  
منها فحقن الاداء ومن هذا التوزيع تبين وجه الاستدلال  
اما منع العقول بخصوصها **قوله** وهذا جواب جلي ليس المراد ان منها  
الجواب جدول مخصوص من مطلق الجدول علم ما تسميه قياس  
مؤلف من مقدمات مشهورة او منها ومن مقدمات مسلمة ومنها



ليس كذلك لان هذا الجواب منع والتع ليس يقاس بل المراد  
انه شبهة بالحول في ان المنع ومنه الزام الحتم والخاص لا طلب  
الويل علم المقدمة المنع كالموت في سائر المنع لان المورد  
منها طبيعة العلم بلارية للمانع حتى يطلب الويل عليها لكنها مالم تفر  
منع لم يمكن ان يكون للمانع الزام الحتم التام في ذلك  
واينما في الوجود ومنه في الزام والخاص وذلك لا يخرجها  
عن كونها حقيقة العلم فلا يمكن ان يكون العلم بالحق علم رتبة  
منها كالحتم التام فان العلم الى ما صدق عليه طبيعة العلم  
قد يصير معلوما كانه العلم بالعلم مع انه اقدم من العلمية  
فكيف بالبيعة الى لست بهذا الثابتة من البعد وانما تلك  
مورد من العلمية لان ما صدق عليه العلم من حيث انه  
كاشف عن شيء علم هو علم الطبيعة لا يمكن ان يكون معلوما  
مكتوبا لان الكاشفة والكشوف ما يتقابلان متقابلين  
وما به العلم من حيث هو ليس كذلك لانها من حيث صارت ليست  
كاشفة شيء او مودة للاختلاف مع انهما من حيث هي صارت  
متساوية ومن هذا التعريف ظهر لك انه قد سري اعني سند  
المنع وما به يمكن للمانع الزام الحتم التام صر عروفي للعلمية

للمنعم

للمنعم ولان انما في مقام الازالة لانه مفهوم ادراك اولي  
ثم قسم وهذا سند يقتض كقبض منع الصفوي لتمام الاعتراف  
على تسمية العلم فيجوز ان يكون له معنى كقبض منع هذا ويمكن انما  
سند المنع وما به للمانع الزام الحتم التام نعم لازم الوجود  
لازما للماهية وانما كالمناهية عنه بانه ان اتصاف الماهية بالوجود  
العين في ضمن ازاها لازم لها كاشفة وكل قسمه وهو لازم الوجود دون  
الماهية انما كاشفة في الوجود الذي هو الوجود في الحقيقة  
ولازم الماهية لازم لها في الوجودين فيمكن للمانع ان يقول في تسمية العلم  
مورد القسم ليس العلم لان العلم لازم له ان يقتض بانه مورد الشيء  
الحاصل منه في ذهن ومورد القسم منها لم يقتض بذلك  
وكذا انه ان يقول في تسمية الحيوان اما انما لطيف وبغير مورد القسم  
ليس حيوان لان الحيوان لازم له ان يقتض بانه جسم تام حاشي  
متحرك بالارادة ومورد القسم منها ليس كذلك وهكذا في كل قسم  
وبالنظر اما هذا السند الاختصاص لا اختصاص لمنع الصفوي  
تمام الاعتراف على تسمية العلم فالباعث له قد سري  
على التخصيص على هذا عبارة الشرح فقط كما ذكرناه سابقا  
وما قلنا اولاً من انه لا اختصاص لمنع الصفوي لتمام الاعتراف



علم الشيء بالنظر الى هذا السند لا بالنظر الى ما اعتبره قدس  
سند الشيخ **قوله** والصغرى منها ليست منها لان مورد القسمة  
ان اريد منه الذات كما في باب الموضوعات كان عين العلم هنا يكون  
محوها الذي هو العلم ايضا عين موضوعها ولا يكون الاختلاف  
الذي تراه بينها الا باعتبار العبد اما الاختلاف باعتبار  
فلان العلم باعتبار انه مورد على القسمة فمجرد فردا من مفهوم  
مورد القسمة شئ باعتبار انه وضع لفظ العلم بازاء فصار  
مولود لفظ العلم شئ واحد فالذات واحدة والاعتبار مختلف  
اما الاختلاف بينها باعتبار ان فلان عترة تارة بلفظ مورد القسمة  
وتارة بلفظ العلم وكلا الامر من سببان للاختلاف وانما  
كان احدهما فردا للآخر ولما كان مورد القسمة الحقيقة اما الاسم  
الاربعة التي هي الشخصية والحسوة والملكة والطبيعة فليس يكون محلا  
مغايرا لموضوعها بالذات لا مجرد العبارة والاعتبار لم يخلو  
خروج من الحقيقة عن الافكار الاربعة المذكورة بالقسمة المشهورة  
اعلم ان يمكن جوابه وهو ان السؤال مورد علم الشيء علم وجوده  
غير ما اعتبره قدس سره بانه ان الصغرى بحتمه معنيين الاول ان  
مورد القسمة فرد من ازيد العلم والثاني ان طبيعة العلم والمنع يتوجه

علم الاول دون الثاني لانه يتوحد والكبرى كحل وجوب تلكه احد  
اعتبار انوارها لطبيعة العلم من حيث هي امر واحد موضوعها  
والثاني اعتبار انوارها من حيث هي امور متعددة في ضمن جزئياتها  
ثم والثالث اعتبار عدم انوارها في ذلك المنع بتوجه عليها علم الوجود  
الاول دون الاخرين وعلم الثاني من الاخرين وهو ان لا انتاج  
ثم وعلم الاول منها الانتاج مسلم لكن قوله ان كان مورد القسمة  
مورد العلم لم يشتمل النظر في اذ اعرفت هذا فاعلم ما ذكره في مورد  
والجواب انه ان اراد بالصغرى معنى ما لا يقبل منعها بالانوار  
ارادها معنى الثاني ساعدناه عليها لكن ان اراد بالكبرى الاوجه لانه  
منعها كونه منفصلة حقيقة وهي المدعى كما يقتضيه التقسيم وانما  
يرد بها الوجه الاول ساعدناه ايضا لكن يجب بعد المساعدة  
على المقدمتين بان لا يتم انها يتحيز ان اريد بالكبرى ما هو المحل  
انوارها الاصفى تحت الاوسط وهو شرط الانتاج سلمنا الانتاج  
وذلك ان اريد بها المنع الاخر الذي هو غير المحل لكن لا يتم قوله لو كان  
مورد القسمة مورد العلم لم يشتمل النظر في الجواب قبل المسألة علم  
المقدمتين حقيقة كما انه يعود ما ذكره ولا صار في كلامه في  
علمنا عليه عبارة الجواب **والعلم** وما يتعلق بهذا المقام



اي من ايراد الذي يتعلق بتمام التبيين ايراد صاحب القسطاس هذا  
السؤال عما وجه آخر فان اختلاف وجه الارادة ظاهر في ما وجه اتخاذ  
المورد فقلت وجهه ان حاصل السؤال عما الوجهين ان التعميم مخبر في احد  
التبيينين فلا يصح تبيين اما التعميم الآخر عما ان معنى حصول العلم اما انا  
فانه ذلك لان العزود لما يكون حصوله في **الذهن** بلا كسب والنظر في  
ما يكون حصوله في كسب قد عرفت غير مرة لان حصول الاشياء في **الذهن**  
يكون علما وجهين احدهما حصولها فيه بانفسها وذلك للعلوم من حيث هي  
علوم وثانيها حصولها فيه بقصورها ووجودها **الظن** وذلك للعلوم  
من حيث هي معلومات سواء كانت العلميات انفسها علوما او لم يكن  
وكل مفهوم اما ضروري او نظري لا يصح مطلعا ملو اضرة بقول  
علمنا ان حصول ذلك المفهوم فيه بنفسه كذلك بخلاف ما ذكره في  
فان معناه ان حصول كل علم فيه بنفسه كذلك فان قلت ما ذكره  
ايضا لا يصح مطلعا بالمعنى الذي ذكرت الان فلم لم ينسب ذلك  
كما في صاحب القسطاس قلت لان المتبادر الى التعميم من حصول الشيء  
في **الذهن** هو حصوله فيه بنفسه وهذا الطول مراده من قوله وكل  
علم اما ضروري او نظري فلا حاجة الى التفسير فان قلت ايراد السؤال  
المذكور على التعميم من غير علم فيمنه كلية جعلت كبرى واصل تلك التعميم

بالمعنى الذي اراد صاحب القسطاس منها الى من التعميم المذكور فكيف  
توقفت تلك التعميم بالمعنى الذي اراد صاحب القسطاس منها مأخوذة  
بما افهده رحمه الله من التعميم لانه اذا كان حصول العلم في **الذهن** بنفسه كسب  
او بلا كسب كان حصول العلوم فيه بصورة كذلك والمأخوذة من المأخوذة  
من الشيء مأخوذة من ذلك الشيء **فان** لا مجال لهذا في الجوابين عما تقدم  
التعميم وذلك لان الاندراج عما تقدم به بين لاسنة اسلا  
وكذا الكسب وما حقيق العلم بصورة في احد الامرين بحيث لا تشمل  
الاخر اصله كما لا يحال الجواب الى جواب صاحب القسطاس عما تقدم  
الشرح وذلك لان ملحق جوابه كما اشار اليه قدس سره بنوا اجاب بان  
هذا الحق بلا ضيق انما يمنع لان تمام العلم اما العزود والنظر في  
وهي المقدمة ليست مأخوذة في تقرير شرح لا مخرجا ولا غمضا  
فلا يكون مسترها مجال عما تقدم به وانا فانه تقرير شرح ادق واسهل  
لان اندفاع الاشكال عما تقدم في القسطاس المراد اسهل وذلك طاعة  
فانه قد روي ان التعميم عن الامام لما كان عبارة عن مجموع  
الادراكات في مساهلة والحق ان التعميم مما صدق عليه مجموع الادراكات  
الاربعة في الواقع وان لم يصدق عليه باعتقاده **فان** هذا هو البيان  
المعتمد عندنا في تقرير النظر الاول من الانطباق الثالثة الى اورد



علما اختاره **المحقق** وهو ضروري داخل في توريثه لما بينه من المحاج  
هنا اما النظر من الطرفان او اقصا لا الحكم العبرة بالنظر والضرورية  
احتياج فلا انتفاء من التوريثين لهذا النوع من الضوابط من احوال  
من السوق او بين من الضوابط لان التوريث المذكور لا يتوهم  
انتفاء شيء من الضوابط الا بهذا النوع فاذا لم يستفد بهذا النوع  
من الضوابط لم يستفد بشيء منه **مسألة** لا علم من المذهبين اما  
علم مذهب الامام فلا ان هذا الضابط وان اورد في التوريث لم ينتج  
في المورث ايضا واما علم مذهب الحكم فلا وان اورد في المورث  
انورد في التوريث ايضا والله واما عند الحكم فمناط البطلان  
والكسب هو الحكم فقط والمجتمع اما الحكم في حصوله في الزعم بالنظر  
وكسبه يكون بوجهين نظرا اما التوريث المذكور وان كان طرفاه بالكل  
وحاصل الجواب عنه وسند ان لا علم عدم اندراج في التوريث كيف  
لمد الضوابط منسقة بنفس الحكم فاذا لم يخرج في حصوله بالنظر بصدق على  
التوريث المذكور وان كان الضوابط المرفعين او اقصا محتاجا  
اما نظر وكسبه فمؤله لا يراه الا اثبات المقدمة المتنوعة وهي قولنا  
الضوابط الذي يكون حكمه بوجهين وتطور طريقه او اقصا كسبه  
غير مندرج في التوريث فان حصول الحكم بغير الضوابط طريقين

بذلك فلو كان اقصا محتاجا في حصوله بالنظر فيحتاج الحكم الى ايضا  
وسمع عدم الاندراج في التوريث فلو كانا نقول بان منع لوجوب  
استلزام احتياج الحكم على الوجه المذكور لعدم اندراج في التوريث  
المستند ذلك الدعوى من قوله فلا يكون بوجهين وسند ذلك المنع  
بين لان ان الحكم لو احتاج على هذا الوجه الى النظر لم يصدق التوريث  
عليه لو كان التوريث مطلقا الاحتياج لم لا يجوز ان يكون الشيء هو  
الاحتياج بالذات **ثبوت الاحتياج** بالواسطة لا بناء على ذلك لان  
شيء الخاص لا يستلزم **الاحتياج** فان الاحتياج وان انتم بالذات اما  
هذا الكلام منه قد سكره ابرار لتوريثه المجاز فاما بما لا يبعد العقل  
على السند المذكور المنع وان لا يجوز ان يكون الشيء هو الاحتياج  
بالذات لا يتوقف على استعمال الاحتياج في فرد منه مجاز ولا يجوز  
استعمال الاطلاق المجاز عند انتفاء التوريث لاسيما ان التوريثات  
فان قلت لا شبهة في المقام اما التهم عند استعمال الاطلاق معايرها  
الحقيقية فالمقارن الى التهم من سبب لولا الاحتياج اما هذين التبعين  
هو مطلق الاحتياج المنقسم اما بالذات واما بالواسطة والآن  
ان شبهة هذا التهم الى كلامه على سائر فبوجهين الاحتياج اما هذين  
التبعين على السواء فكيف يتبادر من اما التهم اقصا بعينه قلت لا بعد



في ذلك لم يرد شيوع ارادة المعنى الكلي من اللفظ في ضمن احد فرديه  
 بالتعين كما في لفظ الوجود المشار الى الزمعة الارادة شئ ارادة عن  
 الكلام في معنى الوجود الخارجي وهذا التقدير يكتفي لبيان انهم من لفظ  
 الى الوجود المشار في معنى **افان قيل** هذا السؤال مستخرج من هذا السؤال  
 علم قوله الا ان المبادر عند الاطلاق هو الاحتياج بالزاتية اذا  
 كان المبادر من الاحتياج عند الاطلاق هو الاحتياج بالزاتية ويجب  
 في التوحيات محل الانفاذ علم مبادر منها اما انهم بلامانع فمفهوم  
 كلام الامام اي في المانع من محل كلامه وهو تقوم للفرد في بيان احتياج  
 في حصوله اما نظر الاستفاضة لا ينافي الاشتراك او لا ينافي ان يكون  
 هذا التوحيث للحكم ايضا والمراد بالكلام مناهة القول اعني ما  
 به لانه المصطلح عليه عند ارباب العوينة حتى يمتنع اطراف  
 علم التوحيث علم هذا اي علم هذا المبادر كيبلا يلزم ذلك الاستكمال  
 الذي هو الانشاق في المذكور في لم يمتنع التوحيث علم خلاف ما يبادر  
 منه ودفعتم الانشاق عن الامام بالتول لعدم انوارج مثل هذا التقدير  
 في المرفوع عنده ولم يكلوا علم ما يبادر منه كما علم كلام الحكم عليه لم ينفوا  
 الا شقاه المذكور عن كائن الحكم بالتول بالانذار في التوحيث علم  
 يعني الانفاذ من الاشكال ان كتاب التعميد من التوحيث علم

يعني هلا علم الاحتياج شيئا واثباتا لما الاحتياج الزاتية حتى يكون التقدير  
 المنطوق ما يكون جميع اجزائه نظير ثبوت مثل هذا التقدير فيكون  
 مكتفيا من التوحيث علم ما يشكل للاسباب ان اراد ان التوحيث علم  
 لا يستعمل كاستدلاله فكذا الجواب وان اراد ان ليس له دخل في كتابه  
 لم ينفى عنه اي علم كلام علم هذا المبادر شيئا من احد ما استدلال  
 به وجهه التقدير علم به وجهه التقدير فاذا علمنا كلامه علم هذا يكون مثل  
 هذا التقدير الذي يكون الحكم به وجهه التقدير المرفوع او احد ما  
 كسبا واخلافا البوحيث الذي هو مراد للفرد في لاشق الاحتياج  
 بالزاتية فلا نسلم الاستدلال به وجهه التقدير علم به وجهه التقدير  
 التقدير في هذا التقدير البوحيث نظير في وعامله ان الاستدلال  
 الامام هذا يدل على ان مزجه خلاف ما يبادر من التوحيث فلا يمكن حل  
 كلامه عليه وثانها انه لا فرق بين جزر وجزر في ان الاحتياج سببه  
 احتياج بالواسطة مما لا احتياج الحاصل سبب الحكم وهذا احتياج بال  
 فاما تقدير كل كلام الامام علم هذا المبادر يكون مثل هذا التقدير الذي  
 يكون احتياج سبب الحكم ووجهه واخلافا التقدير في لاشق الاحتياج  
 بالزاتية ووجهه خلاف مذهب الامام والحكم اليهم ايضا  
 قال بعض الانفاذ يمكن ان يكون قوله لا فرق بين جزر وجزر اما ليس

لم يمتنع



هذا الصديق سوى هذا الاجزاء اذ ليس ما هيته وحدانية كما يزول لا يوجب  
 شي من هذا الاحتياج بالذات فلا توجد فيها الاحتياج بالذات من الكلام فيه  
 نظير لاننا لان ان الصديق ليس سوى من الاجزاء لكن لا مطلقا  
 بل بشرط وروفي الهيته الوحدانية لها هيته وحدانية قلت ان اراد ان ليس  
 له هيته وحدانية داخلية فتم لكن لا يفرقا وان اراد ان ليس له هيته  
 وحدانية مطلقا ولو بالروفي فتم واذ كان له هيته وحدانية فجاز ان  
 لا يوجب شي من الاجزاء ومن الاحتياج بالذات وتوجب الكل بعد  
 عروفي الهيته الوحدانية له الاحتياج بالذات لا يخفى ان الكل من حيث  
 هو كل غير كل واحد ايضا فحقيقة تؤكد المانع الثاني بل ان جعل  
 الاسم الصديق المحتاج بواسطة الحكم فقط ضروريا بانما ان يكون مراد  
 هذا اذ لو كان مراد هذا كان التحقيق لتواذلا ان يقول كل صديق  
 ضروري وهذا الظرف او فيكون انساب **يراد قوله** ومنشأ الاشياء  
 من انشئه عليه كالكتابة والسائر المذكور هو ان البديع قد يطلق بالاشياء  
 التي علم الصديق الا اذا المنصير بتفسير المذكور وهو ما يكون مقصور فيه  
 في الجرم بالنسبة وعلما ما يروى الضروري وهو الذي لا يحتاج في حصول  
 المناظر فيقوم على انشاء المفعول او الناقص اي من اشياء غير الصديق  
 المنبوج في البديع المراد للضروري الذي انما هو الناقص في الناقص

للنفس والنفس بديع مقسم بما قسم به البديع المرفوع للاوليات  
 امر ان احدهما اشترى كل لفظ البديع بين الاولى والاعم منه الثاني  
 يراد بالضروري بالعمم **قوله** بل لان امرين مسلمين عند الكل  
 انما قال عند الكل لئلا يعود التامل ويقول المعطى على ذلك لا بد على  
 الاشياء والاختصاص المذكورين **قوله** وبنتهي سلسلة الاكساب  
 بالحواس اليه وكان قد سكر من استعمال من العلة مال اما المعنى  
 المراد سلسلة الاكساب بالامر للعلوم السلسلة التي بعد ما كتب بعضها  
 مبادي الاكساب كما في الشاي المذكور يكون المراد بالحواس البحرية  
 والنواز الحوسية البحرية والنواز به اذا سلسلة انما ينفع لها  
 جزئيا والامر المذكورة خارج عن السلسلة بالغة المذكور فان اراد  
 بالاكساب السلسلة فالمراد بالامر المذكورة معايرها الحقيقية لانها  
 ايضا اكساب علم هذا الاصطلاح وقوله بل اورد ان شئنا كيد  
 لا يقيد اذا لا نترى مع الورد النسب لا يقيد **قوله** ان بيان تعريف  
 اي تعريف النظر ببيان مع الترتيب لفظ واصطلاحا وبيان المراد بالامر  
 وبيان فائدة التعريف بالحاصلة اما غير ذلك من الباطن الكثرة السلسلة  
 بيان تعريف عن بيان تعريف النظر بجل الشبه ووجه التعريف المراد  
 على تفسيره منوع ان ان الانسب تقديمه عليه لتوقف بيان تعريف



النظر علم وجه يحصل بالمعقود علم بيان تعريف النظر لم يعلم منه الا  
 حجاج اليه وما لم يعلم منه الا حجاج اليه لم يعلم صدق ما يحكي في حصوله  
 اما نظرنا شيء ولا انفسه اما ما بالزيت الى ما بالواسط فلم ورد  
 النسخ عليه ولا دفع عنه وهو لا انا اقتصر على ذكر النظر ولم يذكر  
 الضروري معه مع ان بيان تعريف النظر متأخر عن بيان تعريفها  
 وكما يتوقف بيان تعريف النظر على الوجه المذكور علم بيان تعريف النظر  
 كذلك بيان تعريف الضروري مما يترتب فرق وما للاختصاص ما ذكر  
 منها في قوة ذكر الضروري لتأخر تعريفه عن الضروري فذكر ان  
 عن بيانه يتبين ذكر التأخر عن بيان تعريف الضروري دون النظر  
 لم يحصل الامر بالنسبة مع بيان انتشار الكلام بين فترت بيان تعريف النظر  
 بابراد تلك المباحث لكثرة علم بيان تعريف النظر لسد البيان عن المبنى  
 كثير افاضل النظم وبتنظيم الكلام فان قلت لم لم تقدم تعريفه  
 كافي المص على تعريف النظر في مقدم بيانه علم تعريف النظر  
 حتى لا يلزم الانتشار قلت لو جهن احد ما ان تعريف النظر بيان  
 لتعريف النظر والضروري لكون النظر جزء من معرفتها والانسبا  
 البيان عن المبين طرفة عن الايمان بالشيء قبل الاحتجاج اليه ولذا  
 لم تقدم علم تعريف الضروري ايضا وتبينها لزم الانتشار ان بيان

تعريف النظر بابراد متفق واحد عليه مع تعريف الضروري متفقا ومجا  
 عن مقدم تعريف النظر مع بيانه علم تعريف النظر وبيانه لتعريف بيان تعريف  
 الضروري ايضا عن تعريف الضروري كثير او هذا انتشار الكلام قال ر  
 وهو قريب من مفهوم الاصطلاح في هذا إشارة الى المناسبة بين المعنى  
 التخيلى والاصطلاح في المصطلح للنقل المزمع فلا يتم ووجه قربه من لزوما  
 جزئيا قوله اي يلحقها عليها هذا الكم يلحق المواد بالواحد لفظا لا معناه بان  
 جاريا على علم موقوف محذوف اي لفظ الواحد ولو كان المتبادر الى النظم  
 من التأمل الموضوع معا يربا ووجه التعريف ملها علم ما يبادر منها فكل  
 علم ما يتيسر منه لا تدبر فيه لفظ المعقود والكثرة وغيرهما مما ينافى الترتيب  
 الاصطلاح لانه يوجب ما اى باعتبار عروض الوصف لها بوجه من الوجه لا باعتبار  
 عروض الوصف لها من كل وجه اذ لا يتصور ذلك في الاشياء الكثرة اذ عروض  
 الوصف لها لا باعتبار انما لانها لخصا الاعتبار معروضه للكثرة وانما  
 تعرض لها الوصف باعتبار عروض الهيئة الوصفية لها فالوجه من كل وجه  
 انما بعرض لا بسيط من كل وجه وليس بعد ذلك فليس يوجب الترتيب  
 سواء كان ذلك الجموع ولقد اصبحت بان يصير حيث لا يبين الاجترار  
 تمايزه الوجه ولا بان لا يصير لخص الهيئة وبالقيد الاخر وهو قوله  
 ويكون بعضها نسبة ما بعض بالقدم وان خاى يكون حيث يمكن التمايز



حاشا او عفا الى كل واحد من الاخرين باين هو من صاجه كونه  
 الواحد الخفيف من الترتيب اذ <sup>الط</sup> ان القيمة بعضها راجع الى الاشياء  
 المجمولة بالهيئة المذكورة والاشياء المجمولة بحيث يطبق عليها الواحد الخفيف  
 لا يكون بعضها نسبة اما بعضها بالسند والتاقي بها لعله كذلك وسواء  
 ذهب الاستاد الى انه قد نشره للرسالة وكان واعترض به عن ترك الادوية  
 الى حسب المفهوم اعلم من ان يكون كسب الصدق كذلك ولا فالمراد بالحقم  
 كسب المفهوم كونه المفهومين بحيث اذا فعلها العقل لم يزد ملاحظتها بحوز  
 صدقها معا وصدق احد ما فقط بدون الاشترا من ان يكون نظرا  
 اما الواقع كذلك اولاد المراد بالحقم كسب الصدق ان يكون كسب صدق  
 معاذ الواقع ويصدق احدهما فقط حيث لا يصدق الاخر كذلك اذا لم يكن  
 ان يوجدنا لست من اشياء لها اما اعتبر وجه القيمة بعضها الى ذات الاشياء  
 المنفردة من غير اعتبار وصف المجمولية المذكورة معها وبغير ملح هكذا او يكون  
 لبعض تلك الاشياء نسبة اما بعض بالسند والتاقي اما حين حدوث  
 تعلق المجمولية المذكورة فقط او بعد ايضا وظن ان الاشياء المنفردة  
 تكونها منفردة يكون متميزة بالوجود لا محالة فيكون لها حين حدوث تعلق  
 المجمولية المذكورة فيها الهيئة فكلنا لست من الاشياء المنفردة ترتيب  
 وبالكس لهما من اديان صدق وقيل موافق كسب ايضا من هذا النكاح

من هذا الوجه  
 ان يكون كسب المفهوم  
 كونه المفهومين  
 بحيث اذا فعلها  
 العقل لم يزد  
 ملاحظتها  
 بحوز  
 صدقها  
 معا  
 وصدق  
 احدهما  
 فقط  
 بدون  
 الاشترا  
 من  
 ان  
 يكون  
 نظرا  
 اما  
 الواقع  
 كذلك  
 اولاد  
 المراد  
 بالحقم  
 كسب  
 الصدق  
 ان  
 يكون  
 كسب  
 صدق  
 معاذ  
 الواقع  
 ويصدق  
 احدهما  
 فقط  
 حيث  
 لا  
 يصدق  
 الاخر  
 كذلك  
 اذا  
 لم  
 يكن  
 ان  
 يوجدنا  
 لست  
 من  
 اشياء  
 لها  
 اما  
 اعتبر  
 وجه  
 القيمة  
 بعضها  
 الى  
 ذات  
 الاشياء  
 المنفردة  
 من  
 غير  
 اعتبار  
 وصف  
 المجمولية  
 المذكورة  
 معها  
 وبغير  
 ملح  
 هكذا  
 او  
 يكون  
 لبعض  
 تلك  
 الاشياء  
 نسبة  
 اما  
 بعض  
 بالسند  
 والتاقي  
 اما  
 حين  
 حدوث  
 تعلق  
 المجمولية  
 المذكورة  
 فقط  
 او  
 بعد  
 ايضا  
 وظن  
 ان  
 الاشياء  
 المنفردة  
 تكونها  
 منفردة  
 يكون  
 متميزة  
 بالوجود  
 لا  
 محالة  
 فيكون  
 لها  
 حين  
 حدوث  
 تعلق  
 المجمولية  
 المذكورة  
 فيها  
 الهيئة  
 فكلنا  
 لست  
 من  
 الاشياء  
 المنفردة  
 ترتيب  
 وبالكس  
 لهما  
 من  
 اديان  
 صدق  
 وقيل  
 موافق  
 كسب  
 ايضا  
 من  
 هذا  
 النكاح

من الاشياء المنفردة وان كانت بالوجه بوجه من الوجوه جسدي  
 تعلق المجمولية المذكورة لها لكن ليس من لوازم التمايز في الوجود بوجه  
 ما يقوله الاشياء الحسية والعقلية لتوقف قبولها على كون تلك الاشياء ملحوظة  
 تفصيل لا يتمايز تلك الاشياء <sup>الوجود والشيء</sup> تفصيل الاشياء <sup>الاشياء</sup> بالاجمال لا  
 لقبول الاشياء معجز ان لا يكون اشياء متميزة بالوجود الاجمالي متميزة  
 بالوجود التفصيلي جسدي حدث تعلق المجمولية بها فلا يكون لها وصفا <sup>لها</sup> <sup>ت</sup>  
 الاعتبارية التي لا وجود لها كسب الخارج اذا تعلق بالانماط الموضوعية  
 بازائها لوظائف المنهية التي هي امور منفردة علمية وصورية وهذا  
 المحوطة لوقوع الوحدة في المجمولية المذكورة وحين حدوث تعلق  
 بين المجمولية باجزل تلك المنهيات ان كان تلك الاجزاء كقصة العقل  
 لوجعل سبق العلم بالوضع الا ان كحقها فيه كان بطريق الاجمال وعما وجه  
 لا يمكن للعقل علم هذا الوجه ان يشير الى كل منها باين هو من صاجه  
 هذا ولما كان اخصيته التي تنب من التاليف كسب المفهوم امر مجزوا  
 به ولم يكن كسب الصدق كذلك جزم قدس سره بالاختصاص كسب المفهوم ولم يجرم  
 بالاختصاص كسب المفهوم لم يجرم بالاختصاص كسب الصدق بل ان الاختلاف  
 في النسبة بينها كسب الصدق من غير محالة وترجم لاصول القولين علم  
 الا ان عدم تقرر الامر عند اما وجه الجرم بالنسبة المذكورة كسب المفهوم



نظرا واما وجه الجزم بالنسبة المذكورة بحسب الصدق فنو ان العبرة بالترتيب  
 الترتيب بكونها يكون راجعا الى الاشياء مع وصف المجولية وبموت  
 وح يكون الترتيب اخفى بحسب الصدق ايضا ويجوز ان يكون راجعا  
 اما الاشياء لاما لوصف المجولية كالحلقة التامة الاولى وح يجوز ان يكون  
 المراد مقابلة الاشياء للاشارة الحسية والعقلية هو الاستدلال والترتيب  
 او البعيد لها فيكون كلامنا على الاول مقف وجوز ان يكون المراد هو الاستدلال  
 الترتيب فقط وهو الاظهر فيكون كلامنا على الثاني صدق نعم مقدريا كما سبق  
 من الترتيب بحسب الصدق ايضا اعم من الترتيب من ان يمكن وعدان الترتيب  
 بلا وضع وقوله الترتيب الواقع في امور يتعلق بها النظر اما جملة استنباط  
 جواب سؤال هذا المصدق وسواء الترتيب في امور يتعلق بها النظر ان امور لها  
 وضع هل يمكن ان يوجد بلا ترتيب فيكون الترتيب اعم من الترتيب  
 نظرا اما هذا النوع من المادة ايضا او لا كما ذهب اليه الترتيب الاول  
 هذا كله اشارة اما ما ذكرناه في جواب السؤال ولما كان ذلك مستملا على الحكم  
 لا يصدق شي منها اذا اعد الترتيب الترتيب معينين بل كان لكل محض  
 بما اذا اعدنا مطلقين قال هنا كلمة فان قلت اخفاه الحكم الاول وهو  
 عدم وجود الترتيب في الامور التي لها وضع بدون الترتيب مسلم  
 لما بينه في مسنده من ان خصوص الترتيب خصوص المادة فقط وخصوص الترتيب

مخصوص المادة والصورة معاً واما اخفاه الحكم الثاني وهو ان  
 الترتيب بين تلك الامور الترتيب المبادي بحسب حركة الزهن لم اذلتنا وت  
 بين الترتيب المطلق والمعين بالنسبة لاخذ الحكم لان كلاهما بالترتيب  
 المبادي بحسب حركة الزهن فقلت اذا اخذ هذا الحكم بالنسبة اما ان الترتيب  
 يكون في المواد بحركة الزهن الحركة المخصوصة كما يكون من الجب ان النفس مثلاً  
 لا حركة الزهن كمن كانت والام بين الليل ولرواء الدعوى لان الدعوى  
 استلزام الترتيب المعين للترتيب المعين ولا شبهة في ان تعيين الترتيب  
 تعيين الصورة والمادة معاً وبالحركة المعينة بتعيين الصورة فلو لم يكن  
 المراد بحركة الزهن الحركة المعينة لاستلزم هذا الدليل على تقدير  
 تسليم تلك الدعوى واذا كان المراد بحركة الزهن الحركة المعينة يكون بكل  
 المقدمة كاذبة وموت وكذا القدمتان اللتان يبدوا فظهر اخفاه على كل  
 فلا يجوز ان يكون قوله هذا كله اشارة الى جميع ما سبق من قوله واما بحسب  
 الصدق فقد قيل اما قوله فيكون هناك تقدم وتأخير لان بعضها منها  
 غير محقق وهو كلامنا على قوله نعم وموت فالترتيب المعين يستلزم  
 الترتيب المعين من غير عكس لم يرد به ان وجود الترتيب المعين يستلزم  
 وجود الترتيب المعين في مادة ذات وضع من غير عكس لان  
 ما ذكره علم تقدير صحة الاستدلال من البين ان وجود الترتيب



المعين في مادة ذات وضع لا يتصور الا ان يترتب معين  
سواء انقطع تعيينها ان ينف من غير الصورة او لم ينقطع بل اراد ان بين  
الترتيب مستلزم تعيين ان ينف من غير عكس وما ذكره في بيان  
على تقدير صحة يستلزم لكن في محتملانه بحيث لا يرد بالعين  
بينها المعين بالشيء في قوله لان ضروري ان ينف كحقوق المادة  
فقط ممنوعة وكين لا وان ينف المتعلق بالمادة البينة انه ذكر بان  
اما ان ينف كل منها فذلك في ذلك شخصه وان اراد بالمعين بينهما  
المعين بالشيء في قوله وضروري الترتيب باعتبار حضور المادة  
والصورة ممنوعة اذ حضور المادة يمكن في حضوره النوعي كما لا يخفى <sup>فان</sup>  
بحوز ان يكون المراد بالترتيب المعين هو المعين بالشيء <sup>فان</sup>  
المعين هو المعين بالشيء وحق يتم صحة المقدمات استلزامها  
للطرف فلت علم هذا توجيه المنع علم قوله هذا كله اذا افاد الترتيب  
وان ينف مطلقين اذ علم هذا لا يخفى صدق المقدمات المشار  
اليه بكل هذا با اذا اخذ مطلقين اذ يصح تلك المقدمات كلها على تقدير  
اخذ الترتيب معين بالشيء وان ينف معين بالشيء ويمكن ان يقال  
عن هذا بانه يجوز ان يكون تخفيض صدق المقدمات بالمشار اليها  
تخصيصا منها فباعتبار بالقياس لما اذا اخذ الترتيب معين

بالشخص وان ينف معين بالشيء بقرينه ان المذكورة في ما لا يخفى  
اعني قوله واما اذا اخذ معينين بالشيء فانه ما يمكن ان يقال  
في بيان المراد وتصحيح الكلام لكن لا يخفى عليك غلط العبارة في هذا المقام  
وقصورها عن انهام الكلام <sup>فان</sup> اثبت في الامور ليرتبه الكثرة جزئا الحزم بل  
جزم باستعمال الترتيب من ان المصطلح على جزما دون الموضع  
له لغة ووجهه جوب استعمال الالف في الترتيبات في ما يتبادر  
منها عند انتقاء المانع ومقصوده قد سكره من هذا الكلام ان هذا  
الشيء ليس مانعا عن استعمال الترتيب منها في ما يتبادر منه ومنه  
قوله في عن الكثرة على سبيل الترتيب انه في عن الامور المرتبة  
الكثرة بان زود الامور من في الكثرة عنها واثباتها اي في  
عنها الكثرة علم هذا الوجه ولو قال على سبيل التسوية بدل قوله على  
الترتيب لكان او لا لان اوجهما للتسوية ولا منافاة بينهما اي بين  
اثبات الكثرة ونفي الكثرة لان المقصود من نفي الكثرة نفي المبالغة  
والكثرة والكثرة التي يستلزمها الكثرة لان زيادة الحرف يدل  
على المبالغة في الشيء قال رحمه الله لان العلم وان جاز ان علم العلم  
تعليله رحمه الله لا يوجب نظر لانه ان اراد ان الاحتمال عن استعمال الالف  
المشتركة واجبة من ان الترتيب مطلق لم يكن استعمالها



مع الترتيب المعينه للمراد جاز كما مر جوابه ولو سلم ينتج وجوب الاخر  
عنه وهو بيان الاول الى ادعاءه وان اراد ان الاخر اعنه عنه واجب  
عند عدم الترتيب قبل كلف قوله الا انه مشترك ان اراد به انه مشترك  
بلا ترتيب ولو سلم ينتج الوجوب للمتناه الذي وان اراد انه مشترك  
مع ترتيبه قبل كلف يلزم عدم انوار اج الاغصان الاوسط وموينا  
الا نتائج ويمكن ان يقال في دفعه اراد انه مشترك بلا ترتيبه واضحه  
والاستحالة الا لتناول المشتركة ملازمه واضحه اولى ينتج ان الاخر  
عنه او ما هو الماهي يكون المراد هو الوجوب الترتيب الذي هو مرجع  
الاوليه ويمكن حمل كلامه في شرح هذا الكلام عما قلنا وان كان محال  
لظن ان كل كلامه مذكور وما سبق الى الجواب عن الترتيب الرابع عشر  
السلم من ان الترتيب الى ترتيب العلم انما هو للمعنى العام من الطبقة  
وغيره وان كانا منزهين عن عبارة المعنى فنسب العلم من ان اما تصور  
ان كان ادراكا او اما تصديقا ان كان ادراكا منه حكم حيث اعتبر  
مطلق الادراك التناول للطابق وغيره من التسميات مكان التسميات فلو لم يكن  
المراد بالسلم مطلقا الادراك بل كان المراد به الادراك للطابق لكان  
كل من التسميات العلم من المعنى وقد عرفت فساد الا انه ليس ترتيبه واضحه  
منا ان ترتيبه لنظر وان كان واضحا فان قيل لم يلزم من تساؤل النظر

٢٤٥  
والناسد لان ما جعل غاية المشي قد يترتب عليه وقد لا يترتب  
والنظر المرتب عليه هذا الترتيب صحيح وغيره فساد والمنه من هذا الكلام  
انه لو لم يحل الترتيب علم هذا المعنى لا يفتق بالنظر الصحيح وليس صحيح  
لانه مبني على ان يكون الترتيب بها راجعا الى الامور المرتبة بهذا الترتيب  
المستقل بها وليس بلانم اذ يجوز ان يكون الترتيب راجعا الى الامور فقط  
ويكون الترتيب بها محمولا على السبب المطلق المتناول للترتيب البعيد  
فجوز ان يكون راجعا اليها بخلافه فان الى ترتيبها اعم من ان يكون  
هذا الترتيب وترتيب آخر لهذا الماهي او الماهي الاخر فيكون الترتيب  
محمولا على السبب الترتيب المتبادر منه ويكون الترتيب مستقلا ولا  
للتصحيح والفساد **قوله** كما بدله على الشرح فان قلت اي عبارة  
من المصورات ومن الامور تصدق به القضايا وقوله ويندرج  
به اي في القيد المذكور وهو الحاصل في مواد الالهي او مورو  
الالهي لا يكون الا القضايا **قوله** وبلا خطرها عما ذكره الوجه من الترتيب  
من ترتيب مورو هذا الكلام يدل على ان ترتيب المعلومات مقدم على  
ترتيب العلوم ليس كذلك بل الامر بالعكس فالوجه ان بكل قوله وبلا  
خطرها عما معني وقد ملاحظها فغير المعنى ان قصد ترتيب المعلومات  
مقدم على ترتيب العلوم وهذا صحيح او اللصق او لا وبما الذات



ترتيب المعلومات وترتيب العلوم ثانياً بالعرض وهو يكون السبب مستملاً  
 في السبب المطلق أو المقيّد والظاهر السبب القريب  
 وينبغي ان يعلم ان كان الترتيب العقدي هو ترتيب المعلومات كذلك  
 الموصل القريب اما المطلق هو المعلومات لا العلوم لان العلم موزع  
 للاطلاع المعلومات والمعلومات موزعة للاطلاع المطلق في الامور الحسية  
 في الترتيب على المعلومات او لوجهين احدهما بناء العقول من الترتيب  
 والثاني بناء السبب القريب من كلمة الباري **فيها قول** فان كان كل  
 والناية خارجاً عن الشيء فقلنا ان قول ذكرنا على هذا المقام  
 غير صحيح لان المحل المأخوذ منه هنا هو الترتيب هو غير خارج عن  
 النظر بل هو عينه عند المتأخرين قال بعض الناصب في توجيهه  
 كونه خارجاً انه مأخوذ بالتباسب الى التماسك والناية وما يؤخذ  
 بالتباسب اما ان يكون خارجاً وهذا كلام في غاية السقوط لان هذا  
 الكلام انما يصح فيما اذا كان الشيء ثابتاً في التماسك الى غيره فانه  
 يدل على ان الثابت خارج عن المنبسط كالابوة الثابتة للاب  
 بالتباسب الى الابن ومعنا ليس كذلك لان الترتيب ليس ثابتاً  
 للفكر بالتباسب اما ان يكون بل هو نفس الفكر عند عدم وليس اقرباً بالتباسب  
 اما التماسك الادلالية عليه ولو التزمنا هذا لوانتفع الخروج

ادبي

فكان الترتيب بالاجزاء الذاتية على اللوازم الحسنة راجعة عن الماهية  
 بالالتزام ولما وهذا عالم يتلوه اعدائه في التوصل كونه غاية  
 للترتيب خارج عنه وذلك لاستلزام الخروج عن النكر لجواز ان يكون  
 النكر مجموع امرين يكون احدهما خارجاً عن الآخر كما في ثمانية  
 مجموع الحيوان الشاخص في ان الشاخص خارج عن الحيوان فكل الاشياء  
 ان النكر امر متوسط بين المعلومات والمجهولات الاستقصاء والمنوط  
 بينهما في الترتيب متعلق فلا دخل لغيره في ذلك الاستقصاء فيكون النكر  
 هو الترتيب فقط ويكون قيده خارجاً عنه **فيها قول** وفيه الفتح استغنى  
 الامر الى صعب مع كلام الفتح يدل على ان الاستقصاء لازم فاستحال  
 مستنداً بمنه على نفسه مع **فيها قول** في غير متعلق باستغنى  
 به متعلق الخروج بالاسم لان التغير في الاستقصاء لا متعلق المحل  
 بالعامل وذلك لان في هذا كماله استينافه لا جارية وما بعدها  
 جملة مستأنفة ليس لها متعلق لفظي باقيلها والباعث في قدس سوره  
 على بيان التعلق احتمال العبارة لغيره هو ان يكون متعلقاً بطريق الترتيب  
 باحد ما علمنا ان المتأخرين هذا المصمم مكن الجواب بان بطلان الكلام  
 في قوله بالمزونات على العهد الحسني اشارة الى الفصل والخواص  
 بترتيب السؤال والاشبه ان الفصل والحاشية مستأنفة يروى على ان



ان مفهوم الشيء لا يعتبر في معنى الشئ في هذا الطرح هذا ان هذا ما نشأ عنه  
 مفهوم الشئ في المشتق لانه الفصل يول عليه قوله ولو اعتبر في المشتق  
 ما صدق عليه الشئ الا وحي توجه المنع عما الملازمة المتبادرة من قول  
 والا لكان التوفيق السام واخلاء الفصل لجواز ان يكون واحدا  
 في الفصل فلا يلزم انقلاب مادة الامكان الخاص ضروري لمسلم ان  
 الحاصل ما اجاب به الجيب عن الاشكال المستعجب منه لكون التوفيق  
 بالفصل وحده او بالخاصة وهو ما تقر بنا بالمزود مع عن المقدمة بتوفيق  
 عليها الاشكال المذكور وسند له اخفى منه وانما قلنا ان حاصله من  
 لان الجيب يصعد وحل الاشكال وبالمعارضة لا يحل الاشكال ولا يحل  
 للجواب منها سواء هما فاذا ذكر المراد من ان مفهوم الشئ ليس بمعتبر في المشتق  
 ولا ما صدق من عليه من قبيل المستعجب للاشكال اما اثبات المقدمة  
 المنوعة بان يكون محتمل ان التوفيق بالفصل وحده او بالخاصة  
 وحده اما توفيق بالمزود او مستند للاعتبار من مفهوم الشئ او ما صدق عليه  
 في المشتق لاسبيل الى التناقض فتعين الاول اما ابطال السند  
 الاخر وكلاهما موقوف بما ذكرنا من منع الملازمة مع ان الشئ  
 خرج عن سني التوفيق **قوله** انقلب مادة الامكان الخاص ومما الى الاشارة  
 فيها ثبوت المحمول للموضوع ولا ارتقاء ضروري باكتراث الاشياء

مناكح باقتضاض ضرورة ومع انه يكون ثبوت المحمول للموضوع او ارتقاء  
 عنه ضروري باكتراث زبدان ان زبد ليس يحج اعلم ان من الملازمة  
 ممنوعة قوله فانما الشئ الذي لا الصلح هو الاشياء فان قلت لازم بل الشئ  
 الذي لا الصلح على تقدير اعتبار ما صدق عليه الشئ ما مفهوم المشتق  
 ان ان لا الصلح هو اخفى من الاشياء فلا ينبغي ضرورة ثبوت الشئ  
 لنفسه وقوله وذكر الشئ في تغير المشتق هو الاعتقاد من قبيل ارباب  
 اللغة فانهم يذكرون في تغير المشتقات فلو لم يكن واخلاء مفهومها  
 فادرج ذكر مبرها في وحاصل الاعتقاد ان في المشتقات غير ارباب  
 اما الموضوعات الخارجية من عليها لا ارتباطا لها بالذكرا الشئ في تغير المشتقات  
 ذكر ابطال تلك الموضوعات التي يرجع اليها التغير بانهما **قوله** فان قيل  
 محصل هذا الكلام عود الجيب الى منع المقدمة المذكورة المتوفيق  
 عليها الاشكال المستعجب في سند آخر لا بد اثبات العلة المقدمة  
 المنوعة وتحريره انما لازم ان التوفيق بالفصل وحده والخاصة وحده  
 توفيق بالمزود من كين والمشتق منه واخلاء مفهوم ضرورة وكون اثبات  
 للموضوع الذي نسب اليه فيكون مركبا ومحمول قوله قلنا اما اثبات  
 المقدمة المنوعة بوجه آخر تحريره ان التوفيق بالفصل وحده والخاصة  
 وحده اما توفيق بالمزود او المركب من الاجزاء البنية المحلولة مستندا



ياخذ محمول عليها منها كالسائل المشققة مثلا عاود الكلام من قبل  
 المعلق انما هو محمول على قول فان الذي ليس اخلاقيه لا مضمونه ولا ماضيه يتوكل  
 لما بينه فان اعتبر من قبل الجيب هكذا الما غير التاكيد لزم اعتبار مضمونه  
 مسئلة اما لانها في هذا الكلام منه قد سكره ان لم نزل على عدم مكان  
 محل المشتق على شيء وعدم امكان بعينه شيء به اصلا وفاداه من  
 ان يتجوز **قوله** ويخرج عليه الا ينبغي ان يعلم ان الجواب ان ايضا منه وسند  
 اخص وحاصله ان لا يلام ان التعريف بالفصل ومن والخاص وهو التعريف  
 بالمعنى وكيف ينبغي منها لعمومها لا يدل على المطلق ولا يعتبر سببا لاعتقال  
 الذهنية الى الاعتقادية عقلية محضه به فيجوز ان يعتبر تلك التعريف  
 مع اعماده يكون المجموع معونا فلا يكون التعريف بالمعنى في التركيب الى  
 بالامكان لازم ومع يكون قوله قد سكره ويخرج عليه اثبات المقدمة المضمونة  
 لا ابطال السند الاضيق والامكان خارجا عن سنن التوجيه محصل  
 ان التعريف بالفصل ومن اما تعريف بالمعنى او معتبر التعريف  
 المحققه لا سبيل الى ان لا يلام يكن واخلايا المعنى فلا يكون هذا  
 ما نضاه المشهور خلافا وكلاما سببا في سببا للتاكيد والتحقيق  
 لا للتعريف لان المذكور لا يأتى عن قريب بل ياتى في آخر النظم الاول  
 من الكتاب في الفصل السادس في المعرفات وكلام المعنى لا يدل على ان

التعريف بالفصل وهو تعريف بالداخل وحقنا في لانه ما زاد على ان  
 قال فهو معرف الشيء اما الدخلية او الخارجة عنه او المركبة الاول  
 ان شاء الله في المنهزم فهو الحد السام والانساق في هذا الكلام لا يتحقق ان  
 يكون التعريف بالفصل ومن واخلايا يجوز ان يكون من قسم المركب من  
 الدخلى والخارج فلما قال رحمه الله شرح هذا الكلام ثم الاول ان شاء الله  
 في العموم فهو الحد السام كالنوعين بالحق والفضل التعريفين وان لم يكن متساويا  
 له الا في العموم فالحد السام في التعريف بالجنس السعيد والفضل التعريف بالانسان  
 ومن ان يجوز ان التعريف بالمعنى لعدم اعتبار التعريفية المحققة الا لم يكن لخطا  
 وقولا لعدم اعتبار التعريفية متعلق بقوله جونا واللام لام الاجل  
 يعني التعريف بالفضل التعريف هو مثال الحد السام في الدخلى على تقدير  
 تجويزنا التعريف بالمعنى لا اجل عدم اعتبار التعريفية معه الا بالوان  
 لم يجوز التعريف بالمعنى لا اجل هذا لا يكون مثالا لانه لا يكون  
 داخلا وحاصله ان لم يعتبر التعريفية مع كون مثالا وان اعتبر بمعه  
 لا يكون مثالا فكلامه رحمه الله غير حازم لعدم اعتبار التعريفية معه  
 ولا مرتجح لانه يكون معنى لنا لكلامه من ان قلت فلا ينبغي فصل  
 قد سكره لكلامه رحمه الله على انه هذا بين الوجهين بل استدل الله اليه  
 على احد ما قلت كلامه رحمه الله ثم وان لم يفر الجزم او الترجيح ان



لا يبعد المسألة أيضا بل نسبة لا الكل على سواء نظرنا انفسه لكن كلام  
 رجحان عدم اعتبار الترتيب مع اول التوافق المشهور في النظر اما المشهور كان  
 الرابع عند عدم الاستسار فكانه قال انه ان لم يعبر الترتيب يكون  
 مثلا وان اعتبرنا بالايكون مثلا لكن الرابع عدم الاعتبار بغيره الا  
 وللشارة ان هذا قال قدس سره من كما هو المشهور في حق النقل على الوجه  
 المذكور في المسند لا وهذا غاية التمكن في تجميع ما قاله  
 اعلم حقيقة الحال ولا محالة بين الاول والثاني من كلامه في هذه كماله  
 مع هذا التوجيه كما يشرى لان الاول منه في مقام المنع كما عرفت فلما ذهب  
 للآخر وان راجع في هذا المقام الذي هو مقام ترتيب النظر  
 بان يتر عن المرفق الذي هو احد قسمي النظر بالمطلق وقال النظر ترتيبا  
 يجوز او قوله اعتمادا على ما سخر في فضل الترتيبات لان اشارة الترتيب  
 الجاز وقوله كذا قليل الجاز اشارة الى اشارة الجاز وقوله كذا قليل الجاز  
 ان النكتة في ان ما فعله ذلك ولم يفسر مطلق النظر بما يتناول الدلالة  
 على قوله من الامم وعدم اندراج تحت الضبط وعلى عدم اندراج تحت الضبط  
 منع واما قوله بالكل لان الصاعقة لبيان الماد والصور فاذا كان الترتيب  
 مرتبا يكون للصاعقة موقفا تام في اذ يحتاج في معرفة جهة هذا الترتيب اما  
 الصاعقة في غير ما كان منزه الا يكون كذلك قوله وان راجع

الى اعتداز من قبل بالاب سبعة كلامه وهو كل الاشكال المرد على  
 جميع ترتيب النظر ما ذكره وما سيذكره في فصل الترتيب لا بد من اشارة  
 جواز الترتيب بالمكان الموزونة لانه قال انه نارة فان جوازنا الترتيب بالمزونة  
 واخره عند من يجوزنا الترتيب بالمزونة وليس هو ثم كلامه يستدل به على  
 بجوزة الترتيب بالمزونة قول ما ذكرته لا يخفى عدم دلالة عليه فكيف يصح قوله  
 على ما ذكره قدس سره **قوله** وربما حصل لها الى اللامية محول عليها او بالقياس  
 اما عليين من الرابع الى عليها بواسطة من الملا لا الثالث كما ترتيب  
 للنظر فانه محول عليه واحد كمال علم العلل في الناحية والصورية اذ في اشارة  
 اياها على الترتيب لان كل ترتيب لا بد من مرتبة اعتبار للجهة الصورية  
 اما الترتيب كما ذهب اليه قدس سره في موضع شرح الرسالة واما مطلبة كما يدل  
 عليه على اعتباره في ذلك والا فالحق ما ذهب اليه قدس سره وربما يحصل لها  
 ذلك المحول عليها الواحد بالعباس اما اكثر من عليين كترتيب مور اذا عده  
 الى مجموع الترتيب ايضا فانه اما الامر محولا او بعد كذا في فهم العلم عدم البصر  
 فان المحول هو العلم مع ايضا فانه اما البصر فان المادة ملحوظة في اشارة المحول  
 المذكور في الترتيب ايضا اي كان على الصورة ولما اذا لم يتناول مجموع محولا  
 واحدا بل جعل الترتيب محولا واحدا واعتبر الاضافة خارجة كالحصاف الى  
 محولا اخر عليه اي متعلق بالامر لا يكون هناك محولا واحدا بالقياس لا اكثر



من علمين بل محمولان ولو اعتبر انقاس الامور بالتوصل بها الى غير محيل  
 الى حاصل ثم اعتبر تعلق الترتيب بها وجعل الترتيب من هذا التعلق  
 محمولا وادرك كونها محمول وادرك بالقبول اما الاربع والاعلى محمولا  
 الترتيب اما علمه وادركه مطابقة علمه **بقوله** هذا صحيح في غير العلم  
 والناية اما صحة في غير ما قلنا الصورة والمادة في المعارف لا العلم لان  
 الالزام الاجمعي والاعلى محمولا في الترتيب والناية فلان المطلق في العمل  
 والناية علم مصدر كل فعل وغاية حقيقة سواء تعلق ذلك الفعل  
 بالاجمعي او بغيره وفيه اناد ان سلمنا ذلك في المطلق الفاعل الثاني  
 لكن لاننا المطلق العلم الفاعل والناية فانها في المعارف لا يطلق  
 الا على مركب الاجسام وما يترتب علمه في كبرها باعتبار علمه والاعلى محمولا  
 لما كان منه الاعتراض الذي انشأه في قوله وادركه بوجهه واما الترتيب بالعلم  
 تعريف بالمباين احد ما يكون معنى قوله وهذا تعريف بالعلم الاربع  
 مثل معنى قوله هذا تعريف بالجنس والعقل او بالخاصة والوضع العام  
 والاخر كون المراد بالعلم الحقيق او المبانيه للاهل المحرف  
 انما يلزم لها للعلم المجازية اجاب عنه نحو ابني احد ما منه المقدم  
 والناية للمقدمة الثانية وللشارة للاصناف الجارية الثانية وان كان  
 علما فاننا الترجمة لظهور مبانيه الترتيب والامور النائية للتكرار

هذا هو المقصود من قوله  
 وادركه بوجهه واما الترتيب بالعلم  
 الاربع مثل معنى قوله هذا تعريف بالجنس والعقل  
 او بالخاصة والوضع العام والاخر كون المراد بالعلم  
 الحقيق او المبانيه للاهل المحرف انما يلزم لها للعلم  
 المجازية اجاب عنه نحو ابني احد ما منه المقدم

وما يمكن ان يقال فالدعم وهذا الترتيب انما هو علم راي من راي ان  
 التكرار في هذا الكلام اثره الماد وما ذهب اليه ان ارجح الصواب  
 للموايد الا انوار من ان لما كان العلوم المكتسبة متوقفة على الفكر بالمعنى  
 اراد به مجموع الحركتين كما يول عليه سائر كلامه والترتيب علم الوجه الثاني  
 لانه يبين له رسم المعنى ووجه النظر ان الترتيب واما كان لازما يستلزم الا انه  
 غير محمول على الترتيب بالعلم الترتيب المحمول غير جازم الا ان كان  
 بين المتقدمين والمتأخرين علما ان الفكر والنظر فعل صادر عن النفس  
 اعلم ان النفس المتوجه الى الله يوجه من الوجه ان انفسه استحضار  
 بوجه اعرضت عنه وتوجهت الى الامور المحذورة عنها فكيفت بواحدة منها  
 لم تعرضت لها وتوجهت الى الاخرى منها فكيفت بها وهكذا اما ان تجر ميلها  
 الى الخلف رجعت فتوجهت وتكيفت وهكذا اما ان يسل الى المطعنها اعرضت  
 وتوجهت وتكيفت فانك اما تملك الاعراضات والتوجهات المستتعة  
 لتكفيك المذكورة واما تملك التكيفات المسبوبة بتلك الاعراضات والتوجهات  
 واما مجموعها فلهذا الاول القول بان الفكر فعل صادر عن النفس باعتبار ان النفس  
 الصادرة عنها علم الثاني والثالث باعتبار ان الفعل للذم لانه علم خارج او  
 واما ما ذهب اليه من ان الفعل ليس بمعناه الاصطلاح الذي هو  
 الاجابة والتاثير لانه الحركة ليس بمفعل بل بالتيكفات فيقوله قوله

فلهذا



مصادر عن النفس لان الافعال وان كانت متالفة الا انه ليس صادرا  
عن النفس بل هو واقع في **قوة** **دو** حركتين في المعنوية حركة من باب الكيف  
وعن ندوا ومن الانتقال من كيفة لما كيفة اخرى لا من باب الابدان ومع  
الانتقال من مكان الى مكان فان قلت الحركة من باب الكيف اي يكون في  
الكيفيات المعنوية ليس ككيفيات وكيف تكون الحركة فيها من باب الكيف  
قلت حركة النفس المعنوية حركتها صورها التي مع كيفيات موجبة انما هي  
لم يرد بالانتقال انتقال النفس من المبدأ الى المبدأ ومن المبدأ الى المطلوب  
بل اراد بها الحركتين واللام بالانتقال للعهد الى اشارة الى الحركتين  
وصح تلك الازمنة وان لم يكونا مذكورتين بعبارة الانتقال اذ يمكن فيها  
ان يكونا باصديق عليه الانتقال ولو قال وهو مجموع الحركتين لكان اوامرا  
عرفت ان المراد بالانتقال هو الحركة لا الانتقال من المبدأ الى العرف  
انما يقع ما قبل علم قوله قدس سره بعد هذا الا ان الثاني لا يرد لانه يرد  
قطعا من ان لزوم الانتقال من المبدأ الى المبدأ للمنهج لم يكن وقد  
سبق في حواشي شرح خطبة الكتاب ان صاحب البلاوة المتأهله وان رآه  
جميع قرائن المنطقية وعرف ان كان عليها اخطا من الانتقال الى المبدأ  
لعدم نقطة للاندراس **والاول** اي الانتقال الاول وهو الحركة الاولى  
لتحصيل المبدأ لا يلزم ان الفكر بمنزلة الترتيب اذ يمكن وجوده كانه لا

الاول هو المبدأ

عن الازمنة مثلا با هو فتقول العلم هو الحيوان الذي منتهى السائل  
لمعونة العلم هناك يتحقق الترتيب بدون الحركة الا وابل هو اكثر في الوقت  
مع عن المعنوية استنزائية فالترتيب بين الاول والاول اخر انما هو انما هو  
لغة الفكر فالاول ابل بطلونها على مجموع الحركتين لا غير والاول بطلونها  
على الترتيب اللازم للحركة انما لا غير لا حسب المعنى اذ كلا الترتيبين  
لا يتكرران ان مجموع الحركتين فعله صادر عن النفس بتوسل بين العلما  
والجهول في الاستحصال كما لا يتكرران ان الترتيب اللازم للحركة انما لا  
كذلك مع الانتقال منها على ان الفكر امر من هذا القبيل ومجرب  
الاول ابل البني بحد الصانع كما سبقت عليه فاشية قوله ربه لعلنا  
كلت الطرفين والشر ابل ترى بان المادة رعايتها جانب الصورة عند قول  
وقد عرفت ان حقيقة الفكر انما يتم بمجموع الحركتين الا وابل لتفصيل المادة  
والثاني لتفصيل الصورة وكما ان الثاني من جهة اما قواعد تفصيل  
بلا على تفصيل صورة مخفوفة لكل ما كذلك الا وابل مما جاز  
اما قواعد بتوسل بالما تفصيل مادة مناسبة لها ولا اذ حاصل  
ان الصنف من معرفة صحي الفكر والفكر بمجموع الحركتين يحتاج  
في معرفة صحة اما الصنعة بحريها حيثما جاز ما ذهب اليه الآخر  
فان معرفة صحة الترتيب لا يحتاج احد جزئها فيه كذا لان



الفكر بالغ الذي ذهب اليه الاو اخو ايفت متقن للصورة  
 والمادة جميعا كما عرفت من ان الترتيب اشارة الى الصورة  
 والامور الحاصلة اما المادة وقد لا يتوصل بها الى تحصيل  
 غير الحاصل اشارة الى اشتغال المناسبة فيظهر ان الفكر  
 بهذا المعنى ايفت مما يحتاج في معرفة صحة الى جزئي الصناعة  
 مع ان الدوران يفيد ان تحتار الا واخي اقرب الى الحق  
 لانه كلما وجد استحصا لا الجهول من العلوم ومبدأ الفكر على  
 مذهب الاو اخو وبالعكس بخلاف الفكر على مذهب الاو ايل فانه  
 ليس كذلك اذ قد يوجد الاستحصا ولا يوجد مجموع الحركتين كما  
 عرفت من قوله بل هو اكثر في الواقع **مسألة** والحركة ان تخلصت ان  
 في المادة اذ المادة الاو ايل في الامور الحاصلة عند نفس  
 من جعلتها المبدأ والمبادي يتحرك فيها نحو المبادي ومساذا الثانية  
 من المبادي والمبدأ اما اعتبر المبدء والمنتهى واخيل في المادة  
 اذ لو اعتبرنا ما خارجين منها لكاه المادة في الحركة الثانية  
 جزء واحد من المبادي اذ الجزء الاخر منها اما هو المبدء والمبدأ  
 من المنتهى فلم يبق الا جزء واحد وهو لا يعالج مادة الحركة التي  
 هي امر تدريجي ولو جعل مجموع المبادي مبدء لم يبق مادة صلا

وانما كان المادة في الحركة الاو ايل كذلك كما اذا انتقل  
 من المبدأ او لا اما الفصل مثلا ثم الى الجنس فان للمبدأ الجنس  
 خارجا عن المادة علم تدبير فلم يبق شيء واذا عرفت هذا التقط  
 عرفت ان الاختلاف في المادة ليس بلازم لكن قوله رحمه الله  
 الحركة الحرة والذاتيات في العرضيات يدل على اعتبار خروج  
 المبدأ من المادة وان اختلفت الجهة الى جهة المبدئية والانتها  
 في المبدأ اذ المبدأ مبدء للحركة الاو ايل بجهة اذ مشعوب من وجه  
 ومنتهى للحركة الثانية بجهة اذ غير مشعوب من وجه **اخره** ولا  
 فالتكدر عرض لا مادة له ولا صورة اذ هما جوهريان ولا يكون  
 الا لاجسام هذا الكلام يدل على انه قد سكره على ما هو بمنزلة  
 المادة والصورة في كلامه رحمه الله على ما هو بمنزلة المادة للفكر والصورة  
 له ولكن ان يحل في كلامه رحمه الله على ما هو بمنزلة المادة للمعرف  
 والجهة لها والاطلاق المادة والصورة عليها حيث يصحها بمادة  
 الاجسام وموزها من وجهين احدهما انها داخلان في المكون  
 والجهة كالمادة والصورة في الاجسام وثانيهما ان المراد بالامر  
 الحاصل للمعرف الجهة حاصلان بالقوة بالترتيب الى المرتبة  
 مما حاصلان بالعقل كما ان المادة والصورة لاجسام تقع

ومنه اني على انه لا بد في الحقيقة السوي وفي الصورة  
 الصورة ان يكونا فيهما



قوله ربه فالحركة الاولى تحصل المادة والثاني يحصل الصورة على وجه  
 ذكره انها تحصل لان كونها ماثلة في مادة الاحساس ومورثها  
 علم التوجيه انها تحصل لان للعرض والحيز ما هو مشترك لهما ووجه شبه  
 علم الاول واحد وعلم الثاني انسان والمادة كجدي الفكر هو الحركتان  
 المحصلتان ماثلة في المادة والصورة ماثلة فيهما ومنقول قوله الفكر  
 بمعنى الحركة الى عند المستدعيين بطلان علم من ان ثلثه لا مطلقا الا فيطلق  
 علم مع آخر هو الترتيب الاول حركة النفس المعنوية الى ان تذكرها  
 النفس لا من طرف الحواس الى حركة كانت سواء كانت تطلب او لا  
 وسواء كانت من المطالب الى اليرها والمغنا الى هذا المعنى ان من  
 المعنيين الاخرين فاختصاصه بالانسان مستلزم اختصاصه به فلم يرد  
 بقوله وهذا هو الفكر الذي يفيد في خواص الانس ان هذا هو كذلك  
 دون المعنيين الاخرين بل اراد ان هذا كذلك دون التخييل  
 ووجه الاختصاص ان هذا بالانس ان اختصاصه العقل والمادة هو  
 الاختصاص بالانسان الانيات الحيوانات لا مطلقا وقوله بعد  
 اشارة الى امكان المناقشة في الاختصاص والتمثيل بين الفكر  
 والخيال مع ان العلم والملكة لا بالذات بل باعتبار عرضها لا  
 لا فاعلمنا وعمد للاسوة او باعتبار عدم الحركة في العقول

او عدم الحركة في المحسوسات لانا اولئك **قوله** هذا هو الفكر الذي يحتاج  
 فيه جزيئة جميعا العطف للتغير للمحتاج في تحصيل جزيئة اللزني  
 هما الحركتان لتحصيل المبالغة والصورة علم وجه البعيرة اما المنطق والمثلوا ان هذا  
 هو الذي كذلك البتة لانه الثاني لانه يحتاج الى اعلا احد قسم  
 المنطق ولا الفكر بالمعنى الاول لانه وبنا لا يحتاج الى **قوله** في  
 علمه ليس المراد بانسان بل امتناع الاجتماع في الوجود بالنسبة الى واحد  
 ولان المسألة اذا لا يتصور تواردها على واحد واليه اشار في قوله  
 بعد هذا بقوله وايضا الحس عدم الحركة في مسافة فلا يتقبل الحركة في  
 اخره وفيه نظير كبر لجواز ان يكون الحركة الاولى المباشرة لا  
 بعينه المباشرة المسافة بل المراد به امتناع الاجتماع في الجهة كاللغة  
 والاعمال والفكر مع الثاني مع الحدس كذا لكان احدهما الى الباد  
 والاضراب المطلق **قوله** كذا الثاني جعل يفرق ان الاستلزامات لكان  
 رحمه الله الحدس لجميع الحركتين فانه لا جامع الى الوجود في شئ معين  
 الى بالنسبة اليه في قوله ولما حسب الوجود بالنسبة الى شئ معين فلا جامع  
 مجموع الحركتين في شئ معين لانه لا يكون المراد به بقوله في  
 شئ معين في مسافة معينة اذ مسافة قوله لا جامع الحركة الاولى او جامع الحدس  
 للحركة في مسافة معينة فمحيلة وينبغي ان يعلم ان الحدس متقبل الفكر كالمفهوم

ان الفكر الذي هو المراد  
 في قوله هذا هو الفكر  
 هو الحدس الذي هو  
 المتعلق بالاشياء



نظرا الى اللادون الجعنة اذ النكر بالحق ان لا تتحرك في مبدئ  
المطو والحدس عدم الحركة في مسافة اخرى مبدئ المبادي فكيف يكونان متساويين  
بحسب الحقيقة وانما سمانا بلان كسب اللادون كاسي في قسم العلم اما الضرورة  
ان الحصول على حكم وعدم الحصول معه وكون ذلك الدخول وعدمه العود في وقت  
ما بعد ان متنا قضيت نظرا الى اللادون كما ان النكر كختلف فيه والكتب  
ايضا انما يتوفر في لاختلاف النكر في الحكم لان اختلاف الحدس في الحكم السلام  
اختلاف النكرية فالشعور في يقين الشعور لاختلاف النكرية فلو لم يتوفر  
له حركي وما ذكره قد ذكره في صريح بالامر الغنيمة والقوة القدسية في القوة للشعور  
اما القدس وهو القوة مما عن الزايل الا ان يتوهم التعلق  
البدني كما للانبيا وهم في ادراك ما ليس حاصل من الشرايا لاطلها  
والا فالحسب ما لا حاجة للانسان في ادراكها انما العلم حاصل الا لا  
ولان الآخر في قوله لانكر لا بنفسه اشارة الى التعلم حين التعلم سكر لكن  
لا بنفسه بل لمعونة المعلم خلافا لادراكه فان غلب لانكر للتعلم وسبحي  
كحقيقة ان شرا علم بتر في تلك الدرجة اما ان يعلم بعض الاشياء بنكره  
بلا معونة معلم ويندرج في ذلك اي بتر في درجة في ذلك العلم بنكره  
اما ان يصير الكل الى كل ما يمكن ان يحصل من النظريات مكرما في كسب  
تقندر على الحصول بنكره بلا معونة معلم ولا حاجة الى ان يلا الكل ما غير حاصل

و بالتعلم كما حصل البعض عليه لان المراد ان الانسان في سن المروية  
حصله الا قد ذكر علم تحصيل النظريات بنكره وهذا الاقترار حاصل له  
بالنسبة لما حصل له بالتعلم ايضا اولوا احتاج ذلك الحاصل مرة اخرى  
اما التحصيل يمكن ان يكون له تحصيل بنكره لم يظهر له اي بعد صيرورة الكل بنكره  
بعض الاشياء بالحدس فيلعب بالان في بين المروية وتراجعا في سبيلها  
نظرا الى لا يلزم صيرورة الكل فكريا ليعلم البعض بطريق الحدس وهو في الجواب  
ان ملاحظة العطف يتم متأخرة عن ملاحظة عطف بنكره ذلك علم النذير  
اما ان يصير الاشياء كلها حسيه علم يظهر والمع ان مجموع ظهور البعض  
والشكر اما بين المروية متأخرة لا مجرد ظهور البعض البعض ولا تحف  
تأخره المجموع لان القوة القدسية التي هي اقوى من القوى الفكرية  
متأخرة عنها في الحصول وحمل الاشياء في قوله اما ان يصير الاشياء الى علم غير  
الحاصل بالنكر والتعلم كما توضح البعض ما لا حاجة اليه كما عرفت  
فانه اي الاختلاف بالبطور والسرعة يختص بآية الحركة بطريق الجزئية  
له وهو الفكر لا اختصام والسرعة بالحركة فاذا ذكر في ترتيب الحواس  
من سرعة الانتباه من المبادي الى الملموسة على المساحي قال رحمه الله هذا  
او اما قال في شرح الرسالة والحوار وكانه يقيمه من لا مكان ترجيح  
تلك العبارة كما اشار قدس سره بقوله ومنهم من يفتن في وجه التفت



توجه المنع عما قبله فان النور الكامل الذي يجعل عليه اللفظ عند الظهور  
اذ لنا ان نقول لان ان الجمل المحجج اما التجربة **صور** يدور في الوجود  
هو **الاسد** في القصد ان في نفسه التجسس وهو قول المطالب الذي طلبه  
الباء لاجل وتعلم انما كل كلامه عليه مع ان المطلوب عام منه لان  
لان المنع منه الى الزعم هو هذا والمنع فيه مجال **الموقف** على  
الاول قبل فائدة فيه اذ بينهم هذا من قوله كل احد من طرف الدور  
والجواب ان توقف كل منها على الاخر لا يستلزم توقف كل منها  
على نفسه **انا** يستلزم توقف كل منها مع توقف الاخر **قوله** ومن  
اليقين ان اللزوم الثاني وهو بين حصول كل منها علم نفسه لم يتبين  
او اكثر استحال من توقف كل منها علم نفسه وذلك لان بين  
حصول كل منها علم نفسه لم يتبين في مرتبة توقف كل منها علم نفسه  
لم يتبين او اكثر في الاستحالة والبعد عن الوقوع لان استحالة توقف  
الشيء علم نفسه باعتبار استلزام المعايرة كما اشار اليه قدس سره  
ولا يتناول الاعراض وكل موقف لم يتبين وتقدم ما هو ظاهرنا اذا كان  
كل منها حاصل قبل حصول لم يتبين زاد الاستحالة والبعد عن الوقوع  
لم يتبين وهكذا وهو من اشدية الاستحالة فكلنا صفت هذا  
المعال ودفع عنك ما قيل او يقال وانه باعتبار عليه كل من

لا

بما لا يتوقف على

الطريق

الطرفين الآخر لان السند فرع العلم كما ان التوقف فرع  
المعلول **قوله** وان اراد توقفه على استحالة عبارة الاستحالة  
في كلامه **و** يمكن الاستحالة الاولى بعد الاستحالة والاولى في صفة قلنا  
ردوا قدس سره بين الاستحالة والاستحالة واراد بالاستحالة ما بعد  
الاستحالة وبما الاستحالة ما في صفة وقوله **و** ما لا يابى له يتناول  
الاكوار المتسلسلة في العلم على بالكل الاكوار قلنا ان قدس سره  
**بها** **و** جوابه ان كلامنا هو اذ بين علم حدوث النفس الناطقة قيل  
لا توقف لبيان استحالة علم حدوث النفس لان استحالة النفس للفظ  
يلحق الفكر بتوقف علم تعلقها بالبدن لان الفكر حركتها في العقول  
بالضرورة التي محلها مقدم البطل الاوسط من الوقوع و ههنا  
لا يحصل لها قبل تعلقها به حادث في القول بالتمساح بطل الاتكال  
هذا الما يتم في الاستحالة لان الاستحالة اذ لا حاجة لها في  
التعلق بالبدن فيجوز له ان يربو استحضارها في ازمته غير متناهية  
وم لا يتم استحالة الوجود النفس لانا نقول اذ كان الكل  
كسبا استحضارها بتوقف علم استحالة الفكر واستحالة  
به يتوقف علم تعلقها بالبدن فاستحضارها ايضا يتوقف عليه  
اعلم ان ما ذكره قدس سره في الجواب مبني على اختيار الشئ الثاني



من التردد يدعى توقفه عما استحال له لونه ازمته غير متناهية  
وانبات الاستحالة المنوعة بابطال سنده المأوى الذي هو قوله  
لجواز ان يكون النفس قديمة فحصلت مبادئ المطالب والبطال هذا السند  
ممكن بوجهين احدهما ابطال قدم النفس كما ان راجع كسره في جوابه  
وثانيها ابطال الامكان تحيلا مبادئ المطالب الذي يطلبه الآن على  
التعاقب ازمته لا يتنازع علم قد بر قدما كما استرنا الى بقولنا  
قبل لا يتوقف لبيان استحالة ما يحدث الا فلا توقف لبيان  
الاستحالة المذكورة عما شئ من الوجهين بعينه بل على احدهما  
لا بعينه واذا عرفت هذا ينبغي ان لا يخل قوله قدس سره  
مبنى علم حدوث النفس عما اذا هو متوقف على وانا كان الطالع  
المستبعد من هذه ابل عما اننا يتساكلا منا وان لم تجب علينا ذلك  
**قول** كاللورات النكبة اي كناية حصولها متعاقبة ازمته  
لا يتنازع في حصول اللورة الحاضرة فتولد في حصول اللورة  
متعلق بالنكبة المعقدة بعقبة المنام **قول** ولحق احتياجا في شئ  
من تصورات الوجوه اما نظر هذا معنى قوله رحمه الله فلم  
انا احتاج في حصول شئ منها اما نظر وقوله ومن البين ان ليس كذلك  
اعادة للمنع بصورة الدعوى بالثبوت في المنع وقوله اذ كل يتوجه

اليه العقل هو معصور بوجه ما ذكره سند المنع ولا يخفى عليك  
ان هذا المنع مكابرة لان احتياجا في تصور بعض الاشياء  
ببعض الوجوه الى النظر بدليل كقصر لانتان برسم المنام وكذا  
المذكورة معرض السند لا يصلح سند المنع لانه **قول** لان تصور  
ذلك الشئ ان كان بطريق البدلية فذاك الى فذاك هو المطالب يرد على  
تلك اللازمة المنع لجواز ان يكون تصور ذلك الشئ بطريق البدلية  
تصور بالكلية يمكن ذلك الشئ مستقرا بالكلية والمطالب بالوجه العاقل  
لكنه والجواب ان المراد اذ كل شئ يتوجه الى العقل بوجه ما هو مستقر  
بوجه ما بدله فيكون معنى الشرطية تصور ذلك الشئ بوجه ما ان كان  
بطريق البدلية فذلك الشئ مستقر بوجه ما بدلية وهو المطالب ولا يخفى  
2 معنى الشرطية **قول** فان قيل ما ذكرتم في القول بجهل ان يكون  
زعم العالم ان قوله رحمه الله ومن البين انه ليس كذلك ادعاء تقدم الا  
حيثما في حصول شئ من تصورات الوجوه اما نظر وان قوله اذ كل شئ  
يتوجه الى العقل الى استدلال عليه وحي يكون ما ذكره متفلا لولاله  
ما ذكره في معرض الاستدلال على المطالب بجهل ان يكون زعم ان قوله  
ومن البين انه ليس كذلك ادعاء للمنع وان قوله اذ كل شئ يتوجه  
الى العقل الى ما ذكره سند المنع وحي يكون ما ذكره متفلا لاستلزام



السند المذكور للشيخ في بيان لعدم صلاحية السند في دعوى الاول  
 حمل مدعى كلام العاقل فاجاب عنه بان ما ذكرناه في صحيح الشيخ  
 معنى قوله ومن البين اما اعادة للشيخ لا ادعاء وان قوله اذ كل شيء  
 الى سند للشيخ في صحاحه لا استلزام البطلان للسند الاول نعم اذا لم يكن  
 مساويا للشيخ كما في هذا المعام فكيف يجوز منه ذلك الجمل على ان  
 اللهم الا ان يكونا كائلا هو الجيب فكيف يجوز فيه قوله سؤالا  
 وقد جاب ايضا بما يقع في جواب اختيار الشيخ الاول والى  
 المقدمة المنوعة بان بعض القوارات الكيفية كونه بعضه تصور  
 بوجه ما لا وصف من الجواب في الفرق الطائفة تصور الوجه وتصور  
 الشيء بالوجه فيجوز ان يكون تصور الوجه الذي هو الكيفية في الصورة  
 المفروضة كسب وتصور الشيء الآخر به بدلياً لجواز حصول المباني  
 الترتيبية للشيء بطريق الكسب وحصول ذلك الشيء من تلك المباني  
 بطريق الحدس وهذا هو قول مدعيه وقد جاب اشارة الى معنى  
 الجواب **قوله** كما يقتضيه ظاهر العبارة الى عبارة المعنى ليس الكلي  
 من كل منها اذ المشتبه من الكل منها كل القوارات او بالوجه  
 والكنة **قوله** لما مر عليه لنقول لا محالة والمراد لما مر لزوم عدم الاحتياج  
 الى انظر عما تديره لزوم الدور والتسعي عما تديره وتعلقه بالاختيار

كما جوزه بعض الاقاصد وان كان صحيحا لا يضر به الا  
 لما مر في الامكان الاختيار مطلقا وهو المطلوب الا ان ظاهر التقييد  
 بوجه خلاف المقصود **قوله** وتقدم هذا الجواب هو الاول بوجهين احدهما  
 ان دعوى الخصم والقصور في التبيين مقدم في كلام المعترض على دعوى البطلان  
 كل من التبيين بنار علم ما ينبغي فالاولا تقدم الجواب المتعلق بالذات  
 الاول على الجواب المتعلق بالذات **قوله** في هذا الجواب  
 وثانيهما ان هذا الجواب كحقيقة والجواب الاول جدي وتقدم الجواب  
 الصحيح على الجواب الاول او كما لا يخفى **قوله** فليس يظهر كونه جوابا  
 لذلك التزوير الا ان في هذا المقام اقول يمكن تزوير السؤال عما  
 يناسب العام ويظهر الجواب عنه بقوله فوة بين ارادة من هو العام  
 بان بكل التصور بوجه ما والتصور بالكنة الحقيقة في شيء الترتيب  
 علم معنوها ويكون محتمل الترتيب هكذا ان اردتم بالتصور الذي  
 جعله المعنى عنوانا للمحكوم عليه سبب المفردة والمنظرة في قوله  
 وليس الكل من كل منها ضروريا ولا نظريا التصور بوجه ما الى هذا  
 اللهم ليكون الحكم على افراده لزوم محذور وان اردتم به التصور  
 بكنة الحقيقة ليكون الحكم على افراده لزوم محذور آخر وهو ان يكون معنى  
 الجواب الثاني الذي ذكره من المراد بالتصور الذي جعله المصنف

خيار



عنوانا للحكم عليه مطلقا فيكون الحكم على مجموع التسميات ولا يلزم المحذور  
 واذا عرفت ذلك علم عليه نوجبه السؤال عليه بان مطلقا المقصور علم ولا يفتق  
 للعلم الا ان ضمن كنه الخاص فلا يفتق له الا ان ضمن نوجبه المذكورين فلا  
 مطلقا كحل عنوانا للحكم عليه الا ان ضمن التوسيعين واذا بطل ارادة  
 كل منها بطل ارادة العلم فيظهر الجواب عنه بانه فرق بين ارادة العلم  
 وبين كنهه فلا يلزم من عدم كنهه الا ان ضمن نوجبه علم امكان كونه عنوانا  
 للحكم عليه الا ان ضمنها بل يجوز لنا ان نغيره بكونه عن خصوصية التوسيعين  
 ويجعل عنوانا للحكم عليه وح لا يلزم منه من المحذورين ولو كان التوسيع  
 بوجه والتصور كنه الحقيقة في شئ الزود على ما هو الحكم عليه على انرا  
 كما فعل مدسره لما كانا السؤال مناسب للعلم الاعا وجه قرره واما ظاهر  
 الجواب عنه الا بوجه ذكره مدسره ولا شبهة عليك بين ذلك  
 من التوسيع وبين ما ذكره المنصف لتوسيعها اذ لا معنى لهذا التوسيع انه  
 لا يجوز جعل المطلق عنوانا للحكم على ازاو مجموع التسميات حتى  
 يكون بطلان ظاهر او لا يكون بطلان لانه الخاص موافق لطلان  
 العلم الى ان بطلان العلم فلا يكون مطابقا لنزوله وهو بطلان لانه  
 الدال على ان بطلان العلم بطلان الخاص بل معنى انه لا معنى لجعل  
 المطلق عنوانا للحكم عليه الا جعل احد نوجبه عنوانا لعدم

كحقيقة الا ان ضمنها واذا بطل جعل كل نوجبه عنوانا للحكم عليه  
 بل جعل المطلق عنوانا فبغير ايها الطالب للمنى  
 المعروض عن الباطل لما ذكرنا من ان التوسيع المناسب لهذا  
 المقام وعدم الملازمة الجواب لعل الوجه الذي ذكره مدسره لا  
 تغفل عما في التوسيع المتعارف اليه بقوله وقد تقرر في المنصف العلم  
 ان ما نقل عنه مدسره في حاشية هذا المقام وهو قوله اذا حكم  
 على طبيعة الخاص حكما باطلا لم يلزم بطلان اذا حكم على طبيعة  
 العلم وكذا اذا حكم على جميع افراد الخاص من حيث اجمع اهل العلم  
 بطلان اذا حكم به على جميع افراد العلم ما عدا ذلك كنع  
 اذا بطل حكم واحد على افراد كل خاص كنه علم وجه المتعارف في الفنا  
 ازم بطلان لانه العلم كذلك نادله مناسب للجواب عن السؤال  
 علم الوجه الذي قررناه مناسب لهذا المقام والجواب  
 عن السؤال علم الوجه الذي قررته مدسره مناسب للمقام  
 التوسيع وبطلان الجواب عنه علم وجه قرره مدسره مناسب  
 لهذا المقام وعما وجه قرره المنصف واما باقية فلا يلزم الا الجواب  
 عن السؤال علم وجه قرره مدسره مناسب لهذا المقام  
 فلا علم وجه يكتب على حاشية هذا المقام بل ينبغي ان يكتب



على تقدير السؤال والجواب على وجهين سببنا التبع والحكم  
 بل على طبعه الخاص في تقريرنا السؤال على ما يكون من تصور  
 بوجه ما او بكنه الحقيقة مراد في تقرير السؤال على التبع هو  
 كون المقسم مأخوذاً من احد قسميه او كليهما منقسماً الى قسمين  
 قال على الوجه المتعارف في النفاذ بان لا يكون العنوان  
 داخل تحت الحكم احرازاً عما اذا كان العنوان داخل تحت  
 مطلق لان الحكم الواحد على ان كل خاص تحت العام لا يستلزم  
 مطلقاً لان الحكم في العام على الوجه المتعارف وغيره لان عنوان الخاص  
 داخل في الحكم الا ان كان الشئ ولا يجوز ان يكون مستثلاً  
 الحكم الاول من عنوان الخاص ومن فاذ لم يكن داخل في الحكم  
 لم يكن باطلاً **قوله** وفيه ثلث لان الحق العام في الحكم العام على الجواب  
 الذي انشأه الجواب وقد قيل ان معنى قوله العام لا يتحقق الا ان  
 الخاص ان العام لا يتحقق بالوجود الخارجي الا ان الخاص  
 لو اراد ان العام لا يتحقق باحد الوجودين او بالوجود والوجود  
 الا ان معنى الخاص لما كان هذا الحكم محجراً مسلماً واذا كان معسراً  
 ذلك فلا فائدة في احصاء محجرات هذا الحكم في الموجودات  
 وفي غير محجرات الموجود الزهني الذي يشتهر في مطلق الموجود

محجرات هذا الحكم  
 في الموجودات

فاندفع السؤال وحاصل البحث اننا لا نعلم ان معناه ذلك بل يجوز  
 ان يكون معناه ان العام لا يتحقق بالوجود الاصيل الا ان  
 الخاص هو هذا الحكم صحيح في كلا الوجودين وسبب الجواب  
 اننا نشأه من عدم الزن بين الوجود والوجود الاصيل وبين الوجود  
 الزهني والظن فتقوم من الوجود والوجود لا يكون الا ظناً  
**قوله** ويظهر وروده على المقدمات بان يقال ان قولكم  
 ان العلم ان الخ في صورة النفي الاجمالي يجب ان يكون  
 ناشئاً من صحة مقدمات الدليل كما يدل عليه كلامه ايضا فذكره  
 فيما سبق وهناك من ان السبب على الاضلال اما خلف الحكم  
 عن الدليل واما استلزام صحة وعامة كجاء الخ اذا عرفت من افعال  
 التي هو اما الدور والسير انما يلزم صحة مقدماته لو كان  
 نظرية كل المقدمات او الضرورات لازماً لصحتها فلا بد من  
 من تقرير الاعتراض انشاء الذي هو نقيض اجمالي من افق مقدمه  
 اخرى سوى المقدمات المذكورة كما ان يقال مثلاً بقوله  
 ان قولكم لو كان كل واحد من القديسين ملوماً يلزم الوجود والتقصير  
 مشطه فيكون القديسين بها نظراً على ذلك القديسين قولنا وان ذلك  
 القديس لازم صحة مقدمات دليلكم وكان يقال في صورة اجراء



النقص المذكور في التصور بعد قوله التصورات التي يتوقف عليها  
 تلك النقصا بنظرية علمية قد يكون كل تصور كسبيا وذلك التقدير  
 لازم لصحة دليلكم بجمع مقدماته مع الجواب الحق عن هذا النقص  
 ان يقال لان لزوم ذلك التقدير بجمع مقدماته دليلنا اذ  
 قولنا لو كان الكل نظريا يلزم الدوراد النسب لا يتفق صدق المقدم  
 الذي هو نظرية الكل اذ الشرحية المتصلة يصدق عن كاذبين  
 كما يصدق قولنا لو كان الجوان حرا كان جاداع كذب الطرفين  
 والاعلم انفسا صدق بانه المقدمات لذلك التقدير فلو اما  
 ذكره في الجواب من اننا لان ان تلك النقصا بالمشكورة في دليلنا  
 كسبية علم ذلك التقدير فكما برة صرحه لان قولنا الكل نظريا  
 يكون تلك النقصا كسبية فحينئذ يلزم ادلة فنحن مكابرة غير سمعية  
 عند ارباب المناظرة وقوله فان بوجهها وان كان متانيا لكسبية  
 المجموع الا انها يجوز ان يكون واقعه علمية تقدير تلك الكسبية  
 وانما ذهب اليه المتأخرون واشتهر فيما بينهم ان الجواب  
 ان سلم الجوان كان متانيا له الا انه كلام بل قد ورد عليهم بان  
 اللزوم الاستحالة والمنافاة منساع الاجتماع فكيف يجتمعان  
 وكذا قوله بان يكون ذلك التقدير محال استلزامه الجوان كلام

يتوقف صحة علم استحالة بوجه تلك النقصا بالامور على كل تقدير  
 فان قلت بوجهها علمية تقدير نظرية الكل مع قلت ذلك التقدير  
 غير حاصل فاننا انما نقول لو كان الكل نظريا يكون تلك النقصا  
 بوجهية حكم بلزوم بوجهية تلك النقصا بالامور لا علم التقدير  
 النظرية الكل وهو واضح وكذا قوله وانما يلزم لو كانت كسبية نفس الامر  
 وعموم منع المقدمات علمية تقدير بلها فان قولنا لو كان الكل نظريا  
 يكون تلك النقصا بنظرية بلزوم نظرية تلك النقصا بالامور لا علم  
 لا علم ذلك التقدير لنظرية الكل فاننا كسبية تلك النقصا بالامور  
 لا علم ذلك التقدير لنظرية الكل فاننا كسبية تلك النقصا بالامور  
 نفس الامر علمية تقدير كسبية تلك النقصا بالامور علمية  
 التقدير كسبية بغير المنع كسبية بالامور وهو واضح **المنع** من منع  
 بالزوم يمكن دفع المنع بوجه آخر وهو ان يقال هذا لا يكاد يتوجه  
 عليه ان المعنى لا يتبع صدقها او معلومية صدقها علم ذلك التقدير  
 لان صحة الاستدلال لا يتوقف على صدقها ولا على معلومية علمها  
 تلك التقدير بل التوقف على صدقها ومعلومية صدقها نفس الامر لا  
 منع المقدمات لم يوجها المستدل الا صرحا ولا ضمنا كما منعه منع  
 البديهة **قوله** ولا معارضة لسؤال التقدير الذي لا ينافيه

ذلك



بعض هذا التقدير معارض له بوزن المعترض وغير مناف له في الواقع  
فتصح الاستثنا وتأمل **ومن الظاهر المكشوف** ان عبارة  
السؤال المشتملة على ذلك الدور او النسب **سند** لا يمنع الصدق  
او البديهة بعدم صلاحية المذكور سند او سقوطه ومنه ومن العبارة  
بإشتمالها على ذلك الدور او النسب ان عبارة **اما جهة الملازمة** وعدمها  
اعلم ان السؤال الثاني مع قطع النظر عن السند المذكور كتمثل  
وجود ثمانية من البديهة نفسها او معلومتها في نفس الامر او علم  
التقدير ومنه الصدق كذلك بعضا ملائم للقيام وهو من الصدق  
نفسه معلومتها في نفس الامر لان الملك كالحاج اما ادعائها والبكارة  
غير ملائم واما عبارة السؤال مع النظر لما السند المذكور فلا يحتمل  
الاوجه واحد كما اشار اليه في مسكره وقد بيناه اننا فان قلت  
كان الواجب عليه قدس سره في تلك الاشارة ان يذكر في مسكره الدور  
الواحد المحتمل الراجح الوجه السبع الباقية فلم انتصر على منعه  
والبديهة قلت لتضمن ذكر السبعة الباقية او مناه لا يمنع  
الصدق نفسها في نفس الامر وعلم التقدير ولا يمنع معلومتها في نفس  
الامر او من البديهة نفسها او معلومتها في نفس الامر او علم التقدير  
وكلامه **والله** في بيان المناقضة كتمل وجهين احدهما وهو الراجح

الملازم **الظاهر** من كلامه لاشارة اما ان عبارة السؤال مع ملازمة  
استثناها علم ذكر السند المذكور كتمثل وجود ثمانية بعضا ملائم  
للقيام وبعضها لا وثانيتها وهو الوجه الاول ان عبارة اما ان تلك العبارة  
مع قطع النظر عن استثناها علم ذكر السند المذكور كتملها بمطالبة  
البعض للقيام وعدم ملازمة البعض الآخر لا ومع قطع النظر اليه لا كتمثل  
الاوجه واحد او من منعه معلومتها في نفس الامر او علم التقدير ومنه الاشارة  
مستفادة من انتصاره **والله** علم ذكر السند المذكور مع هذا الوجه  
الواحد في الوجه الاول الراجح كلامه قدس سره اعني قوله ومن  
الظاهر المكشوف اعني عليه السلام وعلم الثاني بيان المراد وتبينه  
عليه وسلم ان مراده **والله** به قوله **واما المنع** علم التقدير من  
الصدق نفسه او معلومتها لا من الصدق نفسه فقط **والله** بلا ملائم بيانه  
او لا من الصدق وثانيتها مع معلومتها كما فعل **والله** وقال بان  
بيان لا من صدق تلك النفس بالها او بيان شئت ان تلك النفس بالها  
**والله** يشترنا بذلك الاكتساب الصادر عنها بالاختيار ومنه الصدق  
بالاختيار اظهار بوجه اللزوم وتقدير هذا الدفع يمكن علم وجهين  
احدهما انه لو اكتسبنا احدهما من الآخر بشئنا بذلك الاكتساب  
حين صدوره وانما يباطل اما الملازمة فقط امرة واما بطلان



التا فلاذ لو كان لنا شعور حال الصدور لكان لنا الآن شعور  
 لكن التا بطل لعدم الشعور بالشعور في يكون في الجواب لا يلزم الشعور  
 حال الصدور دوماً ذلك الشعور من اللازم المذكورة في بيان بطلان  
 التا و يكون قوله ولا الشعور بذلك الشعور من بطلان التا  
 الملازمة المذكورة وثانيهما انه لو اكتب احد ما من الاحز  
 في الزمان السابق شعوراً بذلك الاكتاب الان كانا لا شعور لنا  
 به الآن اما الملازمة فلا ان الشعور حال الصدور مستلزم دوماً الشعور  
 واما بطلان التا فلا ان الشعور الآن بالاك بالما مستلزم الشعور  
 بالشعور و يكون احد المتعين المذكورين في الجواب منجزاً اما الاستلزام  
 المذكور لبيان بطلان التا **و** قد بالغ بعضهم في ظلم النفس بآ  
 الاربعة الجزئية التي هي بعض التصورات ضرورية وبعضها الصدقات  
 ضرورية وبعضها بطرية **ر** كما في حال وجود الاقسام الاربعة  
 بوجه لا حاجة لنا الى الاستدلال عليه بالمنازع منقاة ووجودها  
 اما مكابرة معنا نذكرها عطفًا بساكنة منجزاً واما جاحل المعاني  
 تلك الالفاظ المنددة التي هي الضرورية والنظرية والتصور الصدقي او  
 الالفاظ المركبة مع النفس بالاربعة المذكورة **و** هذا خرج من بيان  
 المسألة الذي اقم على تناقض الالفاظ وكما قلنا وببساطة

وبعض نظره

بعضنا

في محال كانت شرح الاستدلال انما اذا فرضنا ان يوجد  
 في الخط الفيزيائي المتنازع قطع مع اول نقطة المسألة لكنه شرح  
 في الخط الفيزيائي المتنازع اما بيان الشرط فلا ان المسألة ما كانت  
 ثم صلت فيكون لها اول بالضروري واما استحالة التا فلو جيبين  
 احدهما ان كل نقطة بمنزلة في الخط المتنازع اول نقطة المسألة يكون  
 المسألة معاً زاوية في المركز والزاوية قابلة للقسمة بالغير الزاوية  
 بزاوية أصغر منها قبل المسألة بذلك الزاوية وعلى نقطة احدها  
 نون كل نقطة المنزوعة وان ان المسألة مع أي نقطة مرفوض كون كرك  
 وكل حركه منقسمة بالغير الزاوية فالمسألة ببعض تلك الحركه يكون مع  
 نقطة اخرى فوقها فان فرض اول نقطة المسألة هف ووجه الاستخراج  
 منه ان النفس او عقلها بالبدن حادث فلا بد لها من علم سوا ذلك العلوم  
 الحادثة لها كما ان المسألة حادثة فلا بد لها من نقطة في الخط الفيزيائي المتنازع  
 على اول نقطة المسألة وعدم تنازع ما حصل لها من العلوم تنافي حصول علم  
 لها سوا ذلك العلوم لان كل علم فرض اولاً لا بد ان يكون مسبوقاً بعلم آخر  
 كما عدم تنازع الخط الموازي بناء حصول نقطة في معنى اول نقطة المسألة  
 ويرد عليه السؤال الثالث في ان تنزيح الاولوية يقول قالوا  
 علم قوله وربما يورد منها اعتراضات يدل على ان وجه الاولوية ان الـ

عشرة اضافات



الموردة ههنا غير متوجهة علم تعليلنا وهذا انما يتم في التعليل  
الاول ان لا يتوجه عليه الاعتراض الاول كحلل التعليل الثاني فانه  
متوجه عليه الاعتراض الثاني لثلاثة بنماها وما ذكرت من بيان ما يفيد  
التفنيع اندفع ما يبالغ عليه مدسوس من ان التعليل الثاني وان كان  
مسادا بالتعليل المحض في ورود الاعتراض الثاني الا انه سالم عما يتوجه  
عليه دليل بطلان النسب فيكون اولاً من تعليله **قوله** ولكن ان يقول  
الذي في تقرير السؤال يعني ان قولنا كل القصور النظرية وكل  
القصور ضرورية يجوز اننا نعبر اوجبتين محصلتين نظراً  
اما ظاهرهما وجوز ان نعبر اوجبتين معدولتين نظراً اما ان  
النظرية بمعنى اللاهوتية والضرورية بمعنى اللا نظرية فصل الاول  
تتبعها بما سألنا سيطرنا في قوة موجبتين معدولتين عند  
وجود الموضوع هما في قوة موجبتين محصلتين مما المنة **ههنا**  
وعلم الثاني تتبعها بما سألنا معدولتان هما في قوة موجبتين  
محصلتين عند وجود الموضوع مما المنة **ههنا** غير **قوله** في الموجبة  
الكلية ظاهر ما في تقرير السؤال كما قررناه ليكون كل الوصول اما  
المدة **ههنا** بواسطة **قوله** اجيب بان التقابا المستقلة في هذا الفن  
ارادها ما سأل في تقريره **قوله** لان بكل المقولات الثلاثة وما بعد

الى لا المذكورة، كتب النبي الختم من ان يكون ما يلي النبي  
 او مباديا او متدما، لان مباحث الكلام من القضايا المذكورة  
 في كتب النبي وليست قضايا ذهنية ولم يرد بها جوابان من القضاة  
 من مسائل النبي اذ من المباحث الكشوف انما ليست كذلك بل من مسائل  
 مقدمة الشروع فيه بل اراد اننا من القضايا الذهنية التي ثبتت  
 محمدا لانا لموضوعنا ليس لاننا لا نعرف كمال هذا النبي والوجود والوجود  
 كمال اللازم الموجب والبالغة القضايا الذهنية والارادة  
 الوجود والاهتمام لا الوجود والخلق ولا تخفى على الجواب  
 الذي ذكره قدس سره من الاستدراك اذ يكفي في القول بانها  
 من القضايا الذهنية ويكفي للالزام الموجب والبالغة وجودها  
 في الزهن وانما ان القضايا المنعقدة هذا النبي كلها قضايا  
 ذهنية اما قوله فالوجود الذهني فلا حاجة للجواب التي ذكره  
 فنقول ان الطالب النظري بالضرورة والتعديفية مستكنة  
 جدا هذا زيادة عما تقرر من انه والطاهر انه لا حاجة الى هذا البطلان  
 وليس يمكن ان يكتب اليه ما يرد الكتاب من اي ضرر كما كان مناسبا  
 او غير مناسب فانه او ايل البطول لان بل لا يولد من ضروريات مناسبة  
 في المادة ولا يمكن ايضا الاكتساب منها بأي طريق يرد كما كان يرد



اكتساب الماهية النوعية من الجنس الفصل بطريق الاختيار  
والمطالب التعديفية من مباديها بطريق التقييد بل لا بد هنا من طريق  
معينة في الصورة وفي طريق التقييد في الافة وطريق الاختيار في التنا  
ولا بد بتلك الطرق من شرائط واوضاع مخصوصة كما ذكره في اية  
من المساواة في الكل والتنوع في الحرف في المطالب التعديفية واليجاب  
صغرى الشكل الاول وكلية كبرياء المطالب التعديفية وحاشا  
ان تكون العلم بوجود تلك الطرق المحصورة بالنوع والشرائط الموجبة  
كذلك لتلك الضرديات المناسبة التي جعلت مبادي المطالب  
ضروريا او لا فليس المراد بوجود تلك الطرق والشرائط وجودها  
في انفسها في انفسها على بان المنطق غير باحث عن وجود الطرق على  
الوجه الكافي يعلم منه وجود الطرق الجزئية على الوجه الجزئي في حكم  
باستدراك لفظ الوجود بل بآراءه خلاف المقصود بل المراد وجود  
لغير ما اعني نسبة الطرق اليه كان يعلم الحيوان الناطق مثلا بهن  
الهيبة المحصورة وعلمها من الاوضاع طريق معرفة كنه الانسان وعلم  
الشرائط التي ينبغي ان يكون عليها تلك الشرائط فيكون موصلا  
اما الملة واذا عرفت ههنا عرفت ان معنى قوله واذا لم يكن العلم  
بالطرق الجزئية والشرائط المحصورة ضروريا انه اذا لم يكن

العلم بالطرق من حيث انها طرق وبالشرائط من حيث انها  
شرائط اي نسبة الطرق والشرائط الى المواد الجزئية  
المعينة ضروريا وهذا الذي ذكرنا بيان تزيده فوسسه موافقا  
لتعديفه في الله والطرف من هذا التزييد ان الضرديات  
عبارة عن المواد الجزئية والطرق الجزئية والشرائط وعن  
الصورة وح يتوجه الاعتراض على قوله الاول بل والالم يتبع غلطا  
في الاستسكار كما اشار اليه في قوله لا يقال الخ ولا ينبغي عنه  
بما اجاب لان الطرق في تزييد مخصوصة بالصورة فلا يتنا والمواد  
فلا يكون مراعى جاني المادة والصورة نعم يمكن حمل كلام المعاني  
قوله بل البعض من كل منهما نظري على تحصيله من البعض الآخر  
بطرق معينة وشرائط مخصوصة لا علم وجودها ولا صحتها بالضرورة  
عامة لا يتوجه عليه الاعتراض المذكور بان جملة البعض الضرري علم  
عمومه ويجعل الطرق متعلقة للناسبات ايضا ويكون المعنى يمكن  
تحصيله من البعض الضروري ملتصقا بطرق و بطرق معينة مناسبات  
معينة ومعلوم معينة وشرائط مخصوصة لا يعلم ثبوت تلك المناسبات  
والصور والشرائط لذلك البعض بالضرورة على هذا لا يتوجه  
شيء لان الاستفراء والتشبيه لا يقيدان بيقين قبل عليه ذكر



الاستقرار بينهما مما لا وجه له اذ ليس فيه تحصيل حكم كجزء من حكم جزئي  
آخر واما ذكره في التمثيل فخطا والجواب ان المقصود ان البعدين لا  
يكتسبان من الجزئي اعم من ان يكون بالنسبة اما الكل والجزء  
**قوله** في يراعي جانبى المادة والصورة معا كل قد سكره الطرق والشرايط  
في قوله رحمه الله تلك الطرق والشرايط تراهي جانبى المادة وعمايتها جانب  
الصورة على الطرق والشرايط على الوجه الكمال لا يقل اعني قواعد التي  
وان كانا يتوقفان على بعض السابى يقتضى ان يكون تلك الطرق والشرايط  
اشارة الى الطرق والشرايط على الوجه الجزئى التوضيلى كما عرفت  
من التفسير لا ذكره رحمه الله بعد هذا من الالتماس في علم قوله فلو كانت  
معلومة بالضرورة لم يقع غلط لانه الصورة ولان المادة  
بانه علم تدبر العلم بها انما لم يقع الغلط اذ اردت بعيت والعلم  
بها لا يوجب رعيتها وصلى ان هذه المقدمة مستدركة في البيا  
**الجواب** فيبحث الصناعات الخمس اراد بها صناعات  
مباحة المعينات باعتبار موادها اعني مباحة الكتب الخمس ومباحة  
الحج باعتبار موادها اعني مباحة البرهان والجلود والخطابة  
والغالبه والشعر وانا وصف مباحة الصناعات بالمثل علم مبادى  
الحق لتلا نطق اختصاصها بمباحة الحج باعتبار موادها اذ الصناعات

الخمس فيما اشترى بينهم مخصوصة باقسام الحجية باعتبار موادها والمواد  
بالجدة اما الموقوف كما هو السابى فيما بين ارباب العودية بغير  
عن الكلام باسم الشرف جزئية او باعتبار المعارف فيما بين ارباب  
المعتول ولفظ سائر المعونات مقدر ليكون وفق قوله والبرهان  
وساير الحج وانا قلنا او التفسير ليشمل الاقسام الاربعة وقد  
ظهر من هذا القول قرينه كك من انه لا بد للمبادى من المناسبات  
وانه لا يمكن ان يدعى ان مناسبات المبادى للمطالب كلها معلومة كلفه  
ان الجواب اننا اعني قوله او فنقول ليس المطابق للواقع لا يستلزم  
علم مقدمات كاذبة من قوله الغلط من جهة المادة يتولى بالاحد  
اما الغلط من جهة الصورة ووجه ظهور كذا بانه ان صدق هذا القضية  
يتوقف علم ان يكون غلط المبادى منتقرا علم كذا به وذلك يتوقف  
علم ان لا يحتاج المبادى المناسبات كلها معلومة بالضرورة وقد  
عرفت احتياج الى المناسبات وعدم كونها كلها ضرورية وليس بنام  
ايضا الى ليس مستلزما للعلم لان كون المبادى الاول صحة وجه  
ظهور عدم استلزامه له من هذا الزمان انه لو جوب المناسبات  
**قوله** رحمه الله قد بان ان وقوع الغلط في الفكر لا بد ان يكون لفساد  
صورة العلم لا يقال اننا علم وقوع غلط العلم لا انه افكاره من



من اعتقاد عدم النتائج الكاذبة وكذب البتة ما منع  
لكذب المقدمات لا الساد والصوره اذنا واما ما في الانتاج  
لانا فنقول هذا بالنسبة الى ما من يعلم الطرة والنزاهة صحيحة واما بالنسبة  
الى ما من لا يعلمها فلا اذ نبارت القياس من موجهة ممكنة صادقة  
صغرى وكلية صادقة كبرى ولم ان فليد الصغرى مشروط الانتاج  
فما عتقد قضية موجهة كاذبة وينزع انما ينتج له كما ما يقول هذا  
العصر مكره وكل مكره محرم فاما عتقد آكل كل الصغرى  
مع كذبه **قوله** لما من ان كبر من الضرورى انما ينتج له كما ما يقول هذا  
لم يتوجه الى العتد بل ليجل ثم معتدل يمكن ان يجاب عنه بان المراد  
به لو كان العلم بالضرورى ان بعض الغلط في اذكار العتد لا الكاذب  
للصواب الربيعين عن الخطا ولا يجوز العلم بالضرورى وغير حاصل  
**قوله** ولذا يمكن لبعض الناس ارادة البعض الذي لا يعلم المنطق من  
الاكتساب من اكتساب بعض الطالب بدون المنطق ولهذا التورير ينفع  
ما بيناه المناسب لما ذكره ان يقول ولذا يمكن للناس من اكتساب  
بعض الطالب بدون المنطق **قوله** وثانيها اذ اثبت الطالب انما العلم  
لهذين الجزأين بالنسبة الى الطالب الى الانتاج كسره فيه انه اراد  
بالمطالب ما يصلح لان يطلب سواء تعلق به الطلب بالعتد او لا

منهم تناهيهما علم والاحتياج المذكور لان ما لا يطلب للاحتياج  
الى العلم بطريقه وان ارادها ما يطلب بالعتد وعدم تناهيهما  
ثم كبرت ومطالب كل متاهية بدلهية فتوله فلهذا الطريق وان  
بالعتد ولا يطابق الواقع كما ان قوله دون الاول كذلك وقوله انما  
عنا تلك المقدمة يعني بقوله والآن لم يقع الغلط في الانتاج انما لم يقع  
بيانها لتوجه المنع عليها مستندا بان ضرورى انما لا يستلزم غلو من ماض  
بما ذكره لك من ان المراد لم يقع الغلط في الانتاج لاعتد لا العتد  
للصواب الربيعين عن الخطا فان الطريق الاول وانما بالعتد  
دون هذا الطريق **قوله** فلا بد من ذلك التبيين في بيان الدعي  
اقول تبيين العلم انما التصور القصد في علم مذهب الحكم نافع  
في بيان الدعي لانه اذ اثبت ان القصد في منقسم انما الضرورى  
والنظر في المستند منه بطريق غير ضرورى ثبت الاحتياج  
اما ما في الحجة واما في التبيين لهما علم ما اختاره البعض فلا يجوز  
ان يكون الحكم ضروريا واما ان يكون انقسم القصد في انما  
الضرورى والنظر في التبيين انقسم بانه اجزاء فلا ثبت  
الاحتياج اما الحجة وقد سبق مناشرة اليه **قوله** وهو انه  
كما ان قضية كلية الى مشتمل على جزئيات الى فردية او جزئيات



موضوعه الى علم احكامها كخلف مضامين عند تعريف احكامها الى  
 سئل عند طلب معرفة احكامها بان جعل كبرك لغويا سهلة الحصول  
 للكسب والتبني وصف الامر الكلي بالانطباق الكلي المذكور في الاستقبال  
 عند التعرف الاستغناء اما حينئذ ممتنعين في موضوع التنازل من  
 انه منطبق على احكام جزئيات موضوع وصاح الاستقبال عند طلب معرفتها  
 من فائضه الا اذا اخرج الامر الكلي عن تعريف التنازل اذا  
 اخذ بالتباس اما احكام جزئيات ما يسلو موضوع او اعم منه كقولنا  
 كل ناطق انسان بالتباس هذا الصفا كانه ما بالتباسا  
 هذا الحيوان انسان والتبني الثانية لاخرجه عند اذا اخذ  
 بالتباس اما احكام جزئيات موضوع المستغنى عن التعريف من  
 كونها بتلخيص مستغنى عن التبني ايضا فان التواعد المتطبقة  
 الى احكام جزئيات موضوعاتها كلها بتلخيص مثل الشكل الاول  
 من جهة داخل في القى نونا بالتباس البعض منها تحتية الى التبني  
 بالنسبة اما البعض الاذيان العامة فلا يلزم خروجها عن المخطئ  
 بالمعروف بالانواع كما توهم البعض وان ذهب اليه البعض الثاني  
 عن الوصول اما معاهد النعم عن عباراتهم كما بين الذين السائل  
 في شرح الرسائل وانما اودق ذلك اشتركا لفظ الكلي بين المواد

وما ذهب اليه مع امتناع الجزئيات المضمرة ظاهر او انما يمتنع  
 في متعارفهم بهذا العبارة افراد الكل اليه لا فروع العقيدة اليه  
 وعلم ايضا بهذا التفصيل بيان ان المراد بالامر الكلي العقيدة الكلية  
 ان المراد بالجزئيات ليس جزئيات ذلك الامر الكلي كما يتبادر الى الوجود  
 قبل بيان المراد بالامر الكلي اذ ليس العقيدة جزئيات تحمل على  
 فاذا علمنا ان المراد بالامر الكلي اذ ليس العقيدة جزئيات تحمل  
 على غيرها فاذا علمنا ان المراد بالامر الكلي التوكل صنف المضمرة الجزئيات  
 على امر العقيدة الكلية لا التوكل الكلي علمنا انها ليست مضمرة  
 اليه حقيقة بل الامور موضوعه او علمنا ان المراد بالجزئيات ليس  
 عليه الكلي بل ما انورجنا فيه اعني الفروع ووجه التفصيل المذكور  
 فويده صراحة للكلام عن طرأ وهو لا معينة لاجله فذكره عليه  
 ولعله انما ذهب عليه مضمرة اعلم لان اضافة الفروع الى العقيدة  
 الكلية معتبرا عنها بالجزئيات نظر اما استغناء لانهم ابعد من حذف  
 المضاف لا يبعد ان يعارضه الاحتياج فيما ذهب اليه فذكره  
 اما القول بخلف مضامين في تعريف اريد مع ان رجحان احد ما اما  
 الآخر لا يفتق الاقتضار عليه بعلم ايضا بهذا التفصيل وبيان  
 ان المراد بالامر الكلي العقيدة الكلية ان تلك الاحكام الى احكام

قد كانت ارجح على ان يكون كبري  
 صفة كبري ان يكون كبري  
 كبري كبري ان يكون كبري  
 كبري كبري ان يكون كبري



جزءيات موضوعه منطوية مندرجة اجالا تلك المقدمة لانا اذا علمنا  
ان المراد بالامر الكلي القضية الكلية وعلى ان المراد بالجزئيات جزء  
موضوعه على من وصف تلك المقدمة بالانطباق عليها ان احكامها مندرجة  
فيها اجالا اذ لا معنى لانطباق القضية الكلية على جزئيات موضوعها  
الاستحالة علم احكامها بالقوة وفي وصف تلك المقدمة المشتمل عليها  
بالقوة اشارة الى ان موضوعها وخلافه العلم والتارة في قوله هذا  
الاستحالة مضحية وفي قوله مع ان هذه الصلاحية لازمة للمقدمة الكلية من  
اذا الخسائر ان من مضمون قوله عند تعرف احكامها من يكون  
المعنى يصلح ان يكون كبرى لصولي سهلة الحصول تحت مجموع النوع  
الملمة معروفة منها من القوة اما الفعل واذا عرفت هذه المقدمة  
باجتيازها التوزيع الادلة المنطوية فيها كلية وليست صالحة ان يجعل كبرى  
عند طلب معرفتها اذ استحالة طلب معرفتها لانها مجرد التوجه  
اليها يصير معلومة فلا ينبغي كلاً لطلب المعرفة منها وسمية الصولي  
التي من قبيل الكل علم ما هو جزئي له سهلة الحصول باعتبار انها  
سهلة الحصول غالباً **قوله** وبعبارة المصنف مرة في هذا الامم من القوة  
والنظرية عما طرأ من غير ذلك في التعريف ما يتصور معرفة طريق  
الاستحالة لانه قاله فاصحح اما قانون ينبغي معرفة طريق الاستحالة

١٦٨  
من المعلومات اما المحسوس والمعلوم من الفردية والنظرية عما  
طرا في غير ذلك في التعريف ما يتصور معرفة طريق الاستحالة من النظرية  
اما النظرية وحولها طرأ من اجل ان ما ذكره صاحب الكشف لا يعارض  
استحالة ما ذكره صاحب الكشف عما فائدة وجوب الانتهاء الى الضروريات  
مع فلو عبارة المنسوبة لان العنصرية ترجح القول كون الامانة  
خارجة عن العلم انما يصح بالنسبة الى امامية الشخصية واما بالنسبة  
الى امامية الكلية التي اشتركت لفظ المطلق بينها وبين الاولاد  
من كونها ذاتية لها وما ذهبن لها فان كان هذا التعريف هو اسمها  
يكون النامون حسناً وان كان اسماً اسماً يكون كالجس ان اردنا  
عنها عدم دخولها فيه يعني ان اردنا بالاختصاص عن القول المراد به عدم  
القول فلهذا بيان للقول بالمآل وكذا قوله وان اردنا خروجها به يعني  
ان اردنا بالاختصاص الاختصاص عن بقا القول في التعريف واضحاً  
فيه والمقصود منه خروجها عنه ولا يخفى ان الاختصاص عن بقا  
القول انما يكون بعد القول اذ بعد ذكر فيه في التعريف لا يفتقر  
وقوله ما يتصور ذلك التعريف فلا يتصور الاختصاص عن بقا القول  
التعريف الا بان نذكر في التعريف قبله حقيقة او تقدير ما هو علم منه  
فلذا قال في كسر كانه مقدم عليه تقديراً ومن لم يثبت له ما يثبت قال



لا حاجة الى هذا التكلف مع القول بانه كانه مقدم بقدر ان  
المسئله في الاخر اذ يتبين عن شئ دخل ذلك الشئ في التوفيق على تقدير  
عدم القيد لا يتناسب عليه والراد بقاء القيد المذكور محال والآله  
يمكن اخذه مما ذكر فيه والا فان القيد الصريح في ليس الا واحد وقوله  
قيد اذ المذكور بعده في نفسه فلا يصح القول بقاء القيد المتبادر  
الى الهم القيد النهائي اللهم لان تحمل بقاء القيد على البقاء  
من القيد ويغير كل من التافون ويغير باعتبار اخفى من الآخر  
من وجه قيد او عام النكر وانما يمكن مذكور في كلام الصلي الا انه يمكن  
اخذ من قوله لا تعرض الفل في الفكر فلا يرد الا غير اخفى عليه بان  
عام الفكر ليس مذكور في كلام الصلي فلا يتم هذا التوجيه بالنسبة الى  
كلامه ومع ملاحظة القيد المذكور في نفسه ملاحظة مع قطع النظر عن عدم  
صدقه علم تلك الاحكام الجزئية والحاصل ان التافون لعدم اخذ القيد  
المذكور في مفهومه والقيد المذكور لعدم اخذ التافون في مفهومه يجوز  
عند الصلي نظرا الى منزهةها فقط اجتماعها وافتراقها بينهما عموم  
وضوح من وجه حسب المفهوم وان كان حسب الصدق بينهما عدم وضوح  
مطلق في وجه القول بالتكليف بان القيد في التوفيق انما يكون للآله  
عاما داخل فيا بواعث منها حسب الصلي - الا ان الشئ لا يند معرفة

طرق الانتحال اصلا مع ما معرفة مناسبة المبادى وصحة القول  
والشرائط في الامور المألوفة بطريق الانتحال ما انما يدور عليها  
وجودا وعلما ولا دخل لصون المبادى في فالتخي والهندسة وما يمكن  
بمجرها من العلوم الالهية وان كانت معينة لمعرفه صدق المبادى للآله  
الجزئية الحكيمه بوزنها الا ان لا يند معرفة التاسبات والامور  
صحة الصور الشرائط في لا يند معرفة طرق الانتحال اصلا  
وما وقع في كلام البعض فضحة معينة كعلم ان يكون صدق المبادى  
داخل في طرق الانتحال فلو كان الامور كما زعم لما كان المنطق علما  
كاملا لمعرفه طرق الانتحال او يكون مجموع العلوم التي توفيه  
علما واحدا مستقيا بالمنطق وما اظهر من ان يتخيم مع انه علم الوجود  
الاولي لا يكون قوله كلاف المنطق فانه يعرف احكامها كلها صحيحا  
وعلم الوجود الثاني لامتياز النج والهندسة وما يمكن مجزها من المنطق  
امتياز علم من علم آخر مما يلد هذا الامتياز هو العلم بل امتياز  
الجزء من الكل كامتياز التصورات من المنطق الولى هو مجموع كما  
ذكره قدس سره في توجيه كلام هذا البعض ينبغي ان يحمل على تبين مراده  
لا على تصحيح مطلبه وقوله اصلا وقطعا تأكيد على ان اعادة  
معرفة طرق الانتحال توفيه واضحا لا اراده بالتوجيه المذكور فسطح



ما يقال او قيل وهو محذور السيل **قوله** يعني ان نسبة التوازي اليه  
 كنسبة المادة الى الجسم المقنن من هذا الكلام بيان ان التوازي بالمادة  
 والصورة منها قول على سبيل التشبيه فالمسائل المنطقية من حيث انها ازيد  
 التوازي من مبدء لا يخلق بغير علم دون علم في نظر المتعلم وان كانت مختصة بغير  
 الواقع لان التوازي لا يصل المتعلم اليها الا بما وجب الابرار والاشكال  
 ومن حيث انها امر آخر المبدء المذكور معينة عنده ايضا فالمسائل باعتبار  
 انها مبدء كالمادة ولجئنا الى اعتبار مبدء التوازي يعني ان التوازي  
 اشارة الى المادة وهذا الوجه باعتبار انه مبدء كالمادة قوله ان  
 تلك الطرق الجزئية المنفردة من تلك التوازيين وتقدمها علم العلم بالتوازيين  
 باعتبار تقدمها عليه بالتقدم لانها المقصود منه او تلك الطرق الجزئية المنفردة  
 لتلك التوازيين وتقدمها عليه باعتبار تقدمها عليه بالتقدم  
 وهذا الاتصال وان لم يكن راجحاً على الاول لمن لم يرجح ايضا ويجوز  
 ان يكون ذكر العارف العالم لتبين التوازي لا لجهة التاكيد ويكون  
 جهة التاكيد بتربيت التوازيين لتلك الطرق الجزئية او بتربيت تلك  
 لمعرفة التوازيين والاول اوفق لجهة تاكيد النفس الناطقة للخط والاشكال  
 ان يحصل منها ويزجى ان الاتصال الذي ذكره في قوله علم هذا  
 الاتصال الذي اشترنا اليه ولو قال وهو الحزب الكاسب لتلك الطرق

الجزئية المنفردة او لتلك التوازيين لكان الظاهر اولاً وعلم هذا لا يتوجب  
 عليه البحث المذكور ولا حاجة الى بيان الكلام على التشبيه في العلة الناطقة  
 بالجهة التي ذكرها في قوله وان كان محتاجاً اليه باعتبار انها حقيقة في علم  
 الاجسام متعارفهم وقد شبه بين العارف العالم وبين النفس على  
 ما ذهب اليه في قوله من ان يتفادى كل من العارف العالم والنفس على العلة  
 علم صدور مثل تلك لا يتفادى النفس الناطقة على العلة مالم يصدر عنه مثل ذلك  
 لا يتفادى النفس الناطقة بعلة العارفة والعالمية مالم يصدر عنها كسب  
 وترتيب ووجه التشبيه بين الحاسب بتلك الطرق او بتلك التوازيين  
 بين ونا على الاجسام كما اشترنا اليه كون كل منها مصدر للفصل المله  
 وحججه عدم عروض النطق على عناية حقيقة ذلك لاكتساب اي  
 اكتساب التوازيين المتفرع عليه معرفة الطرق الجزئية بالواسطة  
 والعلم بالتوازيين بالذات او تشبيهه بها لتلك المعرفة والعلم  
 يعني ان جعل عدم عروض النطق غاية للكسب يكون اطلاق العلة  
 الناطقة عليه على سبيل الحقيقة وان جعل المعرفة والعلم يكون اطلاقها  
 عليه محاذاً من باب اطلاق اسم المشبه به على المشبه ووجه التشبيه كون كل  
 منهما غاية والآخر ان اطلاق العلة الناطقة عليه محاذاً مطلقاً لانها  
 حقيقة في الناطقة الباعثة على ترتيب الاجسام متعارفهم **قوله** قد بين



بما سبق وجود المنطق كما كان في كلامهم من ان مجرد التعريف  
بالعلل الاربع يفيد حقيقة المرفى الصدقي بوجوده الخ  
مع تصور ماهيته بذاتها وليس كذلك لان الصدقي بالوجود لا يحصل  
من تصور الشيء بالعلل الاربع بل يحصل من تصديق ثبوتها وتصور الخ  
بها لا يوجب التصديق بثبوتها وذلك طبعه بذكره وقوله رحمه الله فان  
وجود العلول من لوازمها ان اراد به ان الصدقي بوجوده من لوازمها  
تحققا لم وانما اللان لمحققا وجوده لا الصدقي بوجوده نعم الصدقي  
بوجوده من لوازم الصدقي بتحققا لكن تصور العلول بها لا يستلزم  
الصدقي بتحققا وان اراد به ان وجوده من لوازم ماهياتها فلم  
كن لا يمكن ذلك في تصور الحقيقة بمن ذكره مراده رحمه الله واذل  
كلامه بابطال ما مر من بين الصدقي بالوجود الخ جامع اليه في بيان الحقيقة  
فوصل بما سبق في اول فصل بيان الحاجة في بيان حقيقة الان  
ثم يذكر ما يبين بجملة ما هيته ان للمع لم يكن بذلك لانه لم يرد مجرد  
بيان الحقيقة بل اراد بيانها على الوجه الامم الاكل وذلك البيان  
انما هو بالتعريف بالعلل لا مجرد ما يبين الماهية فانها اي العلل لثبوتها  
وما يبينها مستلزما لنس الحقيقة على ما هي عليه ذاتها وجودا وبين  
نفس الحقيقة على هذا الوجه لازمة للعلل الاربع خارجا وهذا كاشان

سائر لتوازم الماهيات قوله فانها ذاتها بيان لما هي عليه في  
ذاتها وقوله في وجودها البيان لما هي عليه في وجودها هي  
الصفة التي عليها الحقيقة في ذاتها بعد ذاتها من تلك الصفة  
توهمها باجزاء الصفة التي عليها الحقيقة في وجودها من تلك الصفة  
تحققا بناء على ما غاب عنها واذ كان وجود العلول متسببا باثنين الصفة  
من لوازم العلل الواضحة والخارجة ذهنا وخارجا نازا وحيث تلك  
العلل كلها في ذهن لزم وجود العلول فيه متقوما في باجزاء الذهنية  
وحاصل لانه يحصل فاعله وغاية مرتبة للاحاطة وموجب  
بتحقيقه في ذهن وليس المراد ان انضاف العلول في ذاته  
ووجوده يتسك الصفتين امر معلوم بل المراد انها حاملة لهما  
في ذهن عند حصول العلل الاربع في بافتها لا بتصورها كما  
انواع العلم والناية واخمين فيها بحسب هذا الاستدلال  
وهذه العبارة مساهلة المراد كان الصفة التي عليها وجودها  
اعني وجودها بناء على ما غاب عنها داخل فيها ولا يمتداد علم من  
الامر في ظهوره من سابق تبرزه هل في العبارة فلا يلزم  
اليه المناقشة بان المنطق ليس من الموجودات الخرجية وما سبق  
في اول الفصل لا يفيد الصدقي بوجوده الخ وهذا



التصديق هو الذي يتوقف عليه بيان الحقيقة وهذا اعادة  
 للنقطة التي نسبت في اول الفصل ليلحق الاشارة ولجوابها  
 المذكور هناك بطريق التوضيح فان المنطق علم موطى هو ذلك  
 لانه اقدم مما يثبت التصديق بالمسألة **قوله** وبيانه الى بيان ان الغيبة  
 من العلوم دون العلوم ومحصل ان الكون غيبة من الامور العارضة  
 للعلم لا العلم كما ان الجنسية والصفية كذلك فالغيبة من قبيل العلوم  
 كما ان الجنس والفصل كذلك وبعضهم توهم ان الغيبة من قبيل  
 العلم كالجنس والفصل ومثلاً توهم انما من اجزاء الموصول وتوهم  
 ان الموصول هو العلم دون المعلم ومثلاً هذا التوهم ان الموصول  
 لا يوصل الا الى الذهن فايضاً مشروط بوجوده في الذهن وكذا  
 هو التوهم بالحق كحق ان الموصول من العلم والاشارة الى انما  
 هذا التوهم فانه بشرط صحتها تلك القوة ومشروط بوجودها  
 في الذهن وانما قيد المسناد يكون مقصوداً اليه الحكم عليه بالانتم  
 لا التوهم والا فالتبني من اللفظ اليه هو الموضوع له وهو العلم  
 بزعمه لا العلوم كما يدل عليه مواضع من كلامه اعلم انهم اختلفوا في  
 ان اللفظ موضوع بازاء العلم والمعلوم فذهب بعضهم الى ان  
 وبعضهم الى ان الشئ كذا اتفق الكل على ان المقصود من اللفظ

المستعمل فيه هو الشئ فالعلم المبني من اللفظ مقيداً بما  
 هو الشئ عند الكل ويجوز اعتبارها هو الاول عند الاول والشئ  
 عند الثاني وقوله انما ما يقال من انه قد يطلق اليه فاشارة الى انما  
 آخر وهو **قوله** لم يرد ان تصور الموقوف او شيء من اجزائه يتوقف  
 على تصور الموقوف في التوحيب الدور في المعارف المنزهة عن  
 يكون الدور بين تصور و بين تصور جزء من اجزائه وبين تصور  
 الموقوف هنا ليس كذلك بل الدور هنا بين معرفة الطريق  
 وبين المنطق انفسها ونسبة التوحيب المذكور الى الدور بل هي  
 ان الدور لازم منه لان المنطق متوقف على معرفة الطريق  
 لانها جزؤه والكل متوقف على الجزء فكما انما التوحيب متوقف  
 معرفة الطريق عليه انما متوقف الشئ على ما يتوقف عليه وهو الدور  
 والحكم بان معرفة الطريق جزء من المنطق فيستعمل في امور احدها  
 ان يكون المنطق علماً لا معلوماً فانه ان يكون المعلوم بمعرفة  
 الطريق متوقفاً على الوجود الحكم الاجمالي لا يكون من الصفات  
 بالمسألة لا متوقفاً على الوجود الجزئي في التخصيص الذي من ثمرات  
 التقديري بالمسألة وثالثها ان يكون الطريق مخصوصة بالصورة  
 والشرائط ولا يكون متولدة للمناسبات المعبرة في المبدأ او يكون

لمقصود



المبادئ البصرية والمقدونية جزء من العلم فاذكره قدس سره  
 من قول بناء على ان معرفة المواد جزء آخر اعمد الخلقين ولا شبهة  
 ان المختل الآخر اظهر اولاد لتخصيص الطرق بها وكل معرفتها علم  
 المعرفة علم الوجود الكلي وحاصل الجواب ان الذي ذكره هو انه من  
 الامور الشائعة من الامور الثلاثة والاستناد باستعمال لفظ المعرفة  
 في الجزئية ولكن تقدير السببه بوجوه او ارب بما جعلها وانه يتبع  
 قدس سره وانه ان يكون المراد بمعرفة الطرق ادراك الجزئيات كما بينه  
 عليه لفظ المعرفة ويكون بناء الشبهة على ان يكون المبدأ التصوري  
 والمقدونية جزء من العلم كما ذهب اليه البعض كما يكون المراد  
 بطرق الاكتساب لانه جزء من المنطق الجزئية الكتابية بمسائل  
 المنطق اطرافها وسببها اعني تلك المبكدي والسكن في هذا الترتيب  
 ليس سلك كل طريق الاكتساب علم بعضها وهذا هو من كل معرفة  
 الطرق علم العلم باعمال الوجود الكلي خصوصاً في هذا المقام  
 ومن تخصها بما سلكه المناهات ودفع الشبهة على هذا الترتيب  
 اوضح اما ان تعلم ان الترتيب الاول فيكون تقريرها علم  
 هذا الوجود اترى وفيها علم هذا الترتيب بان يقال المنطق يعيد  
 معرفة الطرق الجزئية المحتاجة اما الكتب الطرق الجزئية

في الترتيب الثاني في معرفة الطرق الجزئية

التي معرفتها جزء من المنطق بجهته لا الجاهل اما المنطق قدس سره  
 وعن الثاني بان المراد بالثانوية الترتيبات بين قبيل علم ان هذا  
 غيره لان ما سبق من انه منزلة الجنس لان المراد بالجميع الاول  
 والجنس لا يكون كذلك فكذا ما هو منزلة الجنس الجواب ان الجمع  
 له مفهوم وما صدق هو عليه كالمفرد فهو باعتبار مفهوم يصلح لان  
 يكون للجمع بمنزلة الجنس لها وان صلح لشيء منها باعتبار ما صدق  
 هو عليه كما ان المفرد كذلك وعلى الترتيب بين الجنس وما هو منزلة  
 فذا جاب لها البعض غير مسموعة **رحمة** لانا در الاصل له  
 في الترتيب الاول من هذا الكلام ويعقبه بقوله فيقول اما فيقول انه لا دخل  
 له في الترتيب عما بين الترتيبات وليس كذلك لانه علم الترتيب  
 يحل لا يترقى لا يتم الترتيب بدون لانه علم هذا القول يكون معنى  
 الترتيب لا يعرف الفلظ كما بينا على حال من الاحوال فلو لا الاستناد  
 لما صدق الترتيب على المنطق لانه لا يعيد معرفة الطرق الجزئية  
 بحيث لا يعرف الفلظ اصلاً اذ يعرف الفلظ مع الرعايه  
**نادر آخر** مراد به ذلك المعنى المذكور توجيه الترتيب على الاستناد  
 بحله لا يعرف الفلظ علم وجه ذكره رحمه الله لا يصح بالمعنى المذكور اذ  
 المعنى المذكور انه لا يعرف الفلظ للعالم بالمراعي لها على حال



من الاحوال الاعمال النادرة فيعلم ان يكون غرض العلم بالعلم  
البلادة المتناهية نادرا وليس كذلك لان جميع افكاره ينسب علمها  
بل يجمع اذا كان المعنى انه لا يغفل عن يراها الانا ورافوا ايضا  
استشكروا من معنى الكلام **قوله** كما اننا نأية نقصانها ان ينسب اليه  
ينسب جميع افكار الشخص في انكارة اما ما كذا في قوله من التورية  
الاولى انما ان المراد بالتحصيل بل يربط بالعلم وهذا هو  
الوجه اقرب لما في جواب القول ذكره رحمه الله لان الوجه الاول وهو  
القول ذكره رحمه الله مستلزم تخلف النتيجة عن الفطر الصحيح وهو  
لان النتيجة لازمة ذهنية للفطر الصحيح وتختلف اللام عن المكنون  
مع وفيد انما ليست نتيجة للفطر الصحيح بالنسبة اما المتناهي  
في البلادة وان كانت سجيلا بالنسبة لما غيره وادرج آخر  
تعلق عنه بدسكرة في مكنيه هذا المقام وهو انه لا يجمع علمه في قوة  
سليمة ان وقوف المتناهي في البلادة علم قوائين الاكتساب  
بعيد جدا فضلا عن طبع افكاره عليها تطبيقا كما مالا فلا  
ان يقال الواقع علم تلك القوائين قد بعينه البلادة اما ان  
انما التطبيق مع جده واجتهاده وفيد ايضا ان استعماله لا يفتقر  
في مظهره رحمه الله **قوله** لا عن بعض وذلك لان مراده ان

١٧٤  
حقيقة الرعية لا استلزم عدم وقوع العلم لان صاحب البلادة  
المتناهية ان راعى غلظ كما اشير اليه قوله رحمه الله في قوله انه  
وقف على جميع القوائين المنطقية وغرضه افكاره عليها اذ كان  
وهذه شرطية وصورتها لا ينفك استعماله من قدرها فضلا عن بعده  
وله وجه آخر لا يتوجه عليه شيء وهو ان غلظ صاحب البلادة المتناهي  
كما سوره رحمه الله ليس بفكره لان فكره صحيح بل ان استلزمه الى  
ما يستعمل اليه خلاف ما ذكره بدسكرة فان العلم فيه في الفكر  
وكلامنا في العلم الواقع في الفكر لانه لا يستلزم كما يول عليه  
المعنى اعني قوله حيث لا يعرف العلم في الفكر الانا ورافوا **قوله** الى  
حين تقول كل ان تقول في وقوع الاعتراف في علم القول الاول ان ارد  
برعاية القوائين حين قبل ويجمع انه ان روعيت فلا غلظ  
وللا فلو اكثر في لانا **قوله** رحمه الله هذا الى عدم احتياج بعض  
العلوم النظرية اما المنطق من علم قاعده العلوم ان كل فكر يكون  
مادة ظاهرة النكسبة وصورة بوجه الاستلزام للمطل لا احتياج  
اما المنطق واما علم قاعده من ان كل فكر محتاج اما المنطق فلك  
والعلوم ارادوا بعدم احتياج اما المنطق استغناء معرفة منه وهو  
رحمه الله ارادوا بالاحتياج اليه كونه علم وهو يكون مندرجا في القوائين



ويمكن استخراج منها ما لا يخفى الا انه لا بد من العلم ان النظم في الاصل  
بالمعنى الذي اراده فاعترض في علمهم وقال عدم وقوع الغلط فيها لا ينافي  
ذلك الى الاحتياج وانما خبر بان كلامهم بالمعنى المذكور ارادوا منه  
حق وان عدم وقوع الغلط ينافي الاحتياج بالمعنى الذي قصده وان  
لم ينافي الاحتياج بالمعنى الذي قصده وهو انه وهذا الذي ذكرناه  
قد سكره بقوله والحوار الذي لا محذور في الاصل عنه اسما  
الما قوله انا لا استدل بعدم وقوع الغلط في تلك العلوم على استغنائها  
عن قوانين النظر اما قوله قد برهنت بغير معناه انا لا استدل بعدم  
وقوع الغلط فيها مطلقا على استغنائها عن تلك القوانين بل استدل  
بعدم وقوع الغلط فيها لفردية العلم بالمبادئ الجزئية والظروف  
الواقعة فيها على الاستغناء فتدبر فيها هو المراد وتبصر هل يريد الله تعالى  
ام لا **وهو** وعلم مصدر ذلك الفعل الى اللغز بمعنى التلطف ومظهر  
هذا الاستغناء الى ادراك الكلمات لاحظ امر الترتيب البعد في استعمال  
كلمة ذلك وهذا وجعل الادراك منها اشياء لا مع انه اشار  
سابقا الى المذهب المنصور انه من متواليات الكيف مراعات لوقوعه في صحة  
الفعل فجز ان يكون هذا الاستغناء ايا ما تضمنه ذكره لان ادراك  
الكلمات ملزم لانفعال النفس بقولها للصواب لواقعيتها فيكون

اللائق من كلامه فوافتق السبق والظن ان المراد بمصدر ذلك  
اللائق وعلم هذا الاستغناء لانفعال النفس فيكون للنطق معان  
اربعة لكن الاستناد في هذه شرح الرسالة انتم علمنا ثمة معان  
فكان اطلع على النطق لا يطلق على اللسان وانتم قد سكره  
في حواشي شرح الرسالة عما اشبهت فكان لم يطلع على اطلاق  
علم النفس في اللغة ويجوز ان يكون المراد بالمصدر المظهر هو النفس في اللغة  
لفظ القول بانها مصدر الفعل باعتبار ان لها قوتين علمية وعلمية  
كما سبق في حواشي خطبة الكتاب والتلطف ان القوة العلمية والادراك  
القوة العلمية فهي باعتبار القوة العلمية مصدر لذلك الفعل  
وباعتبار القوة العلمية مظهر لذلك الاستغناء في كلامه وهو ان  
علم ان المولى لها واحد لانه قاله وحصل سببه كالات الثالث ولم  
يقل كالات الثالث والرابع والمراد بكالات الثالث منها اللفظ والادراك  
المذكوران فلها جهتان احدهما كونها مسميية بالنطق والاخرى  
كونها كالات السماة للفقهاء اليها بالمتقوية والتفويض والحاصل  
فقد النطق ويقوم وتفسير سبب حصوله كما له وكل منها يصلح وجها  
لتسمية بالنطق الذي هو اسم موضع من النطق كانه محل النطق  
ومعناه فاذا اجتمع الكل قوى الجهة فلذا قاله للجرم استيق له اك



من النطق إشارة القوة سبعة الشرح المذكور للجواب رد وهو قد عرفت  
في ان النطق يحتاج اليه في كتاب العلوم النظرية اي العلوم النظرية  
التي يعرف بها القلبي وكذا المراد بالعلوم النظرية في قوله لو انتم كنتم  
العلوم النظرية لما المنطق يظهر ذلك في بيان الملازمة والتميز في قوله ومنه  
الكلام اليه راجع اما قانون آخر مجردا عن الخصومية اليه انتم اليه  
لمعونة المقسم ويكون مغتبرا اليه في المبدء الاداء فتشاكل المقسم اليه  
في المبدء الاداء وما بعد ما يعني وج به قوله مرة بعد اخره  
وكجزان يرجع اليه مع تلك الخصومية كما علمنا ان يكون في  
الكلام مقدرا اي ستمه الكلام اليه واما ما يفتر هو اليه بعينه قوله مرة  
بعد اخره وقد بيناه ذلك الخلاف راجع اما اللفظ هذا الكلام بانه  
اما بعض الخلاف من كالحلاف المذكور بين العارنا والشيخ في انها  
ذات الموضوع بالعنوان فان العارنا اكنه باسما الاتصاف  
في نفس الامر الشيخ بشرط الاتصاف بالفعل وهذا الخلاف بينهما راجع  
اما اللفظ لانا الشيخ اراد بها القضية المعينة في العلوم والعارنا اراد  
بها مطلق القضية وج لا يخالف بينهما وكذا الخلاف في انها في استمرار  
فعلية الصغرى وعلوم فان فرع لهذا الخلاف واما بالنسبة اما بعض آخر  
من الخلاف فلا كالحلاف المذكور في انعكاس السالبة الكلية الضرورية

المطلقة فيصعب ذهب ما انعكاس كنفها وكالحلاف في انعكاس السالبة  
الكلية المشروطة العامة فيصعب ذهب ما انعكاسها اما سالبة كلية  
عرفية وبعضهم اما انعكاسها كنفها اما غير ذلك فانه ليس منها راجعا  
اما اللفظ كما يحل كل الاطلاق على جميع ذلك في باب التقابا ان هـ  
وهي تحت محضلة ان توقف الشيء على الشيء في الواقع يستلزم ب  
لا توقف الشيء على الشيء كما تدبر تحقيق الوجود واللازم هنا هذا اطلاق  
قوله فنفس آخر الجواب ان الدور يستلزم توقف الشيء على نفسه  
في الواقع وفي من المعلوم انه ان تحقق الدور في الواقع تحقيق توقف  
الشيء على نفسه في الواقع وتوقف الشيء في الواقع مطلقا يستلزم التوقف  
بينهما في الواقع اذ من البين المكشوف انه ان تحقق توقف الشيء على  
نفسه في الواقع تحقيق التوقف بينهما في الواقع تحقيق الدور في الواقع  
يستلزم المتبادرة بين الشيء ونفسه في الواقع نعم سيجيء ما ذكره ثانيا  
من انه لا يمكن الجمع بين صدق ما لنم من الدور وبين ما هو في  
نفس الامر واما ان كان لفرقا على البحث المذكور في الاداء  
ولم يقل الصواب لان البطلان لا يستلزم بطلان  
الوجود هـ اما كان احسن زعم لانا الواقع اما الاول فلعلم شانه  
علم القاعدة المنطقية فيما اي يزعم واما في الواقع فقد عرفت



ما فيه واما ثانيا فلعل الاسم اذا لم يميز انفسا النظر الى المقتضى  
فهم يعرفون الغلط وفيه ان قلة الاف اسم انما يميز سببا للاختلاف  
المقصود بدورها وهما لم يحصل فحقه ايضا بوزن واما ثالثا  
فلان في نقل المقدمات والمنهج الواردة عليها كما سيجي في قوله لم يوز  
الانتهاء اما قانون ضروري من ان هذا علم التدبير المستعمل  
واحد واذا اورد علم تدبير المص كان سواله في ايضا السؤال المذكور  
في قوله قد سكره وقد بياها ذلك اطلاق المتيقن علم تدبير المص ولا  
علم التدبير المستعمل وفيه ايضا انا اثبات الدور والتسلسل لا يتم بدونه  
لانا اثبت دليل معنى الاحتياج المعلوم النظرية التي يتفرق  
فيها الغلط اما المنطق الاحتياج مطلق العلوم النظرية اليه خصوصا مع  
الاشتباه بجملة اوجه فاثبات كون المنطق سر ما كانا المتصور ان  
ولا يمكن في اثبات لزوم الدور والتسلسل لا بد مع ذلك من اثبات  
كونه نظريا مخصوصا او متوقفا على احتمال علم ذلك الاثبات والتمسك  
المذكور فتدبرنا عرفت ان ذلك علم عن تدبير المص واما رابعا  
فلان ادنى لما من ان اكتساب النظريات من الضرورية يحتاج  
الى المنطق حيث اثبت المص الاحتياج في اكتساب النظريات منها الى  
وهذان وجه ثانيا يصح لو كان قوله الا نادرا مستقلا بجملة لا عرضي

لا محله اصح مع ان اللازم من الدليل ليس الا اثبات احتياج النظرية  
المختصة الى المنطق لا مطلقا واما خامسا فلان اقرب الى السواد  
الثاني ويزانه يجوز ان يكون مراد المصنف بالسؤال الثاني ضرورة  
الاول ان كثيرا من الناس يكتسب العلوم والمعارف التي يتفرق فيها  
الغلط بدون المنطق واما سادسا فلان ان نسبة الجواب المذكور  
في الكتاب السوسيائي في قوله وهذا انبج بجواب السؤال عما لو  
الذي قرره المص **فقد** انه المنطق ليس ضروريا والا امتنع الغلط  
في الافكار ادعى رده ان المنطق ليس ضروريا اي نظري واستعمل  
علم نظرية بان ضرورية يستلزم عدم عروض الغلط في الافكار واللا  
بط بالاستزاد ثم بين الاستلزام بان المبدؤ الاول ضرورة  
علم كان العلم بجميع طرق الانتقال المتشابه للنسبات  
والشرايط والصور ضروريا لم يمكن وقوع الغلط اصلا **فقد**  
عليه انه ان اراد بالعلم بجميع طرق الانتقال العلم بالعلم بالوجه  
الجزوي التفضيلي سلمنا ان ضرورة العلم بها مع بداهة المبدؤ  
الاول يستلزم وقوع الغلط في الافكار اصلا لما كن ضرورية  
العلم باللا يستلزم ضرورة المنطق ولا يلزمه الجواز ان يكون  
العرضي بدو لفته والقانون نظريا وبالكنس وان اراد به



المعلم على الوجه الكلي الاجمال فلان ان ضرورة العلم باجمع بوجه الجبال  
يستلزم عدم وقوع الغلط في الاشكال اصلها لجواز ان يكون العاقلون  
ضروريا ويكون النوع المنور حجة كنه نظريا مع ان خبوت نظرية لا  
احتياج اما قانون آخر لان لم يلزم من دليل شيء لا احتياج اليه احتياج  
مطلق النظر الى بل احتياج نظري ينظر فيه الغلط واذا  
اورده على تقرير المص كان سوالين الى متبعين لم يروبه انه كان متسا  
لقد متين لآهنا المنع لا يتوجه الا على مقدمة واحدة بل المراد انه  
كان متسا مستندا الى مستد من جملان ما اذا اورده على تقرير المص  
انه ليس الا مستداه **رواه** لانا نقول المنطق هو العلم بجمع  
لحق الاشكال الى هذا ثبت للمقدمة المنوعة وحاصل ان اما ان  
سلسلة الاكتساب لما قانونا بديهي او يلزم التسلسل لاسبيل الى الاول  
لانا المنطق الى متبعين الثاني وليس هذا البطل للسند لانه اقصى اذ  
على تقدير الانتكاه اما قانونا نظري لا ينظر الى الغلط لا يلزم  
التسايعت الا ان يبال كل نظري عنده **رواه** يحتاج الى  
المنطق فيلزم التسا فلا سند لمتى التسا عنده الا الانتكاه اما قانون  
ضروري فالسند متسا والتمه بزمه فابطال هذا موجه بزمه  
واما لم يكن كذلك في الواقع **رواه** بل بعينه ضروري وبعينه نظري

878  
استناد من الضروري اما ابتداء او انتكاه بطريق ضروري كذلك فلا  
يروا انه اذا كان البعض النظر استنادا من البعض ضروري  
بطريق ضروري بين المناسبة والانتكاه لا يكون المنطق نظريا  
بموضوع الغلط والموضوع ان المنطق نظري لعرض فيه الغلط ولا  
يستلزم ايضا لا يراود ان جميع السائل النظرية المسطوية ليست كذلك  
كما استغن عليه من مباحث الكوكوس ومباحث القصورات وغير ذلك  
انما رادته بوجوب الجمل لو كان كذلك لما وقع الخلاف بين ارباب  
الصناعة لكنه واقع وتوعدا لا يمكن انتكاه وذلك لان كل مسألة  
من مسائل النظرية ان كانت مكتوبة لامن قانون ضروري ولا بطريق  
ضروري فلا بد من ذلك الاكتساب من الرجوع اما قانون من قوانين  
المنطق يكسب من القانون السكبي والنظر الجزري المنطقي  
وهكذا فلا بد من الانتكاه اما قانون ضروري ونظري جزري  
بين الانتكاه كما صورها قد سكره في رجوع الخلف اما التباسا كاشفا  
ورجوع الكسب الانتكاه **القول** فسطح ما قبل والعاقل هو السكبي  
**رواه** كما عرفت من قوله هذا على قاعدة القوة وما منظر فيها من ان  
كل نظري يحتاج اما قانون ميزان استخارج حكم طريقه الجزري  
الكاسبي هذا من لكن نظري لانه احتياج الى لغة وجوب انتكاه



حكم لربية الجرائي انما سلب في قانون ميزان قلاء الا ان مراده هو انه هذا  
وقد بينا ان اشارة الاما ذكرنا لا يبان من قبله وهو ان في حق العبرة  
الاضحية ثابت ايضا لان من سببه الضرر بالمتطرفة لظهورها بالادوية قوله  
وهذا ايضا كونه ضروريا دفع لما يبال كيف يصح القول بان الحكم المذكور  
مستفاد من التواعد الضرورية من قبله وهو انه مع قوله بان المطلق البعض  
النظري مستفاد من البعض الضروري بطريق ضروري وهو ركازة التا بال  
اي منع ما من قبله عن ذلك هذه الطائفة مع قوله فان الحكم النظري المنقذ  
تحت قاعدة ضرورية لاسيما ضروريا **فالتباس** التفسير الذي هو الموصلي  
التزيب او مرجع الظن علما ذكره قدس سره قياسا انما من المتفلات  
علم هيئة الشكل الاول معقول النتائج وقياس استثنائي مؤلف  
من نتيجة التباس الاثر انما الى ما منفصلة لزومية ومن مقدمة استثنائية  
رفع التا الى الحقيقة لما كان التباسا لاستثنائي موصلا فربما قال في  
يرجع التباس استثنائي ويجوز ان يغير رجوع الظن اما اربعة اقسام  
كل منها قياس استثنائي الاول منها موصلا فربب التا بيان للثبوت  
الاستثنائية الاول ان التا ثبوتية والرابع للتا لانه كان جاه لولم  
يعتقد الملة صدق نقيضه لكنه لم يصدق نقيضه لانه لم يصدق نقيضه لصدق  
مع المقدمة الصواب وانه لكنه لم يصدق معها لانه لم يصدق معها لا يعتقد

١٧٩  
منها الشكل الاول لكنه لم يعتقد لانه لو اعتقد لزم ان يكون العلم بطلولا  
بعد ان يبان هذا ان قرب القول بان الخلف يرجع الى التباس الاستثنائي  
من الخلف المستعمل في العكس اما قيل عليه عكس النقيض الى وقت كبره  
كقولنا لانه من الاشياء ان يترس لقول كل صواب فترس وقول لانه من الترس  
بان لا يستفاد من الخلف المذكور في باب العكس بل هو من فرع النقيض  
التي ثبت به واما قولهم السالبة الكلية وايضا ليس من التواعد الكلية  
بل من النقيض التي مع فروعها والجواب عنها انه لم يرد بطلوه من صدق  
الترس انه من صدق الحاصلة من انقضاء قول كل صواب فترس وقولنا  
لانه من الاشياء ان يترس فترس لا يخرج الا عن اقسام المذكورة ان يلا اكد  
به انه مع صدق الترس الحاصلة من انقضاء الموجبة الكلية صدق السالبة  
الكلية كبره كذا الشكل الثاني مثلا صدق القول التي في الموجبة  
الكلية مع عكس الكبر الى السالبة الكلية وهو السالبة الكلية ايضا  
وهو قوله قدس سره من ان علم الترس العكس ان من اين علم التباس السالبة  
الكلية اما السالبة الكلية مثلا في بعض قوله مستفاد من الخلف المستعمل  
في باب العكس ويصح ايضا قوله هو من قواعد الترس **ول** لانها علم  
هيئة الشكل الاول كما قلنا كل ح ب ولائنه من آ ب فانه اذا علم  
كل ح ب واما صدق مع الاشياء من آ ب او عكس الكبر يكونان علمية



المشكل الاول في هذه اقول كما في قولنا كلب ب و بعض آيس  
 في الشكل الرابع فانه اذا صدق كلب ب و مع القول مع بعض  
 ب ليس آيس و في بعض الكبري يكونان علميه الشكل الثالث جعل  
 الاصطلاحات من قبيل العلم النظري الحاشية اما النظر وذكر انه  
 عليها اليك فيها التبيين عليها والتبيين انما يكون في البرهيات ان  
 انهاء قوله جوا من البرهيات في بكونها علميا لم يرد بكونها علميا  
 انه لم يجمع فيها التبيين حقيقة بل اراد انه قريب جدا مما يكون فيه التبيين  
 بعض المحققين في شرح الاشياء و هو ان في المناظر المنطقية  
 اكثره على اصطلاحها اليه ما ذكره وهو ان في مواضع الكلام  
 واما كلام بعض المحققين فلا اذ جعله النظريات في معادلة اصطلاحات  
 بينه عليها او بيات يذكروا وهو انما لم يجعل الاصطلاحات المذكورة  
 من قبيل النظريات ولا يبعد ان ينتم من كلامه قدس سره والسير في الخلق  
 ببعض المحققين يرجع القول بالبداهة في الاصطلاحات المذكورة على  
 القول بالنظرية والمراد بكونه فلا يدور الاحتياج انه لا يعود الاحتياج  
 بينه انما لا يحارنا بنا واثان وهكذا في بعض الدورات التي لم يرد  
 انه لا يكون احتياج التبيين اما الصنف الاول دون الاطلاق الموقوف على  
 عليه كما في بعض الانا عند اذ لا بد من الاختصار عما في الدور

صاحب  
 تفسير

والمراد بالاحتياج من جهة المادة لا مطلقا اذ لا يلزم من بداهة  
 المبادي عدم احتياج الصورة اما المنطق وانا انصر عما في الاحتياج  
 انما ثبت من جهة المادة لان الدور والتسليم من نظرية المنطق كلية  
**قوله** لم يستحسن منه بان النظرية من مطلق مستفاد من القول  
 منه بطريق ضروري في باننا لان ان الحكم عليه بالاستناد من القول  
 من مطلق النظرية من بل النظرية الذي يوضح فيه الغلط وسوق كلامه  
 يدل عليه لان المفروض ان المنطق نظري فيكون في الغلط فيكون محصل  
 كلامه على يقينه السوق انما قد بر ان يكون المنطق نظريا يوضح فيه الغلط  
 كما ذكره المعارض لان لزوم التسليم انما يلزم ذلك لو كان نظريا كذلك  
 بجميع اجزائه وهو مبل بعضه بدليج وبعضه نظري كذلك مستفاد  
 من القول في وانا انما اكتب بذكر مطلق النظرية في بيان المقصود الذي  
 هو النظرية الخاضعة اعتقادا على السوق وحيث يكون الحكم عليه بالاستناد  
 المذكورة النظرية الخاضعة لا المطلق مع ان الحكم على مطلق النظرية  
 منه يانه مستفاد من الضرورة في لا ينافي الحكم بان من النظرية  
 مالا يحتاج اما المنطق لان المنطق هو الاحتياج اليه بمعنى استخراج مناس  
 المبادي وصحة الصورة والشرايط من المنطق لا بمعنى جعل المنطق مبادي  
 النظرية الكتاب ليو الثابت هو الاحتياج اليه بمعنى جعل مبادي النظرية



فلا تنافي في العلم ان وصف النظر في الجواب يكون ما يعرض  
فيه الخط لا يلزم تقدير سبب الوجود لان محصل تقدير ان  
المنطق نظرية فلو كان كل نظري محتاجا اليه لزم الدور او النسب  
فالملازم كجوابه ان يقال لا يلزم ان المنطق لو كان نظريا يلزم الدور  
او التسلسل لان النظر ما يعرض فيه الخط فلو رد به التفسير الاول  
بما ذكرنا محصل النظر لانه يدل على ان كلامنا الجوابين ملازم  
الكلام الاول اشتد مناسبه لادعوت ان التفسير الاول لا يلزم  
ولا يناسب كلامه فضلا عن الشان اللهم الا ان يكتفى بالمناسبة  
بمجرد ان يكون المذكور في موضع الجواب عما قد يرسل من زمانه  
لشبهه هذا ويمكن توجيه كلامه قدس سره بان الحكم عليه يكون مستقلا  
من الضروري منه وان كان النظر الحاصل نظرا اما السوق الا  
نظرا اما ظاهر العبارة مطلقا وايضا الاحتياج المنطوق به الاحتياج  
البرهان بكونه لم يكن متناهيين الا انها متناهيين كحسب ما سبق  
منه في الحصول وعدم الحصول والادخول وعدم الادخول والعرض وعدم  
وقد يرد المراد وان كانت ثابتة الا ان الحسن الكلام الذي لا يترك  
به شيء من التبع انما يقع من الوجود والعدم عن الترتيب مستند هو  
المراد بقوله قدس سره لم يستحسن منه اوجه لا مطلقا الحسن بقرينة قوله

بعد ذلك بل الابق دون ان يقول بل لا يفي رتبة فان قيل  
العلم الضروري مع الطريق الضروري لو كان كافيا في العلم النظري  
عنه بكونه كتابا سائر العلوم لا يشارك في النظر فلا حاجة لشيء  
من الاكتساب لان المنطق ينبغي المنهج علم اللزوم الاول مستند باننا  
يلزم ذلك لو كانت الافكار باسرة واردة علم العلم الضروري ليس كذلك  
لان العلم الضروري من المنطق ليس مبادي مناسبة لكل نظري وهو المطلق  
وهذا هو المنهج والسند الذاتيات والبرهان او لا نقول لا ينافي لان  
ومن تمسك بهذا المنهج والسند كان محل عبارة السؤال على هذا الوجه  
ويجيب ايضا المنهج علم اللزوم الشان به تسليم اللزوم لاننا لم نرد  
عدم الاحتياج لشيء من الاكتساب اما المنطق وانما يلزم عدم احتياج بهذا  
الطريق البرهان والطريق لا يخفى فيه والنسب للاحتياج لم يرد احتياج كل  
طريق البرهان المذكور في موضع المعارضة غير صالحه لهذا وهذا هو المنهج  
بعد التسليم والسند اللذان اشار اليهما نائبا بقوله لا يباله احد  
ان العلم الضروري من المنطق مع الطريق الضروري لو كان كافيا في العلم النظري  
منه كعلمنا كتابا سائر العلوم لا يشارك لان الكافي في الشيء كافي في ذلك الشيء  
فلا حاجة لشيء من العلوم النظرية لما المنطق لا شيء من الاكتسابات  
كما ذكرنا في الوجه الاول على هذا الوجه يندفع المنهج المذكور



في الوجه الاول لكن يتوجه عليه ان الكتاب يقع الاستفلال كما هو الحق  
 من لفظ الكتاب فاللزمية الامام وان كانت شرا لا اما اندفاع المغير  
 المذكورين او لا لعمول لاساه لانه ولا بباله هب وحاصل ما ذكره في  
 اندفاع الشيخ الثاني ان كل علم نظري يمكن تحصيله من ضروري المنط بل من  
 ضروري بناء على تسليم اللزومية الادرا فلا يحتاج شئ من العلوم النظرية  
 اما لما فاجاب ثانيا بفتح اللزومية الثانية فارة بان معنى الكتابة  
 ان الاول كان في الثاني والجمع في الثاني ولنا هذا الاسان  
 الاحتياج بل توجه وقارة بفتح اللزومية الادرا مستند بان معنى  
 الاستفلال ولا الاستفلال مع الاحتياج اما اسطر ولو قدم المنع الثاني  
 علم ان ذلك كان الاول لا يخفى واما هذا الجواب ثانيا بقوله فلما  
 وجوابه فترينه مرادة عبارة السؤال عليه لما كان السؤال علم الوجود الثاني  
 اظهر توجيهي محله ومراد عبارة السؤال عليه لعمارة السؤال محتمل ثالث سنذكره  
 ان اشارته في فان اخذ في السؤال القم الضروري مع الطريق القم  
 كما فعلوا وكان معناه اي معنى السؤال كسب الال او ط عبارة السؤال  
 واما كسب الال انشاده اما اضاه آخر يستبرأ به بقوله وقد يختلف  
 في توجيه السؤال علم الالاه وقولا فان احد المعامل لقولا فان اكنه  
 بالطريق القم الضروري كما فعل صاحب الكشف وهذا الكلام منه قد سكره صريح

بان السؤال علم الوجود ذكره صاحب الكشف مغاير علم الوجود مقصود وهو الال  
 ان ما ذكره صاحب الكشف بعينه ما ذكره في مراده ان كان ينظر الى من ظاهر  
 عبارتهما ثبات ذلك لان من البين ان صاحب الكشف لم يرد بكناية  
 الطريق القم الضروري في الكتاب القم النظر في استغناء عن القم القم  
 الذي هو المادة بل اراد بكناية استغناء عن الطريق القم الضروري لمحل  
 مقصود ان القم الضروري مع الطريق القم الضروري ان كان كناية وهذا  
 بعينه ما ذكره في مراده **القول** وقد يختلف في توجيه السؤال علم الوجود الاول  
 يمكن حمل عبارة السؤال علم الوجود في هذا المعنى من غير تحلف وذلك  
 بان يحمل القم الضروري لقولا فان قيل القم الضروري علم الال الثاني  
 او الضروري المنط وغيره من العلم ويكون القم غير المستكن في كبر اجبا  
 اليه بذلك العموم ويكون المراد بالقسم المنط من المنط كما هو الظاهر  
 وحيث يكون محتمل سؤال ما ذكره من غير تحلف في حمل العبارة عليه ويمكن  
 ان يكون مراد هذا القائل بما ذكره بيانا محتمل الكلام لا ناديه  
 وهذا هو المحتمل الثاني لو عود السؤال لهذا الوجه من لفظ الظاهر  
 توجيها والجواب عنه من وجهين الاول مع اللزومية الادرا بان بباله  
 لانه اذا كانت القم الضروري من المنط مع الطريق القم الضروري كناية  
 في الكتاب القم النظر منه لكان القم الضروري من كل علم مع الطريق



الغزولي كما يبينه كتابه في النظر في جواز التنازع في ظهور الناس  
وعدها والثناء منه اللزوم الثانية علمنا قد برز في العلم الاول بان يقال  
لازم انه لو كان كائنا ما سابر العلوم لزم عدم الاحتياج الى المنطق في كل علم  
وانما اللازم عدم الاحتياج اليه في النظر الغزولي وهو ليس بملط وجوز ان يكون  
عبارة السؤال ان في المشار اليه بقوله هب ان القسم الغزولي كاف في  
اما هذا التسليم المنه فيكون هب شيئا للزوم الاول بعد منها والبناء  
منها للزوم الثاني في شيء عند قول القدر في علم التميز بين الصحيح والباطل  
منها علم ان ترتيب **فقد** الى علم الطريق الغزولي المندرج في هذا القسم  
حل قدس سره القسم الغزولي المورد عليها الافكار علماء الطريق الغزولي  
المندرجة فيها خلاف ظاهر العبارة وايضا لا يخفى مراده بالقسم الغزولي  
في قول القسم الغزولي مع الطريق الغزولي المادة التي يرو عليها الطريق  
الغزولي لا الفرق المندرجة فيها والمكان قول مع الطريق الغزولي مع وجود  
ظن في اصل اللازم مع الادعاء علم هذا ان القسم الغزولي الذي يرو عليه بان يكون  
ذلك القسم مبادي النظر ان كان كائنا ما كتب القسم الطريق من المنطق  
الطريق الغزولي الوارد عليه بان يجعل مبادي النظر كائنا ما سابر  
العلوم للاستدراك في النظرية اول لان الكائن الكائن في الشيء كان في ذلك  
الشيء والمنع المتوجه علم هذا للزوم ان يقال لازم انه لو اكتب القسم الغزولي

١٨٢  
من المنطق مع الطريق الغزولي في الاكتاب في المنطق كائنا ما كتب جميع  
العلوم والاولي يصلح سند لهذا المنع نظرا الى التعليل بالاشتمال  
في النظرية امران احدهما ان يقال وانا بلزم ذلك لو كانت الافكار  
والغزولية الحاصلة بجميع العلوم الى الصور الشرايط المغيرة واردة في  
علم القسم الغزولي من المنطق وحاصله اننا بلزم ذلك لو كان القسم الغزولي  
من المنطق صلي لان يكون مبادي بجميع العلوم وثانيها ان يقال  
وانا بلزم ذلك ما بجميع العلوم طريق غزولي والسند الاول مساد  
والسند الثاني اضعف واما القول بان جميع الطرق الحاصلة بجميع العلوم  
يست ضرورية وهو الاول حل قدس سره بالسند المذكور عليه فهو  
اعم من المنع من وجب فلا يصلح سند او اما نظرا الى التعليل الاخر  
فامر واحد وهو ان يقال كيف يكون الكائن في الشيء كائنا ما في ذلك الشيء  
وهو محتاج الى الوسيلة كما اشار اليه في هذه الجواب الذي  
اختاره بقوله قلنا ولما حل قدس سره كتابه القسم الغزولي في الاكتاب  
سابر العلوم علم كائنا ما الطرق الضرورية المندرجة فيه لزم ان تكون  
هب ان القسم الغزولي كان في سابر العلوم وهو تسليم للزوم الاول علم  
كتاب الطريق الضرورية المندرجة في القسم الغزولي في سابر العلوم  
كانه قيل سلمنا ان جميع الافكار واردة على الطرق الضرورية المندرجة



في التمس الضروري فاصحح الى بيان جهة لاحتمال المنع او لا التسليم  
 فاما ما كتبت على حاشية هذا المقام بيانا للجهة ان الجواب الاول ينبغي ان  
 لا يمكن رد جميع الابطال اما الهبة الضرورية والنشأ بينة علم انه يمكن  
 ذلك كما استرنا الى **د** واما زك الاستسكار تبينها علم ان المنع الاخرى  
 الفاد بعد من الاختيار اقول بكون رد رد الاستسكار ظاهر لعدم  
 الاحتياج اليه ولا يترك اشارة لانه اشارت بالسد للذلة الى الشئ  
 الثاني بالسد الثاني الى الشئ الاول والاشارة الى الشئ الاستسكار  
 اشارة الى الاستسكار وما ذكره من سره من التبيين كلامه رد حال  
 كيف وهو متفرق من شئ الزود وكحلل بموجب علم اختيار كل منهما  
 بل **الحاشية** ان المراد الى الملو المعلق على الشئ الاول الموصوف بانه  
 بعد عن الاختيار كما ينبغي عند الحاشية المنفولة عند ذكره في هذا المقام  
 ونفي قوله هذا تزويج كلام الشارح والى جواب ان المعلق هو  
 المنع الاخر كما هو المشهور من الكتاب وفي كلام الشرح اشارة  
 الى ذلك واما ان الجواب الحقيقة هو الاول حيث زيف المقدمة الزود  
 بها الجواب الاول وزاد لفظ هب علم الجواب الثاني الذي ذكره صاحب  
 الكشف فاعلم **هـ** ثم اشار الى المقدمة الثالثة بانها الكانها الكانها الشئ  
 كان في ذلك الشئ ثم فلا يتم الرد على الجواب الاول بحكم نقله عن ذكره

في الحاشية وفيه ان كحلل ما استدل به رد من الرد على الجواب الاول  
 انه لا يمنع اللزومية الاداء المستدل عليها بان الكانها الكانها الشئ  
 كان في ذلك الشئ مستندا بانه انما يلزم ذلك لو كانت الافكار  
 باسرها ولزود على التمس الاول من غير تعرض يمنع تلك المقدمة للبية  
 اللزومية الاداء او ان **ث** ثبت اللزومية تلك المقدمة بل ينبغي ان يمنع  
 اللزومية متروضا لمنع تلك المقدمة المحلولة في ابيانها ولم يرد انه لا يمنع  
 اللزومية الا بتوجيه كبت والجواب الذي اختاره رد انه مشتمل على منها  
 لكن مع تعرض منع تلك المقدمة **قوله** منع اخرى قوة متعين لتزوير الحسن  
 يستعمل علم لزوميتين احدهما انه لو كان المنطوقه رد يا استع عرض التلوا  
 في الافكار وان فيه انه لو كان نظريا لزم الدور والتسل ويتوجه المنع  
 علم كلنا المقدمتين وان **ا** اما منع الثاني سائبا بنوله وتزوير الجواب  
 عن الاول اننا لا ندم بغيره الا ان **ا** اما منع الاول بنوله وعلم اصل الشبهة  
 الى **ب** الحسن المشتمل على اللزوميتين منع آخر سوى المنع المذكور  
 سائبا وانما لم يتعرض المصنف لهذا المنع لانه منع مقدمة في طريق المعارضة  
 لا برفع المعارضة بارتقاء كجانب المنع المذكور سائبا فانه منع مقدمة  
 على في نفس المعارضة وواحدة من مقدماتها وكون هذا المنع في قوة متعين  
 باعتبار انه مستند الى سندين احدهما انه لم لا يجوز ان لا يكون معلوما



وفانها انه لم لا يجوز ان لا يكون مراعى والسندان اللذان يستدلان  
المنع المذكور المحقق مستوفى المعنى اعني قول جواز الانتفاء اما قانون  
مزدوري وجواز الانتفاء اما قانون نطق لا بد من هذا العطف  
مبينان عما ان لا يكون خلاف بين ارباب الصناعة او يكون الخلاف  
راجعاً الى اللفظ والادل مشتق لرفع الخلاف بينهما فوعلا لا يمكن  
انكاره فتعين الشك فلذا قال قدس سره بنار علم ان الخلاف  
راجع الى اللفظ **رد** انه لا يمكن ان نحصل العلم بالنظر لانهم بدون  
المنطق لان ذلك التخصيص لجمع حركتين حركة لتحصيل البناء وحركة  
لترتيبها ولا شك ان نحصل المولود ترتيبها كجنا جان اما المنطق وهذا  
هو الكلام المشهور الذي سبق ذكره في وجه النظر في قاعدة القوة وقد  
مرار ان هذا الكلام يجمع الاندراج حق واما يجمع الاستخراج  
فلا وجعلوا السؤال الثاني متساو للمولود ان بالقوة القدسية وغيره  
من موثرب منه وفي جعلهم السؤال الثاني متساو لا لهما كجسم  
النفسية وعدم الحاجة بل في محله هذا الجعل لعدم اندراج المولود في  
الكاتب بدون المنطق **قوله** وكن من الانسان المولد كالحصه بكيفية  
الكاتب اريد من موثرب من المولد بالقوة القدسية ولا المولد  
لان الكلام في الحبيب في الافكار المولود بها لا فكر فلا اصاب في الفكر

لكن لما كان طمس من معنى العبارة اعني اقواله بكيفية اي تلك الخاصة  
ككتب الاعلان لا ككتب مع تلك الخاصة اجتناب اما ناديل البناء  
وبين المولود ما يكتب فاجيبه علم هذا العام ان قيل الكلام **قوله** والظاهر  
المدرام وما من اي بكيفية مؤنة الكتب وسهل عليه يكون هذا المولود  
كاسباً منكراً الا ان الطرف الجزئية النظرية بالنفاس اليه ضرورية  
واما تخصيص السؤال بصاحب القوة القدسية المعينة عن الفكر فتعبد لا  
يرون ان عتبة المعنى ويمكن بعض الناس نادراً من الاكساب بوجه  
المنطق لا يسمع الحاجة الى **الادب** لا بالنفاس اما ان الظاهر خروج المولود  
بالقوة القدسية ومن معرفته ولا بالنفاس اما المنطق راير خروج  
العلم المشتق المنتظم عنه **قوله** او بالحس عطف علم قول اما مجرد النقل  
وكذا المعطيات بعده قول لا مانع من العطف علم الاقرب فيكون الكل  
في غير الاستعانة ولا يكون المنطق خالياً عن الدلالة علم ان للقوة القدسية  
مدخل في الكل بل علم انها هي الامل في الادراك فدخل البناء  
بالاعانة وما طنة بعض الانفس ما مانع من انه لو جعل عطف  
علم الاقرب لزم استنباط ترم النقل الى المولود الذي يحصل  
لان الحس لان الاستعانة لا يتصور الا بطلب شيء فلم يتحقق الا  
بعد تصورته وليس كذلك لما سبق من جوار حصوله بلا شعور فثبت



علم ان يكون الاستقانة علماً يقينياً المشتمل على الخلق ليس كذلك  
 والالزام الانساني بالحق الاول في حتم الاستقانة لانه ايضا  
 ليس شرطاً بتوجه العقل اليه والطلب لا قبل الحصول كما قد سبل المراد  
 من قوله مع الاستقانة باحدى من الامور اعانه هذه الامور ثانياً  
 فيه بحث اقول اراد به قوله ولا فكل انه لا فكل للتعليم  
 وصورة كماله المجهول بمجرد التعلم والتعليم بعينه مجموع الحركتين  
 او الحركة الاولى بول عليه تعليل ولا يمكن النزاع معديه وما افترده  
 قدس سره من النزاع فانما سويح من قال لا فكل للتعليم صورة التعليم  
 اصلاً سواء كان هناك مجرد التعليم او التعليم طلب المبادىء وحولها  
 اولاد العلم في الترتيب ثانياً وسواء كان الفكر بعينه مجموع الحركتين  
 او الحركة الاولى او مطلق الحركة في المعنوي او ترتيب امور معلومة  
 كما سوار المنافذين هذا لكن في عليه شيء اولاده وهو ان حصر الحاج  
 الى المنطق في تحصيل العلم بطريق النظر بالمعنى الزل اراده ثم لان الحاصل  
 بمجرد التعليم ايضا يحتاج الى المنطق في معرفة صحة الصورة والشرائط  
 المعبرة بل المناسبات ايضا لجواز ان لا يكون ما ارفق العلم  
 مناسباً لما هو مصدر تعليم ولا يكون الشرائط المعبرة مرغية فيه  
 ولا الصورة صحيحة **قوله** والعنف بل فيا ذكره من اقام التحصيل

انما قال فيا ذكره لانه قدس سره مخالفت له في بعض ما ذكره بما  
 مستوفيه مما عرفت لا يقال ما ذكره من الصواب بل يعنى ان يكون  
 الحاصل من مبادىء معلومة منه في اقام ثلثه على الحاصل  
 بالنظر والحاصل بالتعليم الحاصل بالحس ليس كذلك لان العنفاً بما  
 انه قياساً لها معها والتجريباً ايضا كذلك اما الاول فيلزم وانما الثاني  
 فلما ذكره باب القياس انما حاصلة من قياس فيجوز ان لا يكون  
 سبب كانت داية او اكثرية لاننا نقول انفساً وكلامه المحر  
 في الامور الثلاثة ثم قوله سواء كانت بالتعليم او بالحس لا يفيد الحس  
 بين ما يحصل بالتعليم وما يحصل بالحس **قوله** من مقتضيات الشرع  
 في العلم ان يعلم موضوعه اي من حيث هو موضوع بين بعيد في الشيء  
 الغلابة موضوعه والمراد ان النفس تدرك بفيد البصيرة **قوله**  
 لان عتبه المعلوم بعضها عن بعض في تفهيمه بالنظر اما اذا كان مطلقاً  
 لانها متمايزة بالغايات ايضا تمايزاً اعتبره القوم بالنفس  
 لانما يراهم امكن لهم اعتباره لا مكان اعتبار التمايز بالحواس  
 تمايز الموضوعات او سببه او لونه قوة كالنحو والميزان  
 وصنعاً كالنحو والعرف تمايز الموضوع في الاول بالذات  
 وفي الثاني بالحيثية والاعتبار وانما اعتبره وانما يراهم العلم

بيان ما هو المقصود



بالعلم الموضوع **بأنه** من الممكن اعتباره دون الموضوع  
لأنه إذا كانت لهم بالموضوع **بأنه** أنهم إنما كانوا في العلم يوم  
باعتبارها أحوال الموضوعات لأنها تقع معقود لهم بالغير بالزات  
تختلف الموضوعات فانه معقود بالزات فالموضوعات صارت سببا  
للتمايز العدم في ذاتها وكلما كان سببا لامتنياز شيء عن شيء  
في نفسه كان العلم سببا لامتنياز في ذاته في الزمان فاذ علم أن أي  
شيء موضوع متميز ذلك العلم عند الطالب فضل **بأنه** وتميز  
موضوعها من العلم بالكتاب حال كونها مختلفة غير متميزة بعضها عن بعض  
بالموضوع أو المحل أو النية متفردة لصعوبة طلبها تصدق  
الأدبيل لفضلها وبسبب تعلقها بالتميز فانه في الأحوال الزاوية  
وسمعة في المسئلة **بأنه** واحد اما مطلقا غير متميز بجهة من الجهات  
كالعدد للحساب فانه باحث عن الأحوال العارضة له من أي جهة عرضت  
أو من جهة واحدة كالكلية للشيء فانه باحث عن الأحوال العارضة  
لها لا مطلقا بل من جهة خاصة بجهة الأجزاء والبناء والتكبر  
وهو المراد بجهة الوحد أو بأشياء متساوية تناسبها  
أن تناسبها نوع اختصاصها سواء كان في ذاته أو عرضي أي  
سواء كان ما به المتساوية بينها امر ذاتيا أو عرضيا وفيه إشارة

أن الموضوع كما جاز أن يكون امر واحد جاز أن يكون أمور متعددة  
لكن شرط أن يكون لها جهة وحد ذاتية أو عرضية لأن الموضوع  
جهة وحد العلم ودونها علم فله وحد ما علم واحد بغيره  
العلوم بعضها عن بعض بالموضوع والمراد أنهم عدوا الأحوال المتعلقة  
واحد أو أشياء متناسبة من جهة أنها متعلقة بها علما واحدا لا مجرد  
الأحوال والالزام أن يكون العلم عكسا عما في المحل وليس كذلك  
فقله مقارنت كل طائفة من الأحوال بسبب مشاركتها في الموضوع  
علما متفردا مع أنه صارت كل طائفة من الأحوال المتعلقة  
بالموضوع من حيث تعلقها به فلهذا التمايز أي التمايز بالموضوع  
لا بد منه ليكون علما وجه اعتباره العموم لأنهم لم يتميزوا العلم  
الآن مع جواز الامتنياز شيء **بأنه** لأن أصل الامتنياز  
قد جعل بالتعريف فالتميز الحاصل من العلم بالموضوع فضل التميز  
لأن أصله وتجوز أن يكون فضل التميز بجهة التميز التي  
الترجيح على التميز الحاصل من النية لا مطلقا والوجه الآخر  
من مطلقا فالآخر أول وأول ما وقع قوله وهو أنه متميز ذلك العلم  
عند الطالب فضل التميز في كانه أحاطه بجميع أحواله  
ما أن الطالب يحيط بسبب هذا العلم الضدي في العلم المطاطة



بالقوة لكن بالبرهان **وهو** من الغفل حتى يصير محل ان يثنى به انه  
احاطة بالفعل يمنع ابواب احاطة ما واما قال احاطة بالاداء اذا  
احاط بجميع ابوابه بالفعل بهذا العلم بان جعل المقدمة الكلية  
الحاصلة من هذا العلم كبرى لصولي سهلة **وتخرج** الفروع  
من القوة اما الغفل فينبذ الابواب عنده من غير تمييز القصور بها  
لانه حصل التصديق بالسائل المذكورة في الابواب احاطة بها  
مستفودة من الشروع في العلم بالحاصل له نوع من الاحاطة  
لا الاحاطة العامة الحاصلة بعلم الشروع اذا عرفت هذا عرفت  
انه قد سكره اراد بقوله ولم يرد بالاحاطة بالافعال انه لو لم  
يرد بالاحاطة المستفادة من قوله تمييز ذلك العلم عند الطالب  
للاحاطة المستفادة من قوله حتى كان احاطة اذ لا شبهة لك  
في ان اراد بكل الاحاطة احاطة بالفعل كالشبهة لكن في ان المراد بالاحاطة  
المستفادة من قوله تمييز ذلك العلم احاطة بالقوة ولفظ كان انما يشهد  
علمنا فلا علم ان الاحاطة المحصورة مع الاحاطة بالقوة ينظر كباونا  
تأمل انما يميز مدس كره عن التمييز بالاحاطة تمييزا علم ان المراد بالاحاطة  
المذكورة في كلامه انه احاطة العلم هكذا ينبغي ان يعلم هذا المعنى  
وترك ما قيل او يقال **وهذا** هو الكلام المحقق الذي صح فيه بارتداد

اولا بقوله فاذا علم ان اي شيء موضوع **فقد** **تقرر** **بغير** **البرهان** **ان** **مقدم** **الشروع**  
هو تصور الموضوع الى تصور مضمون عليه الموضوع وليس كذلك فان تصور  
من المبادى القصور الى العلم او المقدمة والاول اظهر لكن افرد  
علم ان هذا الحكم على الاطلاق ليس يصحح بل وان لا يكون نفس  
موضوع العلم موضوعا لمسألة لمسائل العلم في لا يكون تصور من المبادى  
التصورية فالجواب ان موضوع العلم لا بد وان يكن البحث عن حال فتر في  
العلم كما ستعرف فهو موضوع لتلك المسألة الباعثة عن حاله بالامكان  
والمالم يستخرج مسئلة بالفعل كذلك فتصوره بالنسبة الى تلك المسألة من المبادى  
التصورية لا يما تصور مصادق عليه الموضوع من مقدمات الشروع  
في العلم كما انه من المبادى التصورية للعلم لانه تصور موضوع ما هو  
من مقدمات الشروع اعني قولهم المقولات انما يتصور موضوع المظهر  
مثلا فكما ترقى الشروع في العلم على التصديق به ترقى الشروع  
فيه علم تصور موضوع لاننا نقول المراد بتوقف الشروع في العلم على شيء  
وهو المذكور في بيان مقدمة الشروع كون ذلك الشيء مستقلا بامادة  
البعيدة في الشروع وهذا التصور ليس كذلك وايضا تصور الخاص  
الذي هو مصادق عليه الموضوع انما يتوقف على تصور العام الذي  
هو مفهوم مطلق الموضوع اذا كان تصور الخاص بالكلية وكان العام



ذاتها فكلما تمتمت ان لا يتحقق فيه ان ما صدق عليه الموضوع لم يزل  
 ان لا يكون ما صدق عليه الموضوع مقصورا بالكلية لعموم توقف الشرع على العلم  
 علم مقصور بالكلية ويجوز ان لا يكون من موضوع هذا العلم بل ما بينه من هذا العلم  
 الواقع كذلك وذكر بعضهم ان موضوع هذا العلم بين ما بينهم من هذا العلم  
 فهو المعلوم الاضواء مفيد فلا يوزع معرفة من تصور لطفه وهو سكون  
 في دفع من الشبهة من باب استنباط العارض الذي هو المعلوم بال  
 المعروف من الذي هو ما صدق عليه اذ ليس الكلام الى كلام التعميم من موضوع  
 موضوع هذا العلم وان تصور من موضوعات الشرع بل فيما صدق عليه  
 المعلوم هذا بالنظر اما بترانه من كلامه لا بالنظر اما الواقع وما  
 من موضوع منه في نفس الامر وتفصيل هذا الكلام على الوجه المشرع  
 الا ان يلاحظ هذا التمام كيفية في حواشي شرح الرسالة ان نظرت فيه  
 اطلعت على حقيقة الحال وطلبية المعال **ب** يتناول الحالة ان كانت  
 للصحة والمرضى المتوسط بينها السمة بانسأه عند الاطباء  
 واما قال على تقدير ثبوتها اشارة الى الخلاف في وقوعها عند  
 ثبوتها متعلق بان كانت المتوسط على سيرة التنازع لا بالنسبة  
 لان تناول اباها لا يتوقف بالامر به وهذا التوفيق لا يتضح حتى  
 انضاه اما باعتبار مجموع امور الثلاثة اذ للبيان بعضها يتضح ببعض

ايضا لا حجة واما باعتبار قد مر ان الالهي بيان امور ثلاثة  
 حتى بيانها او المراد كحق الاضواء انضاه لا كحق على احدنا  
 قدم بيان العوض والعوض الوان على بيان البحث مع انه مقدم  
 التوفيق لمزيد الاعتناء ببيان العوض الوان كقصة مباحة ودمها و  
 سبق بيان العوض والمراد بالحق المحل وقوله للحق ادراك الاله  
 التوفيق للمحل لا للمحور التوفيق بقوله بالقوة يعبر ساريا اذ المراد  
 بالتمثل اخفى من الانسان والاضواء لا يكون عوضا اذ انما كاستغنى  
 والاعم لكونه جساما لكونه ناطقا ولا ادراك الامر المستورة لكونه  
 انسانا وكونه جساما لا جلا واعلم انه اخفى ان الحق  
 مدركه كما ان النفس الناطقة كذلك اذ المدرك هو النفس فقط واما ان  
 ذهب الجمهور فتشيل المعارضة لوان الانسان با دراك الامور  
 القوية انا هو علم الاله الالاول دون الثاني واما ط والمقول  
 هذا بمنع عما ان الانسان حقيقة هو النفس الناطقة ميا باه تمثيل  
 الاضواء للانسان بوساطة جزر الاعم بالتحيز والمواد بالنسبة  
 باللسان كحالاتها لا ادراك الناطقة فلا يرد انه ليس من الا  
 عراض الزائدة لان لو جوده فغيره من الواجب والمكن  
 والمدعى حقيقة هو النفس الانسان الاله لا موضوع فلا يتوهم



انه عارض في ذاته الجسم وما صدق عليه لا الا كما يكون الحركة  
 في سره للرسالة في الحق الا ان لا يكون على سبيل التسامح  
 هذا الكلام منه قد ذكره انما يتم اذا كانا تحت حقيقة في الهبة في الغالب  
 النافذة لا ادراك امور مستغربة مجاز في الادراك المذكور والحق  
 اذا كانا حقيقة فيهما فلا علة في ذلك بحال وانه علم حقيقة الحال  
 والحارج الاعم قد يكون الاعم مطلقا كالجسم بالنسبة الى الابيض  
 فان مفهومه ليس في الابيض واما كونه جسما او غيره فحارج عن ما عليه وان  
 كانت محضه بحسب الوجود وموالم بحسب المفهوم ولحق بحسب الوجود  
 فيسلم المقصود اعني علم الجسم مطلقا بحسب الوجود بالنسبة الى الابيض  
 وهو الذي ذكره قد ذكره يعرف ببيان علم الجسم لا ينفذ المقصود بل ينفذ  
 خلافا والعلم انه قد تفرقت في تمثيل الاخرى بواسطة الحركة  
 الاعم للحركة الاخرى للابيض كونه جسما بان الموقوف ذات الابيض  
 لا محالة دون مفهومه والجسم ليس فحارج عنه لانه جنس او ايضا  
 ذات الجسم واسطة في الوجود في معنى معينها ذات الموقوف فكيف  
 يصح القول بالواسطة وحاصل معنى المناقشة كقولنا العارض في  
 لامراض بل في العارض في لامراض يساويه ايضا والجواب عنها  
 ان الموقوف ذات الابيض من حيث هي ذات وما صدق عليه

لا من حيث هي ذات الجسم وما صدق عليه لا الا كما يكون الحركة  
 من الاغراض الموقوفة لها بل من الاغراض التي لا يكون لها موقوف ولا  
 ان الجسم فحارج عن ذات الابيض باعتبار ذاتها ابيض وان كان  
 حالها باعتبار ذاتها ذات الجسم فاندفعت المناقشة الاولى  
 لاشبهه في ذات الجسم من حيث انها ذات واسطة في عود في الحركة  
 لذات الابيض من حيث انها ذات لابيض فاندفعت المناقشة  
 الثانية ايضا لان الواسطة غير الموقوف باعتبار وان كانت  
 غيرها بالذات ولا يخفى ان محصل الجواب يرفع المناقشة عن الكل  
 وفعلك بالتأمل **قوله** وحله على ان يكون معارنا لان محلا علم  
 اسمه المراد به حمل مخصوص ثم ان المعبر في الوجود الاول هو انتفاء  
 الواسطة في الوجود في المقوله دون الواسطة في الثبوت هذا بطا  
 نحال لما ذكره قد ذكره هو في شرح الرسالة من ان العارض  
 في الموقوف لا يتبادر لذواتها لا يكون بينها وبين تلك الاشياء واسطة  
 في الثبوت والتوفيق بان كل نفس الواسطة في الثبوت علم في فرد  
 منها وهو الواسطة في الوجود **قوله** ومن البين بين مثال العارض  
 بواسطة الامر المبين العارض للجسم بواسطة العلم المبين لالا  
 الحرارة العارضة للاد بواسطة النار او ما سواه كما ذكره



صاحب التعليل من ان يبين ان ليست النار ولا النار بالواسطة  
 في عروض الحرارة بل النار لان الواسطة في العروض هي التي يكون معرضة  
 لذلك التعارض او لا وبالذات ولا يكون عروض ذات التعارض للموضوع  
 الاثنا بنا ولا بواسطة علمه ان يكون هناك واحد من الواسطة  
 اولاه اما العروض ثانيا والحرارة ليست عارضة بل هي النار املا  
 فلا يكون المحل في العروض هي وان كانت عارضة للنار والماء  
 جميعا الا ان هناك عروضتين عروض النار وعروض الماء ولا يكون  
 النار ايضا واسطة في العروض وهذا هو البحث في التمثيل الذي سبق  
 منه فكيف يكون الوعد مكتشف عطاة وعروض الحرارة للماء والنار  
 بواسطة الجزء الاثم الذي هو العنصر لان الماء مركب من العنصر  
 احوال المادة والصورة المائنة والنار مركب من من الصورة من  
 ومن الصورة النارية والحرارة فيها عارضة للجزء العنصري عروض  
 اولها بالواسطة وقوله واما ان الصورة النارية ارفع من النوع  
 من ان عروض الحرارة لجسم النار بواسطة الجزء المتأدل والماء بواسطة  
 الخارج المبين ومنه النوع ان الصورة النارية التي هي جزء  
 مساو لها واسطة في ثبوت الحرارة بجسمها هي ايضا واسطة في ثبوت  
 الحرارة جسم الماء خارجة عنه مباينة له ووجه الرفع ان الكلام في الواسطة

في العروض هي ان كانت موجودة ادلا ولا في العروض ليست  
 موجودة للحرارة املا فلا يتصور كونها واسطة في العروض لا بالنسبة الى  
 جسمها ولا بالنسبة الى جسم الماء ولا ان كانت في النار الطابق للعرض  
 هو الاسفل المحل على الجسم بواسطة تلك على السطح المبين له كافي في الخارج  
 لا ما ذكره صاحب التعليل في قوله فلما قلت سند للنع يتوجه علمه في كل ما  
 به الشارح بين ان لا تم تفرقة في الكلام لا لجزء ان يكون السطح فيها ذكره وبالنع  
 السطح نفسه على القول بالصدر ما حله كما هو دأبهم في التمثيل ولا يكون من  
 القول لم يات به وكذا المثال الثاني وقوله او مباينة بين التمثيل له المثال  
 امر سهل لا يحج وفيه للنع فالنار الطابق هو النقيض المحل على حال السطح  
 بواسطة حله عليها فقلت ان البطلان للسند المسائل للنع وقام حله  
 ان السطح في المثال المذكور لا لجزء ان يكون بغير السطح فيكون واسطة  
 في العروض لان الواسطة في العروض لا بد ان يكون معرضا ومعارضا للموضوع  
 والسطح فانه عين الموضوع ومفهومه عن موضوع فلا يكون شئ منها واسطة  
 في العروض والجواب عنه عن ان النار يظهر ما استغنا كل اننا فارجع اليه  
 وفي وجود السطح بالفضل في الخارج كذا في وجود النقطه واما القول  
 بالفضل هو الجسم الطبيعي والتعليل الذي يتصل اما السطح المتصل اما الخط المتصل  
 اما النقطه فقد انتم الجسم المتعلق بحبل السطح وعند انتم السطح



يحمل النقطة على نفسه ولا انما وضع منها عند الحكاية لقبولها من العلم  
لا انما ياتى بعدمه حتى ان الموضع للبيان او لا هو الجمل الطبيعي حيث  
ان السطح لا من حيث انه جسم وثابتا من حيث انه جسم ولا يترجم ما ذكره  
فدس كره بعيد هذا بقوله ولكل نقول انه حاصل ما ذكره من السؤال ان الموضع  
الاول ان الجسم الجسم كما صفة بواسطة امرين من السطح وقد بحث عنها  
في علم موضوع الجسم الطبيعي وهم لا يبحثون في العلوم عن الاعراض الغريبة  
فكيف دور العارض الامرين عن الاعراض الغريبة كما عده صاحب النظم  
وحاصل ما ذكره من الجواب ان علم ان عدد تلك العوارض مطلقا من الاعراض  
الغريبة ليس له جواب بل لا منها متباعدة لعدم مساواة الواسطة في الوجود  
ايضا ان العارض الامرين للوضع في الكل مساو لوجود الوجود في الاعراض  
الذاتية وهذا هو البحث في الوجود الذي سبق الوعد لكشف **عقده** **الاول**  
التي يوجد في مئة كاشنة اذ قال الله لا يكون الا كذا ولا يوجد  
في غير مئة مئة لاخراج العارض الامرين اذا اخرجوا اذ عرفت والكراد  
انه لا يوجد في غير المبيان لانه الوجود لا يستحق بالابيض فانه يوجد  
في السطح الذي هو غير الجسم على ما ذهب اليه فذكره وقوله لا يكون وجودها  
في متوسط نوع من نوع تحت ايضا صفة متباعدة لاخراج العارض  
لامراضى وجه اخرجها ان العارض الامرين او افضى لا يكون في الوجود

الموضوع حقيقة كما سببان وجهه انما في القلوب ان كنهها الخارج  
الذي هو ايسار في عروضا العارض الذي هو الموضوع فيمكن المساواة علم  
من ان يكون في الجمل او في الوجود لا سطر المساواة في الكل كما فعل صاحب  
القطب من عند العارض بواسطة الخارج المبيان في الكل مطلقا من الاعراض  
الغريبة واستفيعه علم ايضا وقال والعرب ما ذكره النظم وانما قال  
فالقوابل كنهها فان المبيان الى الكل اذا قام بالموضوع كما يباحث  
مثلا كان ذلك العارض من الاحوال المطلوبة في ذلك العلم على ما ذكرناه من  
ان الاحوال المطلوبة في كل علم ما يكون ثابتا للموضوع على الوجه المذكور  
وان تلك الاحوال علم القميين اول وغير اول وان العارض مثل هذا  
المبيان المساوي من التزم الشان منها وان كانت في العارض من الاحوال  
المطابقة في ذلك لم يكن العارض الامرين للموضوع في الكل مطلقا  
في الاعراض الغريبة ولم يكن مساو ان الواسطة خارجة في العارض حسب  
الحمل شرط بل يكون المساواة بحسب الوجود وانما قال كنهه بوصف  
الموضوع احده لانه عارض حقيقة لكن لا يوصف الموضوع كالتالي  
للشئ في الجهتين دون الجهات وقوله في المطر معطوف على قوله في الاول  
الثاني للموضوع عاين لا شك ان المقصود في كل علم من العلم  
المدة في بيان احوال موضوع الوجه المختص المذكور عن الاحوال



التي علمت ان اوله وغيره اوله في كل علم  
من العلوم المذكورة ان الامر بالاثبات هو العلم بها الى  
علم بثبوتها كما في برهان الخلق العلوم في علم بثبوتها المحل للموضوع  
او سلبه عند كون زيد متعقبا للاختلاف وكل متعقبا للاختلاف محمول  
فان بعض الاختلاف علم بثبوت الحكي او لا يعلم لميتها كما في برهان الاداء  
الغير المشتمل على ثبوت المحل للموضوع او سلبه كقولنا زيد محمول  
وكل محمول متعقبا للاختلاف فان اطلقنا على المتعقبات الاختلاف  
على الامر بالكلية **فان قيل** هل يتجه هذا الكلام الى  
الشرط المذكورة المراد بالحقا علم الزيادة اللحق بغيره  
في الوسط المذكور في دليل الامر الى هل يمكن ان يقال  
لو كان المراد بالوسط المذكور في دليل الامر المحل للموضوع  
لم يكن اثبات الاخرى الاولى من الطالب عليه ضرورة  
ان ما يحتاج ثبوتها دليل يحتاج اما محمول لان كل دليل محمول  
فلا لا يتجه لان الرض الاول في الاحتجاج بثبوت الموضوع  
في نفس الامر اما وسط كذلك بان لا يحتاج اما وسط  
اصلا او يحتاج اما وسط لا يكون كذلك ويكون ثبوتها في الوجه  
محتاج اما وسط محتمل هو الدليل **قوله** والشبهة الى الاستشهاد

انما ضربا به لان العقل يحكي لمعنيين انه **قوله** في الاخر  
فان قيل في المراد من هذا الاول **قوله** في العلم المذكور  
انما هو مشتق الاستشهاد لامتثال ما سنده الامر بالامر وقول بل في  
الروض **قوله** الاستشهاد من عبارة اما عبارة اخرى لان  
مراده بمراد بواسطة في الثبوت في هذا المقام هو هذا  
المراد منها انما بواسطة في الروض لان المعينة في العلم المذكور لا  
الواسطة في الثبوت وانما زاد في قوله كحسب نفس الامر المحل  
لمراده من ذلك لان بواسطة في الثبوت كحسب الذهن عين الكو  
في السقديني والريج ذكرها في مقابلة قال **قوله** انه  
لا يتم عند ما يلحق الشيء بكيفية الاعلم منه بان جعله ثبوت  
الامر من الذات متشادلال وانما ذلك ذلك ليصح جعل  
العقد المذكور عللا للتوحيب وليس كذلك ان ليس في التوحيب  
منه اعم مانع من دخول الغير فان قيل ان اراد انه ليس من الرض  
الذات عند المتأخرين فهو خلاف الواقع وان اراد انه ليس  
منه بحسب نفس الامر فيقيد من المصطلح ونفس الامر فيها ما  
اصطلاحه عليه فهو راجع انما الاول او اما الثاني  
فليت اراد انه ليس منه نظر اما هو المستحسن وحال



انه لم يستحسن ان يثبت من رتب من رتب ايضا انا قصد  
 هم الاستحسان وهذا السمع من الدخول في هذا المقام  
 مقول لان جعل بعض تلك الرتب ذاتا وبعضها عرضيا انما هو  
 امر استحسان فلذا انا له رحمه الله بعد ايراد النظر في الترتيب  
 المذكور قالوا ان يقال دون فالصواب **لان كل شيء**  
 له استقوله مخصوص به سواء كان ذلك الاستعداد لزمان  
 او لامر ياد فيه الوجود فلا يتوجه ان العارض لا يراه  
 فرع استعداد ذلك المباني لا فرع استعداد فيلزم  
 ان لا يكون من الاثار المطبوعة **ولا شك** انها يكون  
 مختصة به لان مقتضى الامر الخلق بالشئ يكون مختصا به  
 بوجه لا عام شامل ولا غيره والمبحث عند العلم  
 هو الاثار المطبوعة **لكن** اي الاحسن الا ان يكون  
 كذلك اذ المقصود الى ما ينبغي ان يتقدم معرفة حال الموضوع  
 الى احوال الله مما يقتضيه استعداد المحضون به وقول  
 فلا يجب عنه معناه ولا ينبغي ان يثبت عنه **قوله** فانه قول  
 اي ما فائدة هذا القول قول اذا الواجب عليه للسؤال يعني  
 ان يغفل الدول عن العبارة الواجبة اللابنة

بار هذا المعنى اما هذا القول علم السمع ان علم الن  
 يوة ملت الا فكيف يفيد والمفيد يجب ان يكون  
 متاير للمفاد قلت مما مستقار ان **بار** عتبار وهذا القول  
 كاف لعمى القول بالافادة وهذا دفع لما يتوجه علم  
 المفهوم وقوله فلما اراد ان يبالغ اليه بيان لغاية  
 الدول عن العبارة الواجبة ووجه افادة هذا القول بالاف  
 المفكورة انه كالدليل على المطابقة ذكر الشئ مع الد  
**الدليل** الوجه الثاني من ذينك الوجهين  
 ما توره اول قوله اي ما اشار اليه بقوله اول قوله والاف  
 فخذ القول تنويه للوجه الاول لا الثاني فمن رده فذكره  
 بالتشويه هنا ليس ما هو المختار المشهور والمراد به علم  
 الاعمال ما يكون موضوعا اعم وبالاذا ما يكون موضوعا  
 اخفى وحاصل الوجه الاول انه يلزم ان لا يكون موضوعا  
 اعم وبالاذا علم يكون موضوعا اخفى وحاصل الوجه  
 الوجه الاول انه يلزم ان لا يكون الموضوع ما فرضه **ع**  
 بل الاعمال من وحاصل الوجه الثاني انه يلزم الاختلاف  
 واليه اشار قدس سره رحمه الله في حاشية هذا المقام







اما لان تدوين المسالك في نوع ان اللام في الوسطية الجزئية للام  
 وان لم يكن من الاعراض الزائده والاثار المطلوبة  
 للموضوع الا انه في العلم مع ملاحظة التقييد  
 بخصه بالموضوع و يفتقره من الاعراض الزائده  
 ولا يبعد عن بلائيد من الاعراض  
 الزائده كل البعد وان يفتقر  
 بعض البعد باعتبار انه ليس  
 حاله للموضوع و قد عا  
 لا استفاد مخفى به  
 كذا في العارض لا  
 اعم فاعلم على  
 الموضوع فانه  
 وان امكن ذكره في العلم  
 مع ملاحظة التقييد في غير  
 عرضا ذاتيا الا انه لم يذكر في العلم  
 اصلا مع سائر بين الواسطتين  
 في القول والجزء والوجه الاخير لا يخلو عن

صفت تلك توه ان في الاما  
 في تعريف الزاوية في العلم  
 معون الملك الواسطتين

اين في نوع ان ياباند باو  
 من تمام اين ياباند درزگار  
 نشود درزگار باو  
 كند اند حال من جزو كند



بجانب

چنانچه فرموده است الست ربکم قالوا بلی این بلی از مومنان آید اما بوده است  
 الست ربکم اهل ایمانست فان سئل الایمان فیک اوائت فی الایمان نقل الایمان  
 فی الایمان فی قلبه فاذا کان الایمان فی قلبی فکان فی وانا اهل الایمان  
 رحمه الله اقرار باللسان وتصديق بالقلب وكذلك عند الشافعي ولكن عند الجمهور  
 والایمان العقل وعنده ابن عبد البر المبارك قول فرد وعنده حنابلة تصديق فرد والایمان قبول  
 ومقتله فاما قبول الایمان اذ یتم والمعتد ایمان علی رضی الله عنهما لما قال النبی عیم ایمان  
 لا یمیزکم فقال بلی دلیل قال ردوا رأیت فی کما هیلیه قال صدقت یا رسول الله  
 اعرض علی الکلام فعرض علیه فاسلم وقال لعلی رضا انما فاسلم فمیز دلیل فاما اذ یمیز رضی الله  
 احکم وایقن لانه یسلم الحجة وعلیه ارض یسلم بغير حجة فمیز علی حجة کما ارض احکم واخشن اعلم  
 بانه الایمان فضل والاسلام فضیل والایمان علی حجة اوجه الایمان مطبوع وهو ایمان الملاک  
 وایمان مقبول وهو ایمان الاسباء علیهم الصلوة والایمان معصوم وهو ایمان المؤمنین  
 وایمان موقوف وهو ایمان المستدین وایمان مردود وهو ایمان المناهضین فاما سئل  
 الایمان مخلوق او غیر مخلوق فقل له الایمان فعل العبد وهو الاقرار باللسان والتصديق بالقلب فهو  
 مخلوق وكله الایمان مکتوب فی المصنف فقول له مخلوق واما یقول غیر مخلوق وقال بعضهم الایمان غایت توفیق است  
 واین از حدیث است وچون مخلوق است واز بنده اقرار است وکلمات است  
 واین همه مخلوق غایت اندرون قرار دانست وتوفیق بزرگ رانده فان سئل  
 این آوردن در رضاست یا نیست بگوید که اقرار ورضاست وکلمات واورات  
 فانه سئل ما عرفت الله به فقل له عرفت الله به ما به کما او حاشا کما کردانید ما شناساکستم  
 وبعینا کرد ما شناساکستم اذا اصبح المؤمن بقرض علی جمیع شایا الکلون علی الایمان وشر العورة  
 ونفع العلم وایقار الشجرة وارضوا لکضم فاسئل ما حقيقة التوبة فقل له ان تفعل ما رضی الله به ورضی  
 بما یقضی الله به فاسئل ما الی حیاة فقل له الذی علی طریق المصلی سنة وجماعة است  
 به حقها حق بدانی فان سئل ما اصل الایمان قلنا علی حجة اوجه ایمان وعلیم وعقل وطلاقة بلوغ  
 وطهارة فی کفیف للنفس اعلم بانه الکفر والمعصية بجمیعها وقضاة وتقديره لا ماره ورضایه  
 وحجت الهم فکل ما امر الله به فهو بار ودر رضایه وکل ما نهی الله به فهو غیر رضایه وکل ما علم الله بها

لانه ط

قوله

ح

اولا

واعلم ان احوال ان الکلی واکثر بالذات المیز وبارض  
 الایمان ودر شأن ان الکلیه واکثر به انما ترضات بلعانی  
 لا طالعاً فانهم المیز الذي عرضت له الکلیه واکثر به تقات  
 لاسه الذي عرضت له الکلیه کلها والی الذي عرضت له  
 اکثر به تقات لاسه حریا وککن لا بالدلیل بالروض  
 ای لا انما موضوعین للمفسین الذين اهدى کلهم الاخر  
 جریه شرح ملخص



ان شاء الله تعالى

القرآن

ان يكون لو اراد يكون وكل ما علم الله تعالى لا يكون اراد الله تعالى ان لا يكون ولا شيء على خلقه ولا شيء للخلق عليه كلام الله تعالى من اجل ان بيتا محمد ع م كتب في المصاحف ومعه وبالاسن ومخفوف في القلوب ومن قال القرآن مخلوق فهو كافر بالله العظيم وروى الله تعالى حق ولا نية اجل في الرواية وهي جائزة بالعقل وواجبة بالآية والحق وحال عصاة المؤمنين لا يخلو من ثلثة اوجه اما ان يغفلوا عن رحمة او ينشأ عن النعم او يتعاقبهم في النار بقدر مقاصدهم ثم يحرقهم الله برحمته او ينشأ عن النعم والكافر ابد الابدية بما يدور في دوزخ وكلمة النار مخلوق ولا ينبغي وكل كتب انزل الله تعالى السما والارض والانبيا عليهم الصلوة عليهم السلام اولهم آدم ع و آخرهم نبي محمد ع وعد الانبياء صلوات الله عليهم ما ثبت في الخبر نؤمن به وما لم يثبت فنقول اننا بالانبياء عليهم السلام والملائكة حق وبهم عباد الله تعالى ونفضل المؤمنين على الملائكة عليهم السلام لانه ليس في جميع الملائكة من هو بمنزل نبي صلى الله عليه وسلم وهو في جملة اولاد آدم صلوات الله عليهم وسلامه والله تعالى لطف على المؤمنين دون الكافرين والهدية والافعال افعاله سبحانه الله فلا يفضل له ومن اضل الله تعالى فلا يهديه اضل احد ومعراج النبي ع وهو في البقعة لاجل المنام ولم يسه نبي صلى الله عليه وسلم حرامه الوحي وما قاله النبي ع لا يعلم غير صلاح المؤمنين خطا وهو مذهب الاغترال فكل كف واحد ما صلوا في الكفر ولا يقول بفضل الانبياء عليهم الصلوة بعضهم على بعض لا بالكتاب والانا رسول نبي محمد ع كان حرام الانبياء وتغير الروايات وحج واحكام النجوم والكهانة باطل ولو ادخل الله خلقا كلهم في الجنة اودى النار كان قايما ولكن لما ورد الخبر باذخا للمؤمنين الجنة واذخا للكافرين النار وجبت الجنة للمؤمنين ووجبت النار للكافرين فيوصل الالم باطفال الكهنة ويتوقف في اطفال الكهنة ونقول مال المسلمين وديارهم حرام ولا تكفر احدا بالذنب في اهل القبلة وزي كرامات الاولياء حقا وتجويزه ولا نوحه ولا تنفع في امام المسلمين وياخذ الدين بالحج لا بالسند وتكون في الدين تانق للعلماء والفقهاء والموت حق وعذاب القبر حق وسؤال منكر وظهر حق والتبع بعد الموت حق والشفاعة والميزان ونحوه حق وقراءة الكتب حق والصلوة والحق والنار حق ومطالع العباد حق والبيعة حق والامان تصلي بالقلب واقرار باللسان وقال بعضهم الايمان اقرار بالمعزة والادوار حكم الدنيا والصلوة لا حكم الآخرة ومن انى بالادوار يعمل بحكم الشريعة ونسبته ثبوت في الظاهر وزعم عن السيف والخزينة او تنفي عنه لخلود في النار واصلا ما يستكبر ان كدست بازدارد كافر كثر

انست كه لا

جون

مثل التصديق

191

جون تصديق واقرار وخوف ورجاء وصبر وشكر ومحبته ومعرفة وانقياد وبيان انما اذا اراد الله تعالى رفع الايمان لانه اذا ترك المؤمن عصي الله تعالى لا يكفر اعلم بان افضل الخلق بعد نبي محمد ع ابو بكر رضي الله عنه وكان اماما حقا باجماع الصحابة ثم بعده عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه وكان اماما حقا باختلاف ابي بكر ثم بعده عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه وكان اماما حقا ثم بعده علي بن ابي طالب رضي الله عنه وكان اماما حقا ولا يتبع في الصحابة واهل البيت رضوان الله عليهم اجمعين ومن وقع فيهم لاسم مسلم وجوز الصلوة خلف كل بر وفاجر وبعد في خبر الاشياء واحسنها ويحاطر فيه فان امر الدين دقيق وبالله العصمة والتوفيق ثم الكتب بعون الله الملك الوهاب واليه العجل وعلو الصواب ولحمده نعوذ ووصل الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

ولا يترك احد من الصحابة الا بحج





اللهم اجعله لنا شرفاً وتاجاً  
وفي القبر وقت الموت مفراً جاداً  
وفي الجنة سبلاً ومنهاجاً  
و مع حور مقصورات في الخيام  
واحشراً مع المتقين أفواجاً  
اجعلنا للمتقين اماماً عالياً  
اللهم اجعل القرآن لنا  
في الدنيا قرناً  
وفي القبر مؤيناً  
وفي الجنة رفيقاً  
و مع حور مقصورات  
واحشراً مع المتقين  
اجعلنا للمتقين اماماً

أعف عنا وأعف لنا وأرحمنا  
 أنت مولينا فانصرنا على القوم  
 الأعداء



دعای خجسته علی